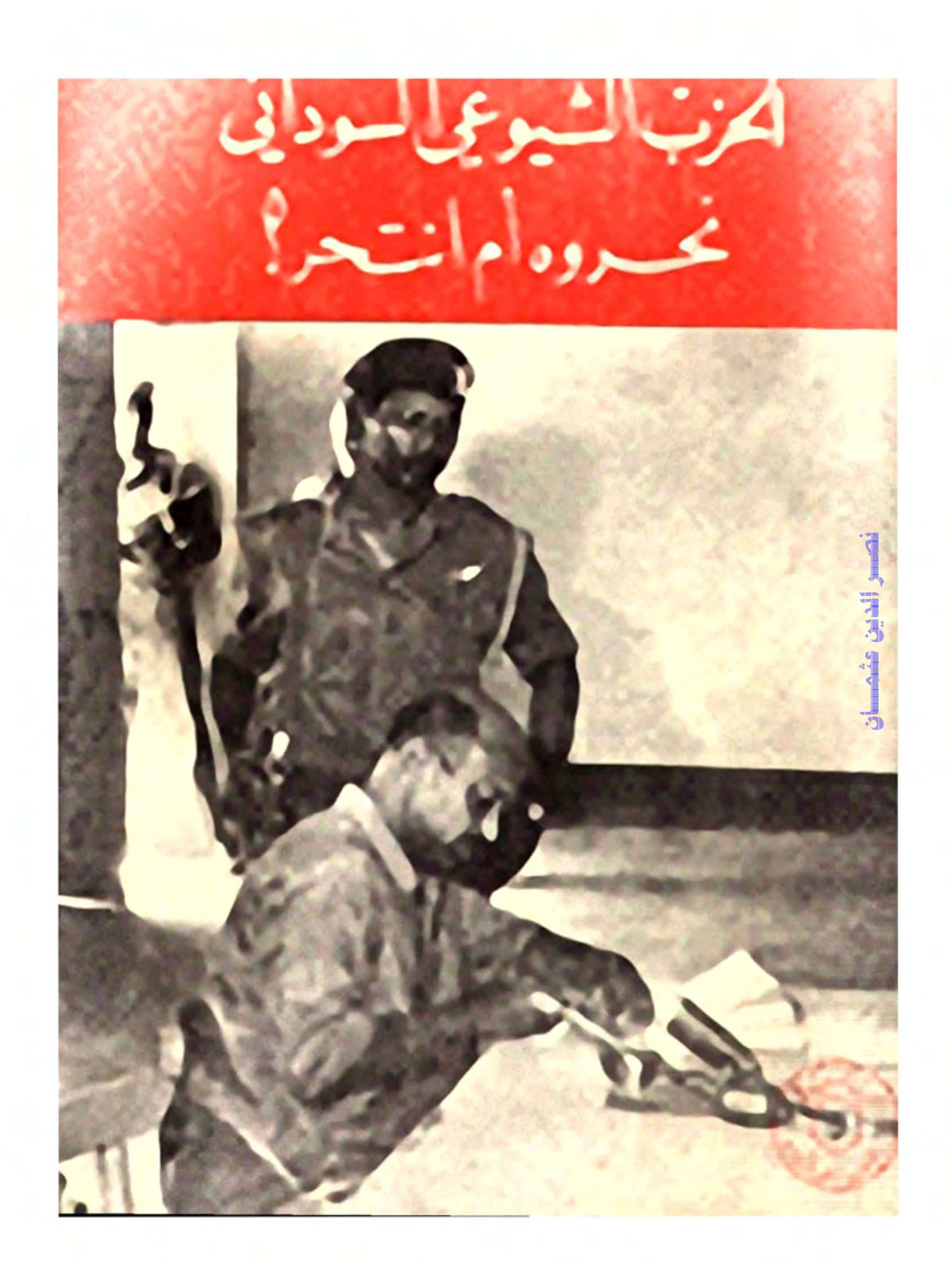

الحزب الشيوعي السوداني
نحروه أم انتحر؟

نصر الدين عثمان

فؤاد مَطَر

الحزب الشيوعي السوداني
نحروه أم انتحر؟

دار النهار للنشر ش.م.ل.
بيروت - لبنان

نصر الدين عثمان

المحتويات

نصر الدين عثمان

المقدمة

ان اي تقييم موضوعي لتجربة السودان الدموية الاخيرة ــ او بالاحرى لتجربة العرب المرة في السودان ــ يتطلب دراسة مستفيضة لكل عناصر الازمة التي عاشها المجتمع السوداني والتي تعيشها الدولة اليوم في السودان . واذا كان الوقت لم يحن لمثل هكذا دراسة تاريخية مجردة ، فهذا لا يعني مطلقا ان تبقى هذه التجربة المأساوية من دون تسجيل دقيق تفصيلي لها ومن دون رأي فوري متأثر او بالاحرى منفعل بها .

كما ان احداث السودان الدموية ــ التي ذهب ضحيتها اعرق المناضلين الحزبيين التقدميين عبد الخالق محجوب ، واحد اعرق المنظمين النقابيين الشفيع احمد الشيخ ــ اوجدت ردود فعل مهمة ، لا على المستويين الوطني والقومي فحسب ، بل على المستويات العالمية ايضا . وهذا لا يعود الى المركز المميز الذي تحتله النقابات العمالية والفلاحية والحزب الشيوعي في الاوساط العالمية التقدمية فحسب ، بل الى ان الحزب الشيوعي السوداني كان اكثر الاحزاب الشيوعية العربية قدرة على استيعاب الخصائص الذاتية لاوضاع النضال العربي ، ومن اكثر الاحزاب العربية مساهمة في توضيح معالم هذا النضال ومراحله. هذا الرصيد من العطاء على المستويين السوداني الشعبي والعربي الثوري تكون على اثر التصاق الحزب الشيوعي والنقابات العمالية بمعاناة الجماهير التصاقا صادقا . ومن هنا كان عبد الخالق محجوب ورفاقه يعملون على التعبير الاصيل عن هذه المعاناة بدلا من النطق باسم الجماهير من موقع الانسلاخ عنها كما حصل لعدد من الاحزاب الشيوعية العربية في عدد من الدول العربية . من واقع هذا التفاعل الحي اليومي الدؤوب مع مشاكل الجماهير السودانية واحاسيسها ساهم الحزب الشيوعي السوداني في المعارك التي خاضها الشعب لتأمين الحقوق الديموقراطية ــ مثل ثورة ٢١ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٦٤ ، وحملات التوعية المعمقة التي قام بها بعد هزيمة العرب في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، والتصديات للافكار والمسالك المتخلفة التي كثيرا ما اعاقت مسيرة تكامل المؤسسات الديموقراطية والاشتراكية في السودان .

لهذه الاسباب بقيت انظار الامة العربية مشدودة الى احداث السودان . ويوم شنق عبد الخالق محجوب كنت في الجزائر بدعوة من

الاتحاد العام لطلبة فلسطين وكنت في الفندق نفسه الذي نزلنا فيه أخر ايام ندوة الاشتراكيين العرب التي عقدت في الجزائر في ايار (مايو) ١٩٦٧ مع عبد الخالق محجوب الذي كان من المع المساهمين في هـــذه الندوة . نزل الخبر كالصاعقة على الطلاب وعلينا جميعا . فبعد عملية الانقضاض التي قامت بها السلطة الاردنية على المقاومـــة الفلسطينية في الاردن ، بدت الهجمة الشرسة على قادة أليسار في السودان وكأن العرب فقدوا البوصلة التي تضبط مسيرتهم وتحركاتهم فلـــم يعودوا ملتزمين مقاييس محددة للتصرف او للتفكير . فزاد هذا في حالة الضياع والتمزق ... وفي بعض الاحيان في القرف والخجل . لكـــن الطلاب وغيرهم من ابناء الجيل الجديد العربي ادركوا بحسهم المستقبلـــي انه لا بـــد لهم من اتخاذ المواقف الواضحة والمدروسة ، ومن هنا جـــاء بيان الاتحاد العام لطلبة فلسطين قاسيا في ادانته لما جرى في السودان وفي الاردن ، ولكنه معلل هذه القساوة مثبت ان التاريخ سيكون صارما في احكامه على هذه الامة اذا بقيت كل قطاعاتها غائبة عن الموقف ومترددة في اعلانه وتأكيده .

في هذا الظرف يجيء كتاب فؤاد مطر ليجمع بين عناصر ثلاثـــة أساسية : التسجيل للاحداث ، والتوثيق للتحاليل ، والرأي الذي يتضح منه ان صاحبه متأثر بالاحداث التي يقومبتسجيلها . ففؤاد مطر لـــم يكتب كصحافي مجتهد فحسب ، بل كشاب عربي ملتزم . فقـــد أحاط بالاحداث السودانية وترابطها على المستوى العربـــي فعمل علـــى تسجيلها بدقة . ثم اضاف بعدا مهما يلمسه القـــارىء في الصفحـــات المقبلـــة ، هو انه تأثر بالاحداث فأجاز لتمزقه ومعاناته وولاءاتـــه ان تنساب الى أحرف هذا الكتاب فتكسبها وهج القلق الذي يعتصر وجدان الامـــة وشبابها .

والتاريخ لم يكن يوما مجرد سرد وقائع او تسجيل حقائق ، بـــل كان اخضاع هذه الوقائع والحقائق لمقتضيات القوانين التي تربطها بعضها ببعض ، ولفهم المؤرخ لهذه القوانين ونظرته اليها . ان النظـــرة الكلاسيكية للموضوعية التاريخية على انها انسلاخ عن الالتزام او حتى الانفعال ، نظرة تتحكم في الذين يكتبون هوامش للتاريخ وليس الذيـــن يكتبون التاريخ . صحيح ان بعض الانفعالات او اساليب التعبير عـــن الالتزام قد لا تتمكن من مواجهة امتحان الاستمرار او الديمومة ، فهذا يرجع الى نقص في الالتزام او الـــى جزئية الانفعال . لكن يبقى ضروريا ان يلازم التسجيل رأي نابع من حرارة الالتصاق بالحدث لان هذا الرأي يوصل الـــى القارىء مناخ الاحداث كما ان التسجيل يوصل الاحـــداث

والوقائع نفسها . يبقى أن يكون التمازج بين الرأي والتسجيل في المستوى الذي يوحي الثقة من القارىء . في هذا المضمار يمكنني القول ان فؤاد مطر وفق في هذا المجال ، مع العلم بأن هذا لا يعني موافقة على كل ما ورد من آراء او استنتاجات . لكن هذه الموافقة لا يمكن ان تحصل بشكل فوري ولا يجوز ان تحصل لان دور الكاتب الصحافي ان يكون حافزا للاستزادة او ان يلقي اضواء جديدة على الحدث . وفي كلا الحالتين حقق فؤاد مطر نجاحا كبيرا .

واذا كان انطباعي العام ان درجة التمازج بين الراي والتسجيل في الكتاب كانت موفقة اجمالا ، الا ان هذا لا يعني ان مستوى التوفيق لازم الكتاب كله بالدرجة نفسها . فمثلا اعتقد ان فؤاد مطر ذهب في المقارنة بين محاولة الانقلاب الذي أعد له الحزب القومي الاجتماعي في لبنان عام ١٩٦٢ ومحاولة انقلاب الضباط اليساريين في السودان الى حدود ابعد ما تسمح له بها الحقائق الاساسية ، كما انني لا اتفق معه في ان فاروق ابو عيسى وزملاءه شكلوا « جناحا » في الحزب الشيوعي ، لان هذا يضفي عليهم اهمية تنظيمية لم تكن واردة كما اثبتت الاحداث . ولعل جعفر النميري كان محقا عندما اكد ان مشاركتهم في الحكم كانت بمثابة مشاركة فردية وليست تمثيلا لـ « جناح » او حتى لـ « تيار » . وهناك عدد من النقاط الفرعية اشعر بأني اخالف الكاتب فيها ولكني لست في موقع المعرفة الكافية التي تجيز لي ان احسمها .

لكن ما ستورده الصفحات المقبلة للقارىء هو تفاصيل قصة مأساوية في بلد عرف ابناؤه بالديموقراطية العفوية وبكونهم ابعد ما يكونون عن العنف الدموي واقرب ما يمكن للناس ان تكون من رغبة في الحوار واستساغة لتقاليد الديموقراطية الحقة ، وقد اتيح لي في الجامعة وبعدها التعرف عن كثب الى عدد كبير من المثقفين السودانيين ووجدت فيهم ، كما وجد غيري ، هذه النزعة القوية لتجاوز كل المعوقات المراسيمية والمكتبية والطبقية واصرارا على استبقاء تلقائية في الالتحام والتجاوب . ولعل صدمة العرب باحداث السودان هي انها حدثت في السودان نفسه .

يبقى أن أسجل ثلاث ملاحظات اعتبرها اساسية قبل ان أترك المجال للقارىء لان يعيش أحداث السودان الاليمة وان يستخلص منها الدروس والعبر ، والتي من شأنها ان تساهم في الحيلولة دون تكرارها، لا في السودان فحسب بل في ارجاء الوطن العربي ايضا . اقول الاحداث الاليمة لان التوجه لا بد ان يكون نحو هذه السمة للاحداث ، لان كونها احداثا مثيرة قد لا يخفي الى حد ما مرارة وقائعها ومأساويتها .

ما هي الملاحظات الثلاث :

اولا : ان واجب وضرورة إستنكار الاعدامات لقادة الحركة النقابية والشيوعية في السودان وما سبقها من« محاكمات » صورية واعتباطية وامتهان فاضح للحق في الدفاع لا بد ان يلازمها تنديد بان يلجأ الشيوعيون او اليساريون الى الاساليب الانقلابية العسكرية في سعيهم الى استلام السلطة ، او تأمين مواقع توجيه وسلطة كافية لتحقيق حد ادنى من برامجهم المرحلية . فاليسار العربي في شتى قطاعاته مطالب بان يفعل في الجماهير ، يوجه حيويتها ، ينظمها في اطارات سليمة قادرة على النضال من اجل مصالحها الاساسية الوطنية والاجتماعية. هذه المهمات التاريخية تعني ان الثورات الجذرية لا تسلق ولا تتحقق لمجرد انقلابات فوقية ولا تختصر الطرق نحو السلطة باللجوء الى اساليب يمكن لليسار ان يضرب بمثلها . ولعل تعسكر قطاعات من اليسار العربي في السنوات الاخيرة هو الذي اهدر الكثير من امكاناته وجعله معرضا للانقطاع عن الجماهير ومعاناتها ، حتى كاد اليسار يتساوى في كثير من مسالكه مع القوى التي قاومها وتغلب عليها .

من هنا نجد كيف ان المحاولة الانقلابية التي قام بها هاشم العطا ورفاقه الضباط اليساريون الشيوعيون وقعت في المنزلق الذي وقع فيه قبلهم عدد من الضباط اليساريين العرب في عدد من الاقطار العربية. فاما ان انتماءاتهم الحزبية لم تجعلهم خاضعين لانضباطية الحزب الشيوعي ، وهذا خطأ مسلكي بالاضافة الى الخطأ العقائدي ، واما ان يكون الحزب الشيوعي السوداني دفعهم او امرهم بالتحرك الانقلابي ، فيكون الحزب قد وقع في خطأ تاريخي كبير وانحراف عن المهمات الثورية الموكولة اليه او التي اوكلها الى نفسه .

لعل قربنا من الاحداث لا يمكننا من تقرير هذا الموضوع برغم ان استنتاجنا الاولي — والقابل للتعديل في حال توافر ادلة جديدة او مغايرة — هو ان موافقة الحزب الشيوعي السوداني اللاحقة للانقلاب لا تشكل دليلا قاطعا على مشاركة في التخطيط او في الاعداد السابق له ، ويتراءى لنا ان التسرع في المحاكمة والاعدام كان نتيجة اكتشاف الحكم في السودان لهذه الحقيقة . من هنا يحق لنا ان نشارك فؤاد مطر في تساؤله عن الاسباب التي دفعت بالنظام في السودان الى ان يجري محاكمة طويلة لرولف شتاينر قائد حركة المرتزقة في الجنوب وان يلغي جوهرا محاكمة عبد الخالق محجوب والشفيع احمد الشيخ ، برغم انتماءاتهما الحزبية وما لهما من رصيد ضخم لدى الجماهير السودانية الواسعة ، وبرغم ارتباط اسميهما بتاريخ النضال الوطني

السوداني المعاصر .

واذا كان قد بدا ــ وقد بدأ بالفعل ــ ان الحزب الشيوعي السوداني والحركة النقابية قد وافقا على انقلاب العطا وايداه ، فلانهما اعتبرا الوضع الذي نشأ وضعا متقدما عن الوضع السابق من حيث تصور الحزب الشيوعي للنظام في السودان ، وكما تبين من خلال قراءة لملف الوثائق التحليلية للحزب . لكن هذا بحد ذاته لا يشكل مدخلا للنظام السوداني بعد افشاله انقلاب هاشم العطا لكي ينقض على الحزب وقادته بمثل الشراسة التي حصلت نظرا الى ان محاذير الحزب حيال النظام كانت واضحة وصريحة وبالتالي كان في استطاعة النظام بعد عودة الرئيس النميري ان يحدد محاذيره ويعللها اما بمحاكمات سليمة او من خلال التنظيم السياسي للنظام .

ثانيا : لقد وضح اثناء الاحداث السريعة التي تتابعت في السودان اثر انقلاب هاشم العطا وبعد عودة الرئيس جعفر النميري مدى ترابط التطورات في قطر عربي بالواقع العربي العام . وانه رغم انفصال الكيانات العربية من حيث الشكل والسيادة ورغم امعان قيادات عربية في تغذية النزعات الانفصالية في الوطن العربي وترسيخها فان وحدة المصير العربي والتداخل العضوي بين الاقطار العربية يبقيان افعل واقدر على التأثير والتأثر من النزاعات والتيارات المتعلقة بشكليات السيادة والتميز والاستقلالية الكاملة . المؤلم في هذا الشأن هو احساسنا بهذه الوحدة القومية الذي يتبلور بصدق اوضح في التجارب المأساوية التي يعيشها وطننا العربي بدلا من ان يكون بنفس الصدق وعمق الاحساس في التخطيط والعمل لتلافي هذه المآسي او من حيث التنسيق الملزم الدؤوب الذي تحتمه تحديات التحول والبناء في مجتمع المصير الواحد ــ اي الوطن العربي .

واكثر من ذلك ، فقد بينت احداث السودان الاليمة ، ومن قبلها احداث اليمة ومأساوية كثيرة ، افتقارنا المخيف الى المؤسسات القادرة على ان تمتص حدة الازمات وتضمن استمرارية الحقوق الاساسية للمواطن وللوطن وبالتالي ان تكون الاقنية السليمة للمجهودات التي تمكننا من التوجه الجاد نحو الاهداف المعلنة التي نتوق ، بمستويات مختلفة ، الى تحقيقها . ان وجود هذه المؤسسات هو الذي يبقي المجتمع بمنأى عن العشوائية في التفكير والخطط والسلوك التي ميزت الكثير من افعالنا وانفعالاتنا وأدت الى الكثير من الآمال المفلوطة ، وبالضرورة الى التمزق والضياع من جراء كشف مغالطات الذين حركوا هذه الآمال .

ثالثا : ان طبيعة مواجهاتنا المصيرية مع التحديات القائمة من جراء مطامع اسرائيل وعدوانيتها وارتباط اهدافها مع اهداف المخطط الاميركي في المنطقة بالاضافة الى التحديات التي يوجدها واقع التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتي نواجهها كجزء من العالم الثالث ، والتي تلح علينا كي نتصدى لها بوضوح وبحزم ، توضح ضرورة واولوية ادراكنا ان تحركنا على اي مستوى له تفاعلات على المستويات الدولية والعالمية . ومهما حاولنا ان نؤكد استقلاليتنا فلم يعد في عالمنا المعاصر اطلاقية في الاستقلال خاصة ان ما نواجهه يتطلب المزيد من التعامل والتعاطي في المجالات العالمية . لكن بمقدار ما نتأثر بالعالم كذلك فنحن نؤثر في واقع العالم ومعادلاته . وبذلك تصبح مسؤوليتنا اضخم ويصبح من الضروري ان تكون مواقفنا وتصاريحنا مدروسة ومعللة ومستوعبة للحقائق القائمة والمستجدة في العالم .

من هنا فان احداث السودان الاليمة اظهرت مدى احتمالات التصدع في المعادلات القائمة بيننا وبين الاتحاد السوفياتي ، ومدى ضرورة تلافي هذا التصدع والرجوع الى قدرات العرب لعودة الالتحام والثقة خاصة في المرحلة الدقيقة التي نمر بها في مواجهاتنا مع عدو مصيرنا ــ اسرائيل .

اما ان يعمل الحكم في السودان على ايجاد « غطاء يساري » عالمي من خلال الانفتاح المتسرع على الصين ــ رغم موافقتنا وايماننا بضرورة تصعيد العلاقات العربية مع الصين الشعبية وتكثيفها ــ فانه يحرف الموقع العربي من كونه موقعا موحدا بين اطراف المعسكر المناهض للاستعمار والصهيونية وقطاعاته بدلا من ان يكون موقعا من مواقع استغلال التناقضات داخل المعسكر الاشتراكي العالمي وبالتالي موقع اضعاف واهدار لقدراتنا الحقيقية والاساسية في المجابهات العدائية التي تهدد كياننا ومستقبلنا ومصيرنا .

هذا يعني ــ كما اثبتت احداث السودان وردود فعلها ــ ان على الذين هم في مواقع المسؤولية والتوجيه ان يكونوا اكثر احاطة بهذا الترابط بين تصرفاتنا ومسالكنا على المستويات القطرية والقومية بالمقتضيات والحقائق الدولية الثابتة منها والمتغيرة .

ان كتاب فؤاد مطر مساهمة جادة ومهمة في تمكيننا من ان نحقق مستوى مطلوبا من الاحاطة الجادة والمسؤولة .

بيروت ١٤ آب (اغسطس) ١٩٧١ .

كلوفيس مقصود



نصر الدين عثمان

١ ــ محاولة انتحار ... ومحاولة نحر

لو لم يشنق قادة الحزب الشيوعي السوداني ويُصفّ رجاله لكان الحزب سيحتفل السنة المقبلة بيوبيله الفضي . قياسا بالاعمار انه شاب وقياسا بالمعارك التي خاضها على أكثر من جبهة وغير صعيد انه مسن .

ومنذ تأسس الحزب عام ١٩٤٧ وهو يعاني . وذاق الامرين مـــن البريطانيين ثم من الحكم الاستقلالي الاول برغم كل ما بذله في سبيل الاستقلال .

وصحيح ان الحزب الشيوعي السوداني ليس أعتـــق الاحزاب الشيوعية في المنطقة العربية الا انه أعرقها . وهو الوحيد الذي شذ عن المألوف ، فلم يتحول الى جرم يدور في فلك موسكو ، وحرص على ان تكون له استقلاليته وحريته في التفكير واتخاذ المواقف المناسبـــة التي تتلاءم مع مجتمع كالمجتمع السوداني .

وكان القادة الشيوعيون السودانيون في منتهى الذكاء وبعد النظر . لقد درسوا الماركسية بعناية وعندما وصلت بهم القناعـــات الى حد النضال من اجل تطبيق ما درسوه في السودان اخذوا بالاعتبار الامور الآتيـــة :

ــ السودان مجتمع ديني . السوداني متدين . السوداني قدري . السوداني طموحه ان يقف ذات يوم فوق عرفات . واذاً ، يجب تجاوز فلسفة الدين التي تنادي بها الماركسية ، ذلك انه من الصعب جدا على السوداني التخلي عن معتقداته الدينية .

وفي هذا النطاق تجدر الاشارة الى ان هذه الرؤية التي تنبه اليها الشيوعيون السودانيون منذ زمن طويل تنبه اليهـــا الحزب الشيوعي الايطالي قبل مدة فلم يعد متصلبا حيال فلسفة الدين .

ــ السودان مجتمع متخلف . عشائري . نسبة الامية مرتفعة جدا ولا تفوقها الا نسبة الفقر والعطش . صحيح ان النيـــل يخترق أرض السودان . وصحيح ان في جنوب السودان مياها كثيرة ، ولكن العطش دائما يتصاعد في أراضي السودان الشاسعة . وحدث قبل أقل مـــن سنتين ان قامت الحكومة بحملة واسعة النطاق لمكافحة العطش . ولولا الخيرات الطبيعية المتوافرة في السودان لكانت مضطرة للقيام بحملة أكثر اتساعا لمكافحة الجوع .

ان مثل هذه النظرة التذكيرية لواقع الحال في السودان تبدو ضرورية . وهي بالتالي تقودنا الى استنتاج أساسي وهو ان مجتمعا متخلفا فقيرا يشكو من العطش ، بالاضافة الى تدني نسبة التعليم فيه ناهيك بالامراض التي تنتج عن سوء التغذية وسوء الرعاية الصحية ... مثل هكذا مجتمع يعتبر تربة خصبة لنمو الافكار الماركسية .

وقد تعب المبشرون بالماركسية كثيرا واعترضتهم تعقيدات تجاوزوها بفضل تعودهم على المعاناة . ونجحت حملات التبشير الى حد . أصبح هنالك مئات العمال يحفظون شعارات أطلقها ماركس ولينين وآخرون . أصبح هنالك مزارعون يناقشون بأسلوب ماركسي . أصبح هنالك رعاة أبقار يتوجهون بعدما تغيب الشمس وتأوي الابقار الى حظائرها الى خلايا يستمعون الى ماركسي محنك ومثقف يشرح لهم المستقبل في ظلال الشيوعية . أما المثقفون فوجدوا في الماركسية الضالة المنشودة . ان السودان ممزق . وصل الامر بالبريطانيين الى حد اطفاء شعلة الحرية التي يتمناها كل سوداني ويسعى اليها . وجاء الحكم الاستقلالي الاول يعامل الناس بالمثل .

البريطانيون فعلوا ذلك لانهم لا يريدون لسوداني أن يتحرر .

والحكم الاستقلالي الاول عامل الناس بالمثل لانه يريد ان يحكم وهو لا يستطيع ذلك اذا فتح باب الحريات والحياة الديموقراطية أمام الجميع .

فوق ذلك لقد كان كل مثقف سوداني في حاجة الى الانتماء . وفي أواخر الخمسينات زادت الحاجة الى الانتماء ، وفي طبيعة الحال ليس الى الاحزاب المحافظة أو الاحزاب التي تنتشر باسم الدين .

السوداني المثقف لم يجد في حزب الامة ما يجسد له طموحه وآماله . فهذا الحزب قاعدة سياسية لطائفة الانصار . وانتشاره المذهل سببه ان القاعدة الدينية تتحكم بالقاعدة السياسية . سببه أيضا ان أيا من الانصار هو في واقع الحال ينتمي الى حزب الامة .

واذا كان السوداني المثقف لم يجد في حزب الامة ما يجسد له طموحه وآماله فانه في الوقت نفسه لم يجد مطلبه هذا في الحزب الوطني الاتحادي ، وان كانت مبادىء هذا الحزب راقت لبعض المثقفين بسبب نضال ملحوظ خاضه الرئيس الراحل اسماعيل الازهري من أجل الاستقلال .

وتجدر الاشارة الى ان المثقفين الذين راقتهم مبادىء حزب الازهري لم يكن هدفهم العمل من خلال الحزب لتطوير السودان بقدر ما كان الهدف جعل الحزب مظلة سياسية لهم . فهم يطمعون في خوض

المعترك السياسي ومثل هذا الامر لن يحققه سوى الانتماء الى حزب متحرك .

حيال ذلك ، وجد المثقفون في الحزب الشيوعي السوداني الضالة المنشودة ، وخلال ٥ سنوات أصبح الحزب يشكل كابوسا حقيقيا بالنسبة الى الحكم العسكري الذي كان قام في السودان برئاسة الفريق ابرهيم عبود ومجموعة من جنرالات الجيش السوداني .

ولقد تنبه الشيوعيون ، وبالذات الفئة التي كانت لا تزال تمارس مهمة التبشير بالماركسية ، الى ان هذه النسبة الكبيرة من الامية بين السودانيين تعوق عملية التبشير . واذاً يجب تعليم السودانيين .

هنا يجب التسجيل ان الحزب الشيوعي السوداني فشل فشلا ذريعا ، لانه لم يقم بالدور المطلوب منه حيال مشكلة الامية . كان قادرا على ان يقوم بالدور الذي قام به فيديل كاسترو ونجح فيه بحيث تضاءلت خلال ٥ سنوات نسبة الامية في كوبا الى النصف . وقد تكون حجة الشيوعيين السودانيين ان كاسترو قاد حملة لمحو الامية في بلاده ونجح فيها لانه كان في قمة السلطة ، وهو عندما كان يقود الثورة في جبال كوبا وداخل مزارع القصب لم يكن لديه الوقت ولا حتى القدرة لتعليم مواطن كوبي واحد . وهي في أي حال حجة مقبولة .

لكن الشيوعيين في السودان استطاعوا مقابل ذلك ان يخلقوا ماركسيين بالموهبة . ولذلك أصبح هنالك الوف السودانيين يتحدثون في مبادىء الماركسية دون ان يقرأوا كتابا لماركس ، ويجرون حوارات لا تعتمد على القراءة والكتابة . واذا جاز التشبيه أصبح خلال ٥ سنوات في السودان عدد كبير من الشيوعيين « السماعي » ، مثلهم في ذلك مثل الذي يتقن العزف على البيانو بشكل « سماعي » أي دون استعمال السلم الموسيقي . لانه موهوب يسمع لحنا فيعزفه ، وبرغم ان اللحن لن يخلو من الشوائب والاخطاء الا ان هذه من الهنات الهينات ، ذلك ان الذي لا يعرف اصول السلم الموسيقي سيصفق لهذا الموهوب طربا دون ان يدري انه يعزف « سماعي » وليس وفق السلم الموسيقي .

وهذه الطبقة من الماركسيين بالموهبة أفادت الحزب كثيرا في السودان ، لان بعض افرادها أصبحوا يقومون بمهمة تبشيرية في حقول القطن ووسط مزارع الابقار وحتى بين قبائل السودان .

ولا أنسى ذلك الماركسي بالموهبة الذي قدر لي أن التقي به ذات يوم وكنت آنذاك في زيارة لجنوب السودان . كان اللقاء على ضفة نهر يدعى « الجور » في مدينة « واو » عاصمة مديرية بحر الغزال وهي احدى المديريات الثلاث التي يتألف منها جنوب السودان .

لقد فوجئت بانسان يناقش بفهم وعمق . ولقد دهشت وهو يشرح لي مشكلة الجنوب مشددا على ان الحل ليس باستعمال القوة مع المتمردين . وعندما طلبت منه أن يشرح لي الحل الذي يراه مناسبا خاصة وانه يقيم في « واو » منذ بضعة اشهر بدأ يتحدث بمنطـق الماركسي المتمكن من ماركسيته .

وطال الحديث كثيرا ونحن نتفرج على العراة الذين ينتقلون من ضفة النهر التي تمتد منها غابات طويلة يعيش هؤلاء فيها الى الضفة الاخرى حيث تمتد مدينة « واو » بواسطة طوافة . ويأتي هؤلاء ليبيعوا في السوق بعض ما تجود به الطبيعة في تلك الغابة ويشترون في المقابل ما ليس متوافرا في مجتمعهم البدائي .

واتفقنا في نهاية الحديث ان نبقى على اتصال . ابعث اليه برسائل ويرد عليها . وفاجأني سليمان الذي نسيت اسمه الثاني بان كست وجهه بعض ملامح الخجل وقال : لن أستطيع . لن أبعث لك برسائل . انني لا أعرف القراءة والكتابة .

ولقد عقد جوابه لساني . فمنذ قليل كان لسانه منطلقا في الحديث كأفضل ما يكون المثقفون .

وسليمان الذي كان آنذاك يعمل في مديرية بحر الغزال هو واحد من مئات الماركسيين بالموهبة في السودان . لم يستطع الفريق الشيوعي المبشر أن يعلمه القراءة والكتابة لكنه علمه العقيدة .

ولقد افاد بعد النظر الشيوعيين السودانيين كثيرا . فلو انهم لم يأخذوا في الاعتبار العاملين الاساسيين اللذين أشرنا اليهما وهما كون السودان مجتمعا دينيا وكونه أيضا مجتمعا متخلفا لما استطاعوا ان يحققوا الانجازات التي حققوها . ولما استطاعوا كذلك ان يستقطبوا جماهير على كل المستويات . وفي اي حال ان العامل الاول وهو العامل الديني كان ظاهرة مثيرة تدعو الى الاعجاب . وبفضل ذلك نرى ان عددا من رجال الدين في السودان أصبحوا أعضاء في الحزب الشيوعي . وكان الامر اللافت الذي يدعـو الى الاعجاب ايضا هو ان القيـادات تنادي الاعضاء الدينيين : الرفيق الشيخ فلان . . .

وظاهرة انخراط رجال الدين في الحزب الشيوعي جعلت جماهير سودانية قدرية في تفكيرها مترفمة في معتقداتها ترى ان الماركسية لا تخيف بدليل ان الشيخ الذي يخطب في المسجد خلال صلاة الجمعة كان قبل ذلك مثلا يحضر اجتماعا حزبيا . وكان هـذا الشيخ الذي يقرأ القرآن ليسمع المصلون ، منكبا قبل ذلك على قراءة تقرير ما أصدرته اللجنة المركزية للحزب أو المكتب السياسي . وكثيرا ما حدث ان أحد

الشيوخ الذي يجلس الى بعض المصلين يشرح لهـم مضمون بعض الآيات القرآنية كان قبل ذلك يشارك في جلسة عقدها أحد فروع الحزب. وكان يناقش أمورا حزبية أو مفاهيم لماركس ولينين ، ويشرح هـذه المفاهيم اذا كان بالفعل استطاع ان يستوعبها . وبسبب ذلك قيل مرة عن الشيوعيين السودانيين انهم يبداون مؤتمر اللجنة المركزية بآي من الذكر الحكيم . ومع انهم لا يفعلون ذلك الا ان هذا القول كان للتدليل على انهم تجاوزوا فلسفة العقيدة الدينية بالمفهوم الماركسي .

وبفضل هذه الظاهرة التي لا نجد مثيلا لها انما بنسبة أقل الا في النجف حيث عشرات شيوخ الطائفة الشيعيـة استوعبـوا المفاهيم الماركسيـة ، سقطت حجة الذين قـادوا حمـلات في السودان ضد الشيوعيين بحجة انهم قوم كفرة وملحدون ولا يعترفون بالله ورسله . كتابهم « رأس المال » ونبيهم ماركس أو غيره من قادة الفكر الشيوعي .

ولقد خاض الشيوعيون في السودان بعدما تصاعد نموهم غـير الطبيعي معارك كثيرة وأصبحوا قوة لها شأنها . وساعدهم على النمو انهم سجلوا موقفا وطنيا جيدا عام ١٩٥٦ خلال العدوان الثلاثي على مصر . فقد جند الحزب كتائب من الشيوعيين انتقلت الى مصر وتوزعت على مناطق المواجهة . وكان لهذه البادرة الاثر الطيب في نفس الرئيس جمال عبد الناصر ومن يومها نشأت صداقة حميمة بينه وبين عبد الخالق محجوب . ومثل هذا الاثر الطيب تكرر عندما رابطت قوات سودانية في الجبهة المصرية بعد أسابيع من هزيمة ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ .

وهذه الاشارة الى ذلك الموقف الوطني الجيد من الحزب الشيوعي السوداني حيال العدوان الثلاثي على مصر تقودنا الى ضرورة عرض نقطة مهمة وهي : لماذا تصرف الحزب الشيوعي السوداني كذلك في حين ان بقية الاحزاب الشيوعية في المنطقة العربيـة لم تفعل الشيء نفسه ؟

هل هي استقلالية الحزب أم هو شعور الضعف السوداني حيال أي أمر مصري ؟

قد تكون الهموم المصرية ـــ السودانية المشتركة ووحدة المصير بين البلدين والشعبية سببا مهما الا ان عنصر الاستقلالية يبـدو السبب الاكثر أهمية . وفي تاريخ الشيوعيين السودانيين مواقف مغايرة للمواقف التي تتخذها موسكو . وفي حين ان معظم الاحزاب الشيوعية العربية كانت تنظر الى قضية فلسطين مثلا بالمنظار الموسكوبي فأن الحزب الشيوعي السوداني كان في ضفة اخرى بعيدة جدا عن الضفة التي فيها موسكو وكل الاحزاب الشيوعية العربية وغير العربية الدائرة في فلكها .

وما يقال عن قضية فلسطين يقال عن قضايا أخرى كثيرة .

وهنا تجدر الاشارة الى ان نيكيتا خروشوف كان يشعر بكثير من الامتعاض حيال المواقف العقائدية للشيوعيين السودانيين . وقد يكون هذا الامتعاض نشأ نتيجة معلومات بلغت خروشوف ذات يوم وتضمنت رأي الحزب الشيوعي السوداني فيه . وخلاصة هذا الرأي « ان الامين العام للحزب الشيوعي السوفياتي تربى في ظل القيصرية وهو أمر يتطلب مراجعة أساسية من قبل الرفاق السوفيات » .

لقد كان الشيوعيون السودانيون باستمرار منسجمين مع أنفسهم. يقولون رأيهم بصوت مسموع . واستمروا يعملون على أساس ان الحزب الشيوعي السوفياتي مجرد حليف وليس ذلك الفلك وليسوا هم ذلك الجرم الذي عليه ان يدور في ذلك الفلك .

انهم يدينون بالولاء للماركسية التي تتناسب مع طبيعة السودان وشعبه . ولا يدينون بالولاء لموسكو . وهذا الموقف هو الى حد كبير نقيض مواقف معظم الاحزاب الشيوعية العربية التي تدين بالولاء للماركسية من خلال الولاء لموسكو .

بالاضافة الى ذلك ان أوجه الشبه بين الحزب الشيوعي السوداني والاحزاب الشيوعية العربية الاخرى متناقضة من حيث الجانب الهيكلي . ففي حين ان قواعد معظم الاحزاب الشيوعية العربية هم المثقفون ثم العناصر العمالية والطبقة الدنيا من الموظفين والتجار والفلاحين والمزارعين ، فان القاعدة الاساسية للحزب الشيوعي السوداني هم العمال وفئات من المزارعين وبعد ذلك المثقفون وأصحاب الكفايات العلمية .

ولقد ظهر ذلك واضحا عندما قامت ثورة ٢١ (اكتوبر) تشرين الاول ١٩٦٤ وكان للعمال من مختلف النقابات وللمثقفين دور أساسي جدا في تلك الثورة التي أسقطت الحكم العسكري .

ومن هذه النقطة ننطلق الى التحدث عن الشيوعيين في السلطة .

كانت سنة ١٩٦٤ وبالذات الربع الاخير تقريبا منها نقطة تحول خطيرة في حياة الحزب الشيوعي السوداني . ففي ٢١ تشرين الاول من تلك السنة قامت الثورة الشعبية التي ستبقى حتى اشعار آخر علامة مضيئة في حياة الشعب السوداني .

في ذلك اليوم اثبت الشعب انه موجود بالفعل ، وليس صحيحا انه مرتاح للفضائح التي تجري في دواوين الحكم العسكري ، وان

سمعته أيضا كشعب عريق له تراثه لا تتأثر بالقصص التي أغرب من الخيال عن مسؤولين في مراكز كبيرة يعتدون على اعراض الناس ويقتلون المعتدى عليه كما حدث مرة عندما تردد ان أحد المسؤولين الكبار في الحكم اعتدى على فتى سوداني ثم تخلص منه بأن قتله ورمى جثته في النيل . وقد فعل ذلك لان هذا الاعتداء على الفتى كشف عن انحرافات جنسية لبعض المسؤولين ذوي الرتب الكبيرة ، ولانه كان للفتى دور في امكان الكشف عن تفاصيل عمليات الانحراف هذه فقد قتله المعتدي ثم رمى جثته في النيل على أساس ان ذلك النهر العظيم عميق لدرجة ان كل الاسرار تستقر في قعره .

يوم ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤ أسقط الشعب السوداني بالحجار والعصي والحناجر أعنف دكتاتورية عسكرية في المنطقة العسكرية .

من أسقط ذلك النظام ؟

هل هم فرسان حزب الامة راكبو الجياد وحاملو السيوف والرماح ؟

هل هي الفعاليات الاقتصادية التي يهيمن عليها اسماعيل الازهري ؟

هل هم العمال وصغار المزارعين والمثقفون الذين يشكلون جبهة شيوعية عريقة في السودان ؟

هل هم الاخوان المسلمون ؟

هل هم نساء السودان اللواتي انطلقت حناجرهن كالرعد يوم الثورة ؟

هل هم الاطفال الذين تسلحوا بالحجار ، والفتيان الذين حملوا العصي ؟

انهم هؤلاء جميعا . ان كل سوداني زكمت انفه رائحة الفساد في الحكم العسكري نزل الى الشارع وهتف . ولكي يعزز هتافه حمل حجرا . ولكي يثبت جرأته رمى الجنود أو دباباتهم بالحجر .

ونجحت الثورة . وتوزعت الحصص على العناصر الاساسية التي قامت بها . وفي الحكومة الثورية الشعبية الاولى التي الفها السيد محمد أحمد محجوب اعطي الحزب الشيوعي مقعدا شغله المحامي أحمد سليمان الذي تسلم وزارة الزراعة . وأعطي حلفاء الشيوعيين مقعدين . واحدا شغله المحامي عابدين اسماعيل الذي كان آنذاك نقيبا للمحامين ، وآخر شغله الامين محمد الامين الذي كان آنذاك نقيبا للمزارعين .

هل أخطأ الشيوعيون السودانيون في انهم شاركوا في الحكومة الاولى التي تألفت في اعقاب ثورة ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤ ؟

ولماذا اعطي المقعد الوزاري لاحمد سليمان عضو المكتب السياسي للحزب وليس لعبد الخالق محجوب الامين العـــام للحزب . ذلك ان عبد الخالق كان العقل المنظم بصفة كونه امينا عاما ؟

الجواب عن السؤال الأول هو ان الحزب اخطأ في المشاركة لاكثر من سبب . ولعل أهم هذه الاسباب هو ان التناقضات كثيرة جدا بينه وبين بقية عناصر الجبهة السياسية التي عملت من أجل اسقاط الحكم العسكري .

اما اختيار الحزب احمد سليمان وليس عبد الخالق محجوب مثلا وزيرا في الحكومة الاولى لعهد تحالف الاحزاب فمرده ان الحزب مقتنع بأن شهر العسل هذا بين الاحزاب سينتهي ، وستتكتل الاحزاب وكلها ذات اتجاه يميني في وجه الحزب ، وحيال ذلك ليس من مصلحة الحزب أن يحترق أمينه العام أي عبد الخالق محجوب . واذا كـــان التحالف الحزبي رضي بأن يشترك الحزب الشيوعي في الحكومة الاولى بوزير هو أحمد سليمان وحليفين هما عابدين اسماعيل نقيب المحامين والامين محمد الامين نقيب المزارعين ، فليس معنى ذلك ان الرضى كان تاما وهذا ما حدث بالفعل . فلم يكتف حكم الاحزاب بفك هذا الارتباط وانما وصلت به الحال الى حل الحزب والمطالبـــة بالغاء عضويـــة النواب الشيوعيين في الجمعية التأسيسية . وكان هذا الالغاء بداية النهايـــة لثورة ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤ وكان لموقف بابكر عوض الله الذي شارك في ثورة ٢٥ أيار (مايو) ١٩٦٩ دور أساسي في موضوع العضوية . وكان عوض الله آنذاك رئيسا للقضاة وبرغم انتمائه الى الحزب الوطني الاتحادي (حزب اسماعيل الازهري) الا انـــه افتى بشرعية النواب الشيوعيين .

وسقط حكم الاحزاب على يدي ثورة قام بها مجموعة من الضباط يرأسهم الانقلابي الطموح جعفر النميري . ولعب الشيوعيون دورا اساسيا في هذه الثورة . وفي الوقت الذي انتقل معظم قادة الاحـــزاب التي وقفت في وجه الشيوعيين وحاربتهم وفكت الارتباط الذي نشأ معهم عشية ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤ لاسقاط حكم الفريق ابرهيم عبود ، جيء بثلاثة وزراء شيوعيين الى الحكومة الاولى التي الفهـــا بابكر عوض الله بعد قيام ثورة ٢٥ (مايو) ايار ١٩٦٩ هم فـــاروق بو عيسى وجوزف كرنغ ومحجوب عثمان .

وقد ثارت ثائرة السودانيين انما كانت ثورتهم صامتة . وكانت تساؤلاتهم التي لم تتوقف هي : كيف يقول رئيس الوزراء بابكر عوض الله في البيان الذي بثته اذاعة أم درمان مرات عدة في اليوم الاول للحـــكم

* الجديد ان ثورة ٢٥ (مايو) ايار ١٩٦٩ « ستقضي الى الابد على عهد الاحزاب البغيض » في حين ان في حكومته ثلاثة وزراء شيوعيين ؟

ولان الضجة كبرت وقف عوض الله الذي انطبع اسمه في اذهان السودانيين بعدما افتى بشرعية النواب الشيوعيين ، بأنه صديق للحزب الشيوعي ، وقف يقول موضحا : « نحن لم نختر الحزب الشيوعي أبدا لان الحزب الشيوعي السوداني حلته حكومة الاحزاب قبل قيام ثورة ٢٥ مايو (أيار) . ولو ان هذا الحزب كان موجودا عند قيام الثورة لحللناه . ثم ان في الحكومة شخصين كانا ينتميان الى الحزب الشيوعي قبل حله الا انني اخذتهما على أسس شخصية بحتة وتقديرا لكفايات وطاقات في كل منهما . والوزيران هما فاروق أبو عيسى وجوزف كرنغ » .

* ولاحظ الذين يعرفون قادة الحزب الشيوعي ان عوض الله لم يعتبر محجوب عثمان الذي أسند اليه منصب وزير الاعلام من الشيوعيين مع انه من الكبار بينهم .

ويبدو ان كلام عوض الله لم يطمئن السودانيين وانهم يريدون سماع موقف رئيس الثورة نفسه جعفر النميري . وقد سمعوه بعد ثلاثة ايام من قيام الثورة وبعد قليل من اعلان اعترافه بالمانيا الشرقية يقول « الحكم الجديد في السودان ليس شرقيا ولا غربيا وانما هو ديموقراطي اشتراكي يعمل أولا وأخيرا لمصلحة السودان ولم ينظم او يخطط له اي حزب سياسي . أما السبب في اختيار بعض الوزراء من الذين كانوا ينتسبون الى احزاب سابقة في الوقت الذي حللنا جميع الاحزاب فكون الوزراء الذين اخترناهم وطنيين مخلصين أمناء لقضيتهم » .

* منذ ذلك الوقت اصبحت ظاهرة الانقسام داخل الحزب الشيوعي السوداني واضحة وخطيرة . ولم يحدث ان تعرض الحزب الذي انشىء عام ١٩٤٧ الى هزة كتلك التي تعرض لها يوم قيام ثورة ٢٥ (مايو) أيار . صحيح ان ظاهرة الانقسام كانت بدأت تنمو الا ان قيادة الحزب كانت في صدد البحث عن حل لهذا الانقسام . وكان هنالك فريق من الشيوعيين السودانيين اختار الوقوف في منتصف الطريق يحاول تجربة حظه في رأب الصدع الذي احدثه الانقسام . ولو ان النميري لم يختر ثلاثة وزراء شيوعيين اشركهم في الحكومة الاولى لكان في الامكان رأب الصدع أو تحقيق خطوة متقدمة في هذا السبيل .

وكانت لعبة النميري في منتهى الذكاء والدقة . فهو يدرك سلفا واستنادا الى الاتصالات التي جرت قبل شهرين من ثورة ٢٥ (مايو) أيار ١٩٦٩ ان عبد الخالق محجوب لن يتراجع في موضوع استقلالية

الحزب ، ولذلك وجد ان الوسيلة الوحيدة لضربه كخطوة أولى هي اشراك الجناح الذي بدأ يعارض اتجاه عبد الخالق محجوب دون ان يتخلى عن شيوعيته . وهو عندما أشرك ثلاثة من قادة هذا الجناح في الحكم ودون استشارة عبد الخالق محجوب عمق هوة الانقسام بحيث لم يعد هنالك مجال لاي تفاهم .

وقبل الحديث عن ظاهرة الانقسام تجدر الاشارة الى ان عبد الخالق محجوب رد على قبول فاروق أبو عيسى وجوزف كرنغ ومحجوب عثمان الاشتراك في الحكومة الاولى لثورة ٢٥ (مايو) أيار ١٩٦٩ دون موافقة الحزب على ذلك ، بأن جمد عضوية الثلاثة وقاد ضدهم في الاجتماعات والندوات والليالي السياسية الحزبية حملة عنيفة صورتهم على انهم غير انضباطيين وانهم فضلوا السلطة على النضال من أجل السودان .

وكان الثلاثة يردون على حملة الرفيق الاول بالمزيد من التعاون مع السلطة . وكانوا في الوقت نفسه ينشطون لافهام قواعدهم بأن عبد الخالق محجوب يبالغ في اتهاماته وانه غير منصف لانه يعرف تماما ان النميري تعمد تأجيل اذاعة اسماء اعضاء الحكومة نحو ١٢ ساعة على أمل أن يتخلى عبد الخالق محجوب عن موقفه ويختار هو ثلاثة وزراء في الحكومة .

ومثل هذا اللين من قبل النميري لم يكن يعني بالنسبة الى عبد الخالق محجوب شيئا . فهو وجد نفسه أمام وضعين في منتهى الخطورة . الاول ان يبايع ثورة النميري ويشارك فيها وهذا معناه انه باع الحزب . المبايعة يقابلها بيع ، واذاً ، فالافضل ان يحافظ على كيان الحزب واستقلاليته . الوضع الثاني هو التمسك بكيانية الحزب ورفض مبدأ التوزير . وبرغم ان عبد الخالق محجوب كان يدرك سلفا ان اختياره الوضع الثاني معناه ان الحزب سيدخل مرحلة صراع عنيفة مع النظام الا انه فضل ذلك لاسباب عدة أبرزها ان الحزب الذي صمد ، منذ أسسه عام ١٩٤٧ عبد الخالق محجوب العائد من وطنه الثاني مصر حيث كان طالبا ، في وجه كل محاولات التذويب ، لا يجد مبررا لقبول مبدأ التذويب لان نظاما يقوده مجموعة من الضباط يرفع شعارات يسارية ويعد بالعمل وفقا لهذه الشعارات .

ولان النميري ادرك ان استمرار معارضة عبد الخالق محجوب تعني ان قطاعا كبيرا من الرأي العام السوداني له وزنه سيعارض استطرادا ثورة ٢٥ (مايو) أيار ١٩٦٩ فقد حاول احتواء محجوب بأسلوب آخر . وفي هذا الصدد قال فاروق أبو عيسى أحد قادة الجناح

المنشق على محجوب في مقــابلة صحافية حــاول نفيها بعد ذلــك ان النميري عرض باسم مجلس قيادة الثورة على عبد الخالق محجوب وخلال لقاء بينهما شهده معظم اعضاء اللجنة المركزية ان يقبل الحزب واحدا من ثلاثة عروض :

الاول ـــ ان يغير الاسم بحيث لا تبقى كلمة شيوعي فتستفز كل القوى اليمينية والمحافظة والطائفية دفعة واحدة ، فاذا ما اتخذ الحزب اسما جديدا اعطي ترخيصا برغم ان ذلك استثناء مكشوف .

الثاني ـــ ان يتحول من حزب طليعي الى حزب جماهيري فيفتح ابوابه لكل العناصر التقدمية ، وعندها ينتسب اليه كل اعضاء مجلس قيادة الثورة ويصبح هو نفسه التنظيم الشعبي للثورة . وفي هذه الحال يمكن ان يكون الحزب الاصلي بمثابة القلب والمحرك لهذا التنظيم .

الثالث ـــ ان يتغير اسم الحزب فيرخص لنا بالعمل العلني ويكون رأينا هو الاساس في كيفية قيام الجبهة الوطنية الديموقراطية التي تغدو من ثم وعاء التنظيم الشعبي العتيد .

ولقد رفض عبد الخالق محجوب ـــ والكلام لا يزال لفاروق أبو عيسى ـــ هذه العروض برغم ان اكثرية اعضاء اللجنة المركزية قالوا بقبولها .

ان رفض عبد الخالق محجوب له ما يبرره . وقد يسأل سائل : كيف يرفض محجوب الاشتراك في سلطة ثورية كسلطه النميري في حين انه شارك في حكم الاحزاب الذي كان عبارة عن تجمع، الكلمة الاولى فيه لاحزاب اليمين ؟

ان الجواب عن هذا السؤال في منتهى البساطة . لقــد شارك الحزب الشيوعي السوداني في ثورة ٢١ (اكتوبر) تشرين الاول ١٩٦٤ الشعبية التي اسقطت الحكم العسكري آنذاك . كان شريكا وكــان حلقة في تحالف ولم تكن القضية مطروحة على أساس ان حكمــا يساريا قام . كان هنالك جبهة متعاونة . يقول كل رأيه ، ويعرض كل مواقفه . وليس في الامر أي خطر . لكن الجيش هو الذي قام بثورة ٢٥ (مايو) أيار ١٩٦٩ وهو يعرض افكارا تقدمية تماما كما حدث بالنسبة الى ثورة ٢٣ (يوليو) تموز ١٩٥٢ في مصر .

لقد تبنت الثورة المصرية على الاقل بعد سنتين من قيامها مبادىء أو بالاحرى مواقف يسارية ففوتت على الشيوعيين المصريين فرصة

المعارضة بالاسلوب النضالي . وكما ان عسكريي مصر كانوا ضد اي تنظيمات فأن عسكريي ثورة ١٩٦٩ في السودان المتاثرين بالتجربة المصرية هم استطرادا ضد اي تنظيمات .

وعندما يعرض قائد ثورة ١٩٦٩ في السودان على الحزب الشيوعي الاشتراك في الحكم فمعنى ذلك انه يدعوه الى تذويب كيانه .

وهنا تبدو بعض الفوارق . ان شيوعيي مصر لم يكونوا يوما كشيوعيي السودان حجما ونوعية ، وحيال ذلك فان صمود شيوعيي السودان له ما يبرره لانهم اذا شاركوا في الحكم سيتخلون عن منطق التحزب والعقائدي ويتمسكون بمنطق الحاكم ، واذا حدث وكان هنالك تناقض بين الموقف الحكومي والموقف الحزبي فان الموقف الاول هو الذي سينتصر ويعمل به ، وعندها يكون امام وزراء الحزب احد امرين : اما التسليم بالمنطق الحكومي واما الاستقالة . وفي كلا الحالين تبدو القضية انتكاسة للحزب .

وعلى سبيل المثال فأن الوزراء الشيوعيين الذين شاركوا في حكم النميري وتسلحوا بالمنطق الحكومي وجدوا انفسهم في نهاية الامر انهم مع النظام حتى في شنقه القادة الشيوعيين . وهكذا لم يعد لهم بعد سنتين ونيف من المشاركة في الحكم حق الاعتراض على اتجاه اتخذته الاكثرية حتى وأن كان هذا الاتجاه هو تصفية الشيوعية — التي هم منها — في السودان .

لقد كان عبد الخالق محجوب يرى أبدا ان مصلحة الاشتراكية تقتضي المحافظة على استقلالية الحزب وايديولوجيته وانه بذلك يمكن تأدية الخدمات الحقيقية للطبقة العاملة .

أما القيادات الاخرى التي انشقت عليه فان تسليمها بمنطق ثورة ١٩٦٩ لم يكن أبدا عملية انتهازية الهدف منها الحصول على مقعد وزاري . كانتْ مقتنعة بمنطق التذويب . ولقد استطاع النميري اختراق الحزب بسهولة لان هذه القيادات تعرض افكارا ومفاهيم قريبة من الافكار والمفاهيم التي عرضتها ثورة ١٩٦٩ وكلا الطرفين متأثر بتجربة عبد الناصر التذويبية .

وفي حين ان عبد الخالق محجوب كان يتمسك بالاستقلالية كي لا يلقى الشيوعيون السودانيون المصير الذي لقيه الشيوعيون المصريون بعد التذويب فان القيادات التي وقفت في وجهه كانت ترى ان منطق التاريخ لا يتجمد وان كل شيء قابل للتطوير .

وكان عبد الخالق محجوب يضرب أمثلة على النهاية التي وصل اليها الشيوعيون المصريون بعد تسليمهم بالتذويب فيقول ان مهمة قادتهم

أصبحت داخل نظام عبد الناصر هي تمثيل مصر في مؤتمرات السلام والشباب الذي تعقد في الدول الاشتراكية .

ومرة ، وكان ذلك بعد ندوة الجزائر الشهيرة التي عقدت عشية حرب ٥ (يونيو) حزيران ١٩٦٧ قال لي عبد الخالق : هل يجوز ان عبد الناصر لم يشرك ولو لمرة واحـــدة شيوعيا في الحكومـــة مع ان شيوعيي مصر أصبحوا كالشوارع التي يتبدل اسمها وتحمل حيال ذلك اسمين . وعلى سبيل المثال « شارع النصر ــ كليمنصو سابقـــا » .

وهنا يجب التسجيل ان الامر الذي لم يفعله عبـــد الناصر فعله السادات بعد ضربه مراكز القوى في ١٥ مايو (أيار) ١٩٧١ حيث أشرك في الحكومة المصرية التي الفها الدكتور محمود فوزي أحد كبار قـــادة « الحزب الشيوعي المصري سابقا » الدكتور اسماعيل صبري عبدالله وأسند اليه منصب نائب وزير التخطيط .

* والذي سهل على النميري اختراق الحزب الشيوعي هـــو ان الانشقاق في داخل الحزب وصل الى حد لم يعد في الامكان تفاديه . وعندما اخترق النميري الحزب كان الانشقاق دخل سنته الثانية وكان يتفاعل يوما بعد يوم الى ان وصل الى انقسام حقيقي . وفي هذا الصدد بذلت مساع كثيرة . وكان بين الذين قرروا بذل مساعيهم وفد يمثـــل « الحزب الشيوعي المصري سابقا » . وأبلغني مرة احد الشيوعيين المصريين وهو ميشال كامـــل الذي ذاب وانتهى كاتبـــا في أسرة مجلة « الطليعة » التي تصدر عن صحيفـــة « الاهرام » انه مهد كثـــيرا في الخرطوم لزيارة الوفد لكنه لم يصل الى نتيجة .

* أما محمد ابرهيم نقد أحد قادة جناح محجوب (والذي قيل ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني وهو احـــد اعضائها منذ ١٩٦٠ انتخبته أمينا عاما للحزب خلفا لعبدالخالق محجوب برغم انه ملاحق من السلطات السودانية) فعلق يومها على المسعى المصري الذي لم يتم في رسالة نشرتها مجلة « الحرية » يوم ١٥ (فبراير) شباط ١٩٧١ قائلا :

* « ما حدث في السودان هو انقسام عن صفوف الحزب ، بعد صراع فكري حـــاد وطويل حول مصير الحزب الشيوعي وبقائه واستقلاله الايديولوجي والتنظيمي وفعاليته ، ومبادىء واشكال تحالفه مع السلطة ، بل مبادىء واشكال تحالف كل القوى الوطنيـــة الديموقراطية مع السلطة بهدف اقامة سلطة الجبهة الوطنية الديموقراطية . واذا كـــان الشيوعيون المصريون قد مروا بمثل هذه التجربة وعرفوا مرارتها وتعقيداتها وصعوبتها

فهم قد اختاروا طريق حل تنظيماتهم والانصهار في الاتحاد الاشتراكي العربي على أمل بناء تنظيم طليعي في داخله يوحدهم مع الناصريين على اساس المبادىء العامة للاشتراكية العلمية. والحزب الشيوعي السوداني لا يريد أن يسير في هذا الطريق أيا كانت التضحيات والصعوبات. ومن الخير له ولمستقبل الاشتراكية في السودان ان يسير في طريق شاق ووعر سلكه فرج الله الحلو وشهدي عطيه بدلا من طريق سهل ناعم سلكه ويسلكه آخرون على صفحات الصحف والمجلات ومؤسسات النشر والمسرح . لهذا فتجربة الشيوعيين المصريين ليست مفيدة بالنسبة الينا ومرفوضة شكلا وموضوعا برغم اننا لا ننسى ، والى الابد لن ننسى ، دور الشيوعيين المصريين في الاربعينات وحتى منتصف الخمسينات في مساعدة بناء الحركة الشيوعية في السودان ، وستظل اسماء الكثيرين منهم قريبة الى قلوبنا حية في ضميرنا الثوري . ولعل اصدقاءنا « الشيوعيين » المصريين يدركون كم عانينا خلال عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ من انحراف يميني تصفوي في حزبنا عندما حاولنا أن « نستفيد » من تجاربهم ولا زلنا ندفع الثمن ... واعتقدنا خطأ ان حل التنظيم الشيوعي في مصر قد يكون تجربة مفيدة .

واذا كانت القضية هي بذل مساع حميدة فالاجدر ان تبذل هذه المساعي في القاهرة أولا لاطلاق سراح الشيوعيين المصريين المعتقلين . واذا كانت السلطات المصرية تسمح لشيوعيين مصريين ببذل هذه المساعي في السودان فكيف نستقبل مثلا مساعي مفكرين تقدميين سودانيين يجمعون تبرعات لمساعدة اسر شيوعيين مصريين معتقلين تادية لواجب هو من صميم التضامن الاممي بين قوى الثورة العربية .

وليسمح لنا الاخوة المفكرون التقدميون المصريون أن نطرح عليهم سؤالا : كيف يجوز عقلا لمن حل تنظيمه الشيوعي وصفاه وجرد الطبقة العاملة المصرية من حزبها وأخضعها سياسيا وفكريا لحزب البورجوازية الصغيرة التقدمية ؟ كيف يجوز لمن فشل في توحيد تنظيماته والمحافظة عليها أن يساعد في الحفاظ علي وحدة الآخرين ؟ واذا كانت مثل هذه المشاكل تحل بالمساعي الحميدة ففي العالم العربي احزاب شيوعية . ولانها أحزاب شيوعية لم تبذل « مساع حميدة » ولم يحضر احد منها تجمع الانقساميين في ٢١ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٠. كما فعل « مفكر تقدمي مصري » لعله كما تقول الانباء ساهم في جهود تكوين وفد المفكرين التقدميين المصريين !

ان اي مسعى يقدمه المفكرون التقدميون المصريون لانفسهم وللحركة الثورية في العالم العربي ، ونحن جزء من تلك الحركة ، هو اعادة تقييم تجربتهم اولا ، بما فيها تفشي الانقسامات التي وصلت نتيجتها المنطقية في الحل والانصهار في التنظيم الرسمي . وهذه اكبر فائدة يمكن ان يقدموها لنا — وعلى البعد — ولكل فصائل الحركة الثورية العربية .

وسؤال آخر نطرحه للمفكرين التقدميين المصريين : ما هو الضمان ان تواصلوا تادية مهمتكم كوفد موحد بعد وصولكم الى السودان ؟ أليس هنالك احتمال ان تنقسموا نفرا مع الحزب ونفرا آخر مع الانقسام ونفرا ثالثا مع السلطة ؟ » .

واذا كان الوفد المصري لم يفعل شيئا حيال الانقسام داخل الحزب الشيوعي السوداني فان وفدا آخر من الحزب الشيوعي السوفياتي جرب على ما يبدو حظه وتعثر . والواضح ان الوفد جاء في مهمة مزدوجة — علما بأنَ كلا من موسكو والخرطوم لم تشر الى وصوله — الاولى هي السعي للافراج عن عبد الخالق محجوب الذي اعتقل في أعقاب الحملة التي بدأها النميري ضد الشيوعيين السودانيين يوم ١١ شباط (فبراير) ١٩٧١ .

أما المهمة الثانية فهي محاولة التوفيق بين جناحي الحزب المنشق وبحيث يمثل الحزب في المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي الذي انعقد في مطلع نيسان (ابريل) ١٩٧١ وفد مشترك .

ولم ينجح الوفد السوفياتي الذي قيل انه وصل الى الخرطوم يوم ٢٥ آذار (مارس) ١٩٧١ في تأمين الافراج عن عبد الخالق محجوب وغيره من قادة الحزب ، كما انه فشل في ان يمثل السودان في المؤتمر الرابع والعشرين وفد حزبي . والذي حدث ان وفدا حكوميا مثل السودان في المؤتمر قطباه الاساسيان اثنان من رواد ثورة ١٩٦٩ هما الرائد مأمون عوض أبو زيد والرائد ابو القاسم محمد ابرهيم . والاثنان هما في واقع الحال اللذان كانا يتوليان الاشراف على اعتقال الشيوعيين وتوليا بعد ذلك الفصول الاخرى التي تلت عمليات الاعتقال . فالاول هو المشرف على شؤون المخابرات والامن القومي والآخر هو وزير الداخلية . وبعد الحال الذي وصل اليه صراع الشيوعيين مع نظام النميري يمكن الافتراض ان النظام حرص على ان يمثل السودان في المؤتمر هذان الرائدان .

ان صراع النميري مع الحزب الشيوعي السوداني بلغ الذروة في الذكرى الاولى لثورة ٢٥ أيار (مايو) ١٩٦٩ ، وقد شعر النميري خلال مهرجان اقيم في الخرطوم لهذه المناسبة وحضره مع النميري الرئيسان جمال عبد الناصر ومعمر القذافي ان وضعه السياسي مهتز . وكان منظر الوف السودانيين وهم في جلاليبهم البيضاء ووجوههم السمراء والاعلام الحمراء التي يرفعونها واليافطات التي كتبت عليها شعارات تنادي بالاممية وليس بالقومية ، كان هذا المنظر متعبا جدا للنميري . وبرغم ان عبد الناصر تفهم هذا الوضع فقال في خطاب القاه ان أي عمل وحدوي سيطرح على الشعب أولا لمعرفة رأيه فيه ، الا ان النميري أعتبر ر

الفعل هذا يأتي من السودانيين حيال رغبة النظام السوداني في الانضمام الى الاتحاد الثلاثي بمثابة طعنة له ولامانيه القومية .

ومنذ ذلك اليوم اضمر العداء للشيوعيين وقرر تصفيتهم . ولم تطل هذه الفترة لانه يوم ١١ شباط (فبراير) ١٩٧١ وكان نفض يديه من ضرب الهادي المهدي وجماعاتهاعلن في بيان بثته اذاعة ام درمان الحرب على الشيوعيين واتهمهم « بممارسة أبشع انواع التخريب والتصدي لمعارضة أي هدف نبيل وتوزيع المناشير المعادية ومحاولة تصوير الوضع في السودان بأنه مختل » . ودعا الى تحطيم كل سوداني ينتمي الى الحزب الشيوعي .

ان الشيوعيين ضد الاتحاد ؟ هذا ليس سرا . لقد اذاعوا بيانا بهذا المعنى (يراجع بيان الحزب في الفصل الخامس) .

وعندما جاء عبد الخالق محجوب منفيا الى القاهرة بعدما ضرب النميري الهادي المهدي وجماعاته ، امضينا معا ساعة نناقش رفضه لموضوع الاتحاد . ولم يخرج حديثه في اطاره العام عن القول « هذا محور وليس اتحادا . وقبل ان يدخل النميري في اتحاد مع ليبيا مثلا عليه ان يوحد الشمال مع الجنوب أولا ».

والذي زاد من عداء النميري للشيوعيين هو انهم استطاعوا ان يخترقوا مجلس الثورة ويكون لهم من اعضائه ثلاثة هم بابكر النور وهاشم العطا وفاروق حمدالله . وهذا الاختراق تسبب للثلاثة في اقصائهم من المجلس يوم ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ اي قبل أقل من ثلاثة أشهر من بيان النميري الشهير الذي دعا فيه السودانيين الى تحطيم كل مواطن ينتمي الى الحزب الشيوعي .

ولقد تبين ان الثلاثة كانوا مثل الحزب الشيوعي السوداني ضد فكرة الاتحاد (راجع مذكرة فاروق حمد الله بهذا الشأن في الفصل الخامس) وتبين أيضا انهم بشكل أو بآخر من الرفاق العسكريين في الحزب نفذوا انقلاب ١٩ تموز (يوليو) ١٩٧١ الذي لم يعش سوى ٧٢ ساعة لكنه مقابل ذلك قضى على أصحابه وعلى قادة الحزب الشيوعي حيث تم شنق ثلاثة منهم (عبدالخالق محجوب والشفيع احمد الشيخ وجوزف كرنغ) وسجن وملاحقة المئات .

---

* لقد حاول الحزب الشيوعي السوداني الانتحار مرة وفي المرة الثانية حاولوا نحره . محاولة الانتحار كانت عندما انقسم ولكن الانقسام

كان لا بد منه (راجع وثائق الانقسام في الفصل الخامس) .
* أما محاولة النحر فكانت عندما شنقوا الامين العام للحزب عبد الخالق محجوب بحجة المشاركة في قلب نظام النميري عن طريق الرفاق العسكريين وهي تهمة تحتاج الى الكثير من الوثائق لاثباتها .
* وكانت محاولة الانتحار مؤلمة . لكن محاولة النحر كانت أكثر ايلاما . كانت فاجعة . فهل تصبح مميتة ؟
ذلك هو السؤال الكبير .

٢ ـ كيف حدث الانقلاب

هنالك أوجه شبه كثيرة بين ما جرى في لبنان مع بدء الساعات الاولى من عام ١٩٦٢ وبين ما جرى في الخرطوم . وبعد بضع ساعات من وصولي يوم ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٧١ الى الخرطوم في أول طائرة ركاب تهبط في مطار العاصمة السودانية بعد فتح المطار ، قمت بجولة سريعة في مناطق كثيرة من العاصمة ومنها بعض مراكز البوليس . عادت بي الذاكرة على الفور الى ما جرى في لبنان مع الايام الاولى من ١٩٦٢ .

في لبنان قام حزب قوي بمحاولة انقلابية أجهضت في ساعاتها الاولى . أتكل السوريون القوميون الاجتماعيون على رفاق لهم في الجيش أو أن ضباط الجيش من أعضاء الحزب أو مؤيديه جربوا حظهم متكلين على ان قاعدة شعبية عريضة متمثلة بالقوميين الاجتماعيين ستحمي ظهورهم وتطوق أي جيوب يمكن ان تتحرك في وجه الانقلاب .

لا فرق .

فشلت المحاولة في لبنان ، وبعدما استرجع الجيش ضباطه الاسرى بدأ حملة انتقام لم يشهد لها لبنان مثيلا . وفي السودان صمد الانقلابيون ثلاثة أيام وبعد سقوطهم بدأ العائدون الى السلطة حملة تأديب لم يحدث أن جرى في تاريخ السودان مثلها .

الدوريات الكثيرة التي قامت بها قوى الامن في لبنان بعد فشل المحاولة الانقلابية ليست بشيء أمام الدوريات التي جرت في السودان . الحواجز التي نصبها الجيش في لبنان نصبها الجيش السوداني في الخرطوم بالذات وفي بقية العواصم الاخرى بالمئات . القوائم التي عليها أسماء ألوف الناس حملتها قوى الامن في لبنان وحملها جيش النميري الذي عاد الى السلطة . عمليات التمشيط متشابهة . عمليات حشر الناس في معتقلات متشابهة . الا ان الفرق يرجح في هذه الناحية لمصلحة السودان طبقا للفارق الكبير في عدد السكان . لبنان لا يتجاوز المليوني نسمة . وعدد السكان في السودان يصل الى ١٤ مليونا .

وفي كل مركز بوليس زرته في العاصمة المثلثة لمحت مئات المعتقلين محشورين في غرف بعضها ضيق وبعضها الآخر أوسع قليلا .

وفي منطقة الشجرة حيث تكثر ثكنات الجيش السوداني بلغني من ضابط سوداني ان نسبة المعتقلين زادت كثيرا عما هو متوقع لدرجة أن « الكاراجات » والمخابىء المخصصة للمدرعات والمصفحات والتي أخليت من هذه المدرعات والمصفحات خصصت لتكون معسكرات اعتقال .

والذي رفع نسبة المعتقلين هو أن نظام النميري العائد دعا المواطنين الى الابلاغ عن كل شخص يعتقدون انه شيوعي . وهذه الدعوة خلقت اشكالات ذلك ان كثيرين من السودانيين كانوا يشون ببعض مواطنيهم بسبب خصومات قديمة أو حديثة . وبمجرد أن يتبلغ مركز بوليس اخبارية ما عن شخص أو أكثر ، يتم القبض عليه — أو عليهم — ولا يفرج عنه الا بعد التأكد من انه بالفعل ليس شيوعيا وبعد التعهد بأنه لا يمكن ان يصبح يوما ما شيوعيا . والذين لا يفرج عنهم يكونون من الشيوعيين وعندما يكثر عددهم ينقلون الى معسكرات اعتقال داخل ثكنات الجيش بانتظار ان تبدأ محاكمتهم .

وكان واضحا ان عمليات الاعتقال لن تنتهي بسرعة لان حملات التفتيش قدر لها ان تستمر شهرا على الاقل الا ان ذلك لا يعني أن حظر التجول يجب أن يبقى ساري المفعول . والذي كان يهم نظام النميري هو اعتقال معظم قادة الحزب الشيوعي . واعتقد اهل النظام ان عملية اعتقال هؤلاء لم تعد صعبة بعدما تم فجر ٢٦ تموز (يوليو) القبض على زعيم الحزب السيد عبد الخالق محجوب . والغاء اجازات العسكريين، وهو قرار صدر في اليوم نفسه ، كان معناه أن حملة تفتيش كبيرة ستبدأ خلال ساعات لان مصلحة النظام تقتضي أن يظهر للعالم انه قضى بسرعة على الشيوعيين ، يضاف الى ذلك أنه ليس من السهل دائما ان تكون البلاد في حالة طوارىء ومثل هذه الحالة تساعد على التفتيش والعثور على أي كان . وفي هذا النطاق تجدر الاشارة الى ان الجيش السوداني استطاع بعد حملة قاسية بدأت صباح الجمعة ٢٣ تموز بعد ساعات من ضرب حركة هاشم العطا وانتهت ظهر السبت الى القبض في بلدة مدني وهي معقل رئيسي للشيوعيين على ٣٢٠ بينهم ٤ سيدات لهن دور بارز في قيادة الحزب في المنطقة والدكتور مدني عيسى سكرتير الحزب هناك . وقد أودع معظم هؤلاء في مراكز البوليس في المنطقة اما القادة فأرسلوا الى الخرطوم لوضعهم في معسكرات الاعتقال المخصصة لقادة الحزب .

وحتى مساء ٢٥ تموز (يوليو) كان نجاح النظام في القبض على عبد الخالق محجوب أو فشله في ذلك امتحانا كبيرا له . فحملة التفتيش كبيرة تشترك فيها قوات من الجيش والمخابرات والمباحث والكتائب

الحديثة التشكيل المؤيدة للنظام ، والتي أطلق عليها « كتائب مايو » . واذا كان النظام لن يستطيع في حملة من هذا النوع اعتقال عبد الخالق محجوب فمتى سيستطيع ذلك ؟

وفي أحد مراكز بوليس الخرطوم بحري لمحت اكواما من كتب ماركس ولينين والوف المنشورات والملفات والاعلام الحمراء والصور . وهذه كلها صودرت من مكاتب الحزب الشيوعي في العاصمة المثلثة خلال حملة شديدة العنف عليها .

* وكما كانت قوى الامن في لبنان تدقق كثيرا في حملات التفتيش ووصل بها الامر الى حد التفكير بالبحث عن شيء ما حتى في محركات السيارات فان القوى المرابطة حول الحواجز المقامة بكثرة في كل احياء الخرطوم الرئيسية وغير الرئيسية تفتش حتى في سقوف السيارات وتتلمس السقف بأيديها وتبحث في صندوق السيارة بدقه على امل العثور على شيوعي هارب .

وخلال عمليات التفتيش الدقيقة كان القناصة لا يوقفون نشاطهم . وهؤلاء عبارة عن جنود شاركوا في العملية الانقلابية . وعندما فشلت العملية تاهوا وتوزعوا على أحياء العاصمة . والغريب انهم اختاروا بنايات الحكومة وبعض الدوائر الرسمية الاخرى . وهذا الاختيار يعكس حقيقة أساسية وهو أن التائهين احتفظوا ببعض الوعي. فهم لا يستطيعون الاختباء على سطوح منازل العاصمة ، لان المنازل من طبقة واحدة ولعائلة واحدة . وحرص العائلة السودانية على السطوح يفوق حرصها على أي شيء آخر لان أفرادها من شدة القيظ في السودان ينامون على هذه السطوح أو في حديقة المنزل . يضاف الى ذلك ان مباني الحكومة من طبقات عدة ، وبالطبع سيحرص الجنود الذين سيطلقون النار على أن تكون نارهم خفيفة حتى لا تتضرر مصالح الحكومة .

الضابط السوداني الذي حدثني عن معسكرات الاعتقال هو نفسه قال لي ان سلطات الامن أبدت تخوفا من أن يكون بين هؤلاء القناصة عدد من الشيوعيين المدنيين ومعنى ذلك ان الميليشيا الشيوعية تعمل ويجب أن تكون قوى الامن متيقظة وحذرة .

ولم تتمكن قوى الامن من اعتقال قناص شيوعي واحد . كل القناصة من الجنود يستمرون في أطلاق النار ما داموا يملكون ذخيرة . وعندما تنفد الذخيرة يسلمون أنفسهم .

ولقد اعتاد سكان الخرطوم ان يصحوا عند الفجر للصلاة على اصوات طلقات رشاش وأحيانا على صوت قذيفة صاروخية تهز سكون الليل في الخرطوم .

ولا أنسى ما حدث السبت ٢٤ تموز (يوليو) . كنت أتجول في الشارع التجاري من العاصمة حيث كثرت عمليات القناصة . كان كلام بعض المواطنين السودانيين عنهم مثيرا وذهبت أترقب وأنا بالقرب من بعض الجنود ظهور قناص أو نار قناص . فجأة سمعنا صوت طلق ناري . وأدار الجنود بنادقهم ورشاشاتهم نحو سطح احدى البنايات وردوا . كثرت الطلقات ورافق ذلك تجمع عدد كبير من المواطنين وقفوا بالقرب من الجنود يتفرجون . استمرت المشاغلة بالنار نحو عشر دقائق ثم توقف القناص عن اطلاق النار . فهم الجنود عندئذ أن ذخيرة القناص نفدت ولا بد ان يسلم نفسه . وهذا ما حدث بالفعل . بعد دقائق نزل من السطح وكان ما زال يرتدي ثيابه العسكرية . وتفرق الذين تجمعوا . بالنسبة اليهم الامر المثير هو المشاغلة بالنار بين الجنود والقناص ١٤٤ ذلك كل شيء غير مهم .

وكان الامر الملح منذ اليوم الثاني لعودة النميري هو معرفة ذيول ما حدث وكيف سيكون مستقبل العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والسودان وبين السودان وبقية دول المعسكر الاشتراكي باعلان التأييد بشكل أو بآخر للنميري . لقد عاد النميري ومع عودته تكثف صمت الدول الاشتراكية حيال العودة وهو أمر ، فهمت من مسؤولين في الخرطوم ، متضايق منه النميري .

هل ان هذه الدول فوجئت بأن حركة هاشم العطا لم تصمد وعلى هذا الاساس عليها ان تبني حساباتها على أسس جديدة ؟

وهل ان الاتحاد السوفياتي مثلا الذي أعلن عبر كلام نشرته مجلة « الازمنة الحديثة » يوم الاربعاء ٢١ تموز (يوليو) ثالث واخر أيام الانقلاب عن تأييده لهذا الانقلاب وخطه اليساري يجعل من الصعب عليه كدولة كبرى ان يتراجع بهذه السهولة عن كلامه ويعلن بشكل انفعالي تأييده لعودة النميري ؟

وهل ان الاتحاد السوفياتي ومن ورائه دول المعسكر الاشتراكي كانت تجتاز مرحلة ترقب وتنتظر النتائج التي سينتهي اليها صراع النميري مع اليسار السوداني وحملته العنيفة ضد الحزب الشيوعي ؟

الواقع ان المعسكر الشرقي كان يراقب وينتظر قبل ان يتخذ موقفا وهذا ما سنراه في الصفحات المقبلة .

ان شيئا كبيرا جدا حدث في السودان . لقد تعاونت أربع دول تعتبر ثلاث منها صديقة وبشكل عملي للاتحاد السوفياتي على ضرب أهم حزب شيوعي في المنطقة العربية وهذه الدول هي مصر وسوريا والسودان . اما ليبيا فليس ارتباطها بالاتحاد السوفياتي مشابها لارتباط

الدول الاخرى .

ولقد خرجت الحملة على الحزب عن كونها صراعا سياسيا انتهى مكشوفا . ان تهما كثيرة وجهت الى الحزب اقلها أنه « خائن » و « مارق » و « عميل » .

والذي استوقف دولة كالاتحاد السوفياتي هو التصنيف الاخير . وخافت موسكو وهي تدرك ابعاد هذه التهمة ان يتوسع النميري في ايضاحاته فيقول ان الحزب الشيوعي السوداني « عميل » للاتحاد السوفياتي . وعلى هذا ستترتب قضايا كثيرة ومراجعات كثيرة للمواقف واعادة نظر في طبيعة التعاون القائم منذ مدة طويلة . وكان خوف موسكو في محله . وكان واضحا من البداية ان العلاقات السوفياتية ــ السودانية مرشحة للتدهور . وقبل أسبوع من حركة هاشم العطا حدث نوع من الفتور في العلاقات بين موسكو والخرطوم .

وأبلغتني مصادر رسمية في الخرطوم ان النميري طلب من موسكو أن تستدعي سفيرها « لانه غير متعاون مع الحكم السوداني » .

واكدت لي جهات متصلة بوزارة الخارجية السودانية أن موسكو طلبت من سفيرها العودة على ان تعالج في ما بعد حالة الفتور ، وان أحدا بعد ذلك لم يلمح السفير في الخرطوم .

وهذا الفتور في العلاقات السوفياتية ــ السودانية له ما يبرره .

هنا تجدر الاشارة الى بعض النواحي التي تبدو بالفعل أساسية. فقد وصل يوم السبت ٢٤ تموز (يوليو) الى الخرطوم وفد مصري للتهنئة برئاسة السيد حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية .

وبعده وصل وفد سوري يرأسه السيد محمود الايوبي نائب الرئيس السوري ويضم في عضويته اللواء مصطفى طلاس رئيس الاركان . وقبل هذين الوفدين وصل وفد ليبي يضم اثنين من أعضاء مجلس قيادة الثورة هما بشير هوادي ومحمد المقريف .

الشافعي زار النميري والقى في حضور مسؤولين مصريين وسودانيين وبعض رجال الصحافة كلمة هنأه فيها بالعودة الى الحكم . ولم يأت الشافعي على ذكر الشيوعيين حتى أنه لم يلفظ اسمهم على لسانه واكتفى بالاشارة مرة واحدة الى « حركة التمرد الاخيرة » .

أما بشير هوادي فأبدى ارتياح حكومته لضرب « القلعة الشيوعية في السودان » .

وقد يكون لاتزان الشافعي ما يبرره حيال العلاقات الثنائية المصرية ــ السوفياتية . كذلك قد يكون لاندفاع بشير هوادي الذي سجلت حكومته مواقف متطرفة وعنيفة ضد الشيوعية والشيوعيين . الا ان

الذي لم يكن واضحا هو قول الايوبي « ان ما قام بــه الشيوعيون في السودان يعتبر تدخلا استعماريا فاضحـــا (...) والحزب الشيوعي السوري ليست لديه مواقف ضد السودان وضد ثورة مايو » .

وهذه المواقف وبالذات الموقف السوري كان من شأنها ان تجعل موسكو تبحث في الامر من زاوية جديدة . فالكلام خطير ومضمون التهم أكثر خطورة .

أعود الى حيث بدأت . ان شيئا مما جرى في السودان جرى قبل حوالى تسع سنوات في لبنان .

حزب بلغ به الغضب واستمرار حالــة التشتيت والتشريد حد الخوض في مغامــرة يائسة انتهــت بالمزيــد مــن التشتت والتشرد والاعتقالات . وولد الانقلاب فاشلا في لبنان .

الشيء نفسه الى حد جرى في السودان . ولد الانقلاب كالاطفال الذين يولدون في شهرهم السادس ويكونون بحاجة الى خيمة أوكسيجين يكتمل في داخلها نموهم .

ويبقى السؤال الكبير : هل ان الشيوعيين هم الذيــن خططوا للانقلاب لكــي ينفذه العسكريون ويتسلمون الحكم بعــد ذلك ، ام ان العسكريين استنادا الى روابط عقائدية تعود الى سنين طويلة قرروا ان يجربوا حظهم وفي ذهنهم ان الحزب الشيوعي سيقف تلقائيا مــن ورائهم ؟

ان اجابة واضحة عن هذين السؤالين من شأنها ان تعكس ابعاد ما جرى في السودان وتحدد استطرادا الاسباب التــي جعلت حركة العطا مجرد انقلاب عاش ثلاثة أيام ومات .

بعد يومين من عودة النميري كــان واضحا ان خطة كبيرة يتــم تنفيذها والخطة هي :

الان الحزب الشيوعي السوداني . وغدا أو بعده او في أي يوم من المستقبل القريب الاتحاد السوفياتي . الان يضرب الرمز لتسهل بعد ذلك العملية الاساسية : ضرب الاتحاد السوفياتي في السودان . وعندما يضرب في السودان يصبح ضربه عند الجيران وفي مناطق أخرى عملية واردة .

ويوم ٢٦ تموز (يوليو) شنق نظام النميري الشفيع أحمد الشيخ الذي كان حتى الساعة التي لفظ فيها أنفاسه من الشخصيات القويــة جــدا في السودان والمعروفة في أوساط عمــال العالــم . وقــد ظن

السودانيون ان الامر سيقتصر على العسكريين . يحاكمون ويعدمون . أما بالنسبة الى المدنيين فان الامر قد يكون مختلفا بعض الشيء . وكانت ظنونهم ان النميري سيحاكم المدنيين امام محاكم مدنية ويتيح لهم حق الاستعانة بمحامين يدافعون عنهم ، لا ان يحاكموا امام المجالس العسكرية حيث تتم المحاكمات في محاكم ميدانية . والمحاكم الميدانية قاسية جدا لان المتهم ليس له الحق في الدفاع يضاف الى ذلك أن الحكم ليس قابلا للاستئناف .

لكن الظنون لم تكن في محلها بعدما اعدم الشفيع احمد الشيخ الذي كان حتى عودة النميري الى الحكم يحمل وشاح النيلين . الا ان القائد العام اصدر قرارا قبل ثلاثة ايام بالغاء هذا الوسام الكبير . واذا كان الشفيع شنق فان السودانيين سيتذكرون دائما انه سار بهدوء الى المشنقة ولم ينس ان يصرخ بصوت عال قبل ان تعلق في رقبته « عاش الشعب السوداني . عاشت الطبقة العاملة » . وسيكون هذا الموقف العزاء الوحيد لزوجته فاطمة ابرهيم القطب الكبير في الحزب الذي ضرب . والمعتقلة بين المعتقلين .

ان الهجمة كبيرة جدا . وعنيفة جدا . وكان واضحا أن نظام النميري يريد هذه المرة انهاء الحزب الشيوعي وقلع جذوره . وهو في هذا النطاق يرى أن الحزب قوته في قادته فاذا صفي هؤلاء القادة لا يعود هنالك شيء اسمه الحزب الشيوعي . لكن تقديرات اهل النظام في هذا المضمار ليست سليمة تماما فجذور الحزب الشيوعي السوداني متأصلة ، وبالتالي لن يستطيع أي نظام في السودان ، نظام النميري أو غيره ، أن يقضي على الشيوعية .

وانطلاقا من هذه التقديرات شنق الشفيع أحمد الشيخ . وانطلاقا من هذه التقديرات كان ينتظر ان يشنق آخرون . وعندما وصل الحبل الى عنق عبد الخالق محجوب أصبح الامر في منتهى الخطورة ، ذلك ان الاتحاد السوفياتي الذي لم يكن وقف موقفا واضحا حازما حيال هذه التصفية الدرامية للشيوعيين في السودان وجد انه من الضروري اتخاذ موقف . والارجح ان الاتصالات التي دارت سرا بين موسكو والقاهرة والخرطوم استهدفت تطويق الموقف قبل ان يضطر الاتحاد السوفياتي الى اتخاذ قرار من شأنه ان يؤثر على العلاقات السوفياتية — السودانية كمرحلة أولى . الا ان الاتصالات لم تؤت ثمارا . وتدهور الموقف الى حد ووصل الى شفير الهاوية وهو ما سنتطرق اليه في القسم الاخير من هذا الفصل .

ومنذ اشهر كانت هناك مناورات سياسية داخل السودان تستهدف

الانفتاح على المعسكر الغربي . ذلك انه خلال سنتين من الحكم اتسع نطاق التعامل بين الاتحاد السوفياتي والسودان الى درجة كبيرة . ومع الوقت حطم النميري كل الجسور مع دول الغرب لان ظروف التعاون مع المعسكر الشرقي فرضت ذلك .

تسلم النميري الحكم وليس في السودان جيش بالمعنى الحقيقي . السلاح الجوي ضعيف جدا . البحرية موجودة بشكل رمزي . الاسلحة قديمة واستعملت اكثر مما تتحمل في حرب المتمردين في جنوب البلاد .

ولانه منذ البداية اعلن عن اتجاهه الاشتراكي اتجه الى الاتحاد السوفياتي والدول الاوروبية التي تدور في فلكه يطلب السلاح .

ورحب المعسكر الشرقي بهذا الزبون الجديد يطرق الباب الذي طرقه من قبل كثيرون . وكان الترحيب حارا جدا . فالسودان هو «بوابة افريقيا» وهي صفة جغرافية شهيرة تقال عن السودان . وهو بلد فقير يحتاج الى اي شيء . وهو بلد القطن . ولا خوف من التعاون معه ، فالضمانات المالية في قطنه ، وهذا يكفي . وفي السودان فوق ذلك كله اقوى حزب شيوعي في المنطقة العربية . ومن شأن المساعدات ان تكسب الحزب قواعد شعبية جديدة .

وبدأ التعاون السوفياتي السوداني ينمو . واستورد السودان من الاتحاد السوفياتي كل شيء تقريبا ، من الطائرة الى الدواء .

وخلال سنة اصبح الجيش السوداني قويا . واصبح هنالك بالفعل طائرات متطورة في سلاح الجو السوداني . ودرب السوفيات طيارين سودانيين وارسلوا مع شحنات السلاح خبراء يدربون الجيش على استعمالها بالاضافة الى مئات الخبراء في حقول التنمية .

واصبح السفير السوفياتي في الخرطوم من السفراء ذوي الشأن . وفي الماضي كان هذا ينحصر في ثلاثة سفراء هم حسب الترتيب : البريطاني والمصري والاميركي .

وعقد نظام النميري اتفاقات اقتصادية مع معظم الدول الشرقية . ومع الوقت اصبح بعض المسؤولين السودانيين في قطاع المال والاقتصاد يعون طبيعة هذه الاتفاقات وشغلوا انفسهم في وضع جداول بالارباح والخسائر . ووضعوا ايضا مقارنات : اذا كانت هذه الاتفاقات معقودة مع دول غربية هل يكسب السودان اكثر ام لا ؟

وابرز الذين فهموا طبيعة الاتفاقات الثنائية كان وزير الخزانة السيد محمد عبد الحليم المعروف بأنه احد مجموعة قليلة العدد يثق النميري بآرائها واستشاراتها ويأخذ في اغلب الاحيان بما تراه مناسبا . والاتجاه المعروف عن هذه المجموعة انها تؤيد اعادة بناء الجسور مع

المعسكر الغربي واليابان اذا كان لا بد من بناء الاقتصاد السوداني على قاعدة مزدهرة وثابتة .

وزادت ثقة النميري بهذه المجموعة بعد فتور ساد العلاقات السودانية ـ السوفياتية بسبب صفقة قطن .

ففي الزيارة الاولى التي قام بها النميري لموسكو عام ١٩٧٠ عقد اتفاقا مع الاتحاد السوفياتي يقضي بأن يشتري السوفيات من موسم القطن الذي لم يكن حل بعد ٣٠٠ الف بالة قطن قيمتها ١٥ مليون جنيه استرليني يدفع الاتحاد السوفياتي من ثمنها ٣ ملايين جنيه نقدا ويشتري السودان بالمبلغ الباقي (١٢ مليون جنيه) منتوجات سوفياتية من ذخيرة ومعلبات وأدوية وغيرها . وبعد الموسم بفترة اكتشف السودانيون ان الاتحاد السوفياتي باع الهند مئة الف بالة من اصل الكمية التي اشتراها من السودان بسعر أقل من السعر العالمي للقطن السوداني وهو المحصول الرئيسي في البلد .

واحتج السودان ورد الاتحاد السوفياتي موضحا انه لم يبع الهند تلك البالات وانما أرسلها للتصنيع . ولم يكن الرد الايضاحي مقنعا للسودانيين .

والذي جعل السودان يحتج هو ان الهند هي المشتري الاول للقطن السوداني من غير ان يجبر السودان على شراء منتوجات من الهند الا اذا أراد هو . يضاف الى ذلك ان الاتحاد السوفياتي بتصرفه هذا جعل للقطن السوداني سعرين وهي سابقة في منتهى الخطورة .

حادثة اخرى عززت وضع المجموعة المحيطة بالنميري . ذات مرة احتاجت وزارة الصحة السودانية الى مئة الف طن من الادوية . ولكي تعزز المجموعة موقفها قامت بعملية جس نبض واعلنت عن مناقصة عالمية لشراء كمية من الادوية تقدر بخمسة آلاف طن . وبعد ورود العروض تبين ان السعر الذي قدمته الدول الغربية هو أقل من السعر الذي يشتري به السودان الادوية من الدول الاشتراكية بنحو ٤٢ في المئة .

وحيال ذلك اصبح النميري مقتنعا بمنطق اهل هذه المجموعة التي رفعت شعار اغلاق الباب الشرقي قليلا وفتح الباب الغربي كثيرا . حتى ان أهل هذه المجموعة عرضوا في بعض المرات على النميري فكرة مؤداها ان تعديلا وزاريا في الحكومة يخرج بموجبه الوزراء الشيوعيون قد يساعد على فتح الباب الغربي . لكن النميري لم يرحب بهذه الفكرة ربما كبادرة وفاء منه تجاه فاروق ابو عيسى واحمد سليمان ومعاوية ابرهيم وجوزف كرنغ الذين وقفوا في وجه حزبهم وأمينه العام عبد الخالق

محجوب لانه لا يسلم بقيادة النميري . ويوم ٣ آب (أغسطس) أجرى تعديلا في الحكومة اخرج بموجبه أبو عيسى ومعاوية ابرهيم وأبقى أحمد سليمان الموصوف من الحزب الشيوعي بأنه « مرتد » . أما جوزف كرنغ فقد سجن لانه استمر على ولائه لمجموعة عبد الخالق محجوب . وتأكد هذا الولاء خلال الانقلاب المقصوف الـذي لم يعش سوى ٧٢ ساعة . وبعد ذلك شنق كرنغ بعدما تبين انه متحالف مع هاشم العطا .

وعندما وضع محمد عبد الحليم موازنة ١٩٧١ ـــ ١٩٧٢ حرص على ان يخصص للتنمية ٦٤ مليون جنيه من أصل ٢٥٠ مليونـــا القيمة الاجمالية للموازنة . وهذا لم يحدث في تاريخ موازنات السودان .

* لكن محمد عبد الحليم ، وهو في الاصل ضابط عمل في الجيش المصري ثم عمل في التجارة قبل ان يصبح وزيرا في حكومة النميري ، أوضح مرات عدة للرئيس السوداني ان موازنة ضخمة من هذا النوع لا يمكن تحقيقها اذا كانت الحكومة ستواصل اغفال قوة اقتصادية كبيرة، كالمانيا الغربية واليابان . وفوضه النميري اجراء الاتصالات التي يراها مناسبة . وقد فعل ذلك وأجرى اتصالات مع شركة المانية غربية كبرى سبق ان بنت أيام حكـــم الفريق ابرهيم عبـــود مصنعين للسكر همـــا الوحيدان في السودان ، ومصنعا للذخيرة . وكـــان مقررا ان تستأنف المحادثات بين السودان والمانيا الغربية في منتصف آب (اغسطس) ١٩٧١ ، وكان محمد عبد الحليم يأمل في أن تسفر عن اتفاقات توظف المانيا الغربية بموجبها مبالغ في مشاريع سودانية .

ان الاتحاد السوفياتي كان في الايام الاولى لعودة النميري الـــى السلطة في موقف لا يحسد عليه حيال ما يجري في السودان . فهو اذا استمر صامتا على ما يجري بحق قادة الحزب الشيوعي السودانـــي سيفقد كل رصيد له وسيسهل بعد ذلك على النظام السوداني ان يتحكم هو في العلاقات السودانية ـــ السوفياتية لا ان تتحكم موسكو في هذه العلاقات . وهو اذا اتخذ موقفا سيعزز حجة الفرقاء العرب الذيـــن تحدثوا سلفا عـــن « عمالة » الحـــزب الشيوعي السوداني للصين وروسيا .

وكان الاختيار صعبا أمام موسكو بعد شنق عبد الخالق محجوب لان القضية اصبحت اكثر تعقيدا وتجاوزت مفاهيم الحرص على العلاقات الثنائية .

فوق ذلك : بعدما شنق النميري عبد الخالق محجوب كان واضحا انه سيسير الى نهاية الطريق وسيقضي بالفعل على الوجود الشيوعي في السودان .

وفي الأيام الاولى مــن عودة النميري كانــت فعاليـــة الاستنكار السوفياتي والشيوعي الدولي لما يجري في السودان بحق قادة الحزب الشيوعي أدنى بكثير من فعالية استنكار المعسكر الغربي لتزايد أهمية الشيوعيين في السودان . وبكلام اكثر وضوحا ان نوع هــذا الاستنكار كان اذا استمر على ما هو لن يجعل اعنــاق قادة الحزب الشيوعــي السوداني تفلت من حبال المشانق .

يضاف الى ذلك ان القضية هي اكثر من صراع داخلي يجري بين أهل السودان على أرضهم . والحبال التي قد يقرر النظام السوداني لف أعناق كل قادة الحزب الشيوعي بها ، قد تلتف في مرحلة مقبلة على أعناق الوجود السوفياتي في السودان ويكون ذلك عملية تجربة لما هو أبعد من السودان . هذا هو الشعور الذي كان سائدا في الايام الاولى .

وقد أبلغني في الخرطوم في اليوم الثالث لعودة النميري مسؤول في وزارة الخارجية ان موسكو تبحث في الامر مع مصر وان السفيــر السوفياتي في القاهرة السيد نيكولاي فينوغرادوف نقل الى أمين اللجنة المركزية للحــزب الشيوعي السوفياتي السيــد بوموناريف الذي حضر احتفال مصر بذكرى ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ تقريرا حزبيا في منتهى الخطورة وتعليمات اليه بما يجب ان يبحثه مع الرئيس السادات .

وقلت للمسؤول السوداني : هل تتوقعون من مصر مسعى معينا وهل يمكنكم التجاوب معها ؟

أجاب : « ان مصر حريصة على استقرار حكم الرئيس جعفــر النميري وهي لو كانت ترى ان الاجراءات التي تتخذ بحق قادة الحــزب الشيوعي السوداني لا تؤمن هذا الاستقرار لابلغتنا ذلك » .

وأضاف : « ان معركة نظام النميري مــع الحــزب الشيوعي السوداني حاسمة ولا مجال لمهادنة هذا الحزب . ولقد وعــد النظام بانهاء وجود هذا الحزب ، وتصوري انه سيفي بوعده » .

وخلص الى القول : « نحــن لا نتدخل في شؤون احــد . هــل اتخذنا موقفا من الاتحاد السوفياتي حيال عمل قام به ؟ لا ، وليس اذا من حقه ان يتدخل مباشرة او بواسطة طرف ثالث » .

في هذه الاثناء كانت القوات السودانية تواصل حملات التفتيش بحثا عــن الشيوعيين وكتبهم ومنشوراتهم واعلامهم الحمراء والصور التي يعلقونها في مكاتب الحزب . وكانــت المحاكم العسكرية تواصل عملها في ثكنات الشجرة . وقد زيد عددها من ٤ محاكم الى ٦ محاكم لان عدد المتهمين يزداد كل ساعة .

ولو ان عدد المتهمين توقف عند حد لكان في استطاعة هذه المحاكم

التي تعمل ليلا ونهارا بشكل متواصل انجاز المطلوب منها خلال اسبوع .
وفي اليوم الخامس لعودة النميري كان هنا بضعة الاف معتقل .
وكان واضحا انه اذا استمرت الحملة فان الدولة لن تجد اماكن تتسع لهذه الاعداد الكبيرة من المعتقلين .
وكان النميري لا يغمض له جفن .
فهو اما في اجتماعات أو في جولات على الثكنات الملأى بالمعتقلين او في المحاكم التي حاكمت كبار المعتقلين وكانت لا تزال تواصل مهمتها .
أما الاعلام السوداني فانه كان يركز من خلال الاذاعة والتلفزيون والتصريحات التي يدلي بها المسؤولون علـى ان الشيوعيين « كفـرة وملحدون ومارقون وضالون » ، وكان يوحي بذلك انه يخوض حربا مقدسة ضد الشيوعيين من زاوية انهم ضد الاسلام . ومثل هذا المنطق قد ينقلب على أهل النظام ويدخل الصراع في متاهات من نوع لا قدرة للنظام على توضيحها .
وفي الوقت نفسه كان النميري يهتم بتنشيط الجماعات والتنظيمات التي أنشأها نظامه لتكون سندا يحميه ومنها على سبيل المثال « كتائب مايو » التي وجه أحد فروعها اليه بعد يومين من العودة نداء يطالبه بالاقتصاص من المطرب السوداني الشهير محمد وردي لانه غنى مشيدا بحركة هاشم العطـا . والاقتصاص ايضا مـن المبعوثين العسكريين السودانيين في موسكو لانهم أشادوا بالحركة ، والطلبـة السودانيين في براغ لانهم احتلوا السفارة الليبية ، وطلبة الجبهـة الديموقراطيـة في القاهرة لانهم اشادوا أيضا بالحركة الانقلابية . كذلك طالب النداء النميري بالاقتصاص من طلبة جامعة الخرطوم الذين سيروا مواكبهم منذ مساء يوم الانقلاب .
وكما حدث عام ١٩٦٢ في لبنان عندما بدأت تظهر في الصحف بيانات من مواطنين يعلنون فيها ان لا علاقة لهـم بالحزب القومـي او انهم انسحبوا منه فان الصحف السودانية بدأت بعد عودة النميري تتلقى بيانات من هذا النوع . والدافع في المناسبتين واحد وهو تفادي الانتقام والضرب والتعذيب والسجن والتشرد .
وفي عددها الصادر الاحد ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٧١ نشرت جريدة « الصحافة » السودانية اعلانا جاء فيه : « مؤسسة سبتمبر التجارية تقدم التهاني . ونعلن للشعب ان مؤسستنا خالية تماما مـن أي عنصر شيوعي هدام واننا على العهد » .
وداخل الاعلان الذي احتـل نصف صفحـة من الجريدة وضعت صورة كبيرة للرئيس النميري .

وعندما استقبل النميري السيد حسين الشافعي نائب الرئيس المصري قال للصحافيين الذين كانوا يرافقونه ان معاوية ابرهيم واحمد سليمان وفاروق أبو عيسى (٣ وزراء من الجناح الشيوعي الذي وقف منذ ٢٥ أيار (مايو) ١٩٦٩ الى جانب النميري) انسلخوا عن الحزب بعد ٢٥ مايو وأصبحوا « مايويين » نسبة الى « مايو » أي أيار) .

ان طبيعة اجراءات السلطة كانت منذ البداية توحي ان النميري يريد انهاء الشيوعيين في السودان . وكل الدلائل كانت توحي انه مصمم : اعلان الطوارىء . تعليق المشانق . حملات التفتيش . اللامبالاة بما قد يكون عليه رد الفعل السوفياتي . وكان السؤال المطروح تبعا لذلك هو : هل يستطيع ؟

ان الجيش يقف معه بصلابة . واستنادا الى تجربة النميري مع الانصار يمكن القول انه يستطيع برغم خطورة الذيول التي سيتركها هذا الشيء في نفوس عائلات ٨٠ الف سوداني هم بين عضو عامل في الحزب او في الجبهة التي تدعم الحزب .

وعندما ضرب النميري الهادي المهدي وجماعاته كان الموقف صعبا لان الانصار كانوا يملكون اسلحة ثقيلة وأموالا وفيرة اعلنت الخرطوم يومها ان السعودية قدمتها لهم ، في حين ان الشيوعيين لا يملكون سوى السلاح العقائدي . ومفعول هذا السلاح ثانوي أمام المدفعية الكبيرة والصغيرة .

وتشاء الظروف ان الشيوعيين ساهموا في ضرب الانصار عندما حاول هؤلاء احداث فوضى في البلد ضد النميري . وتشاء الظروف ايضا ان السعودية التي ساعدت الهادي المهدي بعث ملكها الى النميري يهنئه بانتصاره على الشيوعيين .

ولكي تكتمل الصورة يبقى أمران : كيف جرت محاولة هاشم العطا؟ لماذا فشلت محاولة هاشم العطا ؟

* لقد سقط عبد الخالق محجوب . أعدم شنقا حتى الموت . الا انه مات كما عاش ، مناضلا من نوع نادر ، شجاعا من الطراز الاول . مات ولم يتبدل ايمانه بقضيته ولولا انه لم يحافظ على قضيته لكان الان من المشاركين في حكم الرئيس جعفر النميري .

وكان عبد الخالق محجوب لو لم يشنق ووضع في السجن لن يعيش طويلا لانه اصيب بذبحة قلبية خلال الاشهر التي امضاها في السجن . واصيب بالذبحة ايضا الدكتور عز الدين عامر احد قادة الحزب

فاضطر النميري الى تسفيره الى لندن للعلاج وكان ذلك قبل انقلاب هاشم العطا بأيام . وبعد هربه من السجن في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٧١ كان على عبد الخالق أن يرتاح وقد نصحه أصدقاؤه الذين حموه في ديارهم بأن عليه التجاوب مع نصائح الاطباء من رفاقه في الحـــزب الشيوعي الذين فحصوه . وكان رده انه بعد انقضاء عشرة أيام على حركة الرائد هاشم العطا سيسافر الى الخارج والى القاهرة بوجه التحديد ويدخل المستشفى ويتعالج ثم يرتاح . والذين شاهدوا عبد الخالق محجوب بعد يوم واحد من قيام حركة هاشم العطـــا لاحظوا ان صحتـــه سيئة وسألوه عن سر تطويل شعر ذقنه هل هو للتمويه ام لسبب آخر . ورد قائلا : انه للامرين معا .

وفي اليوم الثاني من حركة هاشم العطا حلق عبد الخالق محجوب ذقنــــه .

ان الذي ضايق أجهزة الامن السودانية بعد ضرب حركة هـــاشم العطا هو ان عبد الخالق محجوب استطاع أن يتخفى ١٩ يوما وفـــي الخرطوم بوجـــه التحديد دون أن يكتشف مكانـــه احد . وتفيد احدى الروايات ان مفاجأة أجهزة الامن كانت كبيرة عندما تبين ان عبد الخالق كان مختبئا في القصر الجمهوري حيث كان الرئيس النميري يجلس الى مكتبه يوميا ليقرأ التقارير المرفوعة اليـــه عن عمليـــات التفتيش عـــن عبد الخالق محجوب وغيره من كبار القادة الشيوعيين .

لقد هرب محجوب من السجن يوم ٢٩ حزيران (يونيو) . وقد تضايق المسؤولون السودانيون وعلى رأسهم النميري من حادثة الهرب . فلو أن عبد الخالق محجوب هرب من سجن مدني لكانت العملية وذيولها سهلة ومتبولة . اما غير المقبول في نظرهم فهو ان عبدالخالق هرب من داخل معتقل محروس بعناية ، ومراقب بشدة . وهذا المعتقل هو مصنع الذخيرة في الشجرة . والهرب من هذا المعتقل ليس عملية سهلة . وقد نظر المسؤولون الى العملية التي اعتبروها في منتهى الخطورة من زاوية انه قد يكون هنالك ضباط ساعدوا عبد الخالق على الهرب وان القضية ليست هربا عاديا هدفه السلامة الشخصية لا اكثر .

وبعد ساعات من اعلان هرب عبد الخالق محجوب شنت سلطات الامن السودانية حملة اعتقالات واسعة النطاق للامساك بالخيط الرفيع الذي يقود الى حقيقة الهرب . ولم تفد الحملـــة في شيء لان محجوب استنادا الى الرواية التي انتشرت كثيرا في الاوساط السودانية كـــان مختبئا في القصر الجمهوري وبالذات في منزل قائد الحرس العقيد عثمان الحاج حسين الذي شارك في العملية الانقلابية وكان أحد الاربعة الاوائل

الذين نفذ فيهم حكم الاعدام رميا بالرصاص يوم الجمعة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٧١ .

كيف وصل الى هناك ؟ الى منزل قائد الحرس الجمهوري ؟

يبدو ان الخطة الانقلابية كانت تتطلب ذلك وكان الدور الذي طلبه هاشم العطا مــن رئيس الحرس الجمهوري هــو تأمين تهريب عبد الخالق محجوب . هكذا أفادت الرواية .

وقبل الحديث عن محاولة العطا وكيف بدأت ، من المهم جدا القاء الضوء على الدور الذي لعبه رئيس الحرس .

كان العقيد عثمان الحاج حسين أقرب الضباط الى الرئيس جعفر النميري . وكان الرئيس السوداني يثق به الى درجة غير محدودة .

وحيال هذه الثقة بدأ العقيد عثمان يفكر في توسيع دائرة طموحه .

كانت حراسة اعضاء مجلس قيادة الثورة ، باستثنــاء الرئيس النميري ، يكلف القيام بها رجال من الوحدة التي كان ينتمي اليها كل من هؤلاء الاعضاء . وعلى سبيل المثال فان عضو المجلس الذي كــان في السابق يعمل في سلاح المشاة يحرسه رجال من هذا السلاح . وقس على ذلك . المدرعات . المظلات . الخ ...

وذات يوم كتب العقيد عثمان مذكرة الى النميري أوضح فيها ان النظم المعمول بها دوليا تقضي بأن يتولى الحرس الجمهوري حراسة من يشكلون رأس الدولة . ولم يتنبه النميري الى قصد العقيد عثمان ووافق على طلبه لانه كان يثق به جداً . وهكذا أصبح الحرس الجمهوري هو المسؤول عن حراسة النميري وسائر أعضاء مجلس قيادة الثورة .

ثم بعث العقيد عثمان مذكرة اخرى الــى النميري قال فيهــا ان دبابات الحرس الجمهوري تابعة لسلاح المدرعات ، وانه يستحسن ان تكون سلطة هذه الدبابات لرئيس الحرس الجمهوري .

ولم يتنبه النميري لقصد العقيد عثمان ووافق على طلبه .

بعد ذلك اصبحت سلطة العقيد عثمان كبيرة . كل مجلس قيــادة الثورة تحت رحمته . هو المسؤول عن الحراسات ويملك دبابات يتلقى قادتها الاوامر منه وليس من سلاح المدرعات كما كان الحال في السابق .

وقد استغل العقيد عثمان هذه السلطة في عملية الانقلاب .

وبسبب هذه السلطة استطاع تأمين تهريب عبد الخالق محجوب .

وبسبب هذه السلطة استطاع ان يبقيه ١٩ يومــا تحت حمايته وداخل القصر الجمهوري . وخلال هذه المدة لم يتنبه احد في القصر الذي كان الشغل الشاغل لرجاله البحث في الظروف التي جعلت عبد الخالق محجوب يتمكن من الهرب من داخل ثكنــة عسكرية محروسة بعنايــة

ومراقبة بشدة .

الان انتقل الى الحديث عن هاشم العطا وبابكر النور وفـاروق حمدالله قبل ان أبدأ الحديث عن الطريقة التي تم بها انقلاب ١٩ تموز (يوليو) ١٩٧١ . والحديث هنا يتعلق بالحالـة التي كان يعيشهـا الفرسان الثلاثة للانقلاب المقصوف منذ أن أبعدهم النميري عن مجلس قيادة الثورة في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ .

بعد اقصاء الثلاثة طبقت على كل منهم اجراءات معينة وعوملوا على أساس كونهم أعضاء سابقين في المجلس . كل منهم كـان يقبض مرتبه كاملا كما لو أنه لا يزال عضوا عاملا في المجلس . وقيمة هذا المرتب نحو ٢٥٠ جنيها وخصصت لكل منهم سيارتان ومنزل اذا كان لا يملك منزلا على أن يكون المنزل لائقا به كعضو مجلس ثورة .

وفي اليوم الثالث لاعفاء الثلاثة ترك اثنان منهم (هاشم العطـا وبابكر النور) المنزل الـذي خصصتـه الحكومة لكل منهما وانتقـلا الى منزليهما . سكن هاشم العطا في منزله في أم درمان . أما بابكر النور فسكن في منزله في منطقـة الخرطوم الرقم ٢ بالقرب من منازل عـدد من السياسيين السابقين بينهم رئيس الحكومـة الاسبق السيد محمد احمد محجوب المقيم حاليا مع عائلته في لندن . وتقع منطقة الخرطوم الرقم ٢ على مقربة من المطار .

وفي حين ترك بابكر النور وهاشم العطا المنزلـين الحكوميين فان فاروق حمدالله بقي في المنزل الذي خصصته له الحكومة لانـه لا يملك منـزلا .

وكان الثلاثة يعاملون معاملة جيدة ، ولم يمنع احد منهم مثـلا من السفر بدليل ان حمدالله سافر مرتين بعد اقصائه . في المرة الاولى قال انه في حاجة الى اجازة ليرتاح وقد سافر الى نيروبي (كينيا) وبقـي فيها ٣ أسابيع ثم عاد الى الخرطوم . وكانت المرة الثانية عندما سافر الى لندن وكانت قبل انقلاب هاشم العطا بقليل .

وغادر بابكر النور السودان مرة واحدة منذ اقصائه . وكان ذلك قبل الانقلاب بفترة . وقد توجه الى القاهرة ترافقه زوجته ، شأنهما في ذلك شأن ثلاثة أرباع السودانيين القادرين على السفر والذين يختارون القاهرة قبل أي مدينة أخرى . ومن القاهرة توجه بابكر النور وزوجته الى لندن لتمضية فترة نقاهة .

أما هاشم العطا فانه لم يغادر السودان اطلاقا منذ اقصائه . وكان من حين الى آخر يسافر من أم درمان الى مسقط رأسه (وادي بشاره) في منطقة شندي شمال السودان .

وكان بعيدا عن الاضواء خاصة وانه لا يحتسي الخمرة ولا يدخن عكس الاكثرية الساحقة من السودانيين شيوعيين وغير شيوعيين متدينين ومتساهلين في قضايا الدين .

وعندما اقصي الثلاثة من مجلس قيادة الثورة اقصي معهم نحو ١٣ ضابطا اكبرهم رتبة عقيد يدعى محجوب ابرهيم كان احد الثلاثة الذين اعدموا رميا بالرصاص ، وهم يشكلون الدفعة الثانية من المعدومين .

وخلال فترة الاقصاء كان الثلاثة مراقبين . وذات يوم اتصل ابو القاسم ابرهيم عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الداخلية بالرائد هاشم العطا وطلب منه المجيء الى مكتبه . وخلال لقائهما في مبنى وزارة الداخلية المطل على النيل أبلغ ابو القاسم الرائد هاشم العطا ان ثمة معلومات تفيد بأنه يقوم بنشاطات وتحركات . ونبهه الى خطورة ذلك . لكن العطا نفى بشكل قاطع .

ويبدو أنه في الاشهر الخمسة الماضية على حدوث انقلاب العطا كانت هنالك اتصالات جدية أحيطت بسرية للقيام بعمل ما ضد حكم النميري . وكانت تعقد اجتماعات وتوضع خطط .

وكان العطا وبابكر النور وحمدالله في الاشهر الاولى من ثورة ٢٥ أيار (مايو) ١٩٦٩ تمكنوا بطريقة ما من ادخال عدد من العناصر اليسارية الى الكلية الحربية ليتخرجوا ضباطا صالحين لتأدية دور ما في المستقبل اذا دعت الضرورة . وتبين ان عددا من هؤلاء شاركوا في المحاولة الانقلابية وكان لهم دور في تلك المحاولة . كذلك تبين ان حمدالله بصفة كونه وزيرا للداخلية استطاع أدخال عدد كبير من العناصر الشيوعية الى أجهزة المباحث والمخابرات . وقد أقصي هؤلاء وسجن بعضهم بعد عودة النميري الى السلطة .

الان كيف جرى الانقلاب ؟ كان يوم الاثنين ١٩ تموز (يوليو) من الايام العادية في الخرطوم . الحر شديد . والحركة في القصر الجمهوري عادية .

ونحو الثالثة بعد الظهر وصل النميري الى منزله المجاور لمبنى قيادة القوات المسلحة ليرتاح من اجتماع عقد في مبنى الامانة العامة لمجلس الوزراء واستغرق بضع ساعات .

وكان الاجتماع مرهقا . والمألوف عن الاجتماعات التي تعقدها اللجنة العليا للمؤسسات القطاعية ويرأسها النميري انها متعبة . وهذه اللجنة تبحث أوضاع المؤسسات المؤممة والمصادرة وهي موزعة على ٦ قطاعات : الزراعة والصناعة والتجارة والاقتصاد والنقل والمواصلات والفنادق والسياحة . وكان ذلك الاجتماع المرهق مخصصا للبحث في

وضع الاسس التنظيمية الجديدة للقطاع التجاري .

في الوقت الذي كان الاجتماع قارب نهايته كان موعد وصول الرائد زين العابدين محمد احمد عبد القادر عضو مجلس قيادة الثورة والرقيب العام (مهمته مراقبة مرافق الدولة من خلال شكاوى المواطنين وحسم الشكاوى والتظلمات) من القاهرة بعد مشاركته في الاجتماعات الرباعية التي عقدت في مرسى مطروح وانتهت يوم ١٧ تموز (يوليو) أي قبل انقلاب العطا بيومين . وعلى الطائرة نفسها سيصل وزير الخارجية السيد فاروق ابو عيسى الذي كان في نيويورك وأمضى يومين في القاهرة .

واتفق الرائد مأمون عوض ابوزيد والرائد ابو القاسم ابرهيم (وزير الداخلية) والسيد معاوية ابرهيم (وزير العمل وهو رفيق فاروق أبو عيسى في الجناح الشيوعي الذي وقف منذ ٢٥ أيار (مايو) ١٩٦٩ مع نظام النميري ضد عبد الخالق محجوب) على استقبال العائدين من القاهرة .

وثمة رواية تفيد ان مأمون ابوزيد وابو القاسم ابرهيم ذهبا قبل ساعتين من وصول العائدين الى منزل العقيد عبد المنعم محمد احمد القائد الثاني لسلاح المدرعات (كان أحد الاربعة الذين اعدموا بعد ساعات من عودة النميري الى الحكم) لتناول طعام الغداء بدعوة منه . وبعدما تناولوا طعام الغداء غادر عبد المنعم المنزل بعدما أحضر لمأمون ابوزيد وابو القاسم ابرهيم طاولة زهر قائلا لهما : « باق بعض الوقت على وصول الطائرة وأنا عندي مهمة وانني اعتذر وعليكما تمضية الوقت في التسلي . انكما في منزلكما ... » .

بعد قليل غادر مأمون ابوزيد وابو القاسم ابرهيم منزل العقيد عبد المنعم الى المطار . وهناك انضم اليهما معاوية ابرهيم .

هل كان الغداء متعمدا لالهاء أهم ركنين في النظام السوداني ؟ ذلك ان مأمون ابوزيد يشرف على المخابرات وابو القاسم ابرهيم بصفة كونه وزيرا للداخلية يكمل المهمة التي تقوم بها الاجهزة القوية التابعة للرائد ابوزيد ؟ يبدو ان الانقلابيين تعمدوا ذلك بحيث اذا لاحظ احد اي تحرك واتصل بالرائد مأمون او الرائد ابو القاسم لا يجدهما . ووجد الانقلابيون ان خير من يلهي الرائدين هو صديقهما الضالع في المحاولة الانقلابية الرائد العقيد عبد المنعم .

بعد استقبال العائدين من القاهرة توجه الجميع الى منزل النميري لعرض نتائج محادثات مرسى مطروح عليه . وكان النميري نائما من شدة الارهاق الذي شعر به بعد الاجتماع الطويل ، الذي سهر من اجله

الليل ثم وصل الليل بالنهار . وصحا على طرق شديد . وعندما فتح الباب وجد أمامه رفاقه الرواد الاربعة مأمون ابوزيد وابو القاسم ابرهيم وزين العابدين عبد القادر وابو القاسم هاشم وزير الشباب الذي انضم اليهم . بعد قليل وكان الرائد العائد من محادثات مرسى مطروح يعرض النتائج حضر بعض الضباط شاهرين السلاح واعتقلوا الخمسة (النميري والرواد الاربعة) ونقلوهم تحت حراسة مشددة الى القصر الجمهوري .

في هذا الوقت كان المواطنون غير ملمين بما يجري . فالاذاعة تبث بشكل عادي الا أن بعض السفارات العربية والاجنبية التي بلغها نبأ الحدث الكبير أبرقت الى حكوماتها .

واستمر المواطنون لا يدرون بشيء الى ان كانت السابعة الا الربع ، وهو موعد تقديم برنامج منتظم من اذاعة ام درمان . ويقدم البرنامج ، وهو تفسير للقرآن الكريم ، الدكتور عبدالله الطيب عميد كلية الآداب في جامعة الخرطوم .

بعد قليل من بدء البرنامج توقف الدكتور عن الكلام وبدأت الاذاعة تبث الموسيقى العسكرية . وخلال نصف ساعة من التساؤلات عما حدث عاشت الخرطوم في حيرة لم تعرفها من قبل . ثم قطع هذه الحيرة اعلان من الاذاعة « بأن الرائد هاشم العطا سيذيع بيانا على جماهير الشعب فترقبوه » .

وكررت الاذاعة بث هذا الاعلان مرات عدة . وظل المواطنون في حالة تنبه . وكانت الاذاعة تبث ، قبل الاعلان عن البيان المرتقب وبعد الاعلان ، موسيقى عسكرية . الا ان الشيء الذي أدركه العارفون بمجرد أن سمعوا ان البيان سيذيعه هاشم العطا ، هو ان الشيوعيين ليسوا بعيدين عن انقلاب ضد النميري .

وبعد الاعلان عن نجاح المحاولة الانقلابية ظهر عبد الخالق محجوب ومعظم قادة الحزب الشيوعي الذين كانوا مختبئين أو مسجونين . وبين هؤلاء محمد ابرهيم نقد الرجل الثاني في الحزب (نحو ٣٨ سنة . درس الاقتصاد السياسي في براغ . قريب لبابكر عوض الله نائب رئيس مجلس الوزراء وزميل دراسة للرئيس النميري . من القطينة في منطقة النيل الابيض) والتيجاني الطيب (نحو ٤٠ سنة . خريج كلية الآداب ، جامعة القاهرة . عمل رئيسا لتحرير صحيفة « الميدان » التي كانت تنطق باسم الحزب خلال فترة حكم الاحزاب التي بدأت بعد ثورة ٢١ اكتوبر (تشرين الاول ١٩٦٤) . اما الشفيع احمد الشيخ الامين العام لاتحاد عمال النقابات في السودان ، وهو أحد قادة الحزب ، فبرغم انه كان اتخذ موقفا ناعما وحذرا من حكم النميري واختار التعايش سلميا معه ، فانه

عندما نجحت المحاولة حدد موقفه بصراحة ودعا الى اجتماع للنقابات وشارك بشكل ايجابي في الموكب الذي قام به الاتحاد العام للنقابات امام القصر الجمهوري صباح الخميس ٢٢ تموز (يوليو) . وكان عدد الذين شاركوا في الموكب نحو ٥ آلاف كلهم من الشيوعيين حملوا الاعلام الحمراء وهتفوا بحياة الاممية . وكانت أبرز هتافاتهم « حنكمل المشوار في طريق لينين » و« الجبهة الديموقراطية هي طريق الخلاص » .

بعد البيان الاول لهاشم العطا بدأت المنظمات التابعة عمليا للحزب الشيوعي تطل برأسها . وهذه المنظمات كان الرئيس النميري حلها ومنها اتحاد الشباب واتحاد النساء واتحاد نقابات عمال السودان الذي كان موقفه منسجما مع موقف أمينه العام الشفيع أحمد الشيخ (أول مدني أعدم شنقا بعد عودة النميري) أي التعايش السلمي مع نظام النميري ، والمركز العام للنقابات ووحدة المزارعين .

ولقد كانت عملية احتلال الاذاعة في منتهى السهولة ، ذلك ان فترة بعد الظهر في السودان مرهقة وكل السودانيين يشعرون بالاسترخاء وبالحاجة الى النوم بمجرد ان يتناولوا طعام الغداء . ولم تكن الحراسة مشددة على الاذاعة لانه بعد انقضاء أكثر من سنتين على ثورة ٢٥ مايو (أيار) ١٩٦٩ دون ان يحاول احد مهاجمة الاذاعة لاحتلالها صار من الطبيعي ان تكون الحراسة متراخية . يضاف الى ذلك انه عندما جاءت دبابات الانقلابيين لتطوق الاذاعة كان جنود الحراسة يشربون الشاي ويلعبون الورق . وعندما سمعوا هدير الدبابات تأهبوا فنهرهم رئيسهم وهو برتبة رقيب اول قائلا « اثبت » ، فأكملوا شرب الشاي ولعب الورق .

أكمل الآتون على الدبابات مهمتهم فاحتلوا الاذاعة . وتبين ان الرقيب الاول رئيس حرس الاذاعة متواطىء مع الانقلابيين .

الا ان العملية الاحتلالية الاكثر أهمية من الاذاعة كانت عملية احتلال سلاح المظلات وتطويقه ثم عملية احتلال سلاح المدرعات وتطويقه . وكلا السلاحين في منتهى الاهمية .

ولم يستغرق احتلال سلاح المظلات ومقره في الخرطوم بحري على « كوبري » النيل الازرق في منطقة شمبات ، وقتا طويلا . وكان لعنصر المفاجأة دور كبير في سهولة العملية ذلك ان ضباط هذا السلاح وجنوده سيطرت عليهم الدهشة لبضع دقائق كان خلالها الانقلابيون يجردونهم من السلاح ويضعونهم في شاحنات قائلين لهم : « امشوا روحوا بيوتكم » . وتجدر الاشارة الى أن هذا السلاح كان له الدور المرموق في انجاح ثورة ٢٥ مايو (أيار) ١٩٦٩ التي أوصلت النميري الى

الحكم .

ولولا ان القائد الثاني لسلاح المدرعات العقيد عبد المنعم محمد احمد لم يكن متواطئا مع الانقلابيين ولولا ان قائد هذا السلاح العميد احمد عبد الحليم (شقيق وزير الخزانة السيد محمد عبد الحليم) كان في زيارة لليبيا لما كان من السهل السيطرة على هذا السلاح المهم . وحدث ان العقيد عبد المنعم احمد ارسل اولا جنودا اعتقلوا العقيد سعد بحر قائد سلاح المدرعات بالوكالة ، وبذلك اصبح العقيد عبد المنعم الآمر الوحيد لهذا السلاح . كذلك أرسل العقيد عبد المنعم جنودا اعتقلوا جميع الضباط غير المضمون ولاؤهم في سلاح المدرعات . وبالاضافة الى هؤلاء اعتقل الانقلابيون عددا من الضباط في مناطق اخرى واحتجزوهم في قصر الضيافة في شارع الجامعة ، وظل هؤلاء معتقلين حتى مساء الخميس ٢٢ تموز (يوليو) عندما اعيد النميري الى الحكم . وقد يكون هؤلاء هم الذين أبادهم الانقلابيــون في لحظة يأس بعدما وجدوا أن حركتهم انهارت .

من الذي قام بالمحاولة الانقلابية ؟ هل ان الحزب الشيوعي قرر اسقاط حكم النميري وأوكل الى رجاله في الجيش تنفيذ العملية ؟

ام ان الضباط قرروا القيام بانقلاب مستندين الى دعم رفاقهم المدنيين أعضاء الحزب الشيوعي ؟

تلك الحلقة المفقودة سيبقى الجواب عنها غير قاطع برغم الروايات والبيانات الرسمية . وكان يمكن الوقوف على هذه الحقيقــة لو ان الانقلابيين حوكموا بشكل علني او على الاقل عبد الخالق محجوب الذي شنق دون أن يأخذ النميري في الاعتبار الدور النضالي لهذا الرجل .

هل كان للانقلاب الشيوعي ان يعيش ؟

ربما ، انما لفترة ليست طويلة لولا الاخطاء الكثيرة التي ارتكبت منذ اللحظات الاولى . وكانت أخطاء من النوع القاتل .

كانت اللحظة التي أبلغ فيها الرئيس جعفر النميري انه تم القبض على عبد الخالق محجوب من اللحظات التاريخية . ما هو شعور رجل قبضوا له على عدوه ؟ هكذا كان شعور النميري .

ان عبد الخالق محجوب كان حتى اعتقاله شاغل دنيا حكم النميري الذي بدأ يوم ٢٥ مايو (أيار) ١٩٦٩ ، ومن الطبيعي ان انهاء الرجل الذي يقود نحو ٨٠ الف سوداني بين شيوعي ملتزم ونصير غير منتم سيكون الشغل الشاغل للنميري ونظامه ربما لفترة طويلة .

وكان النميري بدا انسانا لا تتحكم فيه مشاعر الانتقام لو انه لم

يلجأ الى اعدام الذين حاولوا قلب حكمه ، فيرميهم في السجون بدلا من ان ينهي حياتهم بالرصاص او حبال المشانق .

وكان في استطاعة النميري لكي لا تهتز صورته كحاكم انساني امام السودانيين اولا والعرب ثانيا والعالم بعد ذلك ان يعامل الذين حاولوا قلب حكمه ونجحوا في ذلك لمدة ٧٢ ساعة بالمثل . فالرائد هاشم العطا كان قادرا ان يقتل النميري وكل أعضاء مجلس قيادة الثورة السوداني الذين كانوا في الخرطوم عند وقوع المحاولة ، لكنه لم يفعل بدليل أن النميري أعيد الى الحكم وعاد سيد السودان الآمر الناهي الحاكم بالاعدام . وكان في استطاعة النميري ان يأخذ في الاعتبار امورا كثيرة فلا يحول السودان في أسبوع الى بلد تغمر الاحزان نفوس سكانه . ولو انه فعل ذلك لكانت نتائج الاستفتاء على ترشيحه رئيسا للجمهورية مشجعة .

لقد ادخل في ثلاثة أيام منطق العنف وازهاق الارواح . والذين طبق عليهم منطق العنف وازهقت ارواحهم لا مآخذ وطنية عليهم . كل ما في الامر انهم يريدون السلطة بحجة التصحيح . ولو ان جزاء كل من يطمح في اعتلاء السلطة هو الاعدام لكان الرئيس النميري نفسه أعدم ثلاث مرات على الاقل لانه قبل ان يصل الى الحكم عام ١٩٦٩ حاول ان يقوم بانقلاب وفشل ثم كرر المحاولة مرتين . وفي المرة الثالثة نجح . وكان الذين يحاول قلبهم يكتفون بتأديبه . ولم يصل التأديب الى حد عصب عينيه ووثق يديه ورجليه واطلاق الرصاص عليه . كذلك لم يصل الى حد لف الحبل حول العنق . وفي هذا النطاق تجدر الاشارة الى ان النميري كان أحد ٦٥ ضابطا وقعوا عشية ثورة الاحزاب في ٢١ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٦٤ عريضة تطالب باقالة الفريق ابرهيم عبود .

وكما انه لو كان للرئيس فؤاد شهاب اولاد لما كان بعد المحاولة الانقلابية على حكمه عام ١٩٦٢ قبل أن يتيتم مئات الاطفال لان اباءهم تمت تصفيتهم في ظروف غامضة ، ولما قبل ايضا ان يشرد الوف الاطفال لان اباءهم حشروا في المعتقلات .

وما يقال عن فؤاد شهاب يقال عن جعفر النميري الذي لم ينجب اطفالا .

ان هاشم العطا أبقى الجميع أحياء طوال الايام الثلاثة التي عاشتها حركته . وكان يمكن ان يبقيهم احياء لو ان حركته لم تضرب . أما الدماء التي سالت على سلم احدى غرف القصر الجمهوري ، وكانت دماء عدد من الضباط والجنود الذين احتجزهم الانقلابيون ، فانها ما كانت لتسيل لولا ان احد الضباط الانقلابيين أطلق الرصاص على هؤلاء في لحظة يأس

فقد خلالها عقله وأصبح تفكيره يعمل خلال الرشاش الذي في يديه .

ما الذي جعل الانقلاب يعيش ٧٢ساعة فقط؟ ان هاشم العطا نفسه والذين عاونوه في اليوم الاول هم المسؤولون في الدرجة الاولى عن الفشل الكبير . ان أسباب التفشيل كثيرة بعضها جاء من جانب الانقلابيين وبعضها الاخر من جانب دول ميثاق طرابلس . ولو ان الانقلابيين لم يتصرفوا بشكل غير مدروس لما كان للحركة أن تفشل ، لكن ليس معنى ذلك انها كان يمكن أن تصمد طويلا .

ويمكن تعداد أخطاء الانقلابيين كالآتي :

ـ ان اي انقلاب يجري يلغي التنظيمات والاحزاب القائمة . لقد درجت العادة أن نلاحظ ذلك في البيان الرقم واحد . اما العطا فانه أعلن في بيانه الاول السماح بعودة بعض التنظيمات التي كان حكم النميري حلها ، وهي تنظيمات مناصرة للحزب الشيوعي . اذاً ، الانقلاب يميل لمصلحة الشيوعيين .

ـ ان العطا أغفل مصر الى حد في البيان الاول وكان تصرفه أو تصرف الذين وضعوا البيان في منتهى الغباء الا اذا كان هناك تعمُّد بأن يتضمن البيان ما تضمنه عن مصر وهي عبارة جاء فيها : « . . . وفي هذا يؤكد السودان تقديم كل امكاناته لتصفية العدوان الصهيوني الاستعماري على الارض العربية ويحمي ظهر الشعب المصري الشقيق » .

ولو ان العطا أفاض في التحدث عن مصر واضعا في الاعتبار المصير المشترك الذي يجمع الدولتين والشعبين لكان الموقف تبدل بعض الشيء . وهنا يتبين عجز الانقلابيين عن اللجوء الى التكتيك ولو لمرحلة قصيرة .

ـ كيف يجوز أن تقوم ثورة ورئيسها وبعض أعضائها خارج البلاد ؟ كان في استطاعة هاشم العطا ان يتريث قليلا ولا يذيع اسم رئيس مجلس الثورة ولا حتى الاعضاء . ويكون بذلك فعل كما حدث في ليبيا عند قيام ثورتها حيث لم تعرف أسماء قادتها قبل مدة طويلة .

بالاضافة الى ذلك ان الاعلان عن اسم المقدم بابكر النور رئيسا لمجلس الثورة وهو في لندن ألقى ظلالا على سودانية الحركة .

ـ ان المقدم بابكر النور أدلى بتصريح لصحيفة « التايمس » اللندنية عشية موعد عودته الى الخرطوم . وهو تصرف ساذج ، لانه ليس رئيس حكومة منفى . انه معين رئيسا لنظام جديد ويجب أن يكون الكلام الاول عنه مدروسا ودقيقا ، وعليه ان يقوله في بادىء الامر من اذاعة بلده وبشكل بيان وليس عبر تصريح لصحيفة « التايمس » أو

للاذاعة البريطانية .

وإذا كان بابكر النور أخطأ قليلا فان هاشم العطا أخطأ كثيرا ، عندما طلب ان تذاع تصريحات بابكر النور من راديو ام درمان . وقد كرر الراديو اذاعة التصريحات مرات عدة وفي كل مرة كان يستفز غير الشيوعيين لان بابكر النور قــال في التصريحات ان الحكم يســاري وسيطبق « الاشتراكية العلمية » . وفي أعقاب اذاعة بيان بابكر النور من راديو ام درمان خرجت الى الشوارع تظاهرات صغيرة الحجم ثم كبرت تهتف « عائد عائد يا نميري » .

يضاف الى ذلك ان مجرد اقدام هاشم العطا على كشف دوره واذاعته البيان الاول خلق هوة كبيرة بين قطاعات من الشعب السوداني والثورة الجديدة . وهذه القطاعات لسبب أو آخر تريد التغيير لكنها بعدما علمت ان الذي قام بالثورة هو هاشم العطا تحفظت والتزمت الصمت ، لانها تعرف ان هاشم العطا شيوعي او على الاقل تعرف انه صديق للشيوعيين وخرج من مجلس قيادة الثورة في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ بسبب هذا الارتباط له مع الشيوعيين .

ــ كان في استطاعة الانقلابيين ان يطمسوا حقيقة انتماءاتهم اليسارية فيوجه هاشم العطا ضابطا آخر ليكون واجهة ، الا ان مخاوف الانقلابيين عادة من أن يأكل الشخص ــ الواجهة كل شيء هي التي حالت دون ذلك ، بالاضافة الى أن الانقلابيين لم يجدوا مثل هذا الشخص الذي يفترض في الدرجة الاولى ان يكون محايدا ومحبوبا من ضباط الجيش وشهيرا باستقلاليته .

ــ ان هاشم العطا كان مطمئنا اكثر من اللزوم . واطمئنانه هذا لا مبرر له ، وليس واضحا الى أي شيء استند . وقد عبر عن اطمئنانه هذا بأن شاهده كثيرون ليلة اليوم الثاني للانقلاب يتمشى وحيدا على كورنيش النيل على مقربة مــن القصر الجمهوري وكان يحيي الجنود والضباط المنتشرين هناك .

ــ كيف يجوز ان يعود رئيس مجلس الثورة المعين المقدم بابكر النور من لندن هو والرائد فاروق حمدالله في طائرة ركاب عادية تمر على ٣ مطارات قبل أن تصل الى الخرطوم ؟ كان يمكن الاعلان عن أن الرجلين قادمان في هذه الطائرة من باب التمويه على أن ترسل اليهما طائرة خاصة تأتي بهما .

ــ هل اخذ الانقلابيون في الاعتبار ان الجماهير السودانية في حالة نضج لتقبل حركة انقلابية ضد حكم النميري ؟ اذا كانوا لم يأخذوا في الاعتبار ذلك فان التوقيت كان غير موفق .

وفي هذا النطاق تجدر الاشارة الى ان الوضع الاقتصادي السيىء في السودان وتزايد نفوذ الاجهزة لم يصلا الى حد تقبل الجماهير حكما يساريا بدلا من حكم النميري .

وفي اي حال فان موضوع التوقيت مسألة تقديرية .

ــ لو ان الانقلابيين أرسلوا النميري ورفاقه المعتقلين الى القاهرة لكان الموقف سيتبدل .

ــ ان رد فعل الضباط على الانقلاب كان فاترا . ولو ان هاشم العطا استدعى قادة المناطق في الجنوب والشمال والغرب او ارسل موفدين اليهم في محاولة لكسب ولائهم لكان ضمن تأييدا اكثر اتساعا من العسكريين للانقلاب .

وفي هذا النطاق تجدر الاشارة الى ان اكثر برقية تأييد حرارة ارسلت الى هاشم العطا من « قوات النصر » وجاء فيها : « الان حصحص الحق واندكت قلاع الظلم والطغيان والعبث بمصير الشعب . حسمتم الامر بعدما أصاب اليأس الناس وظلوا يرغبون الخلاص . وفقكم الله لما فيه خير الشعب السوداني ... » .

الامر اللافت ايضا ان الملحق العسكري في القاهرة بعث ببرقية تهنئة الى العطا يؤيده باسمه وباسم افراد المكتب العسكري في القاهرة .

والملحق العسكري في القاهرة هو أهم الملحقين العسكريين السودانيين لانه يشرف بشكل أو آخر على القوات السودانية المرابطة في جبهة السويس ، ويليه في الاهمية الملحق العسكري في موسكو الذي نشأت اهميته في أعقاب صفقات السلاح السوفياتية للسودان التي بدأت ترد قبل أكثر من سنة .

ولم يقتصر خطأ العطا على عدم الاتصال بالقيادات العسكرية طالبا تأييدها بل انه بعد الانقلاب بساعات استدعى الضباط الذين يعتبرهم موالين للنميري ــ وهم كذلك بالفعل ــ وابلغهم بالاسلوب الناعم الذي لا يمت الى الاساليب الانقلابية بصلة انه ليس ضدهم وان حركته تصحيحية ويريدهم مؤيدين له وترك لهم الفرصة للرد ، في حين انه اعتقل ثلاثة من الوزراء الشيوعيين المشاركين في حكم النميري ، وهم فاروق أبو عيسى ومعاوية ابرهيم واحمد سليمان . ولانه لم يعتقل الوزير الرابع جوزف كرنغ فقد تسبب له في الاعدام شنقا .

وحدث بعد قليل من قيام الانقلاب ان هاشم العطا الذي كان يشك في ولاء السلاح الجوي لاي انقلاب ضد النميري سرح جميع الطيارين واخلى الطائرات من الذخيرة والصواريخ وطلب من الخبراء السوفيات

الذين يدربون الطيارين التزام المنازل المخصصة لهم . وكان ينوى أكثر من ذلك . آعتبر الطيارين مسرحين الى الابد وفي الوقت نفسه طلب من اذاعة ام درمان بث بيان يدعو الى التطوع في السلاح الجوى .

ـ ان هاشم العطا لم يأخذ في الاعتبار ان اقرب جارتين عربيتين للسودان ترفضان التسليم بنظام يساري متطرف في السودان وهما : السعودية ومصر . جدة تبعد عن الخرطوم مسافة ساعة وبضع دقائق بالطائرة . والقاهرة تبعد عن الخرطوم ساعتين وبضع دقائق . ونفوذ الدولتين في السودان كبير جدا .

وهذه ليست في أي حال كل الاسباب ــ الاخطـــاء من جانب الانقلابيين الا ان الاسباب ــ الاخطاء الاخرى تتفرع منها .

في المقابل تبدو الاسباب غير السودانية التي ساعدت على ضرب حركة هاشم العطا عملية أكثر وذكية أكثر . وقد مارسها المتدخلون بطلاقة معتمدين في الدرجة الاولى على عنصر السرعة والمفاجأة .

وهذه الاسباب من حيث الاهمية هي :

ـ موقف الرئيس الليبي معمـــر القذافي الذي احتجز طـــائرة الخطوط الجوية البريطانية التي كان بين ركابها المقدم بابكر النور والرائد فاروق حمدالله ، بعد اجبارها بالقوة على الهبوط في مطار بنينه ــ بنغازي بحجة ان مطار الخرطوم مقفل .

والحجة الليبية لتبرير انزال الطائرة ضعيفة ، ذلك ان التعليمات التي اعطيت الى مطار الخرطوم من هاشم العطا شخصيا هي أن يفتح في وجه طائرتين مدنيتين فقط يوم الخميس ٢٢ تموز (يوليو) . الاولى هي طائرة الخطوط الجوية البريطانية والثانية هي طائرة تشيكية كانت ستنقل الرائد محمد محجوب عثمان شقيق عبد الخالق محجوب . وكان الرائد عند وقوع الانقلاب في براغ وقد سافر اليها قبل فترة للمعالجة الطبية . ولولا أن مطار الخرطوم كان سيبقى مقفلا لما كان هاشم العطا واعضاء مجلس ثورته الموجودون في الخرطوم توجهوا الى المطار منذ صباح الخميس الباكر في انتظار وصول الطائرتين . يضاف الى ذلك ان الاتفاق على فتح المطار لطائرة بابكر النور تم بين مركز الشركة في لندن والسفارة السودانية . وابلغت السفارة الخرطوم بذلك .

ــ محاولة الاحتواء العراقيـــة للثورة عزلتها سلفا عـــن الجماهير السودانية المنقسمة تقليديا بين الشيوعيين ومصر والسعودية .

ــ التحفظ المصري منذ اليوم الاول حيال الانقلاب انعكس علـــى جماهير مصر في السودان .

ــ التأييد السوفياتي لحركة هاشم العطا . وبرغم ان هذا التأييد

م يكن على مستويات عليا وانما عبر مجلة « الازمنة الحديثة » فانه اعتبر تأييدا او انه مقدمة للتأييد الكبير .
ـ برقيات التأييد الحارة التي ارسلت الى العطا من المبعوثين العسكريين في الاتحاد السوفياتي ، وهم عبارة عن ضباط او طيارين يتدربون هناك ، وضعت حركة العطا في موقف انحيازي . وبالاضافة الى برقيات المبعوثين هؤلاء وصلت برقيات من معظم الطلاب والمبعوثين السودانيين في دول اوروبا الشرقية . وعمقت هذه البرقيات الموقف الانحيازي في اتجاه المعسكر الشيوعي الدولي ، للانقلاب .
وكما أن هناك اسبابا ــ هي في الواقع اخطاء ــ ثانوية من جانب الانقلابيين ، فان هنالك اسبابا ثانوية اخرى غير سودانية عدا الاسباب التي اوردتها . وهي ايضا متفرعة .
حيال هذه الاسباب ما الذي جرى ؟ حدث ارتباك في صفوف الانقلابيين . رئيس مجلس الثورة بابكر النور اعتقل مع عضو المجلس فاروق حمدالله . قرر العطا بالتشاور ايفاد احد اعضاء مجلس الثورة الى القاهرة لتأمين الافراج عن الاثنين . ليس في البلد حكومة . التأييد العسكري غير مكتمل . المعنويات تدهورت تدريجا . سقوط الطائرة العراقية احدث شعورا قدريا لدى السودانيين . بدأت التظاهرات تتخذ مجرى اخر . تحركت الجيوب المؤيدة للنميري والتي التزمت الصمت بعد قيام ثورة ١٩ تموز (يوليو) وتحركت معها ايضا التنظيمات التي انشأها النميري ومنها كتائب مايو للشباب ، وهي نوع من الميليشيا غير المسلحة. تحركت جيوب اليمين مع ان قيادته مشتتة . اتسع نطاق التظاهرات . بدأت حناجر المطالبين بعودة النميري تطغى على حناجر المؤيدين للانقلاب والرافعين الاعلام الحمراء . حاول العطا توسيع قاعدته العسكرية بعدما رأى ان القاعدة الشعبية لن تدعم صموده . اتصل بالضباط والجنود الذين سرحهم وجردهم من اسلحتهم ، وبدأ في الوقت نفسه يتحدث في بيانات متلاحقة من راديو ام درمان عن تدخل خارجي داعيا « جماهير ١٩ يوليو (تموز) » الى النزول بقوة الى الشارع . « جماهير ١٩ يوليو » لا تكفي . و « جماهير ١٩ يوليو » غير مسلحة . والضباط والجنود في سلاح المظلات والمدرعات الذين استنجد بهم بعدما كان سرحهم وجردهم من اسلحتهم لم يلبوا النداء .
لماذا ؟
كانت النداءات التي بدأ يوجهها من الاذاعة الليبية اللواء خالد حسن عباس تعطي رد فعل ممتازا في القيادات العسكرية السودانية الحائرة التي سمعتها بصعوبة . انها مع النميري لكنها لا تعرف ماذا ستفعل .

وكان خالد عباس في بلغراد وعاد الاربعاء ٢١ تموز (يوليو) الى القاهرة بطائرة صغيرة خاصة من نوع الطائرة التي كـــان يستعملها الوسيط الدولي الدكتور غونار يارينغ في رحلاته وقــد استأجرهـــا خصيصا ليكون في مأمن . كان في ذلك أكثر فطنة من الانقلابيين الذين فضلوا تعبيرا عن بروليتاريتهم عودة بابكر النور وفاروق حمدالله من لندن بطائرة ركاب عادية . حطت طائرة خالد حسن عباس (الذي كان شقيقه ، وهو ضابط برتبة ملازم ، بين الضباط والجنود الذين حصدهم برشاشه أحد الضباط الانقلابيين) في مطار الماظه الجربي حتى لا يشعر به أحد . عقد بعد ذلك اجتماعات مـــع وزير الحربية المصرية الفريق أول محمد أحمد صادق . كان التفاهم لاسباب تتعلق بالسياسة الداخلية المصرية ان يذهب خالد حسن عباس الى ليبيا ويبث من اذاعتها نداءات الى الجيش السوداني تدعوه الى ضرب الانقلابيين. فالسادات اتخذ منذ البداية موقفا حذرا من موضوع السودان . واستمر حذرا الى حين اتخاذ قرار بالتدخل لكنه لا يريد اظهار ذلك . اذ ربما لم يؤد التدخل الى النتيجة المرجوة .

وفي أي حال فأن النداءات التي وجهها خالد حسن عباس كانت لتغطية التدخل الاساسي ، ذلك ان الاذاعة الليبية تسمع بصعوبة في الخرطوم ، ولو ان الاتكال كبير على هذه النداءات لكانت القاهرة سمحت بتوجيهها عبر الاذاعات المصرية التـــي تسمع في السودان اكثر مـــن الاذاعة الليبية .

كيف كان التدخل ، وكيف أعيد النميري الى السلطة ؟

لقد روى لي أحد السودانيين الذي عاشوا الساعات القليلة جدا التي أعيد خلالها النميري الى السلطة الآتي :

في جبل الاولياء على مسافة حوالى ٤٥ كيلومترا من الخرطوم تقع الكلية الحربية المصرية التي نقلت من القاهرة في أعقاب بدء حرب الاعماق وقيام ثورة ١٩٦٩ بقيادة النميري ، وقد حرص جمال عبد الناصر على نقل هذه الكلية في نطاق عملية نقل بضعة مراكز عسكرية مصرية لكي تكون بمنأى عن الغارات الاسرائيلية التي وصلت الى مشـــارف القاهرة .

وفي هذه الكلية طلاب من مصر والسودان وليبيا اما الاساتذة فمعظمهم من الضباط المصريين الكبار وأكثرهم من خريجي اكاديمية ناصر .

واعتقد ـــ والكلام للسوداني الواثق من كلامه ـــ ان مصفحات ودبابات اتجهت الى القصر الجمهوري وضربت كل من اعترضها وان

سائقي هــذه المصفحات والدبابــات هم على الارجح من الضبــاط المصريين .
وسألته : هل نقلتهم الطائرات ؟ هل حدث انزال جوي ؟
وأجاب : لا أظن . الوقت لم يكن يسمح بذلك .
وسألته : وكيف اذاً ؟
ورد قائلا : اعتقد انهم اتوا من الكلية الحربية في جبل الاولياء .
وقلت له : لكن هذه الكلية تضم طلابا ومدرسين ؟
وأجاب : الذين قادوا الدبابات والمصفحات لم يكونوا من الطلاب او المدرسين . اعتقد انهم ضباط موجودون في الكلية .
وسألته : وهل في الكلية مصفحات ودبابات حتى يقودهــا هؤلاء ويهاجمون بها ؟
وأجاب : اعتقد ذلــك . واتصور ان الذين يتخرجون ضباطــا يمضون السنة الاخيرة في تدريبات على مختلف فروع السلاح ومنهــا المصفحات والمدرعات .
وقلت له : وكيف تصرف هؤلاء ؟
وأجاب : اتصور ان برقية وصلتهم من وزير الحربية المصريــة تتضمن الاوامر والتعليمات .
واستطرد : ولقد انضم الى هؤلاء الضباط الذين يؤيدون النميري وكانوا مشلولي الحركة لا يعرفون ماذا يفعلون ؟
وقلت له : هل تدخل الطيران المصري ؟
وأجاب : لم نلاحظ طائرة عسكريــة مصرية واحــدة في سماء الخرطوم . ولم يحدث قصف جوي . القصف الوحيد الذي حدث كان من الدرعات التي اخترقت اسوار القصر .
وسألته : هل كان الانقلابيون لا يتوقعون حدوث ذلك ؟
وأجاب : كانوا في منتهى السذاجة .
قلت له : ولكن الشائع ان القوات السودانية المرابطة في جبهة السويس هي التي حسمت الامر .
وأجاب : انها كتيبة مشاة . وقد تكون تحركت لكنها لم تصل الى الخرطوم . ولو انها وصلت لما كان في استطاعتها ان تفعل شيئــا . ولقد حاولوا الاستنجاد بهذه الكتيبة عند ضرب الهادي المهدي وانصاره ولم تصل الكتيبة . وضرب الهادي المهدي وانصاره بوسيلة أخرى .
لقد حملت ثورة ١٩ تموز (يوليو) ١٩٧١ معاول هدمها منذ اليوم الاول لظهورها بالمظهر الماركسي . ووقع الحزب الشيوعي في الخطأ الكبير عندما تصور انه بدعمه لضباط الانقلاب يمكن ايجاد نظام يعيش

طويلا . كان يمكن هذا النظام ان يعيش شهرين أو ثلاثة أشهر . غير ذلك صعب . بل مستحيل . وعبدالخالق محجوب كان يدرك ذلك جيدا .

صحيح ان من يحتل اذاعة ام درمان يحتل ثلاثة شوارع في الخرطوم ، ومن يحتل الخرطوم يحكم السودان ، لكن العبرة في المدة التي سيعيشها هذا الحكم . ولقد أثبتت التجربة ان السودان لا يمكن ان يحكم الا بوسيلتين : اما بالحكم العسكري او بتحالف بين الاحزاب . عام ١٩٥٨ حكم السودان الفريق ابرهيم عبود بواسطة مجلس ضباط وكان الحكم قاسيا وسقط ببشاعة .وعام ١٩٦٤ بعد الثورة الشعبية العريقة يوم ٢١ (اكتوبر) تشرين الاول حكم السودان تحالف ضم كل الاحزاب بما فيها الحزب الشيوعي وسقط ذلك الحكم لان التركيبة الحزبية اهتزت ثم عاد الحكم العسكري من جديد مع ثورة ٢٥ مايو (أيار) ١٩٦٩ التي رفض التعاون معها عبدالخالق محجوب فاستطاعت شق الحزب وكسبت قيادات منه الى جانبها . واذا ثبت ان رفض محجوب تصاعد الى حد التفكير في احداث انقلاب يقوم به الحزب بالتعاون مع الرفاق العسكريين ، يكون معنى ذلك ان محجوب انتحر على طريقة الهاراكيري وان كانت أخمدت انفاسه المشنقة التي علقها النميري العائد .

وما لا شك فيه ان النميري فكر كثيرا قبل ان يوضع الحبل في عنق عبدالخالق محجوب . فهو اذا لم يشنقه سيكسب خارجيا في المعسكر الشرقي لكنه سيفقد داخليا مبرر هذه التصفية الجماعية للشيوعيين .

وفضل ان يكسب داخليا الا انه مكسب موقت. فالصراع سينشأ من جديد . والشيوعية في السودان تستسقي الشيوعية كما الدم يستسقي الدم .

هل يكون الحل في اتحاد الجمهوريات، ولماذا تدخلت مصر، وما هو مستقبل الحكم في السودان ؟

بالاجابة عن هذه التساؤلات تكتمل القصة الكاملة للانقلاب المقصوف والثورة القاصفة .

اذا ساءت العلاقات كثيرا بين موسكو والخرطوم وهذا ما يتبلور يوما بعد يوم فأن حكم الرئيس جعفر النميري لن يكون هو الخاسر في أي حال ، ذلك ان مسألة هذه العلاقات كانت منذ بضعة اشهر

سبقت انقلاب هاشم العطا موضع مراجعة وقد اتسع نطاق مراكز القوى في النظام ــ اذا جاز هذا التصنيف ــ التي تريد الانفتاح على المعسكر الغربي .

ولو حدث أن النميري سار قدما في موضوع الابتعاد عن المعسكر الشرقي وبدأ بالفعل يخطو في طريق التقرب من المعسكر الغربي فأنه على الصعيد الداخلي سيجد قوى كثيرة تؤيده . وقد تغفر له أضخم قاعدة يمينية ، وهي تحالف الاحزاب المحلولة (الامة والاتحادي الديموقراطي وجبهة الميثاق) انه ضربها وشتتها ذات يوم .

وكما ان النميري تعب واستفاد في الوقت نفسه عندما ضرب الانصار وامامهم الهادي المهدي ، فانه بعد ضربه الشيوعيين ومحاولة فك ارتباطه سيتعب ويستفيد ~~في الوقت نفسه ايضا~~ .

عندما ضرب الانصار والهادي المهدي استفاد لان الاتحاد السوفياتي عامله كمناضل ضد الامبريالية وقوى اليمين وتعامل معه بطريقة استثنائية . كانت المعاملة من النوع الذي يجري بين رجال الموقف الواحد او الجبهة العريضة الواحدة . اما التعب فكان بتزايد نقمة قطاع كبير من السودانيين عليه وهو القطاع المتمثل بالانصار الذين ضربوا وبحلفائهم من قوى اليمين في السودان . يضاف الى ذلك ان رد المعسكر الغربي على ذلك كان بتحريك المتمردين في جنوب السودان الذين يعملون من أجل الانفصال وانشاء دولة « ازانيا » في مديريات الجنوب الثلاث : الاستوائية وأعالي النيل وبحر الغزال . ووصل التدخل الى حد تجنيد مرتزقة لمحاربة الجيش السوداني في الجنوب بالتعاون مع المتمردين . وتشاء الظروف ان كبير المرتزقة رولف شتاينر ، وهو الماني غربي ، اعتقل ثم هرب ثم سلمته اوغندا للسودان ايام ميلتون اوبوتي وكان سيحاكم يوم ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٧١ أي ثالث يوم أعيد فيه النميري الى الحكم . وكانت الحكومة السودانية أعدت محاكمة ضخمة لهذا المرتزق وقررت ان تدعو الى حضورها عشرات الصحافيين وشركات التلفزيون والاذاعات العربية والدولية . ثم تأجلت المحاكمة واستؤنفت بعد ذلك .

وكان تعب نظام النميري في الجنوب بعدما حرك المعسكر الغربي المتمردين وامدهم بالسلاح والمرتزقة ، من النوع المرهق ، لكن الجيش السوداني صمد في وجه « العقارب السوداء » ، وهي ترجمة كلمة « انانيا » التنظيم العسكري لحركة « ازانيا » . ووصل حد دعم المتمردين الى درجة مدهم بأسلحة تبين بعد مصادرة قسم منها انها سوفياتية الصنع ، وهي من الكميات التي استولت عليها

اسرائيل من الجيش المصري ومستودعات اسلحته وذخيرته في سيناء . وقد ردت اسرائيل على دعم النميري لمصر واشتراك كتيبة سودانية في القتال على جبهة السويس بارسال الوف القطع ومن السلاح السوفياتي الصنع الذي استولت عليه من الجيش المصري خلال حرب ١٩٦٧ .

وكما ان ضباطا مصريين — طبقا للرواية التي سمعتها في الخرطوم من احد السودانيين المطلعين المتابعين العارفين — هم الذين قصفوا انقلاب هاشم العطا واعادوا النميري الى الحكم ، فان طيارين مصريين آزروا الجيش السوداني في ضرب مرحلة خطيرة من مراحل حركة التمرد في جنوب السودان ، وهي المرحلة التي انتهت بتشتيت المتمردين والمرتزقة وأسر كبير المرتزقة رولف شتاينر .

والآن ما الذي يمكن ان يستفيده نظام النميري بعدما ضرب الشيوعيين فاسحا في المجال امام تدهور كبير في العلاقات السودانية — السوفياتية قد يصل الى مرحلة ما قبل الطلاق ؟

أولا — قد يجد المعسكر الغربي انه لا ضرورة بعد الآن والى اشعار آخر لتحريك المتمردين في جنوب السودان المطالبين بالانفصال.

ثانيا — قد يجد المعسكر الغربي ان الظروف مناسبة لتنشيط الحوار مع النظام الحالي والمساعدة على انمائه ومده بالقروض لتنفيذ المشاريع .

ثالثا — قد يجد المعسكر الغربي ان النظام الحالي الذي يقوده الضباط ويشارك فيه بعض التقنيين هو أفضل من أي تركيبة أخرى .

رابعا — ان الارتباط الاساسي بين السودان والمعسكر الشرقي وبالذات الاتحاد السوفياتي بدأ من موضوع تسليح الجيش السوداني. والسلاح ليس مشكلة بالنسبة الى النظام في السودان ، فهو دولة غير محاربة بشكل مباشر وكل ما تفعله بالنسبة الى الحرب العربية — الاسرائيلية هو انها جعلت نفسها « خط دفاع ثانيا » لمصر ، وشاركت معنويا في الحرب ضد اسرائيل بكتيبة ترابط مع القوات المصرية على جبهة القناة . يضاف الى ذلك ان على أراضيها مقاتلات وقاذفات مصرية وضعت من باب الاحتراز بحيث اذا شنت اسرائيل هجوما على القواعد الجوية المصرية تكون القاعدة التي أقيمت فوق الاراضي السودانية في مأمن .

عدا ذلك ، الانماء أهم من السلاح في السودان . وتنفيذ المشاريع ضروري أكثر من تسليح الجيش . والمشكلة الاساسية امام الجيش السوداني هي التمرد المستمر في جنوب البلاد . ومثل هذا التمرد لا

يحتاج الى سلاح ثقيل خاصة اذا اوقف المعسكر الغربي (بعد الذي فعله النميري في الشيوعيين وما يمكن ان يحدث استطرادا بالنسبة الى العلاقات السودانية ـ السوفياتية) تحريك المتمردين .

اذاً ، لا خسائر مادية على الجانب السوداني . الخسارة كلها ستكون في الجانب السوفياتي . سيخسر وجودا لا يقدر بثمن في السودان « بوابة افريقيا » ، بالاضافة الى خسارته رفاقا لم يكونوا جرما يدور في فلكه ـ وهذا الفضل يعود في الدرجة الاولى الى عبدالخالق محجوب الذي حرص منذ البداية على استقلالية الحزب الشيوعي السوداني ـ لكنهم في أي حال يرون ان الاتحاد السوفياتي هو الواجهة الحقيقية لما يعملون من أجله .

واذا كان السودان لن يخسر شيئا لو ان العلاقات بينه وبين الاتحاد السوفياتي تقلصت ، او أنه سيخسر قليلا ، ويخسر الاتحاد السوفياتي كثيرا ، فان آثار ما جرى في السودان ستنعكس على العلاقات المصرية ـ السوفياتية . ومن الطبيعي ان الكرملين سيأخذ في الاعتبار ان مصر هي التي قضت عمليا او معنويا على الفترة الانقلابية اليسارية في السودان . وكان يمكن الكرملين ان يتساهل في هذا الامر قليلا ويعتبره من الهموم المصرية ـ السودانية المشتركة ، لكنه لن ينسى أن الحكم المصري لم يتدخل لوقف التصفية الجماعية لليسار السوداني . وكان يتمنى لو أنه فعل ذلك ، على الاقل بالنسبة الى قادة الحزب الشيوعي وبالذات عبد الخالق محجوب ، خاصة ان صداقة كبيرة على الصعيد النضالي كانت تربط محجوب بالرئيس جمال عبد الناصر .

ويجب التسجيل هنا انه لو حدثت هذه التصفية من النميري للشيوعيين في السودان ايام عبد الناصر لما كانت النتيجة ستصل الى ما وصلت اليه ولكان النميري تريث كثيرا في مسألة الاعدامات .

من هذه الزاوية ننطلق الى الحديث عن الموقف الرسمي المصري من العملية الانقلابية التي قام بها هاشم العطا .

لقد التزم الاعلام المصري منذ قيام انقلاب هاشم العطا الحذر الشديد . الصحف لا تنشر الا ما تبثه اذاعة ام درمان . والاذاعات المصرية والتلفزيون المصري فعلت الشيء نفسه .

وخلال اليومين الاولين لم تعلق الصحف او الاذاعات والتلفزيون بشيء على الانقلاب . وفي عددها الصادر الاربعاء ٢١ تموز (يوليو) ١٩٧١ اجرت صحيفة « الاهرام » اتصالا هاتفيا مع الرائد محمد احمد الريح أحد أعضاء مجلس ثورة ١٩ تموز (يوليو) روى فيه كيف تم

الانقلاب على النميري . وحذت « الاخبار » في اليوم التالي حذو « الاهرام » واجرت اتصالا هاتفيا مع الرائد نفسه في الخرطوم .

وفي الوقت الذي كانت « الاهرام » تتصل بالرائد محمد الريح وتنشر كلامه وروايته عن الانقلاب كان الرئيس أنور السادات يرى ان يقوم وفد مصري غير رسمي بعملية استقصاء للوضع في السودان . وما دام الانقلاب يساريا وأن للحزب الشيوعي السوداني ضلعا فيه فليكن الوفد المصري يساريا . وتم اختيار السيدين أحمد حروش رئيس تحرير « روز اليوسف » واحد ضباط ثورة ١٩٥٢ واحمد فؤاد مدير بنك مصر . وكلاهما من اصدقاء قادة الحزب الشيوعي السوداني وبالذات عبد الخالق محجوب .

وجرى اتصال بين القاهرة وقادة الحكم الانقلابي من أجل السماح لطائرة عسكرية مصرية بالهبوط في مطار الخرطوم . ووافقت السلطات السودانية .

وظهر الثلثاء ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٧١ اتجهت طائرة عسكرية مصرية من نوع « اليوشن » من القاهرة الى الاقصر لكي تتزود بالوقود وعلى متنها احمد حمروش وأحمد فؤاد . ومن الاقصر اتجهت الى الخرطوم ، ووصلت الى مطارها في الثامنة والنصف مساء . وكانت الطائرة الوحيدة التي سمح لها بالنزول منذ اغلاق المطارات السودانية يوم انقلاب العطا .

وبعد ساعة ونصف الساعة كان المبعوثان المصريان في مكتب الرائد هاشم العطا الذي اوضح لهما الظروف مؤكداً ان العلاقات المصرية — السودانية لا يمكن ان تتأثر وان كل ما جرى كان مجرد عملية تصحيح للثورة وللاوضاع مشابهة لتلك العملية التي بدأها في مصر الرئيس السادات يوم ١٥ مايو (ايار) ١٩٧١ .

وسخر العطا من التخوفات المصرية بأن للبعث العراقي علاقة بالحركة وقال : يكفي للرد على ذلك أن المطار لم يفتح الا لطائرة مصرية .

وفهم بعد ذلك خلال اجتماع المبعوثين المصريين بعبد الخالق محجوب الذي زارهما في « فندق السودان » ان الحكومة العراقية طلبت الثلثاء ٢٠ تموز (يوليو) ايضا السماح لطائرتين عراقيتين بالهبوط في مطار الخرطوم لانهما تقلان وفدا حزبيا وحكوميا وشعبيا للتهنئة ، لكن العطا ، بعد التشاور مع اعضاء مجلس الثورة الموجودين في الخرطوم ، رد طالبا تأجيل الزيارة .

ويبدو ان التأجيل تقرر على أساس ان الوفد المصري لم ينه مهمته، ثم وافق المجلس على فتح مطار الخرطوم للوفد العراقي .

وفهم المبعوثان المصريان ايضا انه بعد اكتمال عودة جميع أعضاء مجلس ثورة ١٩ تموز (يوليو) من الخارج ، فان وفداً سودانيا سيقوم بجولة عربية وستكون المحطة الاولى في هذه الجولة القاهرة . وزيادة في طمأنة الوفد المصري قيل لعضويه : « اننا لا نستطيع القول لاي دولة عربية لا تتجاوبي معنا ، الا اننا في أي حال لم نطلب هذا التجاوب من أحد باستثناء الجماهير السودانية » .

وقد عاد الوفد المصري الساعة الاولى فجر الخميس ٢٢ تموز (يوليو) الى القاهرة . وبدا ان مهمتهما كانت لتغطية عمل اخر . فلو أن السادات كان يعلق أهمية قصوى على ما فعلاه في السودان لكان أعطى تعليمات بأن يتوجها لمجرد عودتهما الى مكتبه او منزله للاطلاع منهما على النتائج ، لا ان يستقبلهما بعد عودتهما ببضع ساعات . فقد تمت المقابلة في الحادية عشرة قبل ظهر الخميس . وكان حمروش بدأ بعد عودته مع أحمد فؤاد الى القاهرة كتابة تقرير عن نتائج المهمة . ومن الطبيعي ان تقرير حمروش في اطاره العام كان مطمئنا .

لكن الذي حدث انه قبيل ان يستقبل السادات أحمد حمروش واحمد فؤاد ويعطيه حمروش نسخة من صحيفة « القوات المسلحة » وهي الوحيدة التي كانت تصدر وتولى الانقلابيون اصدارها كان الرئيس معمر القذافي يتحدث معه بالهاتف من طرابلس ليقول له انه انزل الطائرة التي تقل بابكر النور وفاروق حمد الله وانه احتجزهما .

وتجدر الاشارة الى انه قبل اتصال القذافي بالسادات كانت اذاعة القاهرة بثت نبأ نقلا عن الاذاعة الليبية خلاصته ان مطار الخرطوم مقفل باستمرار بسبب التظاهرات ضد الانقلابيين والتي تطالب بعودة النميري الى الحكم . وطلب من اذاعة القاهرة عدم تكرار اذاعة النبأ لانه يعتبر تخطيا للموقف الحذر المتحفظ .

بعد اتصال القذافي بالسادات لابلاغه نبأ احتجاز بابكر النور وفاروق حمد الله اذيع نبأ سقوط الطائرة العراقية التي تقل الوفد المهنيء والذي يضم بعض قادة البعث العراقي ، وبدأ الموقف المصري حيال هذين الحادثين يميل الى جانب الانفراج .

وبعد سقوط الانقلابيين وعودة النميري وانتشار موجة الفرح في صفوف المسؤولين المصريين انتهى الضيق المصري الذي كاد يتحول الى كابوس يصعب في حال تصاعده اتخاذ موقف من الوضع الجديد في السودان . وسبب هذا الضيق هو ان الرئيس انور السادات سيخطب مساء الجمعة ٢٣ تموز (يوليو) في افتتاح المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي ومطلوب منه اعلان موقف . مطلوب منه ان يقول شيئا غير

التحفظ والحذر اللذين تميز بهما الاعلام المصري منذ ان وقع الانقلاب السوداني .

ما الذي جعل السادات يرى ان التدخل في السودان لاعادة النميري هو الحل الافضل برغم ان ذلك سيعتبر خروجا على المبدأ الذي يعمل بموجبه السادات منذ تسلم الحكم ، وهو التعايش مع الجميع شرط ان يقبل الاخرون هذا التعايش وعدم فتح معارك جانبية مع أي دولة عربية او اي نظام ، الا اذا بدأت تلك الدولة او ذلك النظام هذه المعركة ؟

الارجح ان السادات ، الذي قاد معركة داخلية مثيرة ضد مراكز القوى ، رأى في وصول اليسار السوداني الى السلطة او الى موقع عريض من مواقعها اعادة اعتبار سودانية لمراكز القوى التي ضربت وسجنت واتهمت بالخيانة العظمى .

مراكز القوى المصرية كانت ضد اتحاد الجمهوريات العربية والشيوعيون في السودان ضد محاولات النميري للانضمام الى هذا الاتحاد .

يضاف الى ذلك ان الحكام الجدد الذين قلبوا نظام النميري كانوا سيعملون على أساس ان يبقى الاتحاد ثلاثيا ، بدليل انهم في بياناتهم الاولى لم يأتوا على ذكر الاتحاد . والسادات يعمل لتوسيع رقعة هذا الاتحاد ويرى ان رصيده العربي لن يشهد بريقا الا على هذا الاساس .

وفي أي حال كانت عملية اعادة النميري اول تجربة ناجحة للفقرة « د » من المادة ٧ من الاحكام الاساسية لاتحاد الجمهوريات ، علما بأن هذه الاحكام لن تصبح نافذة المفعول قبل الاستفتاء المقرر اجراؤه في ايلول (سبتمبر) ١٩٧١ وعلما بأن السودان كان قبل انقلاب العطا وبعد اعادة النميري مرشحا للانضمام الى هذا الاتحاد الذي يضم مصر وسوريا وليبيا .

وهذه المادة تتعلق باختصاصات اتحاد الجمهوريات . وتنص الفقرة على ان من هذه الاختصاصات :

« حماية الامن القومي ووضع اسس لتنظيم تأمين سلامة الاتحاد وفقا لاحكام دستور اتحاد الجمهوريات العربية . واذا وقعت اضطرابات من الداخل او الخارج في أحدى الجمهوريات تهدد أمنها او تهدد امن الاتحاد تخطر حكومة هذه الجمهورية السلطات الاتحادية فورا لكي تقوم الاخيرة باتخاذ الاجراءات الضرورية ضمن حدود صلاحياتها لحفظ الامن والنظام . وفي حال ما اذا كانت احدى الجمهوريات الاعضاء في وضع لا يسمح لها بطلب العون من الاتحاد او اذا كان أمن الاتحاد في خطر

فللسلطات الاتحادية المختصة ان تتدخل ومن دون طلب لحفظ النظام واعادة الامور الى نصابها » .

وبالفعل حدثت اضطرابات في السودان ــ واركز على انه عضو منتظر وليس عضوا منتسبا الى الاتحاد ــ ولم يكن النميري في وضع يسمح له بطلب التدخل لانه كان قيد الاعتقال ، لذلك تحركت مصر وليبيا ووافقت سوريا على تحركهما ، وتم ضرب الانقلاب السوداني وأعيد النميري الى الحكم . القذافي تدخل اذاعيا واحتجز بابكر النور وفاروق حمدالله . ومصر وقفت منذ بادىء الامر بشكل سلبي يضاف الى ذلك استنادا الى رواية السوداني المطلع الذي سمعتها وانا في الخرطوم ومفادها أن ضباطا يقيمون في الكلية الحربية في جبل الاولياء قادوا مصفحات ودبابات دكت الانقلابين . وشاركت كل من مصر وليبيا في تسليم بابكر النور وفاروق حمدالله . ليبيا ارسلتهما الى القاهرة ، والقاهرة ارسلتهما الى الخرطوم ، والخرطوم اعدمتهما رميا بالرصاص .

والامر اللافت ان القذافي فعل كل الذي فعله لضرب الانقلابيين برغم ما قيل من ان الرائد زين العابدين عبد القادر عضو مجلس قيادة الثورة السوداني الذي اشترك في محادثات مرسي مطروح التي انتهت يوم ١٧ تموز (يوليو) ١٩٧١ باستنكار رباعي (مصري وسوري وليبي وسوداني) للاعدامات في المغرب ولتصفية المقاومة الفلسطينية في الاردن اعترض على تضمين البيان الرباعي عن المحادثات تلك الفقرة المتعلقة بأحداث المغرب . وقطع المحادثات وجاء الى القاهرة . الا ان دوائر الاعلام المصرية لم تشر الى مقدمه وأذيع بيان مرسى مطروح رباعيا .

ان انقلاب هاشم العطا قضى نحبه متأثرا بعملية الانقطاع بين افاقه المعلنة وبين قاعدته الفعلية . وكما ان خلافة ابن المعتز التي استغرقت يوما وليلة كانت اقصر خلافة في التاريخ الاسلامي فأن ولاية هاشم العطا التي استغرقت ٧٢ ساعة كانت اقصر ولاية انقلابية ناجحة في تاريخ الانقلابات العربية وربما غير العربية .

وكانت العملية الانقلابية هادئة لكن الفترة التي تلت انهاءها كانت صاخبة ودموية وعنيفة في بلد ليس معتادا هذا الاسلوب . والان بعد ضرب الشيوعيين ومن قبل الانصار وامامهم الهادي المهدي ما الذي سيفعله النميري ؟

لقد دك قيادات اليمين واليسار معا لكن القواعد قائمة . قد ترعبها لفترة الدبابات والمصفحات وحملات التفتيش والاحكام العرفية

ومنع التجول ، لكن هذه القواعد قد تظل مختبئة الى أن تجد الفرصة المناسبة لتطل براسها .

وقبل انقــلاب هاشم العطا كان النميري ، انطلاقا من اعجابــه بالتجربة المصرية ، يسعى الى تذويب كل القوى والاتجاهات السياسية والاتحادات النقابية في تنظيمات على الطريقة المصرية .

وقبل الانقلاب ايضا ببضعة اشهر طوق جيوبا بسيطة تحاول احداث وجود للبعث العراقي في السودان ، ومعظم افرادها من المحامين او طلاب جامعة القاهرة ــ فرع الخرطوم . وكان هؤلاء حتى تطويقهم وكشف مراكز لقاءاتهم ومراقبتها بعثيين بالقراءة ولا يشكلون تنظيمــا . وكان ابرز هؤلاء المحامي شوقي ملاسي وهو في نحو الخامسة والثلاثين . وكان يسافر باستمرار الى بغداد . وعند قيام انقلاب ١٩ تموز ارســل برقية تأييد ، وكان بين مـــن ادرجت اسماؤهم في قائمة الذيــن يجب اعتقالهم .

وكان البعثيون هؤلاء حتى حملة التجريح العراقية بعبد النــاصر يعملون بشكل طبيعي . ومنذ ذلك الوقت بدأت مراقبتهم .

وكان مكشوفا دائما صراع هؤلاء وبالذات داخل جامعة القاهرة ــ فرع الخرطوم وجامعة الخرطوم ايضا مع حركة القوميين العرب من جهة والاخوان المسلمين من جهة أخرى . وهنا يجب التسجيل بأن الطلبة السودانيين في مرحلة الجامعة كانوا حتى قبل نمو بذرة البعث العراقي اما شيوعيين او من الاخوان المسلمين . اما حركة القوميين العرب فانها ازدهرت بعدما تسلم النميري الحكم وارتاح الى اتجاهها وشجعهــا ، خاصة أن عناصرها تمثل اتجاها وليس تنظيما . وعلى سبيل المثال فان ابرز قادة القوميين العرب هم محمد عبد الحليم وزير الخزانة والدكتور محيي الدين صابر وزير التربية والتعليم ومحمد الحسن عبد الله رئيس نقابة عمال السكك الحديدية . وللقوميين العرب مقر فـــي الخرطوم يمارسون فيه نشاطاتهم الفكرية اسمه « مركز الدراسات العربية » . وهم يكنون عداء كبيرا للشيوعيين ، وهذا يفسر قول عبد الخالق محجوب يوم الثلثاء ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٧١ لرئيس المحكمة العسكرية التـــي حاكمته ، وهو العقيد احمد محمد الحسن رئيس الدائرة التشريعية في الجيش السودانـــي : « انك معروف جيدا بأنك مـــن القوميين العرب المعارضين للقوى التقدمية في هذا البلد . وانا لست ضدك شخصيا الا اني اعتقد انك لست مؤهلا لمحاكمتي » .

فهل يواصل النميري مسعـــاه كي يقيم في السودان ما تمكـــن الرئيس عبد الناصر من اقامته في مصر اي تذويب الكيانات السياسية

للجميع بشكل او بآخر في تنظيمات تابعة للسلطة ؟
انه سؤال كبير بالفعل . والمؤكد ان هذا يحتاج الى فترة طويلة . فأحزان السودان تعمقت ، والابتسامة التي كانت العلامة الفارقة للحياة السياسية في السودان اختفت . ورحابة الصدر التي تميز بها السوداني ستضمحل تدريجا .

وحتى وصول النميري الى الحكم كان السودانيون لا ينسون ابدا كيف ان الفريق ابرهيم عبود اعدم ٥ ضباط حاولوا قلب حكمه . اما الان وبعد الذي جرى فأن الامر الاساسي الذي على النميري معالجته هو تعييش السودانيين في مناخ ينسيهم مظاهر العنف والقسوة والدم التي تميزت بها احلك عشرة ايام في تاريخ السودان المستقل . وهذا لن يكون بالمزيد من التشدد وتسلط الاجهزة .

اما الاتحاد السوفياتي المرشح لان يؤمم في المنطقة العربية بعد الذي جرى في السودان — الا اذا عدل في استراتيجيته لمصلحة فرض حل لازمة الشرق الاوسط يرضي العرب — فان الدرس الذي تلقاه بتصفية الشيوعيين في السودان قد يكون قاسيا جدا لدرجة انه سيشترط على اي رئيس دولة يلجأ اليه بعد الان طالبا المساعدات ، التعهد بعدم التعرض للشيوعيين في بلده او في اقسى الحالات تأديبا الاكتفاء بسجنهم لا تعليقهم .

كانت المظاهر العسكرية وانا ادخل الخرطوم بعد يوم من عودة النميري هي الغالبة . وكان السودانيون من الفريق المتفرج يقولون : استولى هاشم العطا على السلطة بعد الظهر وقضي عليه بعد الظهر . متى كانت الانقلابات العسكرية تتم في وضح النهار ؟ ام ان هاشم العطا استغل هذه الفترة لان السوداني يكون خلالها في حالة شلل من وطأة الحر القاتل ، وان قاصفيه حذوا حذوه للسبب نفسه ، فلا يهتم احد بما يجري ؟

وعندما غادرت الخرطوم فجر ٢٦ تموز (يوليو) كانت المظاهر على حالها وكانت الشاحنات العسكرية تنقل بالعشرات الرجال الشيوعيين وبعض النساء من منازلهم الى مركز البوليس ... الى المعتقلات . وكان كل سوداني لا يكاد يسمع ان احدهم اعدم او شنق حتى يفاجأ بأن واحدا اخر سيعدم او يشنق .

المعروف عن السودانيين انهم يشترون لاولادهم ثيابا تشبه ثياب الضباط . وفي الاعياد او المناسبات كان الاطفال السودانيون يختالون في الشوارع او الساحات العامة وهم يرتدون هذه الثياب التي علقت على صدورها الاوسمة وعلى اكتافها النجوم . والرتبة من ملازم الى

جنـــرال .
الارجح ان هذه المتعة لن تعود واردة بعد الان . لن يلبس احد اطفاله ثياب الضباط لكي لا يتذكر انه ذات ساعة من يوم ١٩ تمـــوز (يوليو) ١٩٧١ قام ضابط بانقلاب عاش ثلاثة ايام ثم قضي عليه وسقطت بسبب ذلك وجوه سودانية مضيئة ومحبوبة ، ويتّم تبعاً لذلك أطفـــال وأيِّمت نســـاء ، وأصبحت الطريق ممهدة امام اضطرابات قد تقـــع ذات يوم .

٣ ـ ماذا بعد الان ؟

ضرب نظام النميري ضربته . كانت الضربة مؤلمة وموجعة لان أرواحا كثيرة أزهقت . وانطلاقا من الذي حدث يمكن التطرق الى الناحية الاساسية وهي المستقبل .

ماذا بعد الان ؟ ماذا بعدما ضرب الشيوعيون في السودان تلك الضربة الموجعة ؟

لم تكن الضربة مميتة ، هذا صحيح . ولكنها كانت شبه قاتلة . وتبعا لذلك سيرتاح النظام بعض الوقت لكنه لن يرتاح الوقت كله . قد يستفيق أهل النظام مستقبلا على حقيقة مؤلمة هي ان شنقهم عبد الخالق محجوب كان عملية غير مدروسة وغير منطقية وغير مفيدة قوميا . كان في استطاعة النظام ان يحاكم الرجل محاكمة طويلة . اذ ليس منطقيا البتة ان يحاكم عبد الخالق محجوب ويشنق في خلال أقل من عشر ساعات ، في حين حرص النظام على تأمين محاكمة مريحة للمرتزق الشهير رولف شتاينر . كيف تجوز العدالة لمرتزق من المانيا الغربية كانت مهمته ابادة قوات الجيش السوداني التي تحارب المتمردين في جنوب البلاد فيما لو استطاع ذلك ، ولا تجوز لمناضل بارز خدم قطاعات عريضة من السودانيين ؟

نأتي الان الى محاولة وضع بعض النقاط على بعض حروف القضية . لقد ضرب نظام النميري الشيوعيين ، وكان واضحا منذ اللحظة الاولى انه يضرب الاتحاد السوفياتي . الحزب الشيوعي هو الرمز ، والاتحاد السوفياتي هو الحقيقة . وقد أصابت الضربة بعد ذلك الحقيقة نفسها . والكلام الذي قيل عن الاتحاد السوفياتي في صحف السودان واذاعته أو من خلال تصريحات المسؤولين ، لم يسمعه الاتحاد السوفياتي من قبل . لذلك فان قمة القرم التي عقدتها يوم الاول من آب (أغسطس) أحزاب دول حلف فرصوفيا وتمثل فيها الاتحاد السوفياتي بالامين العام للجنة المركزية ليونيد بريجنيف ورئيس مجلس السوفيات الاعلى نيكولاي بودغورني كانت رد فعل متوقعا وغير متوقع .

كيف يمكن ان يكون هنالك رد فعل متوقع وغير متوقع في الوقت نفسه ؟

اننا ، استنادا الى أحداث سابقة ، نجد رد الفعل لم يصل بالاتحاد السوفياتي الى حد عقد قمة من أجل قائد شيوعي عربي صفاه نظام ما . فقبل عبد الخالق محجوب أو الشفيع أحمد الشيخ صفي كثير من قادة الشيوعيين في العالم العربي . صفي سلام عادل . صفي الرفيق فهد . ذوّب فرجالله الحلو بماء النار . اطفئت السجائر في عيون العشرات . بقرت بطون العشرات . كسرت السلاسل الفقرية لدى العشرات . مات العشرات في ظروف مفجعة . لكن تقارير الاطباء الشرعيين عن وفاتهم كانت تقول انهم توفوا قضاء وقدرا .

حيال هذه الحالات لم يصل رد فعل موسكو الى حد جمع قادة أحزاب الكتلة الشرقية في قمة تستنكر وتدين . كانت تصدر من حين الى آخر مقالات أو بيانات استنكارية لا تخلو في الوقت نفسه من النصائح الكثيرة والتحذيرات القليلة . وكان الرفاق الذين تتم تصفيتهم يسجلون كـ « شهداء في لوائح الشرف » .

أما بالنسبة الى السودان فقد حدث ما يتجاوز ذلك بكثير . ربما لان عبد الخالق محجوب حوكم ثم شنق ، وربما لانه بالفعل ، في نظر المعسكر الاشتراكي ، قطب بارز من شأن شنقه ان يحرك قيادات هذا المعسكر .

يمكن القول ان النميري تعمد محاكمة عبد الخالق محجوب ، تلك المحاكمة غير المكتملة ، ثم شنقه ، لانه كان يدرك سلفا انه لو تمت تصفية محجوب على طريقة سلام عادل أو الرفيق فهد أو فرجالله الحلو أو العشرات الآخرين لما كان الاتحاد السوفياتي سيتحرك . فهؤلاء كانت تتم تصفيتهم ولا يعلن الحكام المصفون ذلك ولا يعترفون به ولا تعرف الحقيقة كاملة الا بعد قيام نظام جديد بدلا من النظام الذي صفى . والارجح انه لو استمر حكم الوحدة في سوريا ولم يسقط عبد الحميد السراج ويقوم حكم الانفصال لما كان في استطاعة أحد ان يقف على الظروف الحقيقية لتذويب فرجالله الحلو . لان اجهزة السراج التي ذوبت الرجل استمرت تنكر ذلك حتى اللحظة الاخيرة .

اذاً ، قد يكون النميري أراد من محاكمة عبد الخالق محجوب بالشكل الذي تمت به ثم شنقه بعد ذلك تشذيذ دول المعسكر الاشتراكي عن تقاليدها المتبعة حيال هذه المناسبات ، ثم احراجها تمهيدا لاخراجها . والا فما معنى ان تنتشر داخل السودان وبسرعة مذهلة وبتشجيع من نظام النميري شعارات : « ان السودان يرفض أن يكون مستعمرة روسية » ؟

لقد كانت الظنون في محلها . فلو ان عبد الخالق محجوب صفي

كما صفي القادة الشيوعيون الكبار في الدول العربية من قبل ، اي سراً وفي الظلام الذي يرافقه باستمرار النفي وعدم الاعتراف ، لما كان الكرملين تحرك بالشكل الذي تحرك به وربما كان تصرف بالطريقة التي تصرف بها حيال تصفية الرفيق فهد أو سلام عادل أو فرج‌الله الحلـــو . لكن شعوره بأن محاكمة عبد الخالق محجوب كانت بمثابة محاكمة للكرملين نفسه ، وشنق الرجل كان بمثابة شنق للكرملين نفسه ، حمله على ان يعقد قمة القرم الشهيرة التي اعتبرت الاولى من نوعها في اطار المعسكر الشرقي . يضاف الى ذلك ان الكرملين لم يدع الى هذه القمة تعبيرا عن حزنه واستنكاره لشنق محجوب فحسب ، بل تخوفا من ان تمتد مضاعفات ما جرى في السودان الى الجيران ، اي الى مصر . وعلى هذا الاساس ليس من المبالغة القول ان بيان القمة الشيوعية كان موجها في الدرجه الاولى الى السادات وليس الى النميري ، خاصة ان حدثا مصريا مهما جرى قبل أيام من أحداث السودان . فقد منع السيد خالد محيي‌الدين عضو مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو (تمـــوز) ١٩٥٢ و ٤٦ ماركسيا مصريا من الاشتراك في انتخابات الاتحاد الاشتراكي العربي . ويوم ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٧١ قال الدكتور عزيز صدقي الامين العـــام بالنيابة للاتحاد الاشتراكي ، مبررا هذا المنع ، في خطاب القاه خـــلال افتتاح المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي « ان تنظيمنـــا السياسي من حقه أن يؤمن نفسه من تسلل بعض العناصر التي يرى انها لا تستوفي الصفات الاساسية لقيادة العمل في تنظيمنا الاشتراكي » .

لقد عودنا الاتحاد السوفياتي على انه يتجاهل عـــادة مثل هذه الامور اذا كانت ستقف حجر عثرة في طريق تواجده وبسط نفوذه في منطقة ما من العالم . لذلك لم تثر ثائرتـــه حيال اقصاء اليساريـــين المصريين ، يوما بعد يوم ، عن مواقع المسؤولية . يضاف الى ذلك ان السادات قطع سلفا الطريق على أي اعتراض تبديه موسكو عندما عين الدكتور اسماعيل صبري عبدالله ، الماركسي المصري العريق ، نائبا لوزير التخطيط في الحكومة التي أعاد الدكتور محمود فوزي تأليفها مساء ١٤ ايار (مايو) ١٩٧١ بعد ساعات من الاستقالة الجماعيـــة لمراكز القوى التي تعتبر أقرب قليلا الى الاتحاد السوفياتي على صعيد السياسة الخارجية من القيادات المصرية الاخرى .

وحتى عندما وقـــع انقلاب هاشم العطا في السودان لم يتضايق الكرملين كثيرا لان السادات لم يتجاوب مع رغبته في الاعتراف بالنظام الجديد . كذلك لم يصل به الضيق الى الحد الذي قد يؤثر على العلاقات بعد اشتراك مصر معنويا وعمليا في ضرب ذلك الانقلاب واعادة النميري

الى الحكم . ذلك بأنه من الغباء الافتراض ان الاتحاد السوفياتي يتصور ان في الامكان آنيا اقامة نظام شيوعي في المنطقة العربية . وكل ما يعمل له هو ان تكون له عناصر في حكومات بعض الانظمة العربيـــة ، تماما كما هو الحال الان في سوريا حيث يتمثل الشيوعيـــون بمقعدين وزاريين أسندا الى يوسف فيصل وعمر السباعي . وكان الشيوعيون في عهد [illegible] جديد متمثلين بوزير واحد هو سميح عطيه . علما بـــأن للظروف الداخلية الاسباب المرجحة في عدم تجاهل الشيوعيين . وفي اي حال ان وجودهم كان عامل ارتياح للاتحاد السوفياتي . وهنا تجدر الاشارة الى الزيارة المفاجئة التي قام بها الثلثاء ١٠ آب (اغسطس) ١٩٧١ لموسكو السيدان محمود الايوبي نائب الرئيس السوري وعبد الحليم خدام وزير الخارجية . هذه الزيارة كانت في الدرجـــة الاولى لطمأنة الكرملين عن أوضاع الشيوعيين السوريين الذين يبلغ عددهم بين منتظم ونصير نحوا من خمسين ألفا . بالاضافة الى ذلك فان عودة الايوبي وخدام من موسكو الى الخرطوم أولا ثم الى دمشق أوحت بوجود مسعى سوري للتوفيق بين موسكو والخرطوم . وقد عكست التصريحات شبه الودية حيال الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الشرقي ، مـــن المسؤولين السودانيين في أعقاب الاتصالات التي أجراها الايوبي وخدام في الخرطوم ، وجود هذا المسعى ونجاحه بشكل محدود .

ان الذي ضايق الكرملين الى حد جمع الاحزاب الشيوعية فـــي الكتلة الشرقية في مؤتمر قمة هو ان النميري بالغ في حملته وبالغ في اجراءاته لدرجة انه وضع الاتحاد السوفياتي في قفص الاتهام واعطى أي مسؤول سوداني وزيرا كان او سفيرا الحق في محاكمة الاتحـــاد السوفياتي . وفي هذا النطاق اسقط النميري من الحساب أمرا أساسيا هو أن سمعة الرجل الاول في الاتحاد السوفياتي ليونيد بريجنيف قائمة على أساس تصلبه في الوقوف مع العرب ومدهم بالسلاح والمعونات ، ولو كان ذلك على حساب سياسة الانماء التي يعتبر اليكسي كوسيغين الداعية الاول اليها . واذا تأثرت هذه السمعة فمعنى ذلك أن بريجنيف قد يسقط على طريقة خروشوف وهو أمر ليس صعبا . وعندما يسقط بريجنيف سيسقط معه « تصلبه العربي » . وفي هذا الحال ماذا يبقى للعرب ؟

ان اسقاط هذا الامر من الحساب هو الذي جعل المد السوداني الذي يهاجم الاتحاد السوفياتي يأخذ طابعا خطيرا ، خاصة أن أزمـــة الشرق الاوسط لم تتضح ملامح حلها بعد ، يضاف الى ذلك ان الولايات المتحدة تتحايل وتتحايل ولا تتصرف ، على الاقل ، بما يوازي

ما حدث من تصفية للمقاومة الفلسطينية في الاردن الى تصفية للشيوعيين في السودان .

حيال ذلك وجد بريجنيف ان القمة هي رد الفعل الحاسم على الحملة السودانية . وقد عقدت فجأة وصدر البيان الطويل الذي حمل في مقاطعة الاخيرة ٤٢ كلمة فقط تتعلق بالسودان و ٢٦ كلمة تتعلق بأزمة الشرق الاوسط ، وهذا معناه ان أحداث السودان استحقت كلاما من القمة الشيوعية أكثر من أزمة الشرق الاوسط ، وهو أمر طبيعي لان هذه الاحداث هي في واقع الحال مرتبطة بهذه الازمة ، بل بالوجود السوفياتي كله في الشرق الاوسط .

حول أحداث السودان قال البيان « ... وأعرب المشتركون في اللقاء عن القلق الجدي في صدد الارهاب القاسي المسلط على الحزب الشيوعي وغيره من المنظمات الديموقراطية في السودان . وهم يدينون بحزم التعسف والطغيان اللذين تقوم بهما السلطات السودانية وهو الامر الذي تستغله قوى الامبريالية والرجعية ضد مصالح الشعب السوداني » .

وحول أزمة الشرق الاوسط قال البيان : « ... وجرى التأكيد على التطابق التام لوجهات النظر تجاه دعم النضال العادل الذي تخوضه الشعوب العربية من أجل احلال السلام في الشرق الاوسط وازالة آثار العدوان الاسرائيلي » .

وكانت القمة الشيوعية مفاجأة . وكان من الطبيعي الافتراض انها عقدت بسبب السودان برغم ان الفقرة المتعلقة بالاحداث السودانية لم تتجاوز ٤٢ كلمة في حين ان معظم الفقرات كان يدور حول قضايا أوروبية شرقية . ومنذ أن وزعت «تاس» البيان حول القمة وأعمالها ، كان الوضوح تاما أن الكلام المتعلق بأحداث السودان موجه في الدرجة الاولى الى الرئيس السادات وليس الى حليفه الرئيس جعفر النميري ، أو انه موجه الى النميري على ان يسمعه السادات أولا .

ونتيجة شعور من السادات بأن البيان موجه اليه في الدرجة الاولى ، فانه بعد قليل من اذاعته ، أمر اذاعة القاهرة بأن تقطع برامجها وتبث الرد على القمة الشيوعية . وبالفعل قطعت الاذاعة برامجها فجأة ، تماما كما فعلت عندما أعيد النميري الى السلطة وبثت آنذاك نبأ اعادته . ثم بثت كلاما من « وكالة أنباء الشرق الاوسط » يقول: « ان الموقف الثابت للجمهورية العربية المتحدة هو التأييد الكامل لثورة ٢٥ مايو (أيار) ١٩٦٩ ورفض أي شكل من اشكال التدخل في شؤون السودان الشقيق الداخلية . لقد نسب بعض الوكالات الاجنبية صدور

قرار من المجلس التنفيذي للاتحاد العام لعمال الجمهورية العربية المتحدة . وقد أمر الرئيس أنور السادات باجراء تحقيق فوري في هذا الامر ورفع نتيجة التحقيق اليه في أسرع فرصة » .

ولهذا البيان قصة . فقد حدث ان وزعت « وكالة أنباء الشرق الاوسط » ، اي الوكالة الرسمية للدولة المصرية ، يوم الاول من آب (أغسطس) ١٩٧١ بيانا أصدره المجلس التنفيذي للاتحاد العام لعمال الجمهورية العربية المتحدة جاء فيه « ان المجلس التنفيذي ، وقد هزته الاحداث الدموية التي تجري في السودان الشقيق وما ترتب عليها من اعتقال القادة النقابيين ، يطالب بالحاح بتوفير كل الضمانات القضائية في معاملة المعتقلين ومحاكمتهم » .

وفي اليوم التالي وزعت وكالة «تاس» من القاهرة نبأ عن البيان لم يخرج في اطاره الاخباري عن نص البيان . اذاً لا موجب للتحقيق ما دام البيان صدر ووزعته وكالة أنباء مصرية رسمية وأصبح من حق اي وكالة أنباء أو مراسل أجنبي الاشارة اليه . يضاف الى ذلك ان التحقيق اذا تم سيكون تحقيقا في موقف جيد لانه من غير المنطقي الا يصدر رد فعل من عمال مصر وهم الذين كانوا دائما السباقين في اصدار بيانات حيال أحداث تجري في العالم العربي بالذات ويكون العمال طرفا فيها .

وقبل الحديث عن رد فعل السادات حيال البيان الذي صدر ، تجدر الاشارة الى ان « تاس » لخصت البيان في شكل نبأ ووزعته من القاهرة كالآتي : « أعلن المجلس التنفيذي لاتحاد العمل في ج.ع.م. ان الاحداث وأحكام الاعدام في السودان واعتقالات عدد من الزعماء النقابيين السودانيين قد هزت مشاعره » .

والذي فعلته « تاس » انها أشارت في تلخيصها للبيان الى « أحكام الاعدام » في حين ان البيان لم يتضمن هاتين الكلمتين مكتفيا بالقول « الاحداث الدامية » .

لماذا تضايق السادات من صدور البيان وماذا كان رد فعله ؟

لقد أوحى البيان ان هناك موقفين . موقف الدولة وموقف العمال . الدولة المصرية موافقة على كل شيء جرى في السودان . وعمال مصر هزتهم الاحداث الدموية فطالبوا بتوفير الضمانات القضائية للمعتقلين . وهذا يعني ان عمال مصر لا يقرون موقف دولتهم على علاته ولذا أصدروا البيان .

وحدث انه بعد اذاعة البيان والمعنى السياسي الذي عكسه ان فرضت الاقامة الجبرية على خالد محيي‌الدين واعتقل الدكتور ابرهيم سعد الدين أحد أبرز الماركسيين المصريين ، بحجة انهما وراء اصدار

البيان ، وقرر السادات اجراء لقاءات مع ممثلي قوى الشعب العاملة خاصة ان الموقف المصري من أحداث السودان كان موضع نقاشات في صفوف قطاعات كبيرة من الرأي العام المصري ، يضاف الى ذلك ان النقاشات تشعبت ووصلت الى الوضع بجميع جوانبه في اعقاب قول السادات في خطابه أمام المؤتمر القومي للاتحــاد الاشتراكي العربي « اننا لن نسمح بأن يمر عام ١٩٧١ من دون حسم قضية العــدوان سياسيا أو عسكريا » .

واذا كان السادات اعتبر ان بيان القمة الشيوعية موجه اليه في الدرجة الاولى ومن أجل ذلك أمر بقطع البرامج العادية لاذاعة القاهرة لكي تعلن رفضه « كل أشكال التدخل في شؤون السودان الداخلية » فان النميري رد في اليوم التالي على الكرملين بأمرين . الاول انه اخرج من حكومته الوزيرين الشيوعيين فاروق ابو عيسى ومعاوية ابرهيم علما بأن الاثنين كانا ضد عبد الخالق محجوب ووقفا مع النمــيري باخلاص منذ قيام ثورة ٢٥ مايو (أيار) ١٩٦٩ ، وحتى بعــد شنق محجوب والشفيع أحمد الشيخ . أما الامر الثاني فهو انه استقبل يوم ٤ آب (أغسطس) ١٩٧١ السفير الصيني في الخرطوم وسلمه رسالة الى ماوتسي تونغ وشو آن لاي حرصت اذاعة أم درمان وهي تشير الى المقابلة ، على القول انها « مهمة وخطيرة » . ثم أعلن وزير الخارجية الدكتور منصور خالد الذي خلف فاروق أبو عيسى في المؤتمر الصحافي الاول الذي عقده بعد اسناد منصب وزارة الخارجية اليه ان النميري أبلغ السفير الصيني « امتنــانه الشخصي وشكر حكــومة الســودان لجمهورية الصين الشعبية على موقفها المؤيد لثورة ٢٥ مايو (أيــار) ١٩٦٩ واستنكارها للمؤامرة التي استهدفت الثورة وتصفية مكــاسب الشعب » .

وأضاف الوزير : « ان موقف الصين الشعبية كان موقفا مشرفا انعكس في ادانة الانقلاب الفاشل وتظاهرات التأييــد للسودان التي خرجت في بكين خلال ايام المحنة » .

ووصف الصين الشعبية بأنها بلد صديق للسودان ويرتبط معه بعلاقات ممتازة وتعاون وثيق .

وقد يكون النميري قصد من بادرته الصينية تأمين غطاء يساري لضربه الشيوعيين ، او انه بالفعل مقتنع بجدوى التعاون مع الصين .

وهنا تجدر الاشارة الى ان النميري كان أحد اثنين من الحكام العرب زارا الصين . الثاني هو السيد سالم ربيع رئيس مجلس الرئاسة في اليمن الشعبية الديموقراطية . وتمت الزيارتان في صيف ١٩٧٠ واعتبرتا حدثا مهما . وقد عاد النميري من زيارة الصين مبهورا مقتنعا . وظهر انبهاره واقتناعه من خلال أحاديثه مع رفاقه أعضاء مجلس قيادة الثورة .

ومن الطبيعي ان موسكو اذا خيرت بين اتجاه نظام النميري نحو الصين ووقف حملتها على النظام اذا كان ذلك يقلل من حماسة هـذا الاتجاه ، فانها تختار الامر الثاني ، بل انها بالفعل اختارته ، وربما موقتا لان الاتحاد السوفياتي مرشح بعد بوادر تفاهم بكين مع واشنطن لان يلعب في المستقبل الدور الذي اشتهرت الصين بلعبه ، أي المزيد من التصلب في قضايا الثورة والماركسية . ان موقف الكرملين من موضوع الصين لا يحتمل النقاش . صحيح انه حزن على شنق عبد الخالق محجوب والشفيع أحمد الشيخ وتأثر كثيرا للآخرين ، لكن الحزن ربما يكون أعمق فيما اذا اتجه السودان نحو الصين . وهذا مـا يفسر التراخي في الحملة السوفياتية على السودان بعد رد السادات من جهة والبادرة الصينية التي اتخذها النميري من جهة أخرى ، ومهمة المبعوثين السوريين الايوبي وخدام من جهة ثالثة .

والان ما الذي يمكن ان يحدث ؟

شنق عبد الخالق محجوب والشفيع أحمد الشيخ . والشيوعيون في السودان شتتوا . البعض في السجن . البعض قد يدخل السجن . هناك كثيرون مختبئون . وبشكل عام انهم تدريجا سيبعدون عن المواقع الرسمية في الدولة أو الجيش والبوليس . وفي النهاية سيتحولون الى طبقة معزولة سياسيا أو ينزلون الى ما تحت الارض ليعيدوا النظر في استراتيجيتهم وتفكيرهم وليلتصقوا اكثر بالارض بعيدا عـن الاضواء فيعيدوا التنظيم .

اذآ ، لا بد من وضع خارطة جديدة للتعاون تتم على هامش شنق عبد الخالق محجوب والشفيع أحمد الشيخ وتشتيت المئات وسجنهم وتشريدهم ، وفي ضوء المفهوم السياسي لنظام النميري الذي اعلن بحزم انه لن يكون للشيوعيين مكان في السودان .

ويمكن ان تأخذ الخارطة الجديدة في الاعتبار زيادة المساعدات . فهي ، حتى انقلاب هاشم العطا والانقلاب على الانقلاب ، كانت لا تزيد على ١٥٠ مليون جنيه .

عدا ذلك من الصعب التفاهم مع السودانيين بالقسوة او باصدار

البيانات عن مؤتمرات او حتى قمم تعقد .

في اي حال ، ان أحداث السودان خلقت ثغرة في طبيعة التعامل السوفياتي ـ العربي وستتضح آثارها عندما يتطلب تأزم الموقف في الشرق الاوسط وقفة سوفياتية صلبة . فاذا لمسنا هذه الوقفة فمعنى ذلك ان الثغرة ملئت بثقة من نوع جديد ، اما اذا لم نلمس ذلك فهذا معناه ان الثغرة سيتسع حجمها الامر الذي يحتم توقع مفاجآت من نوع مصيري في المنطقة .

ان النميري لا يخفي اعجابه بالتجربة المصرية . منذ وصل الى الحكم واعجابه يتزايد . ومن الطبيعي ، لاسباب تاريخية ولعلاقات تربط السودان بمصر ، ان يكون حاكم السودان معجبا بحاكم مصر . فهناك الوف السودانيين يعملون في مصر منذ زمن طويل ويشكلون الجالية الاولى فيها . وهناك النيل الذي يسقي أرض البلدين ويروي الشعبين . وهناك مئات المصريات تزوجن بسودانيين ويقمن بالمدن السودانية . وعندما قرر عبد الناصر نقل الكلية الحربية المصرية اختار السودان مقرا لها . وبرغم هذه الروابط وغيرها نلمس دائما في السودان حساسية من المصريين لكن الروابط هي التي تقضي دائما على اي احداث تنشأ بسبب هذه الحساسية . وكثيرا ما نسمع سودانيين يقولون : المصريون أحباؤنا ما داموا في مصر .

واذا كان اعجاب حكام السودان بحكام مصر بني في السابق على أساس القدر المشترك ، فان حكام السودان منذ ١٩٦٩ بنوا اعجابهم بعبد الناصر على أساس القدر المشترك وعلى أساس انهم يريدون ان يطبقوا في السودان ما طبقه هو في مصر ، لاعتقادهم ان البداية واحدة : ضباط خرجوا من الثكنات وأصبحوا في لحظات في مواقع السلطة .

لقد رحب عبد الناصر بالنميري ورفاقه بعد وصولهم الى السلطة برغم ان حكم الاحزاب الذي كان اسماعيل الازهري على رأسه لم يفعل الا الخير لمصر وعبد الناصر . وليس مبالغة القول ان الاستقبال الذي لقيه عبد الناصر عندما توجه الى الخرطوم للمشاركة في مؤتمر القمة الذي عقد في اعقاب هزيمة ١٩٦٧ كان اللبنة الاولى في قاعدة الصمود. لم يشهد عبد الناصر استقبالا كذلك الاستقبال . كان في حاجة الى مثل هذا الاستقبال ، فهو خارج من هزيمة مفجعة ومقبل على فاجعة ،

وان كانت حساباته انها قد لا تصبح فاجعة . خارج من هزيمة الحرب . اما الفاجعة فكانت مؤامرة رفيق عمره المشير عبد الحكيم عامر التي انتهتالى مأساة على النمط الاغريقي ، حيث اعلن ان الرجل انتحر .

وكان لترحيب عبد الناصر بالنميري ورفاقه ما يبرره . صحيح ان حكم الاحزاب في السودان لم يفعل الا الخير لعبد الناصر . الا ان حكما ضد الاحزاب في السودان هو افضل بكثير ، بالنسبة الى عبد الناصر ، من حكم يقوده تحالف الاحزاب . فبين عبـــد الناصر والاحـــزاب عداء تاريخي . وكان يضايقه ان أقرب الانظمة اليه محكوم من الاحزاب في حين أنه لا وجود للاحزاب في مصر . ووجود احزاب تعمل بحرية في السودان قد يكون عاملا مشجعا للمصريين المتحزبين كي يعملوا ولو في السر ، وحجة منطقية بالنسبة الى المصريين الذين يرون ان لا حرية بلا احزاب ولا ديموقراطية حقيقية من دون احزاب .

وما فعله عبد الناصر مع الاحزاب في سنوات حكمه الاولى بدأ النميري ورفاقه الضباط يسعون الى تحقيقه بعد أسابيع من توليهم الحكـــم .

ضربوا كل أحزاب اليمين وابقوا الشيوعيين بانقساماتهم وخلافاتهم الى الوقت المناسب . وعندما شعروا بأن اليمين عاد الى الازدهار من جديد وان الامام الهادي المهدي راعي طائفة الانصار ، القاعدة الدينية لحزب الامة ، بدأ يتحرك مستغلا الظروف الاقتصادية السيئة ، قضوا عليه في عملية لا مثيل لها في القساوة . وبهذه العملية سقـــط حاجز الرعب والخوف من العنف واصبح نظام النميري مستعدا لضرب اي اطراف اخرى ايا بلغت نسبة العنف . وعندما جاء الوقت المناسب ضرب الشيوعيين هذه الضربة التي فاقت في ضراوتها اي عملية قمع في تاريخ السودان . ضرب الشيوعيين ليس لانهم فكروا في قلب الحكم أو ربما شاركوا في حركة هاشم العطا أو خططوا لها معا أو أيدوها انما لانهم منظمون، والانظمةالعسكرية لا ترتاح الى وجود عناصر نظمتنفسها وحافظت على التنظيم برغم الضربات القاسية التي تعرضت لها . وقد يكون منطق العسكريين مقبولا فقط لانهم عسكريون ، ولا مجال لمناقشة اي عسكري في الدنيا ولو كان هاشم العطا نفسه الماركسي المتعصب لماركسيته .

المنطق العسكري يرى انه لا ضرورة لوجود حزب شيوعي ما دام النظام يعمل في سبيل الاشتراكية ويرفع لواءها ويطبق الاشتراكية حيث يمكن تطبيقها .

بماذا تناقش هذا المنطق ؟

لقد عارض الحزب الشيوعي الاتحاد الذي يريد النظـــام تحقيقه بالقوة فاعتبر الشيوعيون « فئة ضالة مارقة » . ولانهم اعتبروا ذلك أصبح من الواجب ضربهم .

ما حدث في مصر في السنوات الاولى من حكم عبد الناصر بدأ يخطط له النميري ورفاقه في السودان بعد أسابيع من الوصول الى السلطة . ضرب كل الاحزاب وانشاء حزب واحد . متى كانت الحزبية وليدة خطة تصنيع ؟

واذا كان عبد الناصر طوال سنوات حكمه لم يصل في مواجهاته للاحزاب الى هذا المدى من العنف (شنق عددا قليلا من قادة الاخوان المسلمين) مكتفيا بوضع القيادات الحزبية في السجون ، فان نظام النميري لم يكن عاقلا في معالجته للمسألة الحزبية في السودان . فلا يكفي القـــول انه « لا مكـــان للاحزاب في السودان » أو حتى كما فعل العقيد معمر القذافي عندما رفع شعار « من تحزب خان » بل يجب وضع البديل لذلك . والبديل ليس في أي حال هو الاتحاد الاشتراكي العربي الذي لم تنجح تجربته في مصر برغم ان عبد الناصر سعى كثيرا من أجل انجاحها ، فكيف ستنجح في بلد كالسودان أو ليبيا مثلا ؟

لقد أثبتت التجربة في مصر ان المطلـــب الجمـــاهيري الاول هو الديموقراطية والحرية . وتبين ان الاتحاد الاشتراكي كـــان وسيلة امتصاص لهذا المطلب ، وفي الوقت نفسه كان يمارس ارهابا فكريا على المواطن . وبرغم ذلك يصر النميري ورفاقه على تقليد التجربة فـــي السودان البلـــد العريق في حياتـــه الحزبيـــة . وهم مقتنعـــون بأنهم سينجحون .

هنا تبدو الاشارة ضرورية الى كلام سمعته من أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة الليبي الذي يشغل في الوقت نفسه منصبا وزاريا .

كنت مرة أناقش معه موضوع الحزب الواحد . دار بيننا الحوار الآتـــي :

أنا ــ لماذا لا تعتمد حكوماتنا فكرة تشجيع وجود الحزبين . حزب يحكم وحزب يعارض سعيا وراء الحكم . أليست مفيدة ، خاصة في دولة موسعة كدولة اتحاد الجمهوريات العربية ؟

هو ــ لان الحزبي يعمل لجهات أجنبية !

أنا ــ هل ان حزب العمال أو حزب المحافظين في بريطانيا يعمل ضد بريطانيا ، أو هل ان الحزب الجمهوري أو الحزب الديموقراطي يعمل ضد الولايات المتحدة ؟

هو ــ الامة العربية في حاجة الى عناصر ثورية تقودها .

أنا ــ لم أفهم ماذا تقصد ولا اريد مناقشتك . يكفيني الجواب بالتحديد عن السؤال الآتي : هل تعتقد ان فكرة الحزب الواحد يمكن أن تنجح أم اننا نبني على رمال ؟

هو ــ لقد نجحت في الاتحاد السوفياتي ونجحت في الصين ، ونجحت عند اخواننا الجزائريين ، وأظن انها ناجحة عند اخواننا التونسيين .

ونسي الاخ الليبي ان يذكر تجربة البعث في سوريا وتجربته في العراق . وانتهى الحوار معه بهذا الجواب مني :

في الاتحاد السوفياتي لم يصنعوا حزبا . الحزب قام بالثورة . كذلك الحال في الصين . وفي الجزائر كانت هنالك جبهة تحرير وأصبحت حزبا يحكم ولا يسمح لحزبي آخر بالعمل . كذلك الحال في تونس . وفي سوريا والعراق أوصل الضباط الحزب الى الحكم . وعندما طابت لهم لعبة الحكم فرغ الحزب من معانيه وحتى تراثه .

ان انعاش فكرة تجربة الحزبين في بلد كالسودان يبدو حلا مقبولا لمواجهة خطوات الدولة المتلاحقة في تصفية الاحزاب التي بدأت قمعا وانتهت شنقا . والا فان النميري ورفاقه سائرون في طريق قد يقودهم الى تكرار الاساليب التي مارستها ، من ١٩٥٨ الى ١٩٦٤ ، مجموعة من الجنرالات يقودها الفريق ابرهيم عبود حيث ووجهت الجماهير بالقساوة . وقد تكون الفرصة متاحة اكثر للنميري ورفاقه لانهم يعملون على تحقيق تحولات شبه تقدمية .

وما داموا معجبين بالتجربة المصرية ولا يخفون اعجابهم بها ، فان ضباط ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ واجهوا الاحزاب بالثياب المدنية ولم يزالوا . ان ابدال الثياب الكاكية بالثياب العادية خطوة قد تطمئن قليلا السودانيين الذين تعمقت أحزانهم . والذين شاهدوا النميري غير مرة يرتدي الجلابية السودانية البيضاء الناصعة في بياضها ويلف رأسه بالعمة السودانية البيضاء الناصعة في بياضها ، ارتاحوا اكثر من رؤيتهم اياه يرتدي ثياب الميدان ليل نهار ويحمل العصا بيده . في حين لم تنشب الحرب والميدان بعيد .

الا اذا كانت الحرب على الاحزاب وعلى الشيوعيين بالذات بدأت ولن تنتهي ... وميدانها كل شبر من أرض السودان الشاسعة . وهذه الحرب تتسبب دائما في بقع بعضها أحمر اللون ، للجلابية السودانية البيضاء الناصعة في بياضها وللعمة السودانية الاكثر بياضا .

٤ ـ لقاءان مع عبد الخالق محجوب

كان لي مع عبد الخالق محجوب وهو شيوعي ملتزم ومنتظم منذ العام ١٩٤٧ لقاءان . الاول في أواخر نيسان (ابريل) ١٩٦٥ بعد ٥ أشهر من قيام حكم الاحزاب نتيجة اسقاط حكم الفريق ابرهيم عبود وضباطه بثورة شعبية استعمل فيها السودانيون رجالا ونساء وأولادا العصي والخناجر والحجار .

يومها كنت في الخرطوم وكان الحزب الشيوعي لا يزال في ذروة ازدهاره . كان يعمل في العلن وكان خارجا من انتصارات كبيرة لانه ساهم بشكل جاد وفعال في تحريك الجماهير السودانية لاسقاط الحكم العسكري .

ولقد قصدته الى مركز الحزب الشيوعي السوداني في الخرطوم كان يجلس الى مكتب يظلله علم الحزب وصورة لينين .

وقف لمصافحتي وبدأنا نتكلم . كان الجميع في السودان يستعدون لاول انتخابات نيابية تجري بعد اسقاط حكم الضباط (الفريق عبود ورفاقه) . ومن موضوع الانتخابات انطلق الحديث خاصة ان عبد الخالق اختار دائرة ام درمان ليخوض الانتخابات فيها ضد الرئيس الراحل اسماعيل الازهري .

سألته :

بكم مرشح يخوض الحزب معركة الانتخابات ؟

أجاب :

مرشحو الحزب ٣٢ لكن الحزب يؤيد مرشحي العمال والمزارعين ويؤيد خمسة مرشحين في دوائر الخريجين . وفي المراكز التي ليس للحزب فيها مرشحون ولا مرشحون عن العمال والمزارعين يؤيد المرشحين التقدميين من الحزب الوطني الاتحادي .

وكم عدد المرشحين عن حزبكم الذين سيفوزون ؟ سألت عبد الخالق .

ورد قائلا :

على أي حال ستكون هنالك كتلة من النواب الشيوعيين الاشتراكيين في الهيئة التشريعية المقبلة ، ونحن لا نسمي تلك الهيئة جمعية تأسيسية .

سألته لماذا اختار دائرة ينافسه فيها رجل قوي كالسيد اسماعيل الازهري ولم يخض المعركة في دوائر الخريجين حيث يستطيع النجاح ؟

أجــاب :

في اعتقادنا ان منازلة السيد الازهري في دائرته (ام درمان) عمل وطني لاننا متأكدون من أنه قد انحاز نهائيا الى صف قوى اليمين فــي السودان . ولهذا أصبح اسقاطه في هذه الدائرة عملا وطنيا يفتح الطريق أمام حزبه ليصبح تحت قيادة وطنية جديدة . كما أننا نرى في السودان تحولا كبيرا حدث خلال الحكم العسكري اذ ان قيادة الحــزب الوطني الاتحادي فشلت في الدفاع عن الديموقراطية وانعزلت عــن الشعب . وترشيحي في ام درمان يفيدنا في سبر غور هذه التحولات .

وماذا سيفعل الحزب اذا سقط في الانتخابات ؟

ورد عبد الخالق :

استبعد سقوطه في الانتخابات . واذا افترضنا ذلك فــان الحزب الشيوعي سيستمر كعادته مناضلا بين الشعب من أجــل الديموقراطية والسير بالسودان في طريق التحرر . وقد كان ذلك ممكنا من قبل فــي مجلس النواب الاخير حيث لم يكن للشيوعيين نواب فقــد استطاعوا اسقاط مشروع ايزنهاور وازالوا الشروط المرتبطة بالمعونــة الاميركية ومنعوا سير الحكومة انذاك في ركاب نوري السعيد والرجعيين في العالم العربــي .

حاولت ان أكون متحذلقا فسألت عبد الخالق عــن عدد اعضاء الحزب فرد الي التحذلق بما يناسبه اذ أجاب أنه لا يدري . بعد ذلك انتقلنا الى موضوع جنوب السودان .

سألته هل للحزب فرع في جنوب السودان ؟

أجاب : نعــم .

ــ وما هو موقف الحزب من قضية الجنوب ؟

ورد عبد الخالق :

حسب برنامجنا الذي وضعناه عام ١٩٥٦ فاننا نرى منح الجنوب حكما داخليا يقوم على جمعيــة تشريعية ومجلس تنفيــذي في اطــار السودان الواحد وهذا ما أخذت بــه الاحزاب بأسرها في مؤتمر الطاولة المستديرة الاخير . غير أننا نرى أنه لكي يطبق هذا الحل لا بد من الوقوف بحزم أمام مؤامرات الاستعمار واسرائيل لتمزيق وحدة القطر . ولا بد من سيادة القانون والامن في الجنوب بتصفية الجمعيــات الارهابيــة القائمة هناك .

وسألته عن سياسة حزبه العربية فأجاب :-

نحن حزب اشتراكي ولهذا نرى ان تقوم علاقاتنا في العالم العربي على درجات . فهناك الدول العربية التي تسير في الطريق الاشتراكية مثل الجزائر والجمهورية العربية المتحدة . وطبيعي ان تربطنا بهاتين الجمهوريتين روابط الهدف المشترك والصداقة . اما بقية الدول العربية التي لا تسير في طريق الاشتراكية فيربطنا بها ميثاق الجامعة العربية .

وأي الاحزاب السودانية تعتبرونها رجعية ؟

قال : حزب الامة وقيادة الحزب الوطني الاتحادي والعناصر التي تتعاون مع الاستعمار في جنوب السودان .

وهل علنية الحزب الشيوعي تضره أم تنفعه ؟

ــ ان الحزب الشيوعي في السودان خبر الحياة السرية والعلنية . وفي كــلا الحالين كان ينمو ويتطور وفق شروط وظروف مختلفة .

وكم سجينا شيوعيا الان في السودان ؟

ــ لا أحد . خرجوا جميعهم وكانوا أكثر من مئة سجين بعد ثورة ٢١ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٦٤ .

وكيف يؤمن حزبكم المتطلبات المالية ؟

ــ بالاشتراكات والتبرعات من المواطنين .

ممن تتألف اللجنة المركزية للحزب ؟

ــ اللجنة المركزية الحالية موقتة وتتألف من ٣٤ شخصا . وسيعقد الحزب مؤتمره الرابع في الشهر المقبل (أيار (مايو) ١٩٦٥) ان شاء الله وأبرز اعضاء اللجنة هــم :

أحمد سليمان ، حسن الطاهر زروق ، عبد القادر عباس والداعي (نخوض الانتخابات) وابرهيم نقد ومعاوية ابرهيم .

هل أنتم مع موسكو في صراعها مع بكين ؟

ــ نحن مع الاشتراكية ونطبقها بطريقة مستقلة ونرى ان للسودان طريقته الفريدة للاشتراكية ولكننا نرفض انقسام الحركة الاشتراكية في العالم .

وهل في الحزب جناح صيني ؟

أجاب بالنفي .

وماذا فعلتم يوم أقصي خروشوف ؟

ــ سمعنا باقصائه في وقت متأخر وكنا في ذلك الحين على أبواب الثــورة .

قلت لعبد الخالق :

هل الحزب ضد المهدية أو الختمية في السودان ؟

ــ لسنا ضد الطوائف الدينية ونؤمن بحرية الانسان السوداني في

اختيار معتقداته ولكننا ضد تسخير الدين زورا لاغراض ضد المصلحة الوطنية .

وهل في الحزب الشيوعي رجال دين ؟

ــ هناك عدد كبير . واعرف بعضا من أعضاء اللجنة المركزية يقطع الاجتماعات عندما يؤذن المؤذن للصلاة ثم يعود بعد انتهاء الصلاة أو ننهي الجلسة ونتفق على موعد الجلسة المقبلة .

وهل في الحزب عناصر عسكرية ؟

ــ ليس في الحزب عناصر عسكرية لاننا نؤمن بطريق التطور الديموقراطي لبلادنا .

وما هي نسبة النساء في الحزب ؟

ــ مرتفعة جدا وستزداد مع الزمن .

وما هي نشاطات الحزب الاعلامية ؟

ــ لنا صحيفة « الميدان » تصدر يومية . لنا مجلة شهرية اسمها « الفجر الجديد » . ونعمل الان على اصدار مجلة أدبية . كما ان عندنا صحيفة اسبوعية باللغة الانكليزية اسمها « التقدم » وتصدر للمديريات الجنوبية .

عندما تم لقائي الاول بعبد الخالق كان الشيوعيون لا يزالون يتحدثون عن دستور حزبهم الذي أبدل قبل مدة . وسألت عبد الخالق عن سبب ابدال الدستور فأجاب :

لأن الظروف تغيرت ولا بد من تقييمها ودراستها فنحن في مرحلة جديدة نعتقد فيها ان الاشتراكية أصبحت « ضربة لازب » في السودان ، ولم يكن الامر كذلك من ذي قبل .

وسألت عبد الخالق :

من هم الرؤساء والملوك العرب الصالحون للاستمرار في حكم بلادهم ؟

ــ هذا أمر يخص شعوبهم وأعتقد ان الشعوب العربية تسير كلها عاجلا أم آجلا في طريق الديموقراطية والاشتراكية والتحرر . وكل قوى تقف أمام هذا السبيل سينتهي أمرها وهذا هو منطق التاريخ وليس رغبة هذا الرجل أو ذاك .

في تلك الفترة كانت الثورة في الكونغو جارة السودان على أشدها فسألت عبد الخالق ان كان الحزب يساعد ثوار الكونغو فأجاب :

اعتقد ان الشعب السوداني يساعد هؤلاء الثوار لا لمجرد قضية الكونغو بل في سبيل وحدة السودان لان انهزام الثوار يعني احتلال تشومبي ومن خلفه حدودنا الجنوبية .

وهل يتم اتصال بينكم وبين الاحزاب الشيوعية العربية ؟

ــ لا ، الا في الالتقاءات العالمية .

من هم اصدقاؤك من الشيوعيين اللبنانيين ؟

ــ لم أخرج من السودان سوى مرة واحدة ذهبت فيها الى موسكو للعلاج .

سألته أيضا : كم سجينا شيوعيا في العراق ومصر وبقية البلاد العربية ؟

أجاب :

ليس هناك اي سجين في مصر ، اما في بقية البلاد العربية فلا أدري .

وقلت له :

ما رأيك في حزب البعث ، هل تصلح مبادؤه للسودان ؟

أجاب :

أعتقد ان اي حزب لم يعاصر فترة النضال من أجل الاستقلال الوطني من العسير عليه ان يجد جذورا اجتماعية في السودان .

تبقى قضية فلسطين . سألت عبد الخالق كيف ينظر الحزب الشيوعي السوداني الى هذه القضية . وكان جوابه :

نعتقد ان هذه الارض العربية يجب ان تكون جمهورية ديموقراطية عربية ولا مكان لاسرائيل وسط العرب .

بين اللقاء الاول واللقاء الثاني ٥ سنوات . اللقاء الاول كان في الخرطوم . كان عبد الخالق في الثامنة والثلاثين . لم يكن متزوجا . كان سلطانه كبيرا . فهو بالاضافة الى مهماته الحزبية كان يعنى بتحرير مجلة « الفجر الجديد » التي تصدر شهريا .

اللقاء الثاني كان في المنفى في القاهرة في مطلع حزيران (يونيو) ١٩٧٠ .

عبد الخالق محجوب على ما هو . نظارتاه الطبيتان زادت درجتهما لان الرجل كبر في السن قليلا . الجسم الربع بدت عليه قليلا ملامح السمنة . عندما التقينا في الخرطوم كان يرتدي بنطلونا وقميصا . اما في المنفى فقد اختار الجلابية السودانية البيضاء اللون الفضفاضة لا يخلعها ما دام ملازما شقته المتواضعة .

وخلال السنوات الخمس تزوج عبد الخالق .

في اللقاء الاول كانت كل الاحزاب السودانية تعمل بحرية لأنها

وهي مجتمعة قلبت الحكم العسكري وحلت محله . أما في اللقاء الثاني فكانت كل الاحزاب بما فيها الحزب الشيوعي محلولة . الحكم الجديد حلها وطارد قادتها وسجنهم لكنه وفاء منه للدور الذي قام بــه الحزب الشيوعي عندما نفذ النميري ورفاقه ثورتهم في ٢٥ مايو (أيار) ١٩٦٩ ، لم يسجن عبد الخالق لكنه غير راض عنه . عبد الخالق ومجموعة كبيرة من قادة الحزب ضد اشتراك بعض رفاقهم في الحكومة ، ولان ذلك أوجد اشكالات كثيرة ، قرر نفي عبد الخالق محجوب الى القاهرة .

كان ذلك بعد أيام من ضرب الهادي المهدي وقتله وتشتيت جماهير الانصار وحزب الامة .

وفي نيسان (ابريل) ١٩٧٠ وصل عبد الخالق محجوب الى منفاه في القاهرة . وكان رفيق الرحلة منفي آخر هو السيد الصادق المهدى رئيس الوزراء السابق ورئيس حزب الامة المحلول .

وقبل ان يتقرر نفي محجوب حققت المخابرات السودانية معــه واتهمته بأنه يقوم بتصرفات من شأنها الاضرار بأمن الثورة وزعزعــة الثقــة بالجيش .

لم يقطع عبد الخالق ، في خلال اقامته في المنفى ، صلته بالرفــاق الشيوعيين في السودان . وفي خلال اقامته في المنفى ايضا بعثت اللجنة المركزية للحــزب الشيوعي السوداني برسالة الــى الرئيس جمــال عبد الناصر الذي استقبل عبد الخالق أكثر من مرة . فالرجلان تجمعهما صداقة تعود الى سنين عدة .

ويوم السبت ٦ حزيران (يونيو) ١٩٧٠ كان مقررا ان يعــود عبدالخالق الى الخرطوم ، الا ان جماعته في السودان اتصلت به هاتفيا في اليوم نفسه وأبلغته أن يرجىء عودته بعض الوقت فسافرت زوجته وبقي هــو .

وبعد فترة من عودته الى الخرطوم لوحق عبد الخالق واعتقل .

التقيت عبد الخالق قبل ايام قليلة من مغادرته منفاه في القاهرة وكانت فكرة التنظيم الواحد قد عكست أستحالة قيامها الشعــارات التي أطلقت في خلال القمة الثلاثية في الخرطوم لمناسبــة ذكرى ثورة ٢٥ مايو (أيار) ١٩٦٩ (ضمت القمة الرؤساء عبــد الناصر والنميري ومعمر القذافي) . وطلبــت من عبد الخــالق ان يقول رأيــه في موضوع التنظيم الواحد في السودان .

قال :

« الوضع الاجتماعي في السودان يجعل من الصعب تحقيق عملية صهر الجماهير . ان الفوارق تجعــل ابن الجنوب وابن الشمال ينظر

بعضهما الى بعض على ان كلا منهما من مجتمع . ان فكرة التنظيم الواحد هي من ضمن الاشياء المرتبطة بجسد موحد للامة . حتى في شمال السودان هناك مشكلة وجود نسبة مرتفعة من السكان تعيش في مجتمع قبلي . وقد جرب الحزب الشيوعي السوداني اقامة مجتمعات في غرب السودان وشماله حيث تنتشر القبائل . ووجدنا ذلك صعبا فأنشأنا اتحادات قبلية . وهكذا اثبتت تجربتنا أن تنظيم الشعب في السودان صعب حتى بواسطة الحزب الشيوعي . ولذا فاننا نتمسك بموقف واضح هو أن يكون التنظيم متعدد الاشكال ، أي جبهة » .

واضاف « ان السودان بلد متأخر وينشد التقدم . والاشتراكية لا تبنى فوق التخلف والفقر . وفي هذه المرحلة فاننا نعتقد ان صيغة الحزب الواحد هي في النهاية ديكتاتورية طبقة على بقية الطبقات ولو كان هذا الحزب هو الحزب الشيوعي نفسه » .

وخلال اجتماعات القمة الثلاثية ، استقبل خطاب ألقاه العقيد معمر القذافي من قبل الشيوعيين بالاستهجان وبشعارات منها « أممية لا قومية » . ذلك بأن القذافي قال في سياق خطابه ان اليمين واليسار سقطا .

وطلبت من عبد الخالق محجوب ان يفسر هذا الاستهجان فقال :

« ان هذه الطريقة في الرد على خطاب القذافي توضح مستويين مختلفين لتطور الثورة الديموقراطية العربية . الثورة في السودان دخلت منذ مدة مرحلة التغيير الاجتماعي ، وقد تجسد ذلك في وجود تنظيمات سياسية وتيارات ونشاط فعال للجماهير بلغ ذروته في ثورة ٢١ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٦٤ . فالطابع الديموقراطي للثورة في السودان قضية واضحة لكل من يتجول في السودان . اما الثورة الليبية فانها في تقديري بدأت بشكل فعال عندما تغيرت السلطة في أيلول » .

وسألت عبد الخالق محجوب : هل تؤيد عودة الاحزاب في السودان ؟

أجاب « ان جميع الفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة في حماية الثورة يجب ان تجد مناخ التعبير وليست مهمتنا ان نخلق لها منابر التعبير . وأنا ضد عودة الاحزاب الرجعية » .

قلت له : ما الذي يمكن فعله اذا ذوب الحكم السوداني الحزب الشيوعي قسرا ؟

ورد قائلا :

« يجب ان لا يكون ذلك واردا على الاطلاق لان من شأنه اجهاض الثورة في السودان . من العسير ان تتطور القوى التقدمية التي خرجت

للعمل السياسي عندما تسلمت السلطة صباح ٢٥ مايو (أيار) ١٩٦٩ الا بالارتباط والتحالف مع قوى اليسار والحزب الشيوعي . ومن المهم لها أيضا ان توسع دائرة العمل الثوري في البلاد وتتجه لايقاظ جماهير لم تكن نشطة من قبل ولم تستطع قوى اليسار أن تصل اليها . ان خريطة الوضع السياسي في السودان توضح كيف ان هذا الوضع مستقطب الى درجة يمكن أن يؤدي الصدام بين الفصائل الثورية الى خذلان الثورة » .

وسألته : هل أنتم مشاركون في الحكم الحالي ؟

أجاب : « داخل الحزب خلافات في الرأي . أنا اتكلم عن اللجنة المركزية ، وهناك هيئات قيادية » .

وقلت له : هل عودتك الى السودان مشروطة ؟

فرد : « ان المسؤولين السودانيين بحثوا في الامر مع الرئيس عبد الناصر خلال اجتماعات القمة الثلاثية . وهو تدخل في الموضوع شخصيا وتوسط فقالوا ان في امكاني ان اعود . لقد قابلت الرئيس وأقابله دائما عندما يسمح له وقته ولا حساسيات بيننا وانما صداقة قديمة وهو فوجيء بأنني نفيت الى القاهرة . لقد اقترح بعض المسؤولين السودانيين ان اسافر الى موسكو كمحاولة لاعادة الاعتبار الي . لكن هل وجودي في موسكو سيعيد الي الاعتبار ، هذا مع العلم ان القاهرة أقرب من موسكو الى الخرطوم » .

وردا على سؤال حول الوضع في الجنوب أجاب :

« في اعتقادي ان المصاعب الموجودة في شمال السودان من اقتصادية وسياسية لا تنسينا المؤامرات المتصاعدة في جنوب السودان. فبعدما وجهت الحكومة ضربة الى القوى اليمينية في الشمال يتجه الاستعمار والصهيونية الى خنق حركة الثورة السودانية مستعملين مشكلة الجنوب . وبالتالي فاذا تم ذلك فان من شأنه أن يشكل ضربة كبيرة لحركة الثورة العربية . ومظاهر الخطر بدأت . فالعناصر الجنوبية المتصلة بالاستعمار تنشط في أوروبا الغربية بالاضافة الى التعاون مع جميع المنظمات التي كانت تعمل في بيافرا .

ان هذه العناصر تتصل بالحركات الطالبية والعمالية مصورة ان هناك واقعا اسمه ديكتاتورية العرب على الزنوج . وهذا في تقديري يتطلب الامور الآتية :

أولا : ان تتوحد قوى الثورة في شمال السودان وان تتجاوز مصائبها في موضوعية .

ثانيا : ان تجد دعما أكبر من قبل قوى الثورة العربية .

ثالثا : ان ينجح السودان في تطبيق صيغة أساسية للوحدة بين

مفاهيم الثورة العربية والثورة الافريقية . وهناك أكثر من عامل مشترك، وهذا لن يفيد في توحيد السودان فحسب بل ان السودان يكون بذلك لعب دورا مثمرا نيابة عن الثورة العربية في قلب القارة الافريقية حيث ينتشر النشاط الصهيوني » .

وسألت محجوب عن رأيه في خطوات التأميم التي حدثت في السودان فأجاب :

« هذا مطلب شعبي قديم جدا وهو برغم ضعف الرأسمالية في السودان يفتح الطريق أمام تغييرات اجتماعية كبيرة . والمهم هو ان تشترك الجماهير الكادحة عن طريق الديموقراطية في توجيه المؤسسات التي تأممت بحيث لا تنمو فئة من البيروقراطيين المستفيدين من التأميمات » .

من خلال كلام عبد الخالق محجوب في اللقاءين نخلص الى الاستنتاج الآتي :

— ان الحزب الشيوعي السوداني ليس ضد الطوائف الدينية بدليل ان بعض اعضاء اللجنة المركزية كانوا من رجال الدين .

— في كلا اللقاءين تبدو الديموقراطية القاسم المشترك لكلام عبد الخالق محجوب .

— ان نظرة محجوب الى قضية فلسطين اختلفت كثيرا . فبينما كان يرى عام ١٩٦٥ ان فلسطين « يجب ان تكون جمهورية ديموقراطية عربية ولا مكان لاسرائيل وسط العرب » ، نراه في البيان الذي أصدره المكتب السياسي للحزب في ١٨ آب (أغسطس) ١٩٧٠ « حول الوضع العربي الراهن » يقول ان من مهمات الحزب « دعم الثورة الفلسطينية وتقويتها بهدف استعادة الارض الفلسطينية دولة ديموقراطية تقدمية » وهو الى حد ، الشعار الذي رفعته فتح .

بالاضافة الى ذلك ، ان كلام محجوب عام ١٩٦٥ ودعوته الى ان فلسطين يجب ان تكون « جمهورية عربية ديموقراطية » قيلا في وقت كانت أوضاع المنطقة العربية مختلفة . وقيلا قبل نحو ثلاث سنوات من حرب ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ .

ومن أجل ذلك تبدلت المفاهيم بعض الشيء لان عبد الخالق محجوب يقول في بيان المكتب السياسي : « نحن لا نرفض التفاوض حول قرار مجلس الامن ولا نرفض العمل السياسي والديلوماسي » . وقرار مجلس الامن وضع في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ كحل لازمة

الشرق الاوسط . وهو في اطاره العام يعترف بوجود اسرائيل ويكتفي بالنسبة الى الفلسطينيين بالنص على حل مشكلتهم .

ومن هذه الزاوية ينطلق عبد الخالق محجوب ليوضح ان موافقة الحزب الشيوعي على قرار مجلس الامن سببها ان تنفيذ القرار يعيد الاراضي العربية التي احتلت . اما ما يتعلق بالاعتراف بدولة اسرائيل فان الحزب يقف بحزم ضده .

هذه النقاط يمكن تلمسها من خلال نص بيان المكتب السياسي للحزب المنشور في الفصل الخامس من هذا الكتاب ضمن مجموعة من الوثائق تتعلق بالحزب .

ــ يرى عبد الخالق محجوب ان الحزب الشيوعي في السودان خبر الحياة السرية والعلنية . وفي كلا الحالين كان ينمو ويتطور وفق شروط وظروف مختلفة . هذا الكلام قاله قبل ست سنوات . والان بعد التصفية المأساوية التي تعرض لها الحزب وكان أبرز ملامحها شنق عبد الخالق محجوب والشفيع أحمد الشيخ وزج مئات الشيوعيين في السجن ، ما الذي يمكن ان نتوقعه ؟

استنادا الى كلام محجوب المتعلق بالعلنية والسرية ، يفترض فينا التوقع ان رجال الحزب وقياداته الباقية وخلاياه سيعملون سرا ويبنون كيانا جديدا لهم على ركام وانقاض . وفي أي حال ان مسارعة اللجنة المركزية ــ كما قيل ــ الى انتخاب محمد ابرهيم نقد أمينا عاما خلفا لمحجوب بعد نحو اسبوعين من شنق محجوب تعتبر عملية تحد لنظام النميري ، ورفضا لخطط التصفية .

ــ في لقائي مع عبد الخالق محجوب عام ١٩٦٥ أكد لي انه ليست في الحزب عناصر عسكرية « لاننا نؤمن بطريق التطور الديموقراطي » لبلادنا ، الا ان انقلاب ١٩ تموز (يوليو) ١٩٧١ قام بـــه عسكريون ماركسيون . فهل هم أعضاء في الحزب ام انهم ماركسيون غير منظمين ، أي لا يجمعهم تنظيم ؟

والاستنتاج النهائي لمواقف عبد الخالق محجوب لا يمكن تحديده الا في ضوء وجهة نظره من الانقسام الذي شهده الحزب . ووجهة النظر هذه يتضمنها الفصل الخامس من الكتاب المخصص للوثائق .

٥ ــ وثائق

ليس كالوثائق وسيلة يمكن فيها الوقوف علـــى حقيقة الاشياء . ولولا الوثائق التي وضعها الشيوعيون السودانيون لما كان في الامكـــان معرفة الاسباب الموجبة لانقساماتهم ناهيك بأساليب تفكيرهم .

ومن شأن الوثائق المنشورة في هذا الفصل ان تعطي الفكرة كاملة عن مفاهيم الشيوعيين السودانيين بشقيهم .

ومن باب تبسيط الامور رأيت توزيع الوثائق على الوجه الآتي :

الوثيقة الاولى ــ نص التقرير الذي قدمـــه عبد الخالق محجوب الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني الـــى المؤتمر التداولي لكادر الحزب المنعقد في شباط (فبراير) ١٩٧٠ وفي هذا التقرير نلاحظ الامور الاساسية الآتية :

ــ انه يعتبر ثورة ١٩٥٢ في مصر انقلابا . كذلك الحال بالنسبة الى ثورة ١٩٦٩ في السودان .

ــ الضباط الذين قاموا بـــ « الانقلاب العسكري » في السودان ــ يقصد النميري ورفاقـــه ــ هـــم مـــن فئات « البورجوازية الصغيرة المتعلمة » . وفي هذا النطاق يرى « ان تغيير السلطة وأخذها من يـــد الرجعيين واعلان البيانين التقدميين وتعيين وزراء شيوعيين لا تكفـــي لوصف السلطة بأنها ديموقراطية ثورية » .

ــ مع ذلك يشير التقرير الى أن المكتب السياسي للحزب اصدر صباح ٢٥ مايو (أيار) ١٩٦٩ تعليمات الى « جميع العناصر الثورية » في القوات المسلحة لدعـــم « الانقلاب » وضمان نجاحه من الناحيـــة العسكرية . وواضح من ذلك ان في الجيش السوداني عناصر يمكن ان تتلقى تعليمات من المكتب السياسي للحزب الشيوعي .

ــ يرى التقرير انه « عندما أقرت اللجنـــة المركزية القـــول بأن السلطة الجديدة (أي حكم النميري) جاءت الى الحكم وازالت السلطة الرجعية عن طريق الانقـــلاب العسكري وضعت في الاعتبـــار الشروط اللازمة لكي توصف العملية العسكرية بأنهـــا ثورة أو جزء من ثـــورة شعبنـــا . . . » .

ــ يشير التقرير الى ان الحزب الشيوعي السوداني داعية الى الوحدة بين الدول العربية على أن تتم الوحدة بالرغبة الشعبية لكل بلد

عربي ولا تفرض فرضا . وفي هذا النطاق يرى ان الخطوات التي سار فيها حكم النميري في صدد الوحدة « تتغاضى عن الشروط اللازمة لانجاح الوحدة وتؤدي الى تقوية مواقف الرجعية في بلادنا » .

الوثيقة الثانية ـ المؤتمر التداولي وقراراته . يرى عبد الخالق محجوب والقياديون الاخرون في الحزب الذين وقفوا الى جانبه في وجه الفريق الذي وقف الى جانب حكم النميري ، في معرض تقييمهم للحكم في ضوء انعقاد المؤتمر التداولي ان التغيير الذي تم (ثورة ٢٥ مايو (أيار) ١٩٦٩) انما تم « في ظروف لم تكن حركة الجماهير في حالة نهوض ، وتم التغيير في السلطة عـن طريق العنف وبواسطـة مجموعات تقدمية في الجيش النظامي » .

ـ يشرح التقرير تركيبة الجيش السوداني ويطالب باعادة تنظيم الضباط الاحرار ... « ومن اجل انجاح الثورة الديموقراطية في بلادنا نرفع شعار اشاعة الديموقراطية في القوات المسلحة » .

ـ يطالب ايضا بـ «مواصلة تطهير الجيش من العناصر اليمينية» وتغيير القوانين العسكرية وفرض التجنيـد الاجباري و « مكافحـة الاتجاهات الرامية الى وضع امتيازات للضباط » .

ـ يعترف بأن النظام انجز خطوات مهمة في مـا يختص بتحرير التجارة الخارجية والعمل المصرفي من التبعية الاستعمارية .

ـ يطالب باشاعـة الديموقراطيـة وبـ « الثورة الديموقراطية الثقافية » .

ـ يطالب اخيرا بالتطبيق الفعلي لنظام الحكم الذاتي الديموقراطي في جنوب البلاد .

الوثيقة الثالثة ـ هذه الوثيقـة تتعلـق بأعمال اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السودانـي (دورة تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٠) وهي من الدورات الاكثر حساسية في تاريخ الحزب . وفي هذه الوثيقة يعرض جناح عبد الخالق محجوب الكثـير مـن المطالب ويعترف بأن الانقسام الذي شهده الحزب لا يمكن منعه . الا انـه في الوقت نفسه يدعو الى « شن حملة لتصفية الافكار اليمينية والتصفوية » في الحزب والى « ان تتخذ جميع هيئات الحزب مواقـف حاسمـة ضد العناصر المنقسمة وفقا لاحكام لائحة الحزب » .

ـ انه يحذر من « بيافرا أخرى » في جنوب السودان اذا لم يتم حل هذه المشكلة المستعصية . وفي هذا السبيل يقدم محجوب من أجل حل مشكلة الجنوب اقتراحات عدة تدور كلها في نطاق المعالجة السلمية والتثقيف والتوجيه .

ـ وفي نطاق مشكلة جنوب السودان يشير عبد الخالق محجوب الى أن القوميين العرب حـاولوا تأسيس قاعدة سياسية لهم وسـط الجنوبيين « فبدأوا ، بحذر وهدوء ، يشكلون حلفا بينهم وبين عناصر انتهازية معينة وسط المثقفين الجنوبيين ... » .

ـ في إشارته الى موضوع الانقسام يقول عبدالخالق محجوب « أن قادة الانقسام هرجوا وابتذلوا واستولوا على بعض ممتلكات الحزب التي كانت تحت مسؤولياتهم من اجهزة طباعة وعربات وأموال حزبية ، وشهروا سلاح الارهاب باسم الحكومة في وجه رفاقنا المناضلين » .

ـ الجزء الاخير من الوثيقة الثالثة عبارة عن خطابين لاثنين من قادة الحزب هما محمد ابرهيم نقـد وابرهيم زكريا ، القيا في اللجنـة المركزية . ويهاجم الخطابان بعنف قادة الانقسام .

الوثيقة الرابعة ـ هذه الوثيقـة عبارة عن بيان أصدره المكتـب السياسي للحـزب يوم ١٨ آب (أغسطس) ١٩٧٠ حـول « الوضع العربي الراهن » ، وفيه يحدد جنـاح عبد الخالق محجوب موقفـه بصراحة مـن قرار مجلس الامن المؤرخ ٢٢ تشرين الثانـي (نوفمبر) ١٩٦٧ .

الوثيقـة الخامسة ـ هـذه الوثيقة عبـارة عن بيان وضعـه الحزب الشيوعي في اجتماع برئاسة عبد الخالق محجوب وحدد فيـه الاسباب التي من أجلهـا يعارض الاتحـاد الثلاثي بين مصر وليبيـا والسودان . وفي هذا النطاق يقول البيان ان السودان « يتكون مـن قوميات عربية وزنجية وغيرها » وان اي تقارب يدخله السودان « ينبغي الا يكون في صورة محور يقام في وجه قوى تقدمية عربية اخرى » .

ـ يرى هذا البيان ايضا ان اعلان الاتحاد مـن دون استشارة شعوب مصر والسودان وليبيا « يمكن أن يؤدي الى بلبلة الجماهير والى تقوية مراكز النشاط المعادي للثورة في بلادنا » .

ـ يشير الى « تعصبات مختلفة في قضية العلاقات المصرية ـ السودانية » .

ـ يدعو البيان الـى طرح موضوع الاتحاد بين مصر والسودان وليبيا على الاستفتاء الشعبي بعد مناقشة جماهيرية واسعة وحرة . (وكان السادات والقذافي والنميري أعلنوا الاتفاق على قيـام الاتحاد الثلاثي يوم ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠) .

الوثيقة السادسة ـ هـذه الوثيقة عبارة عـن مجموعة وثائق أصدرها الفريق الحزبي المناوىء لعبد الخالق محجوب موضحا فيهـا موقفه وملقيا تبعة نتائج الانقسـام على تصلب محجوب و « يمينيته » .

وأهمية وثائق الفريق المناوىء لمحجوب تتمثل في الاتي :
ـ انها تشرح ظروف الحزب قبل ثورة ٢٥ مايو (أيار) ١٩٦٩ التي قام بها النميري . وتشرح استطرادا قضايا الحزب ومطالبه وخطته ومفهومه للثورة والانقلاب .
ـ انها تكشف اسماء قيادات حزبية لم تكن معروفة من قبل . وتحدد المراكز الحزبية لهؤلاء .
ـ انها تكشف الاطارات الحزبية والاجهزة التابعة للحزب . وعلى سبيل المثال « مكتب التعليم الحزبي » و «مكتبة الحزب الماركسي» و « حلقة الكادر المتفرغ » و « أجهزة الطباعة الداخلية » .
ـ انها تتحدث عن اجتماعات سرية عقدها الحزب ، وعما دار خلالها من مناقشات . وأبرز هذه الاجتماعات تلك التي عقدها « المؤتمر التداولي » .
ـ ولانها تعكس مواقف الجناح الذي يقف ضد عبد الخالق محجوب ، فانها تسوق الاتهامات ضد محجوب وقيادته . وعلى سبيل المثال فانها تتهمه بالعمل لتصفية الحزب « تحت تأثير تجربة الجمهورية العربية المتحدة » . وفي هذا المضمار تنسب اليه قوله « ان حل الشيوعيين المصريين لحزبهم كان اجراء سليما » .
بالاضافة الى ذلك انها تقول أنه عندما زار عبد الخالق محجوب الاتحاد السوفياتي صيف ١٩٦٦ « قدم الرفاق السوفيات له نصيحة اخوية موضحين خطأ الاتجاه الرامي الى تصفية الحزب » .
ـ أنها تقول ان هدف محجوب كان الاستيلاء على السلطة وتلمح الى أن الشيوعيين في السودان مسلحون الى درجة القدرة على القيام بثورة .
ـ انها تتهم محجوب ايضا بأقفال الباب امام من يريد الانخراط في صفوف الحزب ، وبأنه يميني تحالف سرا « من وراء ظهر الحزب » مع السيد الصادق المهدي . وتقول « ان لعبد الخالق محجوب خطا يمينيا ظل يبشر به منذ فجر الاستقلال حتى يومنا هذا وكان يخفي الاتجاه وراء الشعارات اليسارية » .
ـ انها تصف قيادة عبد الخالق محجوب بأنها « قيادة متسلطة » وتنسب اليه قوله غير مرة « انه لا أزمة ثورية ما دام الحزب الشيوعي غير قادر على استلام السلطة » . كذلك تنسب اليه قوله ان ما جرى صبيحة ٢٥ مايو (ايار) ١٩٦٩ (ثورة النميري) « كان انقلابا عسكريا وليس عملا شعبيا مسلحا قامت به قوى الجبهة الوطنية عن طريق جماعاتها المسلحة » .

ـ انها تتحدث عن رشوات وامتيازات نالها الضباط قبـل ثورة ١٩٦٩ .

وانها فوق كل ذلك تبرر تعاونها مع نظام النميري وتسوق انتقادات الى عبد الخالق محجـوب منها انه لم يرحب بزيارة النميري للاتحـاد السوفياتي والصين الشعبية وبقية الدول الاشتراكية في حين انه اصدر تقييما موضوعيا للزيـارة التي قام بها الفريق ابرهيـم عبود للاتحـاد السوفياتي عام ١٩٦١ .

انها فوق ذلك ايضا تتهم محجوب بأنه لم يشارك في ذكرى لينين التي احتفل بها للمرة الاولى في أواخر ١٩٧٠ في السودان .

الوثيقة السابعة ـ هذه الوثيقة عبـارة عن مقاطع من مذكـرة رفعها الرائد فاروق عثمان حمدالله الى مجلس قيادة الثورة قبل فترة قصيرة من اقالته وضمنها رأيـه في موضوع الاتحاد الثلاثي وقضايـا داخلية أخرى .

الوثيقة ١ : تقرير عبد الخالق محجوب الى المؤتمر التداولي

تنفيذا لقرار اللجنة المركزية في دورتها المنعقدة في شهر أغسطس (آب) ١٩٦٩ ينعقد هذا الاجتماع التداولي لكادر الحزب الشيوعي وفقا للاجراءات التي نصت عليها لائحة الحزب والتي نفذتها اللجنة التحضيرية . يستهدف هذا الاجتماع توحيد كادر الحزب الشيوعي ومن ثم العمل على توحيد كل الحزب الشيوعي وجماهير الطبقة العاملة حول قضية جوهرية هي : النظام الراهن وتكتيكات الحزب الشيوعي .

لهذه القضية كما يبدو ركنان : أولهما تحديد طبيعة النظام الراهن من وجهة نظر الماركسية اللينينية التي نسترشد بها في عملنا الثوري ، وثانيهما موقف الحزب الشيوعي من هذا النظام وتحديد واجبات الحزب في الفترة الراهنة من تطور الحركة الثورية في بلادنا . اننا ندرك ان الوحدة في الحزب الشيوعي لا تتم بمناقشة القضايا المختلف عليها بصراحة وموضوعية فحسب ، بل بمناقشة ظلال الافكار قبل أن تعلو للسطح وتصبح واقعا ملموسا . ونحن في اجتماعنا هذا أحوج ما نكون لهذا الوضوح لتحديد نقاط الاختلاف ، ثم لتكريس جهودنا لمناقشة تلك القضايا بعمق والوصول فيها الى وحدة على اساس المبادىء ، على أساس الماركسية اللينينية . يحدث هذا لان هناك اختلافات حقيقية حول طبيعة النظام الراهن وحول تكتيكاتنا تجلت في بعض اجتماعات اللجنة المركزية ، وفي اجتماعات المكتب السياسي في هذه الفترة وفي ما كتب بعض الرفاق في صحافة الحزب القانونية وغير القانونية .

ما هي اهم مظاهر هذه الاختلافات الفكرية ؟

أولا : المقالة التي نشرت للزميل معاوية أبرهيم في مجلة ((الشيوعي)) العدد ٢٣٤ ، ينتقد فيها الخطاب الدوري الاول للجنة المركزية ويعتبر اتجاهه سلبيا في وصفه للسلطة الجديدة بانها بورجوازية صغيرة مما يؤدي حسب رأيه الى التقليل من قدراتها الثورية والى اضعاف دعم الشيوعيين لها والى اخطاء في تفهمهم لقضية التحالف معها ، في ايراد ، لتحليل سابق لم توافق اللجنة المركزية على تفاصيله بل وافقت على الاتجاه العام للتقرير الذي طرحه في دورة مارس (آذار) ١٩٦٩ حول الموقف من الانقلاب العسكري .

ثانيا : رأي الزميل عمر مصطفى في اجتماع المكتب السياسي صباح الخامس والعشرين من مايو (أيار) ١٩٦٩-ثم تكامل هذا الرأي في اجتماع المكتب السياسي بتاريخ ٢٧-١-١٩٦٩ حول الخطاب الدوري الاول للجنة المركزية والذي اعتبره الزميل وثيقة ملعونة . ثم راي الزميل عمر مصطفى في ما بعد حول اجتماع المكتب السياسي بتاريخ ٩ مايو (أيار) ١٩٦٩ والخاص بمناقشة التحضير للانقلاب العسكري اذ يرى أن ذلك الاجتماع

اخطا في موقفه واكد سير الاحداث ذلك الخطا حسب رايه .

ثالثا : مجموعة مواقف عملية اخرى في نشاط الهيئات القيادية بعد صدور الخطاب الدوري الرابع ، وهي على سبيل المثال :

أ ـ الاختلاف في اللجنة المركزية حول تقييم استدعاء وزير الداخلية لعدد من كادر الحزب واعضاء اللجنة المركزية بتاريخ ١٨ـ٩ـ١٩٦٩ .

ب ـ الاختلاف حول تقييم التعديل الوزاري وموقف الحزب الشيوعي منه مما دعا الى مناقشة هذا الموضوع في خمس جلسات للمكتب السياسي وتعطل بهذا اتخاذ موقف موحد في حينه .

ج ـ عدم وصول راي الحزب الشيوعي حول تخفيض الاجور والموازنة للجماهير وعدم وضوح موقف الحزب الشيوعي من هذه القضية .

د ـ الخط الدعائي الذي تسلكه صحيفة الحزب القانونية . الخ ...

ان هذه المظاهر المختلفة وغيرها مما اصبح امرا معلوما لا لاعضاء الحزب فحسب بل لدوائر اجتماعية اخرى ، تؤكد وجود خلافات ايديولوجية في الحزب الشيوعي حول القضيتين اللتين اشرت اليهما ، ولان هذه الخلافات تمس تكتيك الحزب فمن المهم مناقشتها والوصول الى حد معقول من الوحدة يسمح بمواصلة الحزب الشيوعي لنشاطه بفعالية ، ولنضاله ضد قوى الرجعية في بلادنا .

ولكي نتفهم طبيعة هذه الخلافات ارى انه من المهم الرجوع الى بعض الاختلافات التي سادت بين قطاعات من كوادر الحزب الشيوعي بعد المؤتمر الرابع وحول استنتاجاته، وذلك لان تلك الاختلافات اخذت شكلا جديدا بعد الخامس والعشرين من مايو وتؤثر الان على الاختلافات الايديولوجية في حزبنا . ومن المهم الوصول الى جذور الخلافات والتيارات حتى نستطيع أن نتوحد ، وليس غريبا على الحزب الشيوعي ان يواجه خلافات ايديولوجية في الظروف الراهنة وهي ظروف جديدة بالنسبة الى تطور الثورة السودانية .

ان بعض الخلافات الفكرية الراهنة او تيارا منها ترجع جذوره التاريخية الى ما قبل ٢٥ مايو (ايار) ١٩٦٩ . وقد حاولنا مرارا ان نبرز تلك التيارات الفكرية الى السطح ، وان يدور صراع مبدئي في تلك الظروف ، فقد طرحنا القضايا المختلف عليها قصد المناقشة المهمة في الحزب في دورة اللجنة المركزية في يناير (كانون الثاني) ١٩٦٨ ، ثم في يونيو (حزيران) من ذلك العام ، واخيرا في دورة اللجنة المركزية في مارس (آذار) ١٩٦٩ ، ومن كل تلك الاجتماعات صدرت وثائق حزبية للمناقشة العامة في قضايا التكتيك وموقف الحزب الشيوعي السوداني من تطور الثورة الوطنية الديموقراطية وصلت الى اعضاء الحزب .

وعلى اختلاف القضايا التي طرحت للمناقشة العامة ، فان الصراع تبلور حول استنتاج المؤتمر الرابع في ما يختص بالبورجوازية الوطنية السودانية ـ مواقعها واقسامها المختلفة والصيغة السليمة التي يتخذها الحزب الشيوعي في الموقف حيالها . لقد طرحت في هذه الوثائق نظريا وعمليا مهمة النضال ضد سياسة وافكار البورجوازية الاصلاحية

استنادا الى استنتاجات المؤتمر الرابع . وقد برزت في المناقشات التي دارت في اجتماع اللجنة المركزية في شهر يونيو (حزيران) ١٩٦٨ آراء مناوئة لذلك الاتجاه بحجة انه سيؤدي الى مراجعة مواقفنا التاريخية ، كما ان بعض المواقف العملية لاقسام من كادرنا كانت ترفض ذلك الاتجاه فعدم الاقتناع في الهيئة البرلمانية وقتها بموقف الامتناع عن تاييد حكومة محمد احمد محجوب كان تعبيرا عن تلك الاراء ، كما تبع هذا تقديم رئيس الاتحادي الديموقراطي السابق لتنظيمات ديموقراطية وتقدمية نحتل فيها مراكز قيادية في مناسبات عديدة .

ان هذا التيار لم يستجب للمناقشة الواضحة والصريحة الا في القليل النادر ، وعندما افصح جزئيا عن رايه اتخذ شكل الهجوم والاتهامات معتبرا ان المناقشات التي طرحت والاجتهادات المختلفة لتطوير استنتاجات المؤتمر الرابع لم تكن الا ستارا لدعم سياسة الصادق المهدي ولمساعدته على الوصول الى الحكم . عبر عن هذا الزميل محمد احمد سليمان في دورة اللجنة المركزية في مارس (آذار) ١٩٦٩ والمنشورة لكل اعضاء الحزب . لقد كان طابع هذا التيار في الغالب المعارضة الصامتة كما اشرت في التقرير الذي قدمته الى اللجنة المركزية في دورة مارس (آذار) وذلك « لان البورجوازية نفسها مواقعها ضعيفة بين حركة الجماهير الثورية ، وهي تفقد اقساما من تلك الجماهير وتصادمها ولهذا فان الاثر الفكري لها في داخل حزبنا لا يتخذ شكل شعارات عالية واضحة ومفصحة ولا يقف على منابر واضحة كما كان عليه الامر من قبل » . (في سبيل تحسين العمل القيادي بعد عام من المؤتمر) .

ان صعوبات العمل في ظـروف الثورة المضادة خلقت اهتزازات مختلفة بين بعض كادر الحزب يطرح تارة يمينا وتارة اخرى يسارا ، وفي كلا الحالين كان هناك تراجع عن تكتيكات الحزب الشيوعي في تلك الفترة ، والمتفق عليها في المؤتمر الرابع للحزب واعني التكتيكات القائمة على الدفاع وتجميع قوى الثورة استعدادا للهجوم عندما تتهيا الاسباب الموضوعية والذاتية لذلك .

وكمثال لهذا الاختلاف الذي وصل الى درجة المناقشة في الصحف البورجوازية ، المقالة التي نشرها الزميل احمد سليمان في جريدة « الايام » بتاريخ ٨ــ١٢ــ١٩٦٨ وورد ذكرها في اجتماع اللجنة المركزية في مارس (آذار) ١٩٦٩ . نرجع الى هذه المقالة لانها مرتبطة بالاختلافات الايديولوجية الراهنة . لقد جاء في تلك المقالة حلا لازمة الحكم وقتها ما ياتي : « رايي ان المخرج يكمن في الرضاء والالتزام بميثاق شعبي يصحح هنات ميثاق اكتوبر (تشرين الاول) ويسد ثغراته ليكون اكثر شمولا وادق تفصيلا ، يحدد ويعالج المشاكل الرئيسية التي تخنق البلاد وتحبس انطلاقها نحو افاق التطور الديموقراطي ، تنبع من صميمه حكومة وحدة وطنية تعبر عن المصالح الحقيقية الرئيسية للمجتمع تشبه حكومة اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٦٤ من حيث تمثيلها للاحزاب والطبقات الحديثة ذات المصلحة في التقدم . حكومة تنعم بالاستقرار والحماية التي فقدتها حكومة اكتوبر (تشرين الاول) حتى يتسنى لها انجاز المهام التي ينيطها بها الميثاق الشعبي . ولا سبيل في

نظري لهذا الاستقرار غير حماية القوات المسلحة التي يجب الاعتراف بهـا كقوة مؤثرة وكعامل فعال في حياة البلاد السياسية ، وينبغي علينا الا ننظر اليها بمنظار اسود وبضيق افق محملين لها كل سوءات حكومة نوفمبر (تشرين الثاني) » .

لقد دافع الزميل عن هذا الخط في اجتماع اللجنة المركزية في مارس (آذار) ١٩٦٩ ، واعتبر ان ما جاء فيه يبيض وجه الحزب أمام القوات المسلحة . لقد اضر هذا المقال بموقف الحزب الشيوعي الموحد حيال القوات المسلحة وتكتيكات الحزب الشيوعي المقررة في المؤتمر الرابع :

١ ــ لا يرى ان « الشيء الجوهري هو آن تحشد الجماهير وتعد فكريا وتنظيميا حتى تصل الى مستوى استكمال الثورة الوطنية الديموقراطية » . بل ان الحل لازمة الحكـم والطبقات الحاكمة هو قيام حكومة « للوحدة الوطنية » تجمع بين القوى الرجعية وقـوى التقدم .

٢ ــ يعارض تحليل المؤتمر للقوات المسلحة ذلك التحليل الذي لا يرى فيها جمعا طبقيا واحدا يدخل ضمن القوى الوطنية الديموقراطية . فالمقالة تقترح دخول القوات المسلحة كجسم واحد بأقسامها الوطنية والرجعية لحل ازمة الحكم .

٣ ــ يطرح دخول القوات المسلحة ككل في العمل السياسي لحماية حكومة الوحدة الوطنية ، ولكن حمايتها ممن ؟ .. الا يدل هذا على ان القوات المسلحة مدعوة الى دعم حكم رجعي به عناصر « تقدمية » شكلا ؟ . وايجاد صيغة للتصالح بين تلك القوى الرجعية حتى بين ابسط ميادين الديموقراطية وأعني الانتخابات ؟

ولخطورة هذه المقالة في ظروف يتزايد فيها الصراع بين القوى الرجعية ولما يكتمل بعد نهوض حركة الجماهير الثورية ، فقد نشرت « أخبار الاسبوع » بتاريخ ١٦ ينـاير (كانون الثاني) ١٩٦٩ في الرد على تلك الافكار ما يأتي :

« وفي مجالس الناس كثر الحديث عن القوات المسلحة بوصفها الامل الوحيد للانقاذ ، والحديث بهذا الاجمال خطر ويتجاهل تجربة الشعب في بلادنا . لقد خبر السودانيون طيلة ست سنوات حكما عسكريا بعينه ، هو حكم كبار الجنرالات من المستوى المركزي الى مستوى الادارة الاقليمية وما خرج عملهم ونشاطهم في حيز القضايا الجوهرية التي تواجه بلادنا بعد الاستقلال عن بعض الاجراءات وما استطاعوا ــ وما كان في امكانهم ولا في مصلحتهم ــ احداث تغيير جوهري في طرق تطور بلادنا .. وحاجة بلادنا التاريخية ليست اليوم في مستوى بعض الاجراءات مثل (الضبط والربط) والتنفيذ السريع كما انها ترفض قطعا المسخ الذي سموه حزما وسياسة فكان وبالا على حركة الثورة في بلادنا : احتقر كل فكر تقدمي واهانه وعزل بلادنا عن كل تقدم فأصبحت مريض افريقيا والعالم العربي بحق ... ان الحديث عن أجهزة الدولة بوصفها قوة اجتماعية منفصلة عن بقية المجتمع ومن ثم اعتبارها شيئا مميزا عن الفئات والطبقات الاجتماعية التي جربت في السلطـة وفشلت غير سليم ومجاف للحقيقة ... والقوات المسلحة لا تخرج من اطار التحليل الطبقي وتشكل في مستواها الاعلى وبالتجربة جزءا من النادي الذي سقط طريقه الاقتصادي

واصبح لا مفر من نظام سياسي جديد يعقب القوى الاجتماعية التي حكمت من قبل وتحكم فعليا على تعدد الحكومات الحزبية منها والعسكرية » .

لقد اتخذ هذا التيار في ما يختص بموقف الحزب الشيوعي المستقل وبنضاله ضد افكار عناصر الاصلاح اليميني وفي ما يختص بافاق التطور الثوري ، موقفا يمينيا لا يخرج عن اطار النظام القائم وقتها ، ويتعارض مع استنتاجات المؤتمر الخاصة بتكتيك الحزب في ظل الثورة المضادة ، وبافاق العمل الثوري في بلادنا .

لقد واصل هذا التيار موقفه بعد انقلاب ٢٥ مايو (أيار) ١٩٦٩ بصورة قد تبدو جديدة ولكنها في حقيقة الامر الصورة القديمة نفسها . قد يبدو غريبا ان الرفاق الداعين للتحالف تحت نفوذ الاجنحة الاصلاحية في الحزب الاتحادي الديموقراطي يؤيدون الانقلاب العسكري الذي أطاح بذلك الجناح ضمن ما أطاح ، ولكن الخيط الذي يربط بين الموقفين هو الدعوة لكي يتخذ الحزب الشيوعي موقفا ذيليا في كلا الحلفين : هناك يتحالف بصورة ذيلية مع البورجوازية الاصلاحية ، وهنا يتحول ، عن سكوت ، ذيلا للبورجوازية الصغيرة. ان عناصر من الحاملين لهذا الاتجاه اليميني واخص بالذكر الزميل محمد احمد سليمان انتقلوا عمليا وفكريا من الحزب الشيوعي الى السلطة الجديدة ، ولم يكن تحللهم من نظام الحزب وقواعده امرا شكليا او مجرد خرق لاجراءات اللائحة ، ولكنه كان تعبيرا عمليا عن الفهم اليميني للتحالف القائم على الحل الفعلي للحزب الشيوعي وتحول كادره الى موظفين .

نستطيع القول بأن ذلك التيار اليميني كان نتاجا لصعوبات العمل في فترة الثورة المضادة وما تحمل الحزب الشيوعي من صعود وهبوط وما واجه من حملات فكرية شرسة . فالانتصار النسبي للثورة المضادة ينتج عنه تقلص في عمل الحزب الشيوعي وهذا يؤدي الى اليأس عند بعض اعضائه . ولهذا يظهر اتجاه يقلل من جدوى العمل الثوري والتكتيك الصبور لتجميع قوى الثورة ويدعو الى ايجاد وضع مريح نسبي للحزب الشيوعي . وقد أخذ هذا اتجاه التحالف مع البورجوازية وفق مصالحها وشروطها . كان نتاجا لما طرحته الفترة الجديدة من واجب عملي يقتضي تصدي الشيوعيين لمراكز العمل القيـــادي بين الجماهير ، ولم يكن هذا أمرا مستحيل التحقيق برغم الصعوبات الشديدة التي تكتنفه . فالحزب الشيوعي بدأ بعد اكتوبر (تشرين الاول) يتحول الى حزب جماهيري كما اصبحت جذوره تتعمق وتترسخ بين الجماهير ، وما كان دعوة تاريخية أصبح من الممكن ان يتحقق عبر النضال الصبور لتجميع قوى الجماهير الثورية .

ومثل هذا الواجب يعني ضمن ما يعني تناقضا مع البورجوازية الوطنية باجنحتها المختلفة . ولهذا فان الاتجاه اليميني الرافض لتطور العمل الثوري الشعبي كان مترددا بل معارضا في كثير من الاحيان لقضية دفع الحزب الشيوعي وصراعه ضد قيادة البورجوازية الوطنية لحركة الجماهير ليسير نحو الصدارة .

وكما عجز هذا التيار عن فهم أسس التحـــالف مع البورجوازية الوطنية وفقـــا لاستنتاجات المؤتمر الرابع فهو ايضا يعاني الان من المشكلة نفسها : اسس التحالف مع

البورجوازية الصغيرة . ولان هذا التيار كان يائسا من العمل الثوري الشعبي وخط تجميع وتراكم القوى الثورية بالنضال في الجبهات الفكرية والسياسية والاقتصادية ويبحث عن المخارج الاخرى فقد كان من الطبيعي ان يكون له راي في ما يخص القوات المسلحة والعمل الانقلابي يختلف عما اجمعنا عليه في المؤتمر الرابع للحزب .

تحليل الحزب للقوات المسلحة السودانية

من المهم ان نبرز هذا الاختلاف بوضوح وبصراحة لانه وثيق الصلـة بالاختلافات الايديولوجية الراهنة في حزبنا .

أولا : ليست لدى الحزب الشيوعي السوداني مشكلة في ما يختص بالفروق بين وضع القوات المسلحة في كثير من مناطق التحرر الوطني ووضعها في البلدان الراسمالية المتقدمة . عبرت عن هذا لسنوات خلت جريدتا « الجهاد » و« الصراحة » تعليقا على انقلاب يوليو (تموز) ١٩٥٢ في مصر . في افتتـاحية « الجهاد » بتـاريخ ٢٩ يوليو (تموز) ١٩٥٢ ورد تعبيرا عن موقف الحزب الشيوعي السوداني الآتي :

« ان حركة الجيش المصري لهي جزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية في مصر » . وفي الكلمة الرئيسية للعدد نفسه : « حركة الجيش المصري حركة ديموقراطية في صالح وادي النيل » .

اعتقد ان هذا هو المهم : طرح التفكير العام الذي يتناول فقط وضع القوات المسلحة في البلدان الراسمالية المتقدمة والنظر بطريقة واقعية وجديدة لمنطقة التحرر الوطني ووضع القوات المسلحة فيها .

ثانيا : ان يحدد الحزب الشيوعي موقفه من القوات المسلحة في بلده . اذ ليس صحيحا الاكتفاء باطلاق نظرية عامة عن تقدمية القوات المسلحة لكل البلدان المتخلفة . هذا سيكون تعميا ضارا . تحدد موقف الحزب الشيوعي من هذه القضية بطريقة ايجابية :

آ ــ عمل لتكوين تنظيم شيوعي بين القوات المسلحة رغم الصعوبات . اقناع رابطة الطلاب الثوريين وقتها . العقبات التي توضع في وجه قبول الطلاب في القوات المسلحة في وقت كانت تسود الاتجاهات الثورية حركة الطلبة . ان بناء هذا التنظيم هو الذي يؤكد موقف الحزب الشيوعي السليم من القوات المسلحة لا مجرد المناقشات النظرية وحدها .

ثالثا : للحزب الشيوعي تحليل للاوضاع الطبقية والسياسية في القوات المسلحة السودانية منشور في وثائقه ، معالمه الآتية :

ا ــ ليس الجيش طبقة أو فئة اجتماعية واحدة كما انه ليس جهازا معزولا عن عمليات الصراع الطبقي . فهناك كبار الجنرالات الرجعيين الذين برهن حكمهم الديكتاتوري في أعوام ١٩٥٨ ــ ١٩٦٤ على انه جزء من البورجوازية المرتبطة بالاستعمار .

ب ــ غالبية جنود القوات المسلحة السودانية وضباطها جزء من الشعب لا من معسكر أعدائه .

هذا التحليل لا نبتدعه اليوم بغرض التاقلم السياسي ، فبالاضافة الى ان قيام تنظيم

ديموقراطي في القوات المسلحة في الماضي يؤكد وجود امكانات العمل الوطني المناوىء للاستعمار في داخل هذا الجهاز ، فان هناك العديد من الوثائق الحزبية توضح هذه الحقيقة . هناك بيان المكتب السياسي بتاريخ ١٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٨ والصادر تحت عنوان « ١٧ نوفمبر انقلاب رجعي » والذي يفرق بين القادة الرجعيين للقوات المسلحة وبين : « الاغلبية الساحقة من ضباط الجيش وهم من البورجوازية الصغيرة في بلادنا ولهم اتجاهات وطنية ومتاثرون بالفعل بالحركة الجماهيرية الوطنية الديموقراطية » . — (البيان) — كما ان هناك مطبوعات اخرى مختلفة .

هذا واضح ولكن اثارة دور القوات المسلحة بطريقة يفهم منها وكان الحزب الشيوعي يضعها ككل في صف القوى المعادية للثورة السودانية امر يخفي وراءه ، اختلافنا حول قضيتين اخريين : اولاهما وضع القوات المسلحة بين قوى الجبهة الديموقراطية ، وثانيتهما الموقف من الانقلاب .

يقيم الحزب الشيوعي تقديره للقوى الاجتماعية ذات المصلحة في انجاز الثورة الوطنية الديموقراطية في بلادنا على اساس تحليل اقتصادي وطبقي . فهو يقول : « ان قوى هذه الجبهة هي الجماهير العاملة ، والمزارعون ، والمثقفون الثوريون ، والراسمالية الوطنية ، وتكمن قيادة هذه القوى بين جماهير الطبقة العاملة » .

(قرارات المؤتمر الرابع حول الجبهة الوطنية الديموقراطية) .

وبهذا فان القوات المسلحة تدخل بين هذه القوى حسب فئاتها الاجتماعية وتوزيعاتها الطبقية . فهناك البورجوازية الصغيرة (اغلبية الضباط) وهناك أبناء المزارعين وعناصر من العمال يعملون كجنود . فالقوات المسلحة اذاً لا تضيف طبقة جديدة او فئة اجتماعية جديدة للقوى الطبقية والاجتماعية صاحبة المصلحة في انجاز الثورة الديموقراطية في بلادنا . ان الحزب الشيوعي في نضاله لضمان انجاز الثورة الديموقراطية يتوجه بسياسة طبقية نحو جماهير الطبقة العاملة والمزارعين ويبني الحلف الدائم بينهم ويشكل هذا اساس نشاط الحزب الشيوعي ، كما يتوجه في موقفه وفي عمله على أسس طبقية بين كل الجماهير صاحبة المصلحة في انجاز الثورة الوطنية الديموقراطية .

هناك تصور يرى ان تحتل الفئات الوطنية والديموقراطية في القوات المسلحة المركز المقدم في نشاط الحزب الشيوعي بفضل وجود السلاح بين ايديها ولانها بهذا اقدر من غيرها على حسم قضية السلطة بسرعة وبايجاز ، وهذا في رأيي تصور خاطىء وغير ماركسي .

فالثورة الديموقراطية هي ثورة الاصلاح الزراعي ولا يمكن ان تصل الى نتيجتها المنطقية الا باستنهاض جماهير الكادحين من المزارعين على نطاق واسع وادخالهم ميادين الصراع السياسي والاقتصادي والفكري !

والثورة الاشتراكية هي ثورة غالبية الجماهير الكادحة تتم بوعيهم وبرضاهم وبمشاركتهم الفعالة في أعلى مستويات النشاط الثوري .

والقوات المسلحة في بلادنا ننظر الى اقسامها من زاوية انتماءاتها الفئوية والطبقية

ويحدد دورها كجزء من الفئات الفئوية او الطبقية المتصارعة في هذه الفترة او تلك من فترات التطور الثوري .

وعندما يصل هذا التصور الخاطىء الى مراميه النظرية يتحول الى نظرية انقلابية كاملة تدعو الحزب الشيوعي الى التخلي عن النشاط بين الجماهير وعن مهمته الصعبة في توعيتها وتنظيمها وتدريبها خلال المعارك العملية والفكرية ، واللجوء الى تنظيم « انقلاب تقدمي » .

العلاقة بين « العمل المسلح » والنضال الجماهيري

نضع القضية بشكل أصرح وأوسع ، نضعها في تحديد العلاقة بين العمل المسلح والنضال الجماهيري .

نحن كشيوعيين لا نقبل ايديولوجيا نظرية القلة التي تقبض على السلطة ثم بعد هذا ترجع للجماهير . في اعتقادي ان هذا موقف ايديولوجي ثابت للشيوعية وجزء من فهم الشيوعيين للثورة ، وقد تطورت الشيوعية كعلم في الصراع ضد هذه النظرية ضمن صراعها الطويل ضد الايديولوجيات الغريبة على حركة الطبقة العاملة .

« ولم يكن خط البلانكيين خير من البرودونيين . كانوا — وهم الذين تدربوا في مدرسة التآمر — ينطلقون من وجهة نظر تقول بأن مجموعة صغيرة على درجة عالية من التنظيم والحزم تستطيع في لحظة مؤاتية ان تقبض على قيادة الدولة ثم تحافظ على سلطتها اعتمادا على مستوى نشاطها العادي والحازم الى أن يتم لها استنهاض الجماهير الشعبية في العملية الثورية ورصها خلف تلك المجموعة الصغيرة من القادة » .

(فريدريك انغلز : الحرب الاهلية في فرنسا) .

لقد لخص ف.أ. لينين الموقف الايديولوجي للشيوعيين في ما يختص بعلاقة العمل المسلح بالنضال الجماهيري في مقالته الشهيرة « الماركسية والانتفاضة » — ويمكننا ان نقول ان اركان هذه القضية ما يأتي :

— لنجاح الانتفاضة المسلحة ماديا وسياسيا يجب الا يعتمد على التآمر ولا على حزب بل على الطبقة القائدة .

— أن يعتمد على مد ثوري بين الجماهير .

— ان يعتمد على منعطف في تاريخ الثورة النامية يكون فيه نشاط الصفوف المتقدمة من الشعب في أعلى مستوياته ، والتردد في صفوف الاعداء وفي صفوف اصدقاء الثورة الضعاف والمترددين في أعلى مستوياته .

هذا الفهم جزء من الشيوعية في ركنين : فهو أولا — ايديولوجيا — موقف من مفهوم الثورة والتغير الثوري ودور الجماهير ونظرية الثورة وهو ثانيا يطرح التكتيك الشيوعي كعلم وخاصة في ميدان الازمة الثورية — شروطها وعواملها .

ولهذا فالقبض على السلطة بواسطة اقلية مدنية كانت أم عسكرية من غير اعتبار لدور الجماهير واستيفاء عوامل نضوج الازمة الثورية ، من غير اعتبار لدور الطبقة العاملة

في حالة وجودها — ايديولوجية غير شيوعية ، وهي في وضع بلادنا المتخلف ايديولوجية للبورجوازية الصغيرة .

وهذا المفهوم في اعتقادي يتطابق مع ما اشار اليه التقرير الذي عرض على اللجنة المركزية في دورة مارس (آذار) ١٩٦٩ تحت عنوان في « سبيل تحسين العمل القيادى بعد عام من المؤتمر » ، وجاء فيه : « التكتيك الانقلابي بديلاً عن العمل الجماهيري يمثل في نهاية الامر وسط قوى الجبهة الوطنية الديموقراطية مصالح طبقة البورجوازية والبورجوازية الصغيرة » . — وكنت اعني الآتي :

ان نرفض التكتيك الذي يهمل العمل الجماهيري ويتراجع أمام مشاقه ويتغاضى عن المفهوم الشيوعي للثورة بوصفها اعلى قمم النشاط الجماهيري ولا يعترف بمبدا الازمة الثورية — شروطها وعوامل النجاح فيها .

التكتيك الانقلابي ايديولوجية غير شيوعية .

يمكن ان يلجا اليه الضباط البورجوازيون الرامون الى التخلص من ازمة الحكم بدفع البلاد بطريقة حادة في طريق التطور الراسمالي ، كما يمكن ان يلجا اليه الضباط الديموقراطيون الذين ينطلقون من ايديولوجية البورجوازية الصغيرة .

في رأيي ان هذا الموقف الايديولوجي المتكامل للشيوعيين لا يتاثر بالشكل المسلح الذي يقبض به على السلطة ، سيان في هذا كونه انتفاضة مسلحة من فرق نظمها الحزب الشيوعي من بين الجماهير او كانت فرقا مسلحة تابعة للجيش النظامي .

والمتتبع لموقف البلاشفة في الفترة بين يوليو (تموز) واكتوبر (تشرين الاول) ١٩١٧ يلحظ اصرار ف. ا. لينين على توافر الشروط اللازمة لنضوج الازمة الثورية وبعد هذا تنظيم الانتفاضة المسلحة . كان لا يضع في اعتباره انجاح العمل العسكري ماديا فحسب بل انجاح العملية العسكرية نجاحا سياسيا حينما تصل الجماهير المتقدمة قمة نشاطها الثوري .

والحزب الشيوعي السوداني كان مدركا لايديولوجية البورجوازية الصغيرة في ما يختص بهذه القضية ووصل من خلال نشاطه العملي والنظري الى استنتاجات سليمة وموقف شيوعي في مؤتمره الرابع .

« ومن المواقع نفسها (البورجوازية الصغيرة — الكاتب) تنمو الاتجاهات الانتهازية اليسارية التي تبشر بانه لا مكان للنضال الجماهيري ولا أمل من ورائه وكل ما بقي للحركة الثورية هو أن تنكفيء على نفسها وتقوم بعمل مسلح لان هذا العمل هو الذي يحضر الجيش السياسي الجماهيري . مثل هذا الخط يمكن ان يستهوي وهو يستهوي العناصر السياسية اليائسة والتي لم تتمرس بعد بالنضال الثوري ... وهذا الاتجاه خطير في ظروف الثورة المضادة وعلى حزبنا التصدي للنضال ضده بحزم وبفكر عميق وبفتح الطرق لاستمرار النضال الجماهيري الذي وحده ولا سواه يعبيء قوى الشعب ويهيىء الظروف اللازمة لانضاج الازمة الثورية . ان الجماهير من خلال نضالها اليومي وحده ولا سواه تقتنع بان الحياة تحت ظل تحكم الرجعيين لا تطاق وترتفع مستويات طاقاتها للتضحية وبتقوى عودها

ويصلب وتصل الى مستوى تنفيذ مهام الثورة الديموقراطية » .

(الماركسية وقضايا الثورة السودانية ــ ص ٢٠٩) .

هذا مفهوم شيوعي للعمل الثوري الذي يعتبر نشاط الجماهير ووصول هذا النشاط الى اعلى مستوياته ، هو القادر على التغيير وانجاز مهام الثورة ، هو الثورة .

يطرح ايضا المؤتمر الرابع للحزب قضية نضوج الازمة الثورية شرطا لتغيير السلطة :

« ولا بديل على الاطلاق ايضا من ان يتجه هذا النضال صوب انضاج الازمة الثورية في البلاد بحيث تصبح الجماهير واثقة من ذاتها ومتراصة خلف قيادتها الجديدة في مرحلة النضال الوطني الديموقراطي ، وفي مستوى هذه الثورة في بلادنا فان هذه المهمة تقع على عاتق الطبقة العاملة المتحدة مع الطبقات الثورية الاخرى » .

(المصدر نفسه ــ ص ٢٠٩ ــ ٢١٠) .

ويلخص المؤتمر الرابع تجربة الحزب الشيوعي السوداني في مـا يختص بالمدى الاجتماعي اي الدائرة التي تنضج بينها الازمة الثورية في ظروف بلادنا المتخلفة فيحددها بالجماهير المتقدمة في القطاع الحديث :

« وعبر الاخطاء التي دفع اليها حزبنا تحت تاثير الاتجاهات اليسارية الساذجة ادرك ان ساعة التغيير لا تحددها رغبات الجماهير او حزبها ولا ضعف السلطة الحاكمة ، بل تحددها كما اشار ف. أ. لينين ، حقيقة عجز السلطة عن الحكم وضيق جماهير الشعب . وكون ثورة اكتوبر ــ باداتها ــ الاضراب السياسي ــ برهنت على ان التطور الثوري والدفع يمكن ان يحدثا اذا عجزت السلطة عن الحكم واذا ما قررت الجماهير الاساسية في القطاع الحديث ان الحياة تحت تلك السلطة اصبحت لا تطاق » .

(المصدر نفسه ــ ص ٩٨) .

وتيار اخر بين بعض كادر الحزب هو نتاج طبيعي للفترة التي نمر بها في العمل الثوري واعني بخصوص وجود سلطة جديدة بعد الخامس والعشرين من مايو (ايار) ١٩٦٩ من فئات البورجوازية الصغيرة تشترك مع الحزب الشيوعي في برنامجه لمرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية في اكثر من نقطة . هذا امر جيد في تطوير الحركة الثورية في بلادنا لم نواجهه من قبل ، يفرض قوانين جديدة لتطور الثورة السودانية كما انه يطرح امام الحزب الشيوعي قضايا ايديولوجية من نوع جديد . انه يؤثر على الصراع الايديولوجي في الحزب الشيوعي السوداني ويقدم قضايا جديدة لم نعهدها من قبل ايضا .

وكلنا يعلم ان الحزب الشيوعي يتطور كفصيلة طليعية خلال الصراع الفكري وان هذا الصراع لا يتم بمعزل عن الصراع الطبقي بين الجماهير .

ليس هذا بمستغرب على تاريخ حزبنا كما انه ليس بالغريب على كل مناضل يعرف اوليات الماركسية . فقد حدد فريدريك انغلز ثلاث جبهات يناضل فيها الشيوعيون : الجبهة السياسية ، والجبهة الاقتصادية ، والجبهة الفكرية . والتخلي عن مهام النضال في اية جبهة من هذه الجبهات يؤدي الى وقف تكوين الشيوعي للمناضلين الملتزمين بالماركسية اللينينية ويؤدي الى انحرافات تضر بقضية الاشتراكية .

والحزب الشيوعي السوداني اتضحت معالمه واصبح يتحول بالتدريج الى حزب شيوعي خلال مراحل مختلفة من الصراع الايديولوجي الذي يعكس صراعات طبقية بين المجتمع . ويمكننا ان نقول على وجه التحديد ان الحزب الشيوعي في تاريخه الفكري كان يتحول بالتدرج الى الايديولوجية الشيوعية خلال الصراع ضد افكار الفئات والطبقات التى تشترك معه في نقطة او اكثر من نقطة في المراحل المختلفة للثورة السودانية .

تحكم في التطور الايديولوجي للحزب الشيوعي في فترة النضال ضد الحكم الاستعماري المباشر الصراع ضد مفاهيم وايديولوجيات البورجوازية الوطنية المناهضة للاستعمار ، والتي كان برنامجها للحركة الوطنية يلتقي في بعض نقاطه مع الحزب الشيوعي . فالصراع الداخلي في الحزب الشيوعي عام ١٩٤٧ حول استقلال الحزب في العمل الثوري او تحوله الى جناح يساري في حزب البورجوازية ، كان صراعا ايديولوجيا ضد مفاهيم البورجوازية حول « قومية » النضال الوطني تحت قيادتها . والصراع الحاد الذي نشب في الحزب الشيوعي في اعقاب عام ١٩٥٠ وانتهى بالانقسام فيه عام ١٩٥١ ، كان أيضا يتناول العديد من القضايا التي ترتبط بتحديد الفروق بين الشيوعيين والبورجوازية المناهضة للاستعمار في الفكر والمنهج . والتراجع والانتكاسات بين أقسام من كادر الحزب الشيوعي ضد وصول فئات من تلك البورجوازية للحكم ، ثم انجاز الاستقلال السياسي كانت ايضا تعبيرا عن صراع ايديولوجي بين الشيوعية والبورجوازية حول مسيرة الثورة السودانية ، ان كانت لها اهداف بعد الاستقلال ام ان الاستقلال السياسي هو الهدف النهائي لتلك الثورة ... وهكذا ...

ومن خلال هذه المعارك ترسخت في الحزب مفاهيم شيوعية حول دوره في الثورة السودانية ، وعلاقته بالطبقة العاملة ، وحول توجه الثورة الى اهدافها بعد الاستقلال الوطني . الخ ... صحيح ان الحزب الشيوعي كان يضع في دستوره القصير عند تأسيسه وفق برنامجه في ما بعد ، الماركسية اللينينية شرطا للانضمام الى صفوفه ، ولكن هذا لا يعني ان الحزب الشيوعي من الناحية الايديولوجية تنظيم شيوعي حقا ولا يعني ان اعضاءه شيوعيون من الناحية الفكرية كامر مسلم به . انه اعلان بقبول الماركسية والاعلان شيء وتحول الاعضاء الراضين عن البرنامج السياسي للحزب الشيوعي ولائحته الى ماركسيين لينينيين وشيوعيين حقا شيء آخر .

ليس غريبا اذا ، من ناحية المبادىء الشيوعية ومن ناحية تاريخ تطور الحزب الشيوعي في بلادنا ان ينشب صراع ايديولوجي بين صفوف الحزب والجماهير الثورية وقد ظهر النشاط المستقل لبعض فئات البورجوازية الصغيرة التي بدأت في طرح مفاهيمها للثورة السودانية ومناهجها في العمل الثوري ، وباشرت هذه الفئات درجة عالية من نشاطها المستقل بقبضها على السلطة بين يديها . ولان هذه الفئات تلتقي مع الحزب الشيوعي في برنامجه الوطني الديموقراطي في أكثر من نقطة خلافا لاي طبقة اجتماعية أخرى ، ولان هذه الفئات تشكل الاغلبية الساحقة من مجتمعنا يخرج من بين صفوفها الشيوعيون والطبقة العاملة ، ولان الطبقة العاملة حديثة التكوين في مجتمعنا وتتأثر

ايضا بمنشئها بين البورجوازية الصغيرة فان هذا الصراع يصبح اكثر تعقيدا وصعوبة .

ولكن القضية بسيطة ايضا من ناحية اخرى وتكمن في الاجابة عن سؤال بسيط : هل هناك فروق بين الشيوعيين وبين فئات البورجوازية الصغيرة التي تشارك الشيوعيين برنامج الفترة الديموقراطية ام ليست هناك فروق ؟

وفي رأيي ان تطور الحزب الشيوعي في الظروف الراهنة من الناحية الايديولوجية كتنظيم يستهدف الانصهار في بوتقة الماركسية اللينينية ويرعى يوميا وفي كل فترة من فترات تطور الثورة السودانية ليصبح ذلك الحزب الذي « يسعى باستمرار لتحقيق أكبر قدر من استيعاب الماركسية اللينينية للاسترشاد بها في نضاله الثوري من أجل تغيير المجتمع » . (النظام الداخلي للحزب السوداني) . يعتمد على قدراته في توضيح هذه الفروق لمجموع اعضائه ولطبقته ولكل الجماهير الثورية .

لقد نشب بالفعل صراع ايديولوجي في الحزب الشيوعي في هذه الفترة الجديدة من تطور الثورة السودانية اتخذ بصورة رئيسية هيئة الصراع حول مفهوم التحالف مع السلطة الجديدة . وبرغم القضايا المتعددة المثارة في الوقائع التي اشرت اليها في صدر هذا التقرير : نسمي السلطة الجديدة ديموقراطية ثورية ام بورجوازية صغيرة ، الاختلاف حول مواقف واحداث وقضايا عرضت على المكتب السياسي واللجنة المركزية في هذه الفترة ، لا نركز على التمايز بقدر ما نركز على نقاط الاتفاق . الخ ... الا انني اعتقد ان كل هذه الظواهر تعبر عن مفهومين يتصارعان حول قضية التحالف في هذه الفترة مع السلطة الجديدة ، احدهما مفهوم يميني والاخر مفهوم شيوعي .

سافصل هذه النتيجة واتولاها بالشرح في ما بعد ومن خلال عرض لمشاكل الحركة الثورية في الظروف الراهنة .

طبيعة السلطة القائمة بكل تفاصيلها

ان اهتمامنا بتفهم طبيعة السلطة الراهنة بكل تفاصيلها وصبرنا على هذه الدراسة لا يعتبرا مضيعة للوقت أو « حذلقة » شيوعية لا تصلح في وقت العمل والجد والثورة . فعلى فهمنا لطبيعة السلطة نبني تكتيكاتنا ، وعليه يتوقف تطور الثورة السودانية .

« ان القضية الجوهرية لكل ثورة هي دون شك قضية السلطة . فالطبقة التي تقبض على السلطة تقرر كل شيء » .

(ف. أ. لينين — مجموعة الاعمال — مجلد ٢٩ — ص ٣٦٧)

ونحن نستهدف من دراسة طبيعة السلطة الراهنة معرفة وضعها الطبقي لاننا كشيوعيين ملتزمون بلب الماركسية وأعني المادية والتاريخية والمادية الجدلية ، وندرك ان المظاهر والمواقف السياسية . الخ ... تفسر في ظل الصراع الطبقي ولا شيء سواه . ونحن نعتمد في هذه المعرفة على :

١ — الاستنتاجات العامة للماركسية اللينينية .

٢ — الدراسة الباطنية للسلطة القائمة ومحصول مواقفنا العلمية والفكرية في هذه

الفترة .

٣ ـ تجاربنا واستنتاجاتنا في المؤتمر الرابع وغيره من اعمال الحزب الشيوعي السوداني .

● السلطة بيد الضباط وبوجه خاص في يد تلك العناصر التي قامت بالانقلاب العسكري صباح الخامس والعشرين من مايو (أيار) ١٩٦٩ . وبرغم ان القوات المسلحة تتكوّن من الضباط وصف الضباط والجنود ، والكتلة الاخيرة لها اوضاع اجتماعية تختلف عن وضع الضباط الا انهم لا يدخلون ضمن القوى الحاكمة التي نبحث عن وضعها الطبقي . فالقوات المسلحة السودانية ما زالت قائمة كجهاز ، القيادة فيه للضباط ، العملية العسكرية (الانقلاب) تمت ايضا تحت قيادة اقسام من الضباط . وطبيعة اي جهاز او حركة سياسية او تنظيمية نبحث عنها في طبيعة قيادتها . ان الجنود في القوات المسلحة السودانية لم يتحركوا كقوة مستقلة ولم يدخلوا حركة الصراع الاجتماعي والطبقي مستقلين عن قيادتهم كما حدث مثلا في ثورتي فبراير (شباط) واكتوبر (تشرين الاول) ١٩١٧ في روسيا حينما تصرف الجنود كفلاحين يحملون السلاح .

● نبحث عن الوضع الطبقي للسلطة في الميدان الاقتصادى ـ ميدان علاقات الانتاج ولا ميدان سواه . والضباط هم من بين تلك الفئات من البورجوازية الصغيرة في المدينة التي تنضم للعمل في جهاز الدولة وبوضعه التقليدي ، انهم ليسوا بالطبع من العمال ، وليسوا من الفئات الكادحة العاملة في حقل الزراعة . وبحكم دخولهم ايضا فالضباط من فئات البورجوازية الصغيرة مقارنين بالدخل القومي وبدخل الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة .

مرتبات هذه الفئات في حدها الادنى (القوات البرية) وما يعادلها في الخدمة المدنية (في الشهر) .

لواء : ٢٦٠.. يعادل المجموعة الاولى تقريبا .
عميد : ٢٤٠.. يعادل المجموعة الاولى الثانية .
عقيد : ١٨٥٠ ، ٢١٠.. يعادل من المجموعة السادسة الى الرابعة .
مقدم ١٥٤٨ ، ١٧٩٢ الدرجة (ب) تقريبا .
رائد : ١٢٧٢ ، ١٥٨٤ يعادل الدرجة (سي اس تقريبا) .
نقيب : ٨٩٦ ، ١٢٧٢ يعادل الدرجة (دي سي) تقريبا .
ملازم : ٦٠٩ ، ٨٧٠ يعادل الدرجة (كيو) شرف .

● والسلطة الجديدة بحكم ايديولوجيتها بورجوازية صغيرة ايضا ونحن لا نضيف جديدا ان قلنا انهم حتى الان وحتى هذه اللحظة ، ليسوا شيوعيين ولا يطالبهم احد بذلك . وقد اثيرت هذه القضية لانه ربما قال البعض ـ وقد قيل ذلك في مناسبات مختلفة ومن بعض الشيوعيين ـ ولكن نحن ، اي الشيوعيين بورجوازية صغيرة بهذا المعنى ؟... صحيح ان حزبنا فيه بورجوازية صغيرة نشأت في قيادته وقاعدته ولكنهم شيوعيون قبلوا ايديولوجية طبقة اخرى (الطبقة العاملة) ويناضلون ضد مفاهيم منشاهم وضد

ايديولوجيتهم . والوعي الشيوعي عامة وبين صفوف الطبقة العاملة جـاء مـن مثقفي البورجوازية الصغيرة وسيظل دائما التمازج بين المثقفين الشيوعيين وحركة الطبقة العاملة عماد الحركة الشيوعية في بلادنا .

لقد عارض رفاق هذا التحليل الطبقي : « بورجوازية صغيرة » بعبارة « الديموقراطيين الثوريين » . اود ان اجلو هذه القضية كما اراها من زاوية الماركسية ومن زاوية ادب الحزب الشيوعي السوداني .

ـ لقد وردت عبارة « الديموقراطيين الثوريين » في كثير مما كتب ف. آ. لينين ، كان يتكلم في بعض الاحيان عن « الديموقراطية الثورية » بوصفها شاملة لكل الطبقات ذات المصلحة والفعالية في الثورة الديموقراطية البورجوازية من البروليتاريـا والفلاحين والبورجوازية ذاتها .

« كيف يمكن لماركسي ان ينسى ان الراسماليين ايضا كانوا غالبا في تاريخ كل البلدان « ديموقراطيين ثوريين » كما حدث في بريطانيا عام ١٩٤٩ ، وفي فرنسا في أعوام ١٧٨٩ ـــ ١٨٧٠ ـــ وفي روسيا في فبراير (شباط) ١٩١٧ ؟

« هل نسيت انه يجب التفريق بين الديموقراطية الثورية للراسماليين وللبورجوازيـة الصغيرة وللبروليتاريا ؟ الا يدل تاريخ كل تلك الثورات التي ذكرتها على انه يوجد تمايز طبقي داخل اطار « الديموقراطية الثورية » ؟

(ف. آ. لينين ـــ موقف البورجوازية الصغيرة من مسالة انهيار النظام الاقتصادى) ...

ـــ ان عبارتي « ديموقراطيي البورجوازية الصغيرة » او « الديموقراطيين الثوريين » كانتا تردان بمعنى واحد في مؤلفات ف. آ. لينين وصفا للعناصر الثورية مـن المثقفين البورجوازيين الذين اتجهوا للعمل صوب الفلاحين :

« ان الديموقراطية البورجوازية بداية رائدها الوحيد في الازمان السابقة واعنى (هيرزن) ووصولا لممثليها الجماهيريين أعضاء اتحاد المزارعين عام ١٩٠٥ ونواب كتلـة العمل في البرلمانات الثلاثة بين عامي ١٩٠٦ ـــ ١٩١٢ ، كان لها لون شعبي » . ـــ (الديموقراطية الشعبية في الصين) .

واستمر ف. آ. لينين يطلق هاتين العبارتين بمعنى واحد على ممثلي البورجوازيـة الصغيرة في النضال السياسي حتى ظهور الاشتراكيين الثوريين والمنشفيك كاحزاب منفصلة تعبر بدرجة أو بأخرى بين هذه الفئة او تلك من مجموع حركة الفلاحين .

وفي المقالة نفسها سالفة الذكر يصف ف. آ. لينين الدكتور صن يات صن رئيس الجمهورية الصينية وقتها بانه ديموقراطي ثوري ويقصد بهذا انـه ممثل للبورجوازيـة الصينية التي تريد انجاز الثورة الديموقراطية البورجوازية في بلادها . فهو يقارنه بممثلي البورجوازية المتعفنة في أوروبا حيث ارتدت هذه الطبقة واصبحت عقبة في سبـيل التطور مشيرا الى الفارق بين البورجوازية حيث ما زالت البورجوازية الصينية ممثلـة في قائدها صن يات صن تلعب دورا ثوريا وتقدميا .

« ولكن ما زالت توجد في آسيا بورجوازية قادرة على الدفـاع عن الديموقراطية

النقية الصلبة المثابرة ، بورجوازية تستحق بجدارة زمالة عظماء عهد التنور في فرنسا والقادة العظام في نهاية القرن الثامن عشر » .

(المصدر نفســه)

ويحدد السند الطبقي لهذه البورجوازية بين الفلاحين الصينيين . لهذا نرى :

أولا : الديموقراطيون الثوريون ليسوا طبقة أو فئة اجتماعية ذات وضع بعينه في الانتاج وبين علاقاته .

ثانيا : اطلق هذه العبارة ف. أ. لينين في أغلب الاحيان على ممثلي حركة الفلاحين او المدافعين عنها بفئاتها المختلفة المناضلة ضد النظام الاقطاعي .

ثالثا : في كل الاحوال وبالدرجات المختلفة للنشاط السياسي لهذه القوى فــأن الايديولوجية الشيوعية ، ايديولوجية الطبقة العاملة التي تبيع قوة عملها ، بــل هــي ايديولوجية المالك الصغير ، ايديولوجية البورجوازية في نهاية الامر . ومــن هذا فان ايديولوجية العناصر الديموقراطية الثورية يتحكم فيها وضعها الطبقي البورجوازي الصغير .

ــ ومن ناحية أدب الحزب الشيوعي السوداني اطلقنا على ممثلي البورجوازيــة الصغيرة الذين خرجوا للعمل السياسي والتصدي للسلطة في منطقة التحرر الوطني ، بعد انحسار البورجوازية الوطنية التي قادت حركة الاستقلال السياسي في هذه المنطقة بعــد الحرب العالمية الثانية ــ اطلقنا عليهم عبارة « الديموقراطيين الثوريين » . ومــع الاختلاف في مستوى النشاط بين الجماهير الشعبية والارتباط بها بين الديموقراطيين الثوريين الذين قصدهم ف. أ. لينين في مؤلفاته ، وبين هذه القوى التي نحن بصددها ، الا ان عبارة الديموقراطيين الثوريين عبرت بحق عن فترة جديدة من فترات الثورة الديموقراطية في منطقة التحرر الوطني . تمتاز هذه الفترة بموقف أحزم ضد الاستعمار الحديث وتطرح قضية التقدم الاجتماعي تفاديا للثورة الرأسمالية القديمة ، وتمتاز بدرجات متفاوتة بموقف أكثر ثباتا وصراحة من قضية التحالف مع حركة الطبقة العــاملة العالمية (المعسكــر الاشتراكي) .

لقد توصلنا الى هذا الفهم واطلقنا تلك العبارة خلال عملية طويلة مــن التجربة والاستقراء وبعدما بدأت تتضح المعالم الثورية والديموقراطية لتلك الفئات القائدة وخاصة في العالم العربي :

« لقد رأينا امكان تطور الثورة العربية نحو الاشتراكية عبر الطريق غير الرأسمالي والدور الذي يمكن ان يلعبه الديموقراطيون الثوريون خلال السير في هذا الطريق وقــد تكونت افكارنا حول هذه المسألة من احتكاكنا بشتى قضايا الثورة الاجتماعية في ميداني النشاط العملي والنظري » .

(الماركسية وقضايا الثورة السودانية ــ ص ٦٥)

فعندما تورد مطبوعاتنا هذه العبارة فهي تتصور تصــورا كاملا تلــك الفرق مــن البورجوازية الصغيرة التي اثبتت عمليا موقفا حازما ضد الاستعمار القديم والحديث وفي سبيل تغيير الحياة الاجتماعية ــ تتصور شعارات وتطبيقات بعينها مثل التأميم ، الاصلاح

الزراعي ، النداء للاشتراكية ، الديموقراطية الجديدة . الخ ... ومن هذه الزاوية فان عبارة الديموقراطيين الثوريين تعني ايضا مجموعة من النشاط السياسي لفئات من البورجوازية الصغيرة تستهدف احداث ثورة ديموقراطية عميقة .

هذا التصور تم خلال فترة طويلة وعبر عملية طويلة لان تلك الفئات من البورجوازية الصغيرة تتغير وتتجه صوب الثورة الديموقراطية العميقة خلال عمليات من الصراع السياسي والطبقي وخلال التجارب .

ـ نلاحظ في ما اورد المؤتمر الرابع من مناقشة لدور الديموقراطيين الثوريين انه قد مرت فترتان والتقرير يكتب ، فترة ما قبل هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧ وما بعدها .

الفترة الاولى تميز فيها تحليلنا بالتفاؤل وكان اتجاهه السائد ابراز الجوانب الايجابية للنظم التقدمية العربية وعناصر الديموقراطيين الثوريين ، والفترة الثانية ظهرت فيها الانتقادات الموجهة لهذه القوى اعتبارا لواقع الهزيمة ولوجوب دراسة اسبابها . فقد طرحنا مثلا ان تجربة حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧ اكدت انه لا بد لعناصر الديموقراطيين الثوريين من الاقتراب للماركسية بصورة او باخرى للسير بحركة التحرر الوطني العربية قدما في قضايا معينة مثل جهاز الدولة ، الموقف من قضايا الديموقراطية بالنسبة الى الجماهير ، اهمية وجود الحزب الطليعي المسترشد بالنظرية الاشتراكية العلمية (الماركسية ـ اللينينية) .

أ ـ « لقد اكدت تجربة النكسة الاخيرة ضرورة تسليح تلك الحركة بالنظرية العلمية الشاملة ومعرفة قوانين التطور الاجتماعي بغية تطور الثورة وقيادتها في اكثر الظروف تعقيدا وهذا هو الجانب الاكثر تعقيدا للعمل الثوري وتصل اليه الاقسام المختلفة من الديموقراطيين الثوريين بدرجة متفاوتة من السرعة والبطء » (الماركسية وقضايا الثورة السودانية) .

ب ـ « ولقد كشفت احداث النكسة في الجمهورية العربية المتحدة المخاطر الجسيمة التي ترتبت على غياب حزب من هذا النوع حين تسللت العناصر الخائنة الى اجهزة الدولة والقوات المسلحة والى مراكز القيادة في المنظمات السياسية والنقابية والاقتصادية كما كشفت أيضا أهمية توسيع الديموقراطية الثورية انطلاقا من قاعدة الديموقراطية لكل المخلصين للاشتراكية ولا حرية لاعدائها ، وعدم احتكار العمل الثوري لفئة من القوى الثورية » .

(المصدر نفسه)

لقد كان هذا التنبؤ القائم على نقد الجوانب السلبية في حركة العناصر الديموقراطية الثورية في المنطقة العربية سليما بشكل عام . فنحن نلحظ الان تحولا في مواقع فرق من هذه العناصر : بعضها طرح الماركسية اللينينية راغبا في ان تكون منهاجا لعمله كما هو الحال بالنسبة الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وبعضها نلحظ بينه انحسارا في موجة العداء للشيوعية كما يجري الان بين أقسام يسارية في حزب البعث في كل من سوريا والعراق كما انه بدا التمايز بين هذه العناصر بعضها يسير نحو اليسار والبعض

الاخر يتمسك بالموقف المحافظ واليميني .

كيف نقيم موقفنا وما ورد في المؤتمر الرابع عن العناصر الديموقراطية الثورية فى الفترة الاولى قبل هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧ ؟

ــ لقد استطعنا بحق ان نلحظ بالمشاهدة والاستقراء ان اقساما من حركة التحرر الوطني في بلدان عربية وافريقية تدخل فترات متقدمة من المرحلة الديموقراطية تحت قيادة الديموقراطيين الثوريين عمليا . وكان تقديرنا لهذا الواقع ايجابيا وموضوعيا وسليما فاتخذنا موقف الدعم لتلك الانظمة في النضال ضد الاستعمار والرجعية المحلية ودعمنا كل الاجراءات التقدمية التي تقوم بها .

ــ لقد لحظنا ان هذا الوضع بين حركة التحرر الوطني ورد في قسمين : في بلدان قامت فيها أحزاب شيوعية وفي بلدان اخرى لم تتكون فيها أحزاب شيوعية بعد . وكان موقفنا سليما وخاصا في القسم الاول فلم نصدر موقفنا اعتمادا على تقييمات ذاتية بل على ما هو واقع واعني قيادة الديموقراطيين الثوريين عمليا لخطى الثورة برغم وجود احزاب شيوعية .

ولكن هل يعني هذا اننا خرجنا باستنتاج نظري عام يشمل بلدان التحرر الوطني بأسرها ويعتبر بأنه من اللازم والحتمي على تلك الحركة ان تصل الى الاشتراكية اما بقيادة الديموقراطيين الثوريين او عبر فترات يلعب فيها الديموقراطيون الثوريون دورا قياديا بين الجماهير ؟

في اعتقادي أنه لو حدث مثل هذا الاستنتاج او فهم انه وارد نكون قد اخطأنا اذ ليست هناك نظرية عامة للبلدان المتخلفة حول حتمية المرور بفترة قيادة الديموقراطيين الثوريين او تفادي هذه الفترة ، ومن المسير ان تكون هناك نظرية على هذه الشاكلة . فلكل بلد في مناطق التحرر الوطني ظروفه الخاصة ومستوى النضج السياسي والاقتصادي يختلف بين بلد والاخر ، ولكل بلد ظروفه الخاصة في توازن القوى الاجتماعية بباطنه ، ظروفه الخاصة بين مؤسساته السياسية وتقاليده الثورية . الخ ... الايجابي في موقفنا هو اننا أصدرنا موقفا موضوعيا مبنيا على ما هو واقع بين فصائل بعينها وبلدان بعينها لحركة التحرر الوطني .

أ ــ نحن كشيوعيين قطعا نرى ان الاشتراكية لن تتحقق الا بقيادة الطبقة العاملة وحزبها الماركسي ــ اللينيني ، نرى انه مهما تعددت الاشكال فمضمون السلطة ومحتواها في النظام الاشتراكي هو ديكتاتورية الطبقة العاملة . هذه قضية ايديولوجية من أسس النظرية الشيوعية .

ب ــ كنا نرى على حق وما زلنا ان مناداة عناصر من الديموقراطيين الثوريين بالاشتراكية سبيلا للخروج من التخلف الى رحاب التقدم « وان كان ذلك الحديث من الناحية النظرية يشوبه بعض الغموض النظري ويحوي مفاهيم غير علمية حول الاشتراكية » (الماركسية وقضايا الثورة السودانية ــ ص ٦٣ ــ ٦٤) ، عنصر ايجابي ، يعبر بصورة رئيسية عن ارتفاع مستوى الاثر الفكري لحركة الطبقة العاملة العالمية .

ولكن الخطأ الذي وقعنا فيه في تقديري هو اننا غلبنا الحلف السياسي على قضايا التمايز الايديولوجي بين الفكر الديموقراطي الثوري والفكر الشيوعي ، ويظهر هذا في اتجاه نشاطنا الدعائي العام .

يظهر هذا في المحاضرات عن المدارس الاشتراكية التي القيتها في مؤسسات مختلفة ، في بعض ما كتبت في الصحف ، وفي ايرادنا بعض النصوص الماركسية التي يمكن أن يفهم منها ان الاشتراكية التي تطرحها تلك العناصر من الديموقراطيين الثوريين بصورتها تلك تشكل طريقا خاصا في الانتقال الى الاشتراكية . مثلا ايرادنا لما قال ف. ا. لينين حول تعدد الصور للوصول الى الاشتراكية (« بصدد الهزء بالماركسية » — ص ٦٤ — من « الماركسية وقضايا الثورة السودانية ») . حينما كنا ننتقد الجمود في تقييم الاتجاهات الثورية للفئات الديموقراطية الثورية ، ربما فهم منه ذلك . السليم ان ف. ا. لينين اكد انه من الممكن في فترة الانتقال ان يساهم كل شعب بتجربته حول اشكال الديموقراطية (الدولة الديموقراطية) أو بمظهر جديد من مظاهر ديكتاتورية البروليتاريا (الدولة الاشتراكية) ... ولكن هذا لا ينفي أن ديكتاتورية البروليتاريا هي الحتمية .

ج — ولقد نقدنا في حيز البلدان العربية التي احتل فيها الديموقراطيون الثوريون مراكز القيادة الجماهيرية والسلطة كلا من الموقف اليميني الذي يضعهم بديلا للماركسية والحزب الشيوعي والموقف اليساري الذي يتجاهل هذا الواقع ولا يخرج منه بالاستنتاجات السليمة التي تزخر بها الحياة في بلادهم عمليا . وهذا هو في رأيي التفسير السليم لما ورد في الماركسية وقضايا الثورة السودانية :

« فهناك التقديرات اليمينية التي تهول منها وتعتبرها تجربة متكاملة تحمل نفيا للماركسية حول قوانين التطور الاجتماعي ، وهناك تقديرات يسارية تخفضها الى مستوى حركة للبورجوازية الصغيرة عاجزة عن مواكبة الثورة الاجتماعية ناهيك عن قيادتها » .
(المصدر نفسه ص ٦٤) .

وضع البورجوازية الصغيرة في السودان

اذا عرضنا لهذه الفئات الاجتماعية حسب نشاطها السياسي ومواقفها خلال الصراع الاجتماعي والطبقي الذي مرت به الحركة الثورية السودانية ، فاننا نجد قسما منها يتخذ موقفا متكاملا لصالح الثورة الديموقراطية ، وقد ثبت هذا عمليا خلال فترات النضال المتعددة . هذه العناصر من الديموقراطيين الثوريين توجد بين البورجوازية الصغيرة والمتوسطة ، من المزارعين الذين ادخلت عليهم حركة الطبقة العاملة والحزب الشيوعي الوعي والتنظيم . ان عناصر وحدة المزارعين والديموقراطيين من المزارعين في مشاريع القطن الخاصة هم ديموقراطيون ثوريون ، والعناصر الديموقراطية المتحالفة مع الشيوعيين في حركة الطلبة وبين المثقفين (البورجوازية الصغيرة في المدن) هم أيضا ديموقراطيون ثوريون .

هؤلاء عناصر متقدمة وطليعية بين الاتجاه الديموقراطي الثوري (من البورجوازية

الصغيرة) فهم يرون عينا بعين مع الحزب الشيوعي برنامج فترة الانتقال للاشتراكية ، يتحالفون مع حركة الطبقة العاملة وتصل اقسام واسعة منهم قيادة هذه الطبقة متمثلة في حزبها الشيوعي لعدم قدرته على التصدي لهذه القضية بمستوى عال ولصعوبة مثل هذا العمل .

« لقد اوضحت تجربة الكثير من احزاب العمال ان تعليم الجماهير غير البروليتارية بروح الماركسية اللينينية الحقيقية مهمة شديدة التعقيد لا يمكن أن يتصدى لها بنجاح غير طليعة للطبقة العاملة متمرسة ايديولوجيا وسياسيا » . ـ (ف. أ. لينين) .

تم هذا التطور السياسي بين هذه الفئات عبر صراعات سياسية وفكرية وبوقوع انقسامات مختلفة بينها أدت الى مواقف جديدة وفرز سياسي بين صفوفها ولم يتم للوهلة الاولى وبمجرد تحليل وضعها الطبقي أو مواقفها السياسية في أول معركة أو معارك .

● هناك غالبية البورجوازية الصغيرة في بلادنا من العاملين بالزراعة وهم ما زالوا يتصرفون كتبع للعناصر شبه الاقطاعية والبورجوازية ولم يدخلوا ميادين النشاط الاجتماعي والسياسي مستقلين عن تأثير تلك الطبقات . انهم يتصرفون سياسيا تحت قيادة تلك الطبقات برغم أن مصالحهم موضوعيا تكمن في الانجاز الشامل والحاسم للثورة الديموقراطية في بلادنا .

● المتعلمون من البورجوازية الصغيرة اقلية بالنسبة الى هذه الفئات الاجتماعية في بلادنا وهم لا يتخذون موقفا سياسيا واحدا ، فمنهم من تكامل اتجاهه كديموقراطي ثوري كما أشرنا ، ومنهم من يتخذ موقفا يمينيا ومعاديا للثورة الديموقراطية (الاخوان المسلمون والمتعلمون الذين وضعوا انفسهم في خدمة الفئات والطبقات الرجعية في بلادنا) . هناك عناصر ليبرالية ذات اتجاه للدفع الرأسمالي في بلادنا وتقف في نهاية الامر ضد الاشتراكية ، وهناك عناصر اخرى تحمل هذا الفكر أو ذاك من افكار الديموقراطيين الثوريين في المنطقة العربية . والاخيرون نهتم بهم في هذه الظروف التي تخرج فيها بلادنا الى محيط الصراع في العالم العربي وتطرح فيها للانجاز العملي مهام المرحلة الوطنية الديموقراطية :

ـ هناك فئات متأثرة بالتطور الذي جرى في المنطقة العربية بعد هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧ كما اشرنا اليها في سابق حديثنا ، فهي تطرح قضايا الثورة الديموقراطية وتتخذ موقفا سليما من التحالف بين قواتها الاجتماعية وفي مقدمتها الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي . ولقد جاء هذا الموقف ايضا نتيجة للنضال المشترك معهم ، والتفهم لوجهات النظر وخلال النضال العملي وخاصة بعد انتكاسة ثورة اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٦٤ .

هؤلاء هم الوحدويون الاشتراكيون .

الناصريون : هناك فئات من البورجوازية الصغيرة المتعلمة متأثرة بالتجربة الناصرية وهم ايجابيون في موقفهم ضد الاستعمار ومن اجل التقدم الاجتماعي ولكن حركتهم لا تضع في الاعتبار عوامل تطور الثورة السودانية بل ينقلون تجربة الجمهورية العربية المتحدة

بحذافيرها ويتخذون من المواقف ما يشجع على العداء للشيوعية ويطرحون طريقا مؤداه امكان التطور في بلادنا في عزلة عن حركة الطبقة العاملة والحزب الشيوعي وفي عداء لها في كثير من الاحيان .

أ ـ نحن نلحظ الفرق في المواقف السياسية بين هاتين الكتلتين : نطور العلاقات مع الكتلة الاولى ، ونطرح طريقا للعمل المشترك مع الكتلة الثانية مناضلين في الوقت نفسه بحزم ضد اتجاهاتهم الفكرية اليمينية .

ب ـ نحن نضع الخطوط الفاصلة بين مواقعنا الايديولوجية وبين مواقع هاتين الكتلتين على طول الجبهة الفكرية وقضاياها المختلفة كالاشتراكية والصراع الطبقي ، القومية والاممية . الخ ...

ـ نلحظ في تاريخ عملنا الثوري ان متعلمي البورجوازية الصغيرة من النشيطين في حقل النشاط السياسي الثوري على اختلاف مستويات ذلك النشاط لا يرتبطون بالاغلبية ونعني المزارعين ، ولا يعملون بينهم ولا يستنهضونهم للنشاط المستقل . هذا خلافا لما كان يحدث في الثورة الروسية مثلا . ان ما يجمع بين هذه الفئة والغالبية من البورجوازية الصغيرة (المزارعون) هي انهم اصحاب مصلحة حقيقية في النضال ضد الأستعمار الحديث ، ومصلحتهم موضوعيا في الانجاز الكامل للثورة الديموقراطية ثم الانتقال الى الاشتراكية .

انهم يعانون من نقائص ايديولوجية حول قضية الاشتراكية وقضايا الصراع الطبقي والمناهج العملية . الخ ... لان الاصل الطبقي يقوم على المنتج الصغير والملكية الفردية . وفي هذا المحتوى هم مرتبطون ببعضهم ويمكن في هذا الموقف او ذاك ان تعبر اقسام منهم تمتلك الفصاحة والابانة على الموقف الفكري والعملي لغالبية البورجوازية الصغيرة في بلادنا .

ان اصدار حكم مسبق عن التطور المقبل للنشاط السياسي المستقل للبورجوازية الصغيرة في بلادنا غير سليم ، وما يمكن ان يتخذه الحزب الشيوعي من موقف هو الملاحظة الدقيقة والاحساس بمستوى عال بكل تعبير او خطوة في هذا الاتجاه واتجاه الموقف العملي السليم لتشجيع كل خطوة تخطوها هذه الفئة من جانبها لصالح انجاز الثورة الديموقراطية بطريقة عميقة وشاملة في بلادنا . « ولان هؤلاء الناس (ديموقراطيي البورجوازية الصغيرة ـ المترجم) بدأوا في التحول نحونا فعلينا الا ننصرف عنهم لان الشعارات التي كنا نكتبها في منشوراتنا وصحفنا كانت تدعو الى غير ذلك . علينا ان نعيد كتابة منشوراتنا عندما نلحظ انهم بدأوا في التوجه نحونا جزئيا وذلك لان مسلك ديموقراطيي البورجوازية نحونا قد تغير » ـ (رد على مناقشة حول تقرير مسلك البروليتاريا من ديموقراطيي البورجوازية الصغيرة ـ ف.آ. لينين) .

● الفئة من الضباط التي نظمت الانقلاب العسكري ونفذته وقبضت على السلطة صباح الخامس والعشرين من مايو (أيار) هي من ضمن فئات البورجوازية الصغيرة المتعلمة . ولكي نصنف مستوى نشاطهم السياسي لا بد وان نرجع الى العمل في تنظيم

الضباط الاحرار منذ ان نشا على صورته كتنظيم يجمع بين التقدميين وغيرهم من الضباط عام ١٩٦٥ . كان هذا التجمع يضم العناصر الناقدة للوضع في القوات المسلحة من الشخصيات المعادية للاستعمار والتي اشتركت في تحركات هذا الجهاز وغيره من الشخصيات الجديدة . لقد طرحت العناصر التقدمية والشيوعية لهذا التجمع برنامجا سياسيا للعمل يحوي طبيعة الفترة التي تمر بها البلاد كما يحوي مفهوما ثوريا حول التحالف بين هذه الكتلة وحركة الجماهير ، ومفهوما للتغير الثوري للسلطة . ان هذا البرنامج الذي كان يرمي الى اخراج هذه الكتلة من حيز التفكير الاصلاحي بين القوات المسلحة والسائد بينها وقتذاك الى حيز جديد به مفهوم ديموقراطي وثوري لدور العناصر الوطنية في القوات المسلحة . ظل هذا الصراع والمناقشات تدور حتى مطلع هذا العام (١٩٦٩) حينما طرحوا في النصف الثاني من مارس (اذار) العمل المباشر للقيام بانقلاب عسكري .

وقد اوضحت الكتلة اليسارية وجهة نظرها في العملية الانقلابية باعتبار انه يجب ان تصبح العملية العسكرية مرتبطة بتطور العمل الثوري بين الجماهير وان تصبح جزءا من نهوض ثوري بين الجماهير الشعبية المتقدمة . ان تنظيم الانقلاب والسير به بعدما صوتت الاغلبية الى جانب المفهوم الديموقراطي للعملية العسكرية موقف يعبر عن ايديولوجية البورجوازية الصغيرة التي لم تتاثر بعد بنفوذ الطبقة العاملة وافكارها في هذه القضية . وقد كان هذا تعبيرا منطقيا لايديولوجية هذه الفئة التي لم تتمرس بعد بالنضال الطبقي ولم تتاثر بالماركسية في طرق العمل الثوري ، تعبيرا عن رغبتها في النشاط المستقل ايضا .

لقد طرح امام التنظيم خطان :

خط الارتباط بما يجري وسط الجماهير وبرنامج التغيير الاجتماعي الذي تطرحه حركة الشعب ، وخط تسلم السلطة اولا ثم تحريك جماهير الشعب في ما بعد . ولهذا فان بيان ٢٥ مايو (بيان السيد بابكر عوض الله) برغم انه مقتبس من البرنامج الذي طرحه الشيوعيون وقتها لتنظيم كتلة شعبية للنضال ضد الحكم الرجعي ، لم يكن يعبر عن عملية تفاعل عميق وتغير حقيقي في مفاهيم ووجهات نظر القائمين بأمر الانقلاب في المستوى الذي نقيس به تلك الفصائل من الديموقراطيين الثوريين بين المزارعين ، والمثقفين والطلبة مثلا . ان هذه الفصائل ظلت تمارس النضال السياسي والصراع المكشوف فاتجهت في طريق الثورة الديموقراطية معتمدة على تلك التجارب الغنية . ومثل هذا الوضع لا يتوافر بالطبع في القوات المسلحة .

موقف اللجنة المركزية مساء ٢٥ مايو

وبين هذه الظروف يمكننا ان نقيس موقف اللجنة المركزية مساء الخامس والعشرين من مايو (ايار) ١٩٦٩ والذي صدر في الخطاب الدوري الاول :

أ ـ لم تصدر اللجنة المركزية تقييما تصف فيه السلطة الجديدة بانها ديموقراطية ثورية من حيث نشاطها السياسي ومفاهيمها المتحنة كقوة ديموقراطية ثورية . وما كان للجنة المركزية ان تفعل غير هذا لان تحول فئات البورجوازية الصغيرة من مستوى نشاطها الفكري والسياسي الى قوة ديموقراطية ثورية يتم خلالها عملية من الصراع الطبقي والمواقف العملية .. ان تغيير السلطة واخذها من يد الرجعيين واعلان البيانين التقدمين وتعيين وزراء شيوعيين لا يكفي لوصف السلطة بانها ديموقراطية ثورية . هذا الوصف ياتي كنتيجة لعملية التطور والصراعات المقبلة من اجل انجاز الثورة الديموقراطية .

ب ـ واضعة في الاعتبار الحقائق الواقعية الايجابية :

١ ـ بياني رئيس مجلس الثورة والوزراء .

٢ ـ تعيين شيوعيين في مجلس الوزراء .

٣ ـ تعيين مرشح اليسار لانتخابات الرئاسة رئيسا للحكومة ، قيمت اللجنة المركزية القوة الطبقية الحاكمة ـ البورجوازية الصغيرة ـ بانها جزء من قوى الجبهة الوطنية الديموقراطية وهذا يعني ان السلطة ليست ضمن قوى البورجوازية الصغيرة ذات الموقف السياسي الرجعي ـ يعني انها قوة مصلحتها في انجاز التقدم والثورة الوطنية الديموقراطية . واضعة في الاعتبار الحقائق السابقة وضعت اللجنة المركزية احتمالات ايجابية للتطور السياسي العام للسلطة الجديدة شريطة استمرارها مما يؤدي الى تاثرها بالجو الديموقراطي العام . وكان هذا تأكيداً بان السلطة الجديدة :

١ ـ يمكن ان تتحول بالتدريج الى مستوى نشاط الديموقراطيين الثوريين المثابر .

٢ ـ وبأن هذا يتم اذا ما قام الحزب الشيوعي بدوره في تطوير النشاط الجماهيري في بلادنا أي بتوسيع حركة الجماهير وتقوية مواقع الماركسية ـ اللينينية .

● في النشاط العملي وبناء على هذا المفهوم :

أ ـ أصدر المكتب السياسي صباح الخامس والعشرين من مايو (أيار) ١٩٦٩ موقفه الى جميع العناصر الثورية في القوات المسلحة بدعم الانقلاب وضمان نجاحه من الناحية العسكرية .

ب ـ وافقت اللجنة المركزية على تحمل مسؤولية الاشتراك في الحكم برغم تحفظها على الصيغة المفروضة على الحزب الشيوعي في اختيار الوزراء الشيوعيين .

ج ـ حددت واجبا للشيوعيين : دعم وحماية السلطة الجديدة أمام خطر الاستعمار والثورة المضادة .

● ينتقد الخطاب الدوري الاول بانه أورد عبارة من التقرير الذي قدم الى اللجنة المركزية في دورة مارس (آذار) ١٩٦٩ الاستثنائية . ينصب النقد على الاتي :

أولا : من الناحية الشكلية حيث انه تقرير معروض للمناقشة العامة ولا يمثل رأي اللجنة المركزية في تفاصيله بل في اتجاهه العام . ورغم الغموض في قرار اللجنة المركزية ذاته حول « الاتجاه العام » و « التفاصيل » الا أن هذا النقد في رأيي صحيح وكان من المهم تصحيحه في حينه .

ثانيا : في عبارة : « كما ان جزءا اخر منها (البورجوازية الصغيرة) مهتز وليس في استطاعته السير بحركة الثورة الديموقراطية بطريقة منفصلة بل سيعرضها للالام ولاضرار واسعة وهذا الجزء اختبر في ثورة اكتوبر فساهم في انتكاسة العمل الثوري في بلادنـــا » .

ثالثا : في عبارة « التكتيك الانقلابي بديلا عن العمل الجماهيري يمثل في نهاية الامر وسط قوى الجبهة الوطنية الديموقراطية مصالح طبقة البورجوازيـــة والبورجوازيـــة الصغيرة » .

رابعا : في عبارة « ما جرى صباح هذا اليوم انقلاب عسكري وليس عملا شعبيا مسلحا . الخ ... » .

لقد كان الغرض من ابراز هذه الفقرة هو توضيح الموقف الايديولوجي للشيوعيين مـــن عمليات الانقلاب العسكري الذي ربما تقوم به عناصر بورجوازية أو بورجوازية صغـــيرة .

وفي رايي انه تمشيا مع استنتاجات المؤتمر الرابع ومع مفاهيم الماركسية اللينينية فانه ليس من ايديولوجية الشيوعيين احلال العمل الانقلابي مكان العمل الجماهيري الصابر والدؤوب اليومي وقـــد أسلفت شرح هذه القضية .

في هـــذه العبارة تلخيص لتجربة حزبنا في ثورة اكتوبر بالنسبة الى البورجوازية الصغيرة غير الرجعية ، والتي لم تصل بعـــد في نشاطها السياسي الى مستوى العمـــل الديموقراطي الثوري ، بل بدأت في ممارسة نشاطها المستقـــل كما حدث في جبهة الهيئات فما استطاعت السير بثورة اكتوبر أمام الضغوط الرجعية والاستعمارية ، وهو تلخيص في نظري أيضا لتجربة الحركة الثورية مع مثل هـــذه الفئات الاجتماعية في القوات المسلحة حيث وقفت في منتصف الطريق ولم تصل بنشاطها الحقيقي وبوعيها للتحالف مع الجماهير الشعبية الداخلة في الاضراب السياسي . وفي كلا الحالين كانت هناك أضرار بالنسبة الى الحركة الثورية .

ان هذه هي تجربتنا مع هذه الفئات مـــن البورجوازية الصغيرة التي لم تنتقل بعد الى النشاط الثوري الديموقراطي المتكامل . غير ان هذه التجربة الواردة في العبـــارة سالفة الذكر لم تكن هي القضية المطروحة أمام اجتماع اللجنة المركزية .

فقد كانت القضية المقدمة هي التحليل الطبقي للسلطة الجديدة ، ثم الموقـــف منها. المطروح هو الانقلاب العسكري وموقفنا الايديولوجي منه وماهية الايديولوجية التـــي يمثلها . وكان ردنا ان الانقلاب يمثل ايديولوجية البورجوازية الصغيرة .

وعندما أقرت اللجنة المركزية القول بأن السلطة الجديدة جاءت الى الحكم وأزالت السلطة الرجعية عن طريق الانقلاب العسكري وضعت في الاعتبار الشروط اللازمة لكـــي توصف العملية العسكرية بانها ثورة أو جزء من ثورة شعبنا ــ أكانت تلك العملية قد تمت بواسطة فصائل شعبية مسلحة أو نظامية منحازة للجماهير الشعبية الثائرة . أن تلـــك الشروط لم تكن متوافرة . فالجماهير تناضل ولكنها لا تصل الى أعلى مستويات

نشاطها ، والجماهير ما زالت تجمع صفوفها وتراكم قدراتها الثورية صعودا وهبوطا ، فشلا ونجاحا في وجه هجوم الثورة المضادة في الميادين السياسية والفكرية . الخ ... والسلطة الرجعية برغم انحدارها وصراعاتها ما زالت بيدها بقايا امكانات للبقاء والحركة فترة ، والوضع في داخل القوات المسلحة نفسها لم ينضج بعد لاستيعاب العناصر الديموقراطية والتقدمية في تنظيم الضباط الاحرار . وفي مثل هذه الظروف فان العملية العسكرية هي انقلاب .

هذا ما كان من أمر بعض القضايا الفكرية المختلف عليها قبل الخامس والعشرين من مايو والتي أحاطت جزئيا بموقفنا من تغير السلطة وما كان من أمر القضايا المختلف عليها حول بيان اللجنة المركزية — الخطاب الدوري الاول .

استنتاجات المؤتمر الرابع ما زالت صحيحة

ما زالت الثورة السودانية تمر كحاجة تاريخية وموضوعية بمرحلة انجاز الثورة الوطنية الديموقراطية كشرط ضروري للانتقال الى مهام الثورة الاشتراكية . ان هذه المرحلة هي في واقع الامر وفي سلسلة التطور التاريخي الذي يواجهه مجتمعنا وكل المجتمعات في منطقة التحرر الوطني مرحلة انتقال للتحضير لمواجهة مهام الثورة الاشتراكية . واستنتاجات المؤتمر الرابع ما زالت صحيحة في هذا المضمار .

غير ان ما يواجهنا الان هو أن نصل الى السمات الخاصة بهذه الفترة في بلادنا وفقا للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملموسة .

« اذا أردنا أن نكون ماركسيين ونتعلم من تجربة الثورة العالمية علينا أن نفهم أي معنى نقصد بالضبط حينما نتكلم عن خواص الفترة الانقالية وأن ندرك التكتيكات التي تنبع من سماتها الخاصة » .

(المجلد ٢٣ — ص ٣٢٢ — ف . أ. لينين) .

- يعاني المجتمع السوداني من ثقل التكوينات قبل الرأسمالية في اقتصاده وفي علاقاته الاجتماعية . انه مجتمع متخلف بكل معاني التخلف الاقتصادية والاجتماعية ولا داعي للتفصيل فقد وصف المؤتمر الرابع مجتمعنا وصفا قريبا من الحقيقة .
- أهداف الثورة السودانية أهداف وطنية في ما يختص بتحرير البلاد من التبعية وما يتبع هذا من استكمال للسيادة الوطنية ومباشرتها حقا ، وأهداف ديموقراطية في ما يختص بتصفية كل القيود القديمة والتكوينات السابقة للرأسمالية في ميادين الانتاج وعلاقاته ومظاهر الحياة الاجتماعية الاخرى .

لقد أثبتت تجربة الحركة الثورية في بلادنا من واقع أربعة عشر عاما من الاستقلال السياسي ، وتجربة حركة التحرر الوطني العالمية ان الثورة الديموقراطية لا يمكن أن تتم على هيئة الثورة الديموقراطية البورجوازية القديمة بل هيئة جديدة هي ما يسمى بالتطور غير الرأسمالي .

- التطور غير الرأسمالي — انجاز الثورة الديموقراطية — يعني مرحلة ثورية

تتسم بوجود اقتصاد مختلط متعدد الاشكال بــه قطاع الدولــة (جنــين الاشتراكية) والقطاعات الرأسمالية المختلفة التي تعمل وفقا لقوانين السوق . أنه فترة تنمو فيها قوى الانتاج في بلادنا وتتضح معالم الصراع الطبقي ، وقوانين التطور التي تحكم هــذه الفترة هي أيضا قوانين الصراع الطبقي . فالصراع ضد أعداء الثورة الديموقراطية ومن أجل تحرر الجماهير من نفوذها صراع طبقي ، والصراع ضد الاستعمار الحديث أيضـــا صراع طبقي في معناه الواسع ، والصراع لكي تتطور الاحوال حتى تحسم هــذه الفترة لصالح الاشتراكية أيضا صراع طبقــي .

● خلافا لبعض البلدان المتخلفة التي تواجه هذه الفترة توجد في بلادنا حركــة للطبقة العاملة منظمة ولها حزبها المنظــم . ان الطبقة العاملة ذات مصلحة جوهرية في انجاز مهام فترة الانتقــال وهي تهتــم بأن تؤدي هذه الفترة الى نمو قوتهــا العدديــة والاقتصادية والسياسية في المجتمع السوداني ، تهتم بأن تؤدي هذه الفترة الى دخول أوسع الجماهير من المزارعين في ميادين العمل السياسي وان تكون للطبقة العاملــة حريتها في العمل لبــدء الحلف مع الجماهير الكادحة من هذه الفئات الاجتماعية حتــى تحسم هــذه الفترة لصالح الثورة الاشتراكية حقــا . وان حسم هــذه الفترة حسما جذريا خلال عمليات طويلة من التطور لا يمكــن أن يتم الا بنمو وضع الطبقة العــاملة وحزبها الشيوعي بــين جماهير الكادحين وما مــن سلطــة تستطيع مواجهة الثــورة الاشتراكية غير سلطة الطبقــة العاملة المتحــالفة مع كادحي المزارعــين (ديكتاتورية البروليتاريا) مهما تعددت صورها .

ان التجارب العملية ، دع عنك الخبرة النظرية ، تؤكد ان البلدان التي تدخل هذه الفترة ولا تتحول خلالها الطبقة العاملة الى قوة مستقلة قائدة ، لا يتكون فيهــا حزب الطبقة العاملة الماركسي ــ اللينيني ان لم يكن موجودا من قبل ستتعرض للجمود والركود وتفتــح فيها الفرص لنشاط القوى ذات الاتجاهات الرأسمالية التي تعمل بالفعل الى تحول فترة الانتقال في اتجاه خلــق مجتمع رأسمالي تلعب فيه الانجازات التقدمية ، قطاع الدولة والاصلاح الزراعي الخ ... دورا مساعدا لنمو مثل هــذا المجتمع ، تصبــح هــذه الانجازات مجرد اصلاحات للجماهير .

ان السودان يمكنه أن يتفادى هذه المخاطر وأن يصل بفترة الانتقال الى نهايتهــا الحاسمة لصالح الجماهير الكادحة بفضل وجود الطبقة العاملة المنظمة وحزبها الشيوعي شريطة أن يكون هــذا الوجود فعالا ونشطا بين حركة الجماهير الثورية .

● تدخل بلادنا هــذه الفترة والمعسكر الاشتراكي تتزايــد قدراتــه الاقتصادية والعسكرية والسياسية وتتهيأ ظروف أفضل للوحدة في الحركة الشيوعية العالمية (مؤتمر يونيو (حزيران) للاحزاب الشيوعية والعمالية . والاستعمار العالمي ، وخاصة الولايات المتحدة الاميركية ، يواجه حركة الشعوب الغاضبة على القهر وعلــى الحرب ، وفي منطقتنا العربية تهبــط سمعة الولايات المتحدة الى الحضيض . الخ ...

هذه الاوضاع توفر شرطا مهما لنجاح فترة الانتقال في بلادنا وحسمها لصالح الثورة

الاشتراكية . فنجاح التطور غير الرأسمالي في بلداننا المتخلفة رهين بالتحالف مع حركة الطبقة العاملة المنتصرة ـ مع المعسكر الاشتراكي . ان التاريخ الى هذا الحين لم يقدم لنا نموذجا لبلد متخلف أمكنه أن يتفادى شرور الرأسمالية من غير التحالف مع المعسكر الاشتراكي وفي مقدمته الاتحاد السوفياتي .

« بمساعدة بروليتاريا البلدان المتقدمة تستطيع البلدان المتخلفة أن تنتقل الى النظام السوفياتي وخلال مرحلة معينة من التطور الى النظام الشيوعي متخطية مرحلة التطور الرأسمالي » .

(لينين ـ المؤتمر الثالث للدولية)

هذا التحالف حاجة تاريخية :

ـ من زاوية التطور الاقتصادي والامكانات التي يقدمها المعسكر الاشتراكي التزاما بموقفه الاممي لدعم هذه البلدان أمام الضغوط الاستعمارية ومن أجل حريتها الوطنية .

ـ من زاوية المساعدة الفعالة في وجه تصدير الثورة المضادة لهذه البلدان .

ـ من زاوية التأثير السياسي والايديولوجي اذ أن هذا التحالف في واقع الامر تحالفا بين حركة الكادحين وحركة الطبقة العاملة العالمية . ففي البلدان التي لا توجد فيها أحزاب شيوعية وحركة مستقلة للطبقة العاملة يعمل هذا التحالف أثره في جذب قيادة الكادحين نحو مواقع الماركسية اللينينية بالتدريج ، حيث توجد الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي يساعد هذا التحالف عبر فترات ومن خلال الصراع والتجارب في توسيع نطاق الماركسية في هذه البلدان .

لقد عجزت أقسام واسعة من البورجوازية الوطنية في البلدان المتخلفة وهي تركب موجة الاستقلال الوطني بعد الحرب العالمية الثانية أن تصل الى هذه الحقيقة ، كما ان أقساما أيضا من عناصر البورجوازية الصغيرة الديموقراطية الثورية التي وصلت الى السلطة في ما بعد لم تدرك أبعادها . فظل شعار الحياد برغم تطوراته المختلفة يحجب هذه الحقيقة التاريخية عن الجماهير . الا أننا كشيوعيين ندرك أبعاد هذا التحالف من الناحية النظرية شرطا مهما لنجاح فترة الانتقال وانجاز فترة الثورة الديموقراطية .

تدخل بلادنا هذه الفترة والسلطة ، من زاوية طبقية ، في أيدي فئات من البورجوازية الصغيرة في المدن . في أي اتجاه سارت هذه السلطة حتى تصل للحكم على اتجاهها العام ؟

ـ اتخذت السلطة الجديدة مواقف عدة واجراءات حققت بها وقوف جمهورية السودان في الصعيد الرسمي كدولة مناهضة للاستعمار ومن أجل اقرار السلم العالمي : الاعتراف بجمهورية المانيا الديموقراطية وتبادل التمثيل الديبلوماسي معها ، الاعتراف بالحكومة الموقتة لجبهة تحرير فيتنام ، تبادل التمثيل الديبلوماسي مع جمهورية كوريا الديموقراطية ، البيان السوداني ـ السوفياتي . الخ ...

من بين هذه المواقف التي تؤثر بثبات على تطور موقف بلادنا ضد الاستعمار العالمي

نتطرق لقضيتين : قضية الصداقة مع المعسكر الاشتراكي (الاتحاد السوفياتي) وقضية الاتجاه الى الارتباط مع النظم التقدمية العربية وعناصر الثورة العربية الاخرى .

في ما يختص بالقضية الاولى نحن نلحظ تطورا في أقسام من المنطقة العربية وفي بلادنا بوجه خاص . ان هذه القضية تتطور في اتجاه ايجابي نتيجة : اولا لتعاظم قوة المعسكر الاشتراكي ولأن سياسته أثبتت بالتجربة وقوفها ضد الاستعمار ومن أجل دعم حركة الشعوب الناهضة والساعية الي تطوير استقلالها الوطني ، وثانيا للتحول الطبقي الذي تتعرض له الاوساط القائدة في بعض البلدان المستقلة حديثا . ففي الخمسينات ومطالع الستينات كانت البورجوازية في كثير من الاحوال تحتل مركز الصدارة وكان شعار الحياد الذي طرحته في سياستها الخارجية ــ الحياد بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي ــ يمثل موقفها المتردد ــ عدم نضوج عوامل التقدم والتغير داخل بلادها ، رغبتها في التحرر من النفوذ الاستعماري وقبضته القوية . ولكن الظروف تتغير الان في أقسام من حركة التحرر الوطني : ١ ــ أقسام تسقط فيها البورجوازية الوطنية من مراكز القيادة ــ ٢ ــ نضوج في حركة الجماهير أدى الى طرح قضايا التقدم الاجتماعي ــ ٣ ــ التعثر والفشل في طريق التطور الرأسمالي الذي تنهجه البورجوازية الوطنية ــ ٤ ــ انكشاف طبيعة المعسكر الرأسمالي أكثر مما مضى وخاصة الولايات المتحدة كقوة استعمارية ، وبروز الوجه الحقيقي في الوقت نفسه للمعسكر الاشتراكي ــ ٥ ــ تولي البورجوازية الصغيرة لمقاليد السلطة في بعض البلدان .

ونحن كشيوعيين نرى في بوادر تطور هذه القضية في بلادنا على الصعيد الرسمي من شعارات الحياد بالمفهوم القديم الى الصداقة تقدما مهما يجب أن ندعمه ونعمقه في اتجاه الصداقة مع المعسكر الاشتراكي لانها شرط ضروري لنجاح فترة الانتقال في بلادنا ــ لنجاح تطور بلادنا في طريق غير رأسمالي ولحسم هذه الفترة لصالح الثورة الاشتراكية . ان قيام الصلة بين بلد يطرح طريق التطور غير الرأسمالي وبين المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفياتي في حدود مفهوم « الحياد » من شأنه أن يؤدي الى عرقلة ذلك التطور ، بل الى قفل الطريق أحيانا أمام الفترة الانتقالية .

في القضية الثانية علينا أن نرعى ما يأتي :

ــ ان التحول الذي برزت بوادره في المنطقة العربية عام ١٩٥٢ في اتجاه النضال ضد الاستعمار ثم من أجل التقدم الاجتماعي واعلان « الاشتراكية » هدفا لذلك التقدم ، كانت جميعها عوامل مساهمة في تطور وعي شعبنا وفي خلق منهاج سياسي في بلادنا ساعد تطور الحركة الثورية في بلادنا .

ــ قيمنا هذا التحول تقييما سليما في اتجاهه السياسي وكنا نلحظ أثره الفكري وخاصة الوارد من ج. ع. م. من الناحية الايجابية ، وفي الوقت نفسه لاحظنا في المؤتمر الرابع ان بعض العناصر تحاول أن تخلق حركة معتمدة على ذلك الاثر في اتجاه معاد للشيوعية وللحزب الشيوعي السوداني . ان هذا الاتجاه يعيد تنظيم نفسه وينشط عمليا داخل القوات المسلحة وبين حركة الجماهير في اتجاه التحفظ من حركة الطبقة العاملة

وحزبها وفي اتجاه مصادم لها في بعض الاحيان . هذا الاتجاه له أثره في أوساط السلطة وهو يحاول عمليا ان يطرح نظرية تطور الثورة السودانية من غير الحزب الشيوعي ، بل لحله عمليا تكرارا لتجربة الشيوعيين في الجمهورية العربية المتحدة .

— نلاحظ ان ثمـة تحولات ايجابية تظهر في موقف الديموقراطيين الثوريين في المنطقة العربية : ١ — أقسام منها تطرح الماركسية اللينينية طريقا للعمل الثوري ، ٢ — تعلن أقسام منها شعار الجبهة بما في ذلك الاحزاب الشيوعية كسبيل لوحدة الجماهير ، ٣ — تجري مناقشات يتسع نطاقها للخروج باستنتاجات سليمة حول أسباب الهزيمة العسكرية وحول النقائص في النظم التقدمية ، ومواقف العنـاصر الديموقراطية الثورية سياسيـا وفكريـا ، ٤ — تنحسر في أقسام منها موجة العـداء للشيوعية كما تتزايد الصلات مع المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفياتي .

ومن ثـم نستطيع القول ان بوادر فترة جديدة لمرحلة الانتقال في هذه المنطقة تطل برأسها وهي تتجه سياسيا الى ادراك حقيقة أن تغير الحياة على اسس ديموقراطية هو لب فترة الانتقال والثورة الديموقراطية الجديدة . وهي تتجه فكريا الى نبـذ العـداء للشيوعية وتنظيمات الطبقة العاملة .

وفي هذا المضمار نلحظ تخلفا بالنسبة الى النظام السياسي في الجمهورية العربية المتحدة اذ انه برغـم محاولات الاصلاح بعد هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧ والمتضمنة في بيـان ٣٠ مارس :

- ما زال جهاز الدولة القديم البورجوازي يحتل مركزا مقدما وهو بوضعه الراهن يشكل عقبـة كبرى أمام تطور الثورة وحسم فترة الانتقال لصالح البناء الاشتراكي .
- ان نشاط الجماهير الكادحة وطاقاتها الخلاقة لا تطلق بتطبيق الديموقراطية بينها وخاصة بين جماهير الطبقة العاملة في الصناعة والزراعة .
- لم تتطور الاتجاهات الايديولوجية للنظام في سبيل الاقتراب مـن الماركسية اللينينية ، بل يمكننا القول بأن هذه الاتجاهات متحفظة من هذه المواقع ومعادية لها في كثير من الاحيان .

في ظروف بلادنا التي يتوقف فيها تطور حركة الثورة السودانية على التحالف بـين قوى الجبهة الوطنية الديموقراطية وحيث اصبح الاثر الفكري للديموقراطيين الثوريين على نمط ج. ع.م. مجسدا في تنظيم وحركة تلعب دورها بين السلطة العسكرية فان الاتجاهات السلبية القاصرة التي أصبحت تشكل عقبة امام تطور الثورة السودانيـة تـؤدي الى تجميدها في حدود بعينها .

وبرغم ان تحالفنا قائم في العناصر الديموقراطية الثورية في ج.ع.م في النضال ضد الاحتلال الصهيوني للاراضي العربية ومن اجل حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره ، ومن أجل التقدم الاجتماعي في المنطقة ، الا اننا من الناحية الايديولوجية يجب ان نقف بحزم ضد الاتجاهات السلبية القاصرة التي أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على تطور حركة التحرر الوطني العربية .

بعد الخامس والعشرين من مايو دخلت بلادنـــا على المستـــوى الرسمي في معتـــرك حركة التحرر الوطني العربية . وهذا مظهر ايجابي وتقدمي طالما ناضلنا لتحقيقه فعلينا تسجيله وتشجيعه .

● في هذا المعترك تطرح قضية الوحدة العربية . لنا موقف فكري مـــن هـــذه القضية طرحناه في المؤتمر الرابع وواجبنا دائما ان نطور هذا الموقف مستندين علـــى تطور حركة الشعوب العربية وعلى تجاربنا النظرية والعلمية التي يتسع مداها طالمـــا نحن نناضل ونفكر ونجتهد في تطبيق المنهج الماركسي لمواجهة قضايا الثورة في بلادنا وفي منطقتنا . لقد شعرنا في المؤتمر الرابع باهمية دراسة قضية الوحدة العربية . واستخلاص التجارب المختلفة من العمل للوحدة . وهذا ما نحتاجه الان فقد ظللنا في المستوى الـــذي انجزه المؤتمر الرابع لا نتعداه حتى اليوم . ما هي مقومات موقفنا بصورة سريعة ؟

١) تستند حركة الوحدة بين البلدان العربية على اسس موضوعية وهي تمثل حاجة تاريخية لشعوب هذه المنطقة . ومن هذه الزاوية فالحزب الشيوعي السوداني داعية لهذه الوحدة .

٢) توضع الشروط اللازمة لهذه الوحدة خلال تحول المجتمعات العربيـــة صـــوب الاشتراكية ــ خلال فترة التقدم الاجتماعي حينما تصفى قواعد الطبقات الاجتماعية المستغلة وايديولوجيتها التي تستند على التعصب الوطني الضيق ولا ترى مصالح الحركة الثوريـــة العامة في منطقتنا وعلى النطاق العالمي .

٣) لا بد من اعتبار الخصائص الاجتماعية والسياسية والثقافية لكل بلد عربي والا يفرض نمط واحد من الانماط او من الخصائص لهذا الشعب او ذاك على بقية الشعوب .

٤) الشرط الجوهري هو ان تجد الحركة الثورية في كل بلد عربي الصيغة الملائمة للاتحاد بينها في النضال من اجل التقدم والاشتراكية اعتمادا على استنهاض الجماهير على اسس ديموقراطية ، وان يكون هذا هو الاساس لاتحاد حركة التحرر الوطني في نطاق البلدان العربية بأسرها .

٥) تتم الوحدة بالرغبة الشعبية لكل بلد عربي ولا تفرض فرضا .

هذه هي الاسس التي نراها لقيام وحدة متينة بين الشعوب العربية التي تسير في طريق التقدم والاشتراكية .

نرى ان طرح الوحدة الان للتنفيذ عمل غير ناجح وسيؤدي بالفعل الى عزل الثورية التي تنفذ هذا الطرح عن الجماهير .

فتجـــربة اعـــوام ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦ مـــا زالت مـــائلة فـــي اذهـــان الجمـــاهير السودانيـــة ، وما زالـــت القوى الرجعيـــة مسيطـــرة علـــى اغلبية هذه الجمـــاهير ولا يمكـــن ان تقوم وحدة متينة وثابتة من غير اقتنـــاع الجمـــاهير . ان دخولنـــا في فترة الانجـــاز العملي للثـــورة الديموقراطيـــة والتغيير الاجتمـــاعي ما زالت في حدود تغيير السلطة وتطبيق بعض الاجراءات التـــي لم تحول الوضع بعد الى ثورة شعبيـــة شاملة . طرح هذه القضية الان للتنفيذ يؤدي الى بلبلة الجماهير وانعزال اقسام منهـــا

يمكن ان تكون مؤيدة للتطور الثوري في السودان ونشيطة في دفع هذا التطور والى وقوعها في احضان القوى الرجعية . ان قضية التكامل الاقتصادي كمدخل الى تطور حركة الوحدة بين البلدان العربية يجب ان تضع في الاعتبار ان تقسيم العمل الجاد بين هذه البلدان وهي في مستويات مختلفة من التطور الاقتصادي يؤدي الى تناقضات بينها ويمد قوى البورجوازية والرجعية باسلحة تستخدمها ضد الحركات الثورية في منطقتنا . فالثورة في كل بلد عربي مطالبة بنقل بلادها الى مواقع التقدم وهذا لن يتم الا عبر الثورة الصناعية والزراعية العميقة . فالحاجة لهذه الثورة ليست اقتصادية وحسب ، بل حاجة سياسية واجتماعية ولهذا فلا بد من دراسة عميقة وجادة لهذه القضية من زاوية المساعدة المتبادلة والتعاون التجاري في وجه الضغوط الاستعمارية . كما علينا أن نكون متيقظين الى اوضاع جهاز الدولة في كثير من البلدان العربية التي تطرح قضية التكامل الاقتصادي مدخلا للوحدة العربية . فالقادة الاقتصاديون لكثير من هذه الاجهزة يتمسكون بنظريات بورجوازية مما يمكن ان يؤدي بالفعل الى اسس غير متكافئة في التعاون الاقتصادي وهذا يلهب المشاعر القومية الضيقة ويضعف من مسيرة العمل الثوري من اجل الوحدة في ظروف غير مؤاتية وغير ناضجة وبدون طرح هذه القضية بوضوح للجماهير وبدون وجود اجهزة تعبر عن راي هذه الجماهير .

ولهذا فالخطوات السائرة الان لا تؤدي الى وحدة متينة ، انها تتغاضى عن الشروط اللازمة لانجاح الوحدة وتؤدي الى تقوية مواقف الرجعية في بلادنا .

نلخص ونضيف فنقول : تسير السياسة الخارجية في بلادنا الان في طريق مناهض للاستعمار ولكن طرح هذه السياسة من زاوية قضية فلسطين خطأ ولا يساعد على ثبات هذه السياسة . الضعف هنا هو أن هذه السياسة لا تجد المنابر الشعبية التي تطرح من فوقها فيزداد وعي الجماهير وتمسكها بها . الضعف هنا هو موقف الحزب الشيوعي في ما يختص بتعبئة الجماهير الثورية حول هذه السياسة ولتدخلها الواعي من اجل تطويرها وتوجيهها ونقد ما فيها من سلبيات . ان لمنظمة السلام السودانية وجمعيات الصداقة مع البلدان الاشتراكية وهيئة التضامن الاسيوي — الافريقي وهيئة الدفاع عن الوطن العربي دورا ومسؤولية في هذا العمل .

الاعتماد على السياسة الرسمية وحدها خاطىء وتكتيك غير سليم . اذا كنا نستهدف تطور الثورة السودانية فيجب ان ننقل اوسع دوائر من الجماهير الى حيز السياسة الخارجية المناهضة للاستعمار لتصبح هذه قضيتها ولتحتل الجماهير هذا الموقع الجديد .

وفي طريق الثورة الديموقراطية صدرت تشريعات واوامر توضح اتجاه السلطة الراهنة للتصدي لهذه القضية . وفي المقدمة ذلك القرار الخاص بالادارة الاهلية وهو اجراء جزئي يستهدف تحرير اقسام من المزارعين في القرى والبوادي من التسلط الاداري للقوى المستغلة في بلادنا . يضاف الى هذا وفي الاتجاه نفسه قانون ضريبة الاكواخ والضريبة الشخصية .

هذه القوانين بالاضافة الى طرح السلطة للعمل بين المزارعين هي اهم ما عبرت

عنه السلطة منذ الخامس والعشرين من مايو ، فهي تعني وجود امكانات حتمية لمواجهة المشكلة الجوهرية للثورة الديموقراطية في بلادنا واعني مشكلة الاصلاح الزراعي وهذا ما يجب تشجيعه ودعمه وتطويره .

قانون تعديل الايجارات تعديل ١٩٦٩ وهو يمس حياة الفئات المتوسطة والكادحة في المدن صوب التحسين . عيبه انه لم يلغ الاسس التي تقدر عليها الايجارات الجديدة ، كما انه لا يشمل المباني غير المستاجرة عند صدوره ، كذلك المباني التي تشيد في ما بعد . في الوقت نفسه لم يشفع زيادة الارض للمساكن في المدن (منازل شعبية حكومية مثلا) . يضاف الى هذا قانون الرقابة المتبقية تعديل عام ١٩٦٩ ولم يخرج عن كونه رغبة في حماية الشعب من جشع البورجوازية التجارية ولكنه لم ينجح في مراميه .

قانون الهيئة القضائية لسنة ١٩٦٩ في نضالها من اجل ديموقراطية الحياة في بلادنا:

- تراجع عن توسيع السلطة في قمة الجهاز القضائي (محكمة الاستئناف) واعادة وضع السلطة في يد فرد (رئيس القضاء) خلافا لما حققت ثورة اكتوبر .
- لم يلب الحد الادنى من مطالب الحركة الثورية الخاصة بعلمانية الحياة السياسية في بلادنا فاحتفظ بالنظامين الشرعي والمدني على حالهما .
- قانون معاقبة الفساد لسنة ١٩٦٩ وهو يستهدف من الناحية السياسية كشف الدوائر الرجعية الحاكمة في ما قبل وتجريمها وادانتها . ومن هذه الناحية فان هذا القانون بتطبيقه الحازم يساعد على رفع وعي الجماهير وعلى احاطتها بظروف افضل من اجل تحررها من نفوذ الطبقات الرجعية .

ولكن تطبيق هذا القانون بواسطة محكمة الشعب لم يؤد الى تلك النتائج بطريقة مرضية اذ ان المحكمة لم تدرك دورها كمنبر سياسي للكشف وللعمل السياسي بل اغرقت نفسها في كثير من الاحيان في المفهوم البورجوازي للقضاء « المحايد » كما ان مستوى ادائها ضعيف .

وهناك قانون الرقابة الادارية سنة ١٩٧٠ :

اذا كان الهدف من الرقابة رفع مستوى الانتاج في جهاز الدولة وحمايته من الفساد فان القانون الراهن لا يحقق هذا الغرض .

- القانون يخلق جهازا بيروقراطيا جديدا فيعقد العمل في جهاز الدولة ولا يبسطه .
- الرقابة الحقيقية تتم بواسطة اشراك العاملين في اجهزة الدولة المختلفة في الاشراف على سير العمل ومراجعة كل التشريعات التي تجعل هذه الاجهزة بعيدة عن الشعب والتي تحمي البيروقراطية .
- لانجاز الثورة الديموقراطية يلعب قطاع الدولة وجهازها دورا مقدما في البناء الاقتصادي . ولهذا فان التصور الحقيقي للرقابة يكمن في رفع قدرات هذا الجهاز لانجاز مهامه التي تناط به خلال مشاريع التنمية المختلفة . وبهذا تصبح الرقابة الحقيقية جزءا من جهاز التخطيط الاقتصادي في البلاد هدفها انجاز ما يوكل للقطاع العام والدولة من مهام .

ومثل هذا الجهاز المنفصل عن التخطيط ــ كما هو مضمن في القانون الجديد ــ لا يخدم هــــذا الهــدف .

● هذا الجهاز المنفصل البعيد عن الرقابة الجماهيرية يتحول الى سلطة بوليسية ، وهذا وضع ضار يساهم في دفع البلاد الى نظام بوليسي لا مبرر له وسيشكل عقبة امــام تحــول الاوضاع الراهنة الى ثورة شعبية عميقة الجذور .

اجراءات وعوامل لا بد من احداثها

ان تغيير البناء الحالي للخدمة العامة مسالة معقدة للغاية ولا يمكن احداثه دفعــة واحدة ، كما انه يجب ان تتوافر لهذا التغيير مقومات عديدة خارج بناء الخدمة ذاتــه ، ولاحداث هذا التغيير في جهاز الخدمة واعادة بنائه في سبيل خدمة المصالح الشعبيـــة هناك اجراءات وعوامل لا بد من احداثها :

١ ــ استمرار تدعيم الرقابة الشعبية على الاجهزة الادارية والتنفيذية بعد رســم طريق وتحديد الرقابة واجراءاتها حتى لا تنقلب الرقابة الى معوق ، وحتى لا تزرع الخوف والسلبية عند العاملين .

٢ ــ استمرار التبصير باهداف الدولة العليا وتحديد الحقوق والواجبات تحديــدا واضحا باعتبار ان الغالبية العظمى من العاملين لهم مصلحة مباشرة في زيادة الانتـــاج وحسن الادارة .

٣ ــ ضرورة نشر الوعي التخطيطي عند كل العاملين في الاجهزة الادارية والتنفيذية المختلفـــة .

٤ ــ تقصير الاجراءات والتقليل من القرارات واللوائح وتجميعها ، الى جــانب وضوحها وتحديد اكثر من طريقة ليمكن العمل ان يسير في مرونة .

٥ ــ الحد من ارتفاع الهرم الوظيفي حتى يمكن قمة النظام أن تكــون علــى صلة مباشرة بالقواعد ، وحتى تمنع فقدان الصلة التي تضيع معالم المسؤولية وتؤدي الى التباطؤ والجمــود .

٦ ــ الاخذ بنظام التدريب المستمر وخاصة بالنسبة الى قادة التنظيم في الخدمــة العامــة على ان تتولى ذلك هيئات ذات كفاية عالية .

٧ ــ اعادة النظر في طبيعة الاعمــال وتسلسلها وترابطها في بناء الخدمة العامــة لامكان تحديد الادوار والمراكز بدقة لمنــع الازدواج او البطالة المقنوية .

صدرت مجموعة قوانين لتنظيم التجارة الخارجية في القطاعين العام والخاص وهي سليمة في مراعاتها لخصائص فترة الانتقال (مراعاة مصالح البورجوازية الوطنية) ، ولكننا نرى انه من المهم في حالة القطاع الخاص المنظم في هــذا الميدان ان يوجه جزءا من ارباحه لمواجهة مشاكل التنمية في بلادنــا .

وتمت في هذه الفترة اتفاقات اقتصادية وتجارية مع المعسكر الاشتراكي واهم هذه

الاتفاقات ذلك الذي وقع مع الاتحاد السوفياتي والذي رفع حجم التبادل التجاري بيننا الى ١٥ مليون جنيه . ان هذه الاتفاقات تشكل خطوات سياسية مهمة من اجل تطور الثورة في السودان .وقعايضا اتفاق قرض مع ليبيا قيمته سبعة ملايين جنيه وربع المليون (ولكننا نلاحظ ان آكثر من نصف هذا القرض ، اي اربعة ملايين جنيه ذهب لتنمية القطاع الراسمالي في البلاد . ان هذا يدل على انتصار للاتجاهات الراسمالية في السلطة ونرى انه من المهم خلال فترة الانتقال ان ترتفع باستمرار كفة قطاع الدولة) .

علينا ان نلحظ في الوقت نفسه مواقف واتجاهات سلبية عاقت تطور الثورة الديموقراطية في بلادنا ، فالامران الجمهوريان الرقم (١) والرقم (٢) ينصان على حل جميع الاحزاب السياسية و« أي تشكيل سياسي او اي تنظيم يحتمل ان يستغل لاغراض سياسية » ، وعلى تحريم الاضراب للجماهير العاملة ، ويعتبر مجرما كل من « يقوم باي عمل من شانه اثارة الكراهية بين طبقات الشعب بسبب اختلاف الدين آو الوضع الاجتماعي » ، ومن يشهر بوزير او عضو في مجلس قيادة الثورة .

نحن نعتبر فترة الانتقال — انجاز مهام الثورة الوطنية الديموقراطية — غنية بالصراع الطبقي وتعتمد في نجاحها على تمتع الجماهير الشعبية بمستوى عال من الديموقراطية في التنظيم وفي الراي . الخ ... ولهذا فكل قيد على هذه الجماهير يعوق تطور الثورة ويؤدي الى تقرية مراكز القوى الرجعية .

ومن ناحية اخرى فنحن نواجه تاريخا للحركة الثورية في بلادنا برزت فيه تنظيمات الطبقة العاملة والقوى الديموقراطية الاخرى ، وكونت الطبقة العاملة حزبها السياسي الماركسي اللينيني . وقد ناضلت الطبقة العاملة السودانية وطلائعها الشيوعية لاكثر من حقبتين من الزمن من اجل حقوقها في العمل والتنظيم . ان بعض الرفاق لا يرون في هذا التشريع اتجاها سلبيا واورد مثالا لهذا ما كتب بعضهم من العاملين في الصحافة :

« لو نظرنا لهذا الموضوع بعمق ، وعلى ارض الواقع نجد ان هذا التحليل غير صحيح . فحزبنا ما زال قائما يمارس نشاطه السري والعلني وبرضى تام من السلطة وتحت علمها ، وان فروعنا في مجالات العمل والسكن تمارس نشاطها والسلطة تعلم ذلك . ان حزبنا ممثل في السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية . ان سكرتير حزبنا هو الوحيد بين قادة الاحزاب الذي يشارك في توجيه الراي العام مع اعضاء مجلس قيادة الثورة . الخ ... » .

ونود في هذه القضية ان نكون واضحين :

اولا : من زاوية طبيعة الثورة الديموقراطية نفسها نحن كشيوعيين نرى ان هذه الفترة تمتاز بطابع تغير الحياة على اسس ديموقراطية ومن زاوية خصائص فترة الانتقال في بلادنا فان هذا التغير على اسس الديموقراطية هو الذي يجعل العملية العسكرية التي غيرت السلطة تسير في طريق التحول الى ثورة شعبية حقيقية . ان مفهوم « حل جميع الاحزاب » هو في واقع الامر تصور خاطىء ، تصور انقلابي ، وهو يعبر عن قصور حقيقي في فهم طبيعة المرحلة الانتقالية بوصفها مرحلة انطلاق وتعميق للصراع الطبقي الاجتماعي

في بلادنا بما يكفل انجاز الثورة الديموقراطية ، وحسم هذه المرحلة لصالح استقبال الثورة الاشتراكية . لهذا فالموقف من هذه القضية مبدئي ، وعلينا ان نناضل بحزم من اجل حق الطبقة العاملة في الديموقراطية والتنظيم والنشاط المستقـل .

ثانيا : من زاوية فهمنا لدورنا كشيوعيين خلال انجاز مرحلة الثورة الديموقراطيـة في بلادنا ، ان واجبنا هو ايقاظ الملايين من جماهير المزارعين للعمل الثوري وخلق تحالف ثابت بينهم وبين الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي . هو نشر الوعي الاجتماعي بين مختلف فئات الكادحين اعتمادا على النظرية الماركسية اللينينية . الخ ... هذه المهمة التاريخية تنهض بها الطبقة العاملة وطلائعها الشيوعيون بكل طاقاتها وكل قيد على حرية الطبقـة العاملة وكل سد يقام لحبس هذه الطاقات يعوق من تنفيذ هذا الواجب ومن احداث ثورة اجتماعية عميقة في البلاد .

ثالثا : من زاوية ما انجزت الحركة الثورية وحركة الطبقة العاملة من مكاسب خلال نضالها الشاق والطويل . فالتنظيمات المستقلة للطبقة العاملة والحقوق الديموقراطية للجماهير الثورية كانت مدار نضال عميق ضد القوى الرجعية والاستعمارية في بلادنا ، وهذه الجماهير تدخل في فترة انجاز الثورة الديموقراطية من فوق تلك التقاليد والمكاسب لا بتصفيتها . وعلينا نحن الشيوعيين قبل غيرنا الا نقلل من هذا الرصيد الضخم الـذي يشكل عنصرا مهما لانجاح الثورة الديموقراطية في بلادنا ثم لنقلها صوب الاشتراكية .

رابعا : من زاوية المصالح الحقيقية للطبقة العاملة السودانية وهي التي ما زالت تعيش تحت ظل الاستغلال . ان فترة الانتقال ـــ الثورة الديموقراطية ـــ لا تعني الغـاء الاستغلال الرأسمالي . والسبيل الوحيـد لذلك هو توفير الشروط المـادية والسياسية للانتقال بمجتمعنا صوب الاشتراكية . ومن دون حق الطبقة العاملة في التنظيم والاضراب فان الاستغلال يتزايد ولا تتوافر شروط ملائمة لتراص صفوف هذه الطبقة كقوة يعتمد عليها في النضـال من اجل انجاز الثورة الديموقراطية وحسم فترة الانتقال ومواجهة مهام الثورة الاشتراكية . ان الطبقة العاملة السودانية ما زالت تتعرض بالآلاف للعطالة . ما زالت اجورها في القطاع الرأسمالي في محتوى لا يليق بالبشر ، وما زالت تنتظرهـــا عشرات المعارك الطبقية . وحرمان الطبقة العاملة من حق الاضراب سلاح يوجه اليوم عمليـــا الى صدور هذه الطبقة .

لقد كان قرار حل اللجان الثورية الشعبية ضربة ايضا لتطور الثورة الديموقراطية في بلادنا . كان من الناحية الايديولوجية يعبر عن تردد السلطة في تحويل الانقلاب الـى ثورة ديموقراطية عميقة الجذور وفي تطوير الصراع الاجتماعي في بلادنا . لقد ساعد هذا القرار على تشجيع النشاط الرجعي في البلاد وعلى خفض مستوى الحماسة بين الجماهير المتقدمة . وبموجب هذا القرار فان الجماهير صاحبة المصلحة في تطور الثورة السودانيـة لا تجد الادوات التي تحشد طاقاتها وتوحد صفوفهـا حماية لحاضر الثورة السودانيـة ومستقبلها . وهذا يشكل خطرا كبيرا بالنسبة الى حركة الثورة السودانية .

الاجراءات المالية التي فرضت ايضا تشكل اتجاها سلبيا ، فهي تعبير عن اتجاه يميني

وتقليدي في محاولة حل الازمة المالية على حساب الجماهير الكادحة . لقد حملت الطبقة العاملة ، والعاملون من ذوي الدخول المنخفضة ، من الاجراءات الضريبية الاخيرة ٣/٦ مليون جنيه تقريبا من مجموع تقديرات تبلغ ٥/٩ مليون جنيه تقريبا . أدت هذه الاجراءات الى انخفاض حقيقي في مستوى مداخيل الطبقة العاملة والعاملين الاخرين في القطاع العام في وقت حافظت الاسعار على مستواها احيانا وارتفعت احيانا اخرى .

وفي هذه النقطة ارى الآتي :

● الثبات على ان الحزب الشيوعي لا يناضل فقط في الجبهة السياسية بل عليه دائما وابدا ان يناضل من اجل ادخال تحسينات اساسية في حياة الجماهير الكادحة وفي مقدمتها الطبقة العاملة . ان التنازل عن هذا الموقف يؤدي الى انعزال الحزب الشيوعي عن جماهير طبقته وعن الكادحين ، كما انه يعتبر تخليا عن جبهة نضال هي من صميم جبهات العمل الشيوعي .

● ان عدم توضيح موقفنا كاملا وبطريقة موحدة وبصورة واسعة امام جماهير الطبقة العاملة والاقسام الاخرى من العاملين كان خطأ اضر بعلاقة الحزب الشيوعي بطبقته وبالجماهير التي تناضل معه من أجل التقدم والاشتراكية .

ومن زاوية السياسة التعليمية : ان نضال القوى التقدمية من طلاب ومعلمين لدفع وزارة التربية والتعليم في طريق المساهمة في النهضة الثقافية الوطنية في بلادنا ، نضال قديم وله جذوره . ومنظمات المعلمين الديموقراطية لها نقد متعدد الجوانب للبرامج ولنظم التعليم في بلادنا ، ولكننا نلحظ ان هذا المرفق المهم يسير على طريق خاطىء :

● الكثير من الخطوات التي اتخذها الوزير ذات طابع دعائي ولم تستهدف تغييرا جوهريا في التعليم لخدمة الثورة الديموقراطية . مشروع الاستيعاب الذي يستهدف ديموقراطية التعليم لم يستفد منه الا ميسورو الحال من ابناء المدن التي فيها مدارس غير حكومية .

● لم يتم اشراك نقابات المعلمين في التخطيط التربوي ، وفي تنفيذ برامج الديموقراطية التي ناضلت من قبل لتحقيقها . ان الاتجاه الرسمي للوزارة يتجاهل الطرق الديموقراطية في العمل ويعمل لفرض سياسة لا تتلاءم مع ظروف بلادنا واهداف ثورتها الثقافية . انه يطبق ما يجري في ج.ع.م. تطبيقا أعمى .

● لم تبدأ بعد عملية تأهيل هذه الوزارة للقيام بدورها ، فالتردد يسود حيال قضية تطهير معاهد التربية ، والمراكز الممتازة في قيادة الوزارة من العناصر اليمينية وخاصة من الاخوان المسلمين .

ان الغاء الاتحادات الطلابية ومصادرة العمل السياسي في المدارس الثانوية أضرا بالعمل الثوري لحركة الطلاب وتركا المجال فسيحا لليمين ، في وقت كان ميزان القوى قبل الخامس والعشرين من مايو يسير لصالح الحركة الديموقراطية ، وفتحا الباب لتزايد نشاط العناصر الرجعية تحت ستار الجمعيات الدينية .

ونستطيع القول أن هذه الوزارة التي تلعب دورا مهما في ميدان اساسي للثورة

الديموقراطية — واعني البعث الوطني الثقافي — تعاني من سلبيات واخطاء فاحشة لا بد من النضال ضدها . واخطر هذه السلبيات هو الفهم القاصر والتصور الخاطىء للثورة الثقافية المنبعثة من خصائص شعبنا ومن حضارته العربية والزنجية ، واللجوء الى النقل الاعمى بلا تمييز ولا نظرات ناقـــدة .

● ان وضع الاجهزة الحاكمة ايضا يعاني من سلبيات :

اولا : في التحالف مع الحزب الشيوعي على مستوى المشاركة في اعباء الحكم . لقد تم هذا من دون اعتبار لاسس التحالف المثمر والتشاور على قدم المساواة في نوع هـــذه المشاركة وفي حرية الحزب الشيوعي ان يبعث بممثليه للعمل المشترك في هذا الميدان . وقد قبل الحزب الشيوعي هذه الصيغة في اجتماع اللجنة المركزية مساء الخامس والعشرين من مايو وهو يضع في تقديره المهمة الاولى في حماية التغيير الجديد في السلطة وعدم عزلتها، وقد تشكلت جبهة من القوى الرجعية مناوئة لما ذلك الصباح ، يضع في تقديره ان القوى الرجعية كان من الممكن لها ان تحدث نكسة سريعة ان لم تهرع القوى الثورية باعـــلان التأييد . ولهذا فقد كان ذلك الموقف موضوعيا ومبنيا على موقف ثوري مخلص وحادب على مستقبل الحركة الثورية في بلادنـــا .

من الناحية الفكرية انها صيغة تمثل تصورا خاطئا لاستقلال حركة الطبقة العاملة وللحاجة التاريخية لحزبها الشيوعي في النضال من اجل انجاز مهام الثورة الديموقراطية. وهذا التصور الخاطىء يصـــل الى مستوى النظرية في منطقتنـــا بين بعض العنـــاصر الديموقراطية الثورية الحاكمة . ونحن كشيوعيين ضد هذا التصور ونلحظ نتائجه الضارة بالنسبة الى تطوير النضال الشعبي في فترة الانتقال ، نلحظ انه يمكن ان يصبح اتجاهـــا يمينيا ثابتا قائما على العداء للشيوعية وللديموقراطية بين الجماهير . انه اسلوب مجرب من قبل اقسام من العناصر الديموقراطية الحاكمة في المنطقة العربية ، في اضعاف الحركة الشيوعية عن طريق كسب عناصر من المثقفين الشيوعيين الى مواقعها الفكرية والى تكوين نظرية كاملة تدعو الى الاستغناء عن التنظيم المستقل للشيوعيين او فقدانه لفعاليته والى محو الفوارق الايديولوجية بين العناصر الديموقراطية الثورية والشيوعيين . في السلطة الآن عناصر يمينية وفي مجلس الوزراء بعض العناصر المشبوهة وهذه العناصر تتخـــذ موقفا فكريا ضد الشيوعية ، وموقفا عمليا ضد حركة الطبقة العاملة والحزب الشيوعي . بعض هذه العناصر يتخذ من شعار القومية العربية قنطرة لضرب هذه القوى الثورية ، ويطرح السلبيات التي تعاني منها هذه الحركة في برنامجها السياسي والفكري : التغاضي عن الديموقراطية للجماهير ، مصادرة النشاط المستقل للطبقة العاملة ، الاعتماد علـــى السلطة ، بناء اجهزة المخابرات والدولة البوليسية .

لماذا كل هذا السرد ؟. لاننا اذا كنا في صدد وضع تكتيك سليم فلا بد لنا ان نبنيه على الواقع ، على مجموع ما هو حاصل : « عندما يتصدى الماركسيون لتقييم موقف بعينه عليهم الا ينطلقوا مما هو ممكن بدل مما هو واقع وحقيقي » . — (لينين — موقف البروليتاريا من ديموقراطيي البورجوازية الصغيرة) .

وقد واجهنا مثل هذه الاتجاهات الخاطئة في بعض ما طرح الشيوعيون ، وبعض الشيوعيين السابقين ، حول وجوب سلوك تكتيك لخلق نظام مثل كوبا في بلادنا . ان هذا الاتجاه يتجاهل المشاكل الواقعية وخواص الظروف والطرق التي انتزعت بها السلطة من قوى الرجعية . يتجاهل السلبيات الموجودة ويقفز الى وضع لا تواجهه الحركة الشيوعية السودانية الآن . ان ما نواجهه هو اتخاذ التكتيكات اللازمة لتحويل الانقلاب العسكري الى ثورة شعبية خلال عملية معقدة من التحالفات والصراع ضد الاتجاهات السلبية لفئات البورجوازية الصغيرة ، وطرح المثل الكوبي في مثل هذه الظروف لا يؤدي الى شيء سوى تخلي الشيوعيين عن مواجهة المشاكل الواقعية والى العيش في حلم لذيذ يؤدي الى تفاقم تلك المشاكل مما يعود بالاضرار على الحركة الثورية .

ومما هو واقع نستطيع القول ان الفترة الماضية برهنت على ان السلطة الراهنة تتجه في سياستها الخارجية ضد الاستعمار بشكل واضح ، وانها تدعم العلاقات مع المعسكر الاشتراكي ، وترغب فعلا في العديد من اجراءاتها ، في مواجهة مشاكل الثورة الديموقراطية في بلادنا ، وتتجه اتجاها ديموقراطيا وثوريا ، على ان في محصول نشاطها العملي والفكري ايجابيات وسلبيات ايضا . الا انها كقوة من فئات البورجوازية الصغيرة تدخل ميدان الصراع السياسي ، لم تصل بعد في نشاطها العملي والفكري الى المستوى الذي وصلت اليه تلك الفئات المتقدمة من بين المزارعين والطلاب . الخ ...

الموقف من مثل هذه السلطة

ما هو موقفنا من مثل هذه السلطة ؟

بالاضافة الى ما طرحنا من قبل في وثائق اللجنة المركزية الاربع نصدر موقفنا على الوجه الآتي :

« لقد طرح البيان الشيوعي المبدا الاساسي لتكتيكات الصراع السياسي : يناضل الشيوعيون من اجل انجاز المهام العاجلة للطبقة العاملة وتحقيق مصالحها المباشرة ولكنهم في وسط هذه الحركة يمثلون مستقبلها ويرعون ذلك المستقبل » .

(ماركسية ماركس وانغلز — ف. ا. لينين) .

نحن نناضل من اجل انجاز مهام الثورة الديموقراطية بل نحن اشد المناضلين اهتماما بهذه الفترة لانها ترفع من مستوى الصراع الطبقي وتفجره بين جماهير المزارعين ، ولانها تقوي مراكز الطبقة العاملة في الاقتصاد الوطني وتحقق الشروط اللازمة لدفعها الى مراكز القيادة بالنسبة الى الجماهير ، ولانها توفر الشروط اللازمة للانتقال الى الثورة الاشتراكية هدف الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي . الخ ... الطبقة العاملة لا تصل الى الاشتراكية الا عبر الديموقراطية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

نحن نناضل من اجل المصالح المباشرة للجماهير في حياتها اليومية ونحقق لها بالنضال مكاسب في مستوى معيشتها وفي كل نواحي حياتها الاجتماعية . وهذا النضال هو الذي يقرب الحزب الشيوعي من الجماهير ويربطه بها وتتيقظ على الوعي بمهامها التاريخية السياسية من خلاله .

وفي بداية الشوط الذي نحن في صدده الان نناضل من اجل تطوير الايجابيات في السلطة الراهنة ونكافح ضد كل السلبيات . معنى هذا اننا نطرح للجماهير برنامجنا للثورة الديموقراطية الذي اقر في المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي ، ونناضل بثبات ومثابرة لجلب تاييد واسع من الجماهير الكادحة له . وكل خطوة تخطوها السلطة في تنفيذ بند من بنوده تجد التشجيع والتاييد من الجماهير. وفي الوقت نفسه نعمل بثبات ومثابرة لنقد أي اتجاه سلبي او تردد من السلطة بهدفاقناعها وبهدف جلب تاييد جماهيري واسع لذلك النقد حتى يمكن التغلب على السلبيات.

بين هذه الحركة وخلال تطور النضال في مرحلة الانتقال علينا ان نرعى مستقبل الثورة واعني اولا خلق الشروط المادية اللازمة لمواجهة مهام الثورة الاشتراكية . ثانيا خلق الشروط الذاتية لذلك المستقبل .

وهذا يتم بالطبع بانجاز برنامج الثورة الديموقراطية في مجال التنمية وفي تطوير العلاقات الاجتماعية في بلادنا وفي تنفيذ الثورة الثقافية الديموقراطية . يتم سياسيا بأن يرعى الحزب الشيوعي بحزم التطور المستقل للطبقة العاملة السودانية لتصبح خطوة وراء خطوة قائدة للجماهير الكادحة في بلادنا ، لتبني خطوة وراء خطوة الحلف الثابت بينها وبين جماهير المزارعين الكادحين . وهذه الرعاية ناشئة من موقفنا الايديولوجي كشيوعيين والقائل بأن الثورة الاشتراكية تقودها الطبقة العاملة المتراصة خلف حزبها الماركسي اللينيني ، وانه مهما تعددت الاشكال للسلطة التي تقود عملية بناء المجتمع صوب الاشتراكية فانها ذات محتوى واحد هو ديكتاتورية البروليتاريا المتحالفة مع كادحي المزارعين .

من خصائص فترة الانتقال الراهنة ان تغيير السلطة الذي هيأ موضوعيا لطرح قضايا فترة الانتقال للانجاز ، يتم بواسطة انقلاب عسكري .

معنى هذا ان تغيير السلطة لم يأت نتيجة لنضوج الازمة الثورية في بلادنا ولا يهم في ذلك كثيرا ان كان عدم النضوج يقع في مضمار الشروط الموضوعية او الشروط الذاتية . المهم هو أن هذا الوضع أصبح بحكم تطور الفترة الاولى من مرحلة الانتقال التي تواجهها يضع واجبا مقدما لا تستطيع السير الى الامام بدون تحقيقه : اعني تحويل الانقلاب الى ثورة شعبية في حدود الجماهير الشعبية المتقدمة التي تنضج بينها الازمة (كما حددها المؤتمر الرابع) ثم توسيع دائرة اليقظة الشعبية خطوة وراء خطوة .

ان السلطة اذا ما وجدت تاييدا من جماهير الطبقة العاملة ومن جماهير العاملين في المكاتب ، من جماهير المزارعين المتقدمة في مناطق الانتاج الحديث ، من الطلاب الثوريين والمثقفين الثوريين ، من العناصر الديموقراطية والتقدمية في القوات المسلحة يمكنها اولا ان تستمر وتبقى لمواجهة الفترات المقبلة في الثورة الديموقراطية . ويمكنها ثانيا أن تطرح قضايا الثورة الديموقراطية بطريقة سليمة تضمن لها كسب اغلبية الجماهير الكادحة الى برنامجها ، وتستطيع بالفعل ان تساهم في تحرير الجماهير من اسار التخلف

الاقتصادي والسياسي والاجتماعي . وفي رأيي ان الحديث عن حماية السلطة او دعمها يجب ان يطرح على الوجه الاتي : كيف يمكن اولا وقبل كل شيء الابقاء على السلطة الراهنة ، توفير الشروط اللازمة لاستقرارها وبقائها حتى تواجه الاشواط المقبلة في فترة الثورة الديموقراطية ؟

اولا : ان رفع نضال الجماهير الثورية المستعدة حاليا للصراع الاجتماعي الى ذروة النشاط الثوري هو الضمان الاول والذي بامكانه في الظروف الراهنة ان يحمي السلطة ويبقيها لتنتقل الى واجبات ومهام اخرى ، وهذا يتطلب فتح ابواب النشاط الديموقراطي لهذه الجماهير وازالة كل المعوقات التي تحول دون نشاطها وانطلاق طاقاتها الكامنة في الطبقة العاملة . يجب ازالة كل القوانين التي تحد من نشاط هذه الطبقة ، يجب ان يشرّع لاشراك هذه الطبقة في ادارة المصانع والورش والانتاج في كل مستوياته . وبين جماهير المزارعين في مناطق الانتاج الحديث يجب تغيير علاقات الانتاج كما هو مطروح من قبل الحزب الشيوعي والعناصر الديموقراطية الثورية بينهم في الجزيرة والمناقل ، والمشاريع الخاصة والمشاريع الحكومية الاخرى . يجب ان تتقدم هذه الجماهير بخطى حثيثة وتشترك عمليا في الاصلاح الديموقراطي الخاص بتصفية نظام الادارة الاهلية والمحاكم الاهلية وان تتولى هذه الجماهير عمليا القضاء في مناطقها . بالنسبة الى حركة الطلبة من المهم وقف النشاط الخاطىء الذي يقوم به وزير المعارف وتغيير البرامج على اسس ديموقراطية وتقدمية مرتبطة بتجربة بلدنا وفتح الباب للنشاط الديموقراطي للطلاب في المدارس الثانوية ولاشتراكهم في ادارة المعاهد العليا والجامعات . الخ ...

ثانيا : ان تتخذ الاجراءات السريعة لتحسين مستوى معيشة الجماهير الكادحة . هذا في تقديري عمل مهم لرفع النشاط الثوري لهذه الجماهير ولالتفافها الحقيقي حول السلطة الراهنة وللدفاع عنها في وجه التهجمات الرجعية والاستعمارية الرامية الى ضرب السلطة والى ادخال البلاد في فوضى الثورة المضادة .

— النظر في اجور عمال المصانع والورش الراسمالية وفي شروط خدمتهم بما يكفل ارتفاعا في مستوى معيشتهم واجورهم الحقيقية .

— مراجعة التخفيضات التي لحقت باجور الطبقة العاملة وذوي الدخول المنخفضة من العاملين في قطاع الدولة بالنسبة الى تكاليف المعيشة .

— وضع الاجراءات اللازمة لرفع عائد المزارعين في القطاعات التي سبقت اليها الاشارة .

ثالثا : توحيد الجماهير الثورية المذكورة في جبهة ديموقراطية تحقق اشتراكا فعليا لهذه الجماهير في توجيه السلطة وفي مناقشة القرارات المهمة . ان اخضاع هذه القضية للمناورات او المناقشات البيزنطية يشكل خطرا على بقاء السلطة . فالتنظيم الفعال للجماهير المستعدة حاليا لسند السلطة هو شرط لحمايتها وللنضال ضد السلبية التي تنشر عادة بين الجماهير حينما لا تشارك مباشرة في تغيير السلطة بل يتم هذا عن

طريق الانقلاب العسكري . والجبهة الديموقراطية لا يقتصر نشاطها على تنظيم الجماهير وحسب بل عليها أن تصبح اداة تعكس الراي العام التقدمي وتشارك في التوجيه . ان رفض الجماهير الثورية المتقدمة للسلطة في النظام البرلماني الغربي لا يعني تجاهل اهمية مؤسسات ثورية توجه وترسم ويرجع اليها في كل القضايا المهمة . بمثل هذه الخطوات تبنى المؤسسات النيابية الديموقراطية التي لا مفر منها لاستقرار الوضع الثوري واتجاهه ليضرب عميقا بجذوره في صميم مجتمعنا .

رابعا : يتخذ الوضع في القوات المسلحة اهمية كبرى في الاوضاع الخاصة التي تم بها الانتقال لمواجهة مهام الثورة الديموقراطية . ما نلحظه الان هو ان هذا الجهاز عاد الى علاقاته القديمة القائمة على الاسس التقليدية ، هو ان تنظيم الضباط الاحرار على قلة عدده تحلل واصبح غير فعال . ان بقاء هذا الجهاز بهذه الطريقة امر يعوق استمرار السلطة ويهددها دائما بانقلاب مضاد . وبرغم ان موقفنا المبدئي هو ان مثل هذه الاجهزة لا بد من تغييرها باجهزة جديدة مرتبطة ارتباطا وثيقا باماني الجماهير وتتشكل من الحلف الثوري بينها اذا كان للثورة ان تتطور بثبات صوب حل مشاكل فترة الانتقال ، الا اننا وحتى يتم ذلك نرى :

اولا – أنه من المهم تنشيط الضباط والجنود الاحرار وحسم الخلافات بينهم داخل هذا الجهاز وان يتحكم هذا التنظيم في القوات المسلحة.

ثانيا – ان تطهر العناصر المشبوهة والفاسدة لا في حيز كبار الضباط كما حدث وحسب بل بين صغارهم.

ثالثا – (أ) أن تكون للجبهة الديموقراطية فصائلها المسلحة من طلائع الطبقة العاملة والجماهير الثورية وان تدرب هذه الجماهير لقمع اي انقلاب رجعي في البلاد . ان نضالنا لتسليح هذه الجماهير لا يؤدي الى قفل الطريق امام الانقلابات الرجعية ونشاط الثورة المضادة وحسب ، بل يؤدي ايضا الى مساعدة الوضع الراهن في التحول الى ثورة شعبية تمسك فيها الجماهير بالسلاح فتحمي مستقبلها وحاضرها . يعني ان تتحرر السلطة والطلائع الثورية في القوات المسلحة من الضغوط اليمينية والمحافظة التي تباشرها اقسام من القوات المسلحة في وضعها الراهن فتقيد بهذا التطورات السياسية التي يمكن ان تطرا على موقف السلطة وايجابياتها حيال مهام انجاز الثورة الديموقراطية . لقد برهنت تجارب البلدان المتخلفة حيث فتح الطريق للتقدم الاجتماعي بواسطة قوى تقدمية او ديموقراطية في القوات المسلحة ، وعن طريق الانقلاب ، أن الجهاز القديم بما فيه من عناصر يمينية وأخرى ذات تطلعات بورجوازية وطريقة للمعيشة بينها وبين المستويات الشعبية بون شاسع ، شكل عقبة امام التقدم خلال هذه الفترة او تلك من فترات الثورة الديموقراطية . ان هذه العناصر وتلك التطلعات تجد التشجيع عندما توضع القوات المسلحة في وضع ممتاز بالنسبة الى بقية اجهزة الدولة ، بالاضافة الى ذلك فانه يقوي من الاتجاهات لتجميد التغيير الاجتماعي في البلاد وقصر التغيير في حيز انقلاب عسكري يقوم ببعض الاصلاحات

الديموقراطية. لقد وقعت في هذا المضمـــار اخطاء بتعيين بعض الضباط السابقين كسفراء كمـــا ان توفير السكـــن في العاصمة لبعض الضباط العاملين فيه تمييز ، خطا ايضا ــ (الاستقطاعات) الـــخ ...

ان وضع جهاز الدولـــة في بلادنا ومـــن بينه القوات المسلحـــة يمكنه بالفعـــل في حال اتخاذ الاجراءات الحاسمة في تطهيره وضبطه وتقريبه من الشعب ، الا يعوق مسيرة العمل الثوري وفي هذا لنا وضع ممتاز بالنسبة الى بقية البلدان العربية التقدمية .

(ب) والـــى ان يتم هذا خلال النضال السياسي والفكري فانه يتحتم علـــى الحزب الشيوعي ان يعمل بدأب متفاديا كل الاخطاء الماضية لاتخاذ كل التدابير التي يحمي بهـــا الحركة الثوريـــة من اي خطوة رجعية مضادة في القوات المسلحـــة او خارجها . علينا ان نتحـــرر من الغفلـــة التي تسود الان بين تنظيماتنا ــ قيادة وقاعدة ــ في تنفيذ التدابير التي اشارت اليها اللجنة المركزية في خطابها الدوري الرقم (٣) حينما اكدت ان تغيير السلطة في اتجاه تقدمي بالعنف معناه حتما ان تطرح الثورة المضادة العنف باشكالـــه المختلفـــة للرجوع الـــى السلطـــة .

● بدأت فترة الانتقال باشراك عدد من الشيوعيين في اجهزة الحكم . وهذا مـــن الناحية الموضوعية تعبير عن التحالف بين السلطـــة والشيوعيين . وعندما ندخل الـــى باطـــن هذا التحالف نلحظ الاتي :

١ ــ الحزب الشيوعي ليست له حرية اختيار مندوبيه في التحالف ، بل تم الاختيار في مراحله المختلفة من جانب السلطة .

٢ ــ لا يرجع السبب في هذا الـــى ان السلطـــة تخشى من ظهورهـــا متعاونة مع الشيوعيين ، ففي الحكومة شيوعيون معروفون بهذه الصفة بين الجماهير .

٣ ــ تقوم هذه الصيغة للتحالف في وقت يتزايـــد الصراع الايديولوجي داخـــل الحزب الشيوعي ، وتصبح اقسام من السلطة ذات مصلحة في هذا الصراع .

ان هذه الصيغة شكل قاصر من اشكال التحالف ، وتعبر عن مـــوقف متـــردد حيال توحيد القوى الديموقراطية والتقدمية والشيوعية بطريقة سليمـــة . ولكي تتطـــور الامور في اتجاه سليم من المهم :

● ان نطور هذه الصيغة للتحالف خلال النضال العملي والفكري بين الجماهير وبتطبيق سياسة الاقناع حول مفهومنا للطريقة التي يتم بها اتحاد كل القوى الديموقراطية في هذه الظروف .

● ان يباشر الحزب الشيوعي مستوى عاليا من قيادة الشيوعيين المشتركين في السلطة وضبط اعمالهم والتزامهم بموقف الحزب الشيوعي . ان الانضباط في هـــذا المستوى هو الذي يحدد فعالية تحالف الشيوعيين مع السلطـــة ، وهو الذي يحدد عمليا ان كان الشيوعيون المشتركون في السلطـــة يمثلـــون الحزب الشيوعي وحركـــة الطبقة العاملـــة ام لا .

● ان يضع الحزب قاعدة ثورية سليمـــة للاشتراك المثمـــر في الحكم . فنحـــن

نشترك في الحكم لخدمة الجماهير وليس لمجرد اعلان حلف ما . ونقيس دائما بقاءنا مشتركين في الحكم بهذا المقياس . وهذا يتطلب ان نبتعد عن نظرية « التمسك » بالمواقع الثورية — المشاركة في الحكم كامر في حد ذاته دون اخضاعه لمصالح الجماهير . نحن نشترك في الحكم ايضا لتنفيذ البرنامج المشترك للثورة الديموقراطية . وهذا يتطلب وجود هذا البرنامج الواضح امام كل الجماهير . وفي اطار هذا البرنامج يجب أن يكون موقفنا واضحا من كل القضايا التي يطرحها وان نناضل باخلاص وتضحية لكي نحل هذه القضايا بما يؤمن التقدم لحركة الجماهير الثورية.

اذا استطعنا ان نوحد رفاقنا المشتركين في السلطة حول برنامج الثورة الديموقراطية وبذلت لهم المساعدات الكافية وطبق مستوى عال من الانضباط الحزبي في عملهم ، فان هذا الاشتراك في الحكم على صورته القاصرة حاليا — سيكون مرحلة وسطية للتحالف على اساس الجبهة الوطنية الديموقراطية ، سيساعد عبر عملية من النضال وخلال التجارب والانجازات في فترة الانتقال — في تطوير السلطة لتصبح سلطة الجبهة الوطنية الديموقراطية بقواتها الاجتماعية المعروفة ، وبرنامجها الرامي لتعميق الثورة في بلادنا.

العمل الدعائي رئيسي في النضال العملي

ما هو خطنا في العمل ؟ :

بوجود سلطة من البورجوازية الصغيرة المناهضة للاستعمار والتي تتجه وجهة ديموقراطية وثورية يحتل العمل الدعائي مركزا مقدما ورئيسيا في نضالنا العملي . وبروز هذه المهمة بوصفها أهم الاعمال التي على الحزب الشيوعي أن يقوم بها نابع من ان موقفنا من البورجوازية الصغيرة على تلك الشاكلة هو اقناعها من خلال النضال اليومي والعملي ، ومن خلال معارك الصراع الطبقي ضد الرجعية والاستعمار، للسير بطريقة حاسمة لانجاز برنامج الثورة الديموقراطية في بلادنا ، هو اقناعها بالانتقال بعد انجاز هذه المهام الى مرحلة الثورة الاشتراكية .

وليس هذا الموقف نابعا من اعتبار الوضع الاجتماعي والسياسي للسلطة وحسب بل مما هو اعمق نابع من صميم مرحلة الثورة الديموقراطية التي هي في محتواها ثورة جماهير الكادحين من المزارعين — ثورة البورجوازية الصغيرة . ولا سبيل لانجاز هذه المرحلة عن طريق القفز من فوقها او تفاديها ، فالجماهير الكادحة تنتقل الى الاشتراكية عبر الديموقراطية كما اكدت تجربة الثورات الاشتراكية وكما استنتج بحق ف.ا. لينين . ان طرح الثورة الاشتراكية قبل انجاز الديموقراطية او استيلاء الشيوعيين على السلطة تفاديا لمرحلة الديموقراطية خطا ، واتجاه يساري يتغاضى عن طبيعة الفترة التي تمر بها الثورة السودانية.

« لقد رفضت في موضوعاتي اية محاولة للقفز فوق حركة الفلاحين التي لم تستنفد طاقاتها بعد ، او فوق حركة البورجوازية الصغيرة بصورة عامة ، رفضت اي تلاعب بالاستيلاء على السلطة بوساطة حكومة عمالية » . (من رسائل حول التكتيك — ف. ا.

لينين) هذا يعني اننا نسلك خط الاقناع اي طرح برنامجنا للثورة الديموقراطية للجماهير وتقديم المواقف والتحليلات الصحيحة لمشاكل الثورة الديموقراطية ، وتقديم خططنا في النضال العملي ، وان نشرح ما نرمي اليه للجماهير ، ونناضل عمليا ضد المعوقات التي تقف في سبيل اقناعها . ان خط الاقناع هو خط غني بالصراع الطبقي عبر هذه الفترة : غني بالنضال المعادي للقوى الرجعية والاستعمار والمصادم لتسلط البورجوازية ومحاولاتها تحريف فترة الانتقال لصالح التطور الراسمالي ، غني بالصراع ضد السلبيات السياسية والفكرية للبورجوازية الصغيرة . وما دام خطنا كان الاقناع فان تجربة الجماهير هي الشرط الاول لاقتناعها بوجهة نظرنا .

يشمل العمل الدعائي استقلال الشيوعية والطبقة العاملة ، ويشمل واجب الحزب الشيوعي في نشر الماركسية اللينينية لتحرير الطبقة العاملة المتزايدة القوة خلال مرحلة الثورة الديموقراطية من نفوذ الطبقات والتكوينات الرجعية والبورجوازية من الاوهام الفكرية للبورجوازية الصغيرة ، وجعلها طبقة قادرة على حسم الثورة الديموقراطية وقيادة المجتمع صوب الثورة الاشتراكية.

ان للطبقة العاملة السودانية رصيدا يساعدنا في هذه المهمة — اذ لها تنظيماتها الطبقية المستقلة ولها حزبها السياسي الذي قاد عملية تنظيم تلك الطبقة . المهم هنا ولمصلحة انجاز الثورة الديموقراطية ولمستقبل الحركة الثورية في بلادنا ان يتصدى الحزب الشيوعي للنضال الفكري من اجل نشر الوعي الشيوعي بين هذه الطبقة ومن أجل تنمية احساسها بمسؤولياتها الثورية.

ان فترة الانتقال تهيىء ظروفا افضل لنشر الافكار الشيوعية بين الطبقة العاملة والجماهير الكادحة والتفريط في هذه المهمة ، واخضاع الصراع الفكري ضد الافكار الاشتراكية غير العلمية (غير الشيوعية) للمصالحة او للمواتاة السياسية لا يعني في واقع الامر تفريطا في مستقبل الطبقة العاملة السودانية فحسب بل تفريطا ايضا في مصالحها القديمة واعني انجاز الثورة الديموقراطية الشاملة.

« على الاممية الشيوعية ان تدخل في تحالف موقت مع الديموقراطية البورجوازية في المستعمرات والبلدان المتخلفة ، ولكن عليها الا تذوب فيها ، عليها في كل الاحوال ان تتمسك باستقلال حركة البروليتاريا حتى وان كانت تلك الحركة في اقل اشكالها الجنينية » . — (مشروع قرار حول المشكلة القومية ومشكلة المستعمرات — ف.أ. لينين) .

● على النطاق الجماهيري تطرح افكار اشتراكية علمية يؤدي انتشارها بين جماهير الطبقة العاملة الى تغبيش الوعي الطبقي والى غمر الجماهير بافكار غير علمية . ونلحظ اننا لا نتخذ موقفا مبدئيا ومثابرا في طرح الماركسية اللينينية في نقد تلك الافكار .

● في نطاق الحزب الشيوعي ارى ان مستوى الايديولوجية الشيوعية يرتفع بالتحديد في الصراع ضد افكار البورجوازية الصغيرة ومناهجها وتتهيا الان ظروف

افضل لاستقبال هذا الواجب العظيم المشرق بدخول اقسام جديدة من البورجوازية الصغيرة للعمل السياسي ، دخولها للسلطة واحتمال نهوض بين اقسام جديدة من جماهير البورجوازية الصغيرة في القرى للنشاط السياسي المستقل .

« اذا اردنا ان نؤسس العمل المشترك بين طبقات مختلفة على اسس سليمة ، واذا اردنا ان نضمن النجاح الحقيقي والدائم لهذا العمل المشترك ، وجب علينا ان نكون واضحين تجاه النقاط التي تلتقي فيها مصالح هذه الطبقات وتلك التي فيها تفترق . ان اي وهم او خلط في المفاهيم في هذا الصدد وتشويه الموضوع بعبارات لا معنى لها ، سيعود حتما باكثر الاثار ضررا وينسف فرص النجاح . — (حول مفهوم الديموقراطية لدى كل من العمال والفلاحين — ف. ا. لينين) .

ونتيجة لخصائص فترة الانتقال في بلادنا فان المهمة الاخرى للحزب الشيوعي هي قيامه بطريقة مثابرة بتنظيم الجماهير في سبيل تنفيذ برنامج الثورة الديموقراطية وتوحيد نشاطها حتى تستطيع حسم هذه الفترة لصالح الثورة الاشتراكية.

بين هذه الجماهير تحتل الطبقة العاملة وجماهير المزارعين في القطاعين الحيواني والزراعي مركز القلب ، ونحوهما يجب ان تتجه قوى حزبنا كمنظم ، فالتحالف بين هذه القوى كان وما زال الضمان الاول لنجاح الثورة الديموقراطية وللانتقال لمواجهة مهام الثورة الاشتراكية .

« وفي داخل هذه الجبهة (الجبهة الوطنية الديموقراطية) يشكل التحالف الوثيق بين جماهير العمال والمزارعين الاساس وحجر الزاوية » . — (دستور الحزب الشيوعي — ص ٦٤) .

فاذا كان هذا هو جوهر تكتيكاتنا في فترة الانتقال فان على الحزب الشيوعي ان يناضل بثبات ضد كل المعوقات التي تحول دون انهاض أغلبية الكادحين من المزارعين وادخالهم ميدان النشاط السياسي والاجتماعي. وهذه المعوقات الموضوعية تتخذ في بلادنا :

١ — صور الانتاج وعلاقاته بين التكوينات السابقة للراسمالية .

٢ — المؤسسات والتشريعات المختلفة التي تحجب الديموقراطية عن تلك الجماهير.

٣ — كل ما من شانه خنق الصراع الطبقي او تقييد تقدم الوعي بين هذه الجماهير الكادحة وباقترابها وفق اقتناعها الحر بوجهة نظر الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي وبتحالفها مع هذه القوى .

ان نمو الوعي الاجتماعي لدى جماهير الكادحين من المزارعين لا يتم باصدار القوانين او التشريعات من فوق ، اي من السلطة ، ولكنه يتم باستنهاض نشاط هذه الجماهير وتمتعها باقصى درجات الديموقراطية في العلاقات الاجتماعية والعمل السياسي . وبهذا وحده توضع الشروط الملائمة لتحالف المزارعين والعمال . ان نهوض جماهير المزارعين واشتراكها النشط في صياغة الحياة في بلادنا هو لب الثورة الديموقراطية ، وكل تحالف نقيمه لا بد ان نراعي فيه خدمة هذا الهدف وان كان هذا التحالف يفيد في اتجاهه

ولا يقيدنا .

« ومغزى هذا التبديل يتلخص في انـه يتوجب علينا بوصفنا شيوعيين ان نؤيد ولن نؤيد الحركات التحررية البورجوازية في المستعمرات الا في الحـالات التي تكـون فيها الحركات ثورية حقـا وفي الحالات التي لا يعوقنا فيه ممثلـو هذه الحركـات في تربية وتنظيم جماهير الفلاحين والجماهير الغفيرة المستغلـة تربية حقة وتنظيما ثوريا » .
ـ (المؤتمر الثاني للاممية الثالثة ـ ف. ا. لينين) .

ان كثيرا من فرق الديموقراطيين الثوريين في المنطقة العربية والممثلين للبورجوازيـة الصغيرة الخارجة من المدن لم يصلوا بعد الـى هذا المستوى الديموقراطي الثوري في استنهاض جماهير الكادحين وتفجير قدراتهم بصورة عميقة ، وحتى بين اقسام منهم طرحت قضايا الاصلاح الزراعي الموجه ضد الاقطاع وعلاقاته ونفذت هذا ، لم تستنهض جماهير الكادحين من المزارعين ، ولم تفجـر الصراع الطبقي بارادة الجماهير الحـرة . لقـد صدرت قوانين الاصلاح الزراعي من السلطة ـ من فوق ـ وما جاءت نتيجـة لصراع طبقي حـاد بين جماهير المزارعين .لقد لقيت الثورة الزراعية بين اقسام منهم اصلاحا في حدود العلاقات الراسمالية البورجوازية. وهذا ما يشكل العبء الذي جمـد خطى الثـورة في معظم تلك البلـدان .

الحزب الشيوعي والحركة الثورية في بلادنا مواجهان باستنهاض جماهير الكادحين واستنهاضهم وفقا لاستنتاجات المؤتمـر الرابع . بين أيدينا معالم خطنا التنظيمي في قطاعـي الزراعـة القديمـة والحديثة والحواجـز التي كانت تقيمها القوى الرجعية في وجـه دخولنا كمنظمين لهذه الجماهير ضعفت . ومـا علينا الا آن نتجه بحزم لتطبيق خطنا التنظيمي بين هذه الجماهير ، وتوفير الامكانات الذاتية للحزب الشيوعي والتنظيمات الديموقراطية الاخرى للنهوض بهذه المهمة التاريخية التـي لا تدانيهـا مهمة .

افكار لتنظيم الطبقة العاملة

وتنظيم الطبقة العامـلة لا تنقصنا حـوله الافكـار فلنـا الاستنتاجـات في المؤتمر وتجارب عملية حول الاشكال التنظيمية المختلفة لهذه الطبقة من نقابات وأندية وتعليم العمـال والجمعيات التعاونية . الخ ... الظروف مواتيـة الان لتصدي الحـزب الشيوعي لهذه الجماهير في أوسع نطاق وفي منظمـات متعـددة وتقويـة هذه المنظمـات علينا أن نراعـي الاتي :

اولا : اذا كنا نتحدث عن ان الحزب الشيوعي هو حزب الطبقة العاملة ونقـر هذا ايديولوجيا فان فترة الانتقال الراهنة ومستقبل حركتنا الثورية تعتمدان على تحقيق هـذا الحديث عمليا اي ان يصبح الحزب في روابطه العضوية وفي ايديولوجيته حزبـا حقيقيا للطبقة العامـلة . اننا ما زلنا بعيدين عن هذا الوضع وعلاقاتنا ضعيفـة بين عشرات من المؤسسات الصناعية وفي مؤسسات اخرى لا وجود للحزب الشيوعي . كمـا ان قضية تربية كادر عمالـي شيوعي ورعايته وتصعيده الـى مستوى القيادات المختلفـة لا يخطط له بوعـي وبارادة ثرية للتنفيذ .

ثانيا : الحزب الشيوعي تتضاعف روابطه بالطبقة العاملة وينهضها للنضال كطبقة خلال العمل اليومي للدفاع عن مصالحها ــ عن مستوى معيشتها لا في العمل السياسي وحده . ان هذه القاعدة لا يغير منها تحول السلطة من يد القوى الرجعية الى فئات البورجوازية الصغيرة الديموقراطية ، ولا يغير منها نهوض المجتمع الاشتراكي وحكم الطبقة العاملة كما سبق ذكر ذلك . سيظل النضال من اجل تحسين مستوى معيشة الطبقة العاملة من أقوى الروابط بين الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي .

ثالثا : التصدي لمهمة الحزب الشيوعي في رفع مستوى الوعي الطبقي لجماهير العمال ونشر افكار الماركسية بينهم وتحرير صفوفهم من نفوذ الافكار الغربية . وقد سبق ذكر هذا .

رابعا : ان نساعد الطبقة العاملة عمليا بواسطة تنظيماتها النقابية وعن طريق حزبها السياسي في تنظيم جماهير الكادحين من المزارعين وخاصة العمال الزراعيين . وهذه المهمة لا تتم تلقائيا بل بالوعي والعمل المخطط وبتحول الطبقة العاملة الى منظمة لهذه الجماهير .

ان الوقوف في مقدمة حركة الشعب يعني ايضا في ظروفنا الراهنة تصدي الطبقة العاملة للبناء الاقتصادي ولتنفيذ اولى خطواته في الخطة الخمسية المقبلة . يتطلب هذا بالطبع ان تكون الخطة في اتجاه التطور غير الرأسمالي ــ أن تساعد في تطور قطاع الدولة وان تطرح بطريقة ديموقراطية تشترك فيها الجماهير وترفع من مستوى حماستها . فانجاح مشاريع الدولة ورفع الانتاجية في قطاعها الاقتصادي بمبادرات الجماهير العمالية يشكل واجبا مهما لطبقتنا . ان شعار « زيادة الانتاج » الذي ظلت تطرحه العناصر اليمينية في حركة النقابات من قبل دفعا للتطور الرأسمالي ومعارضة للنضال الدائم المستمر لتحسين مستوى معيشة العمال ، وتحويلا لطبيعة الطبقية للنقابات بوصفها اداة للصراع الطبقي ، ان هذا الشعار رفض من جانبنا على حق . ان الطبقة العاملة ترفع شعار زيادة الانتاج في قطاع الدولة عندما يطرح النظام السياسي طريقا للتطور العام يتفق ومصالح الطبقة العاملة ــ طريق التطور غير الرأسمالي الهادف للدخول في مرحلة الثورة الاشتراكية . والطبقة العاملة ترفع شعار زيادة الانتاج في هذه الظروف بين قطاع الدولة لانها صاحبة مصلحة في تطوير هذا القطاع ــ جنين النظام الاشتراكي ، واقناع أوسع الاوساط الشعبية عمليا بانه افيد لمجموع التطور الاقتصادي من القطاع الرأسمالي ، ولانها تمهد بهذا تدريبا وقدرة على ادارة البلاد بأسرها في ظل المجتمع الاشتراكي . ان رفع شعار زيادة الانتاج لا يعني بالطبع قبولا لانحدار مستوى معيشة الجماهير العاملة ولا يعني تخليا من قبل منظمات العمال الطبقية في قطاع الدولة عن مهامها في تحسين ذلك المستوى. ان المكتسبات المختلفة التي تحرزها الطبقة العاملة في ميدان مداخيلها الحقيقية وشروط عملها هي المواقع المتقدمة التي تناضل من فوقها هذه الطبقة من أجل الانجاز الشامل للثورة الديموقراطية ، هي التي ترفع الحماسة بين الطبقة العاملة بأسرها لا بين الاقسام المتقدمة منها وحسب ، في

النضال ضد اي ردة رجعية في البلاد . والاثارة وحدها حول حماية السلطة في هذه الظروف لا تحقق نصرا ملموسا وثابتا .

لسنا الان في صدد المناقشة التفصيلية لدورنا كمنظمين للجماهير الثورية الاخرى من شباب وطلاب ونساء ، وجماهيرية ثورية في القطاع التقليدي للاقتصاد ، وفي الجنوب. الخ ... لقد وصلنا في المؤتمر الرابع الى استنتاجات سليمة في هذه القضية لم نطبقها ولقد جاء آوان تطبيقها . ما نحن في صدده هو وضع دور الحزب الشيوعي كمنظم في اطاره النظري السليم ، كجزء مهم من تكتيكاتنا في هذه الظروف . فكمنظمين نستطيع ان نرفع مستوى نشاط الجماهير الى أعلى قممه وهذا يعني تحويل التغيير الذي جرى في السلطة في الخامس والعشرين من مايو الى ثورة شعبية عميقة . التنظيم ولا شيء سواه هو الذي يجمع الجيش السياسي للثورة السودانية ، التنظيم ولا شيء سواه هو الذي يرفع من قدرات الجماهير لسد الطريق امام الثورة المضادة . التنظيم ولا شيء سواه هو الذي يساعد الجماهير في العمل المستقل وفي التحرر من نفوذ القوى الرجعية والبورجوازية .

صيغة الحزب الديموقراطي في الجنوب

يحتل الجنوب مركزا مقدما في نشاط الحزب الشيوعي كمنظم . ولقد ظللنا سنوات كما هو معلوم نسعى لتطوير الحركة الديموقراطية في الجنوب وجربنا اشكالا عدة من تنظيمها حتى توصلنا الى صيغة حزب الجنوب الديموقراطي . ان اعلان الحل السلمي الديموقراطي طريقا لتطور الجنوب ، وتحول برنامج الحزب الشيوعي الى سياسة للدولة امور حتمت علينا العمل المباشر بين الجماهير بالادوات التي تمتلكها . علينا في هذه الفترة ان نركز جهودنا التنظيمية في العمل بين منظمات العمال والشباب والنساء والجمعيات التعاونية ولجان السلام . الخ ... وتقديم كل المساعدات لتقويتها وتوسيع قواعدها في الجنوب . وتجربتنا منذ الخامس والعشرين من مايو توضح انه من الممكن ان تتحول هذه التنظيمات — برغم الضعف الذاتي للقوى الديموقراطية في الجنوب — الى ادوات مقبولة للعمل الشعبي وناجحة ايضا .

- في غياب التكوينات السياسية التي تعمل للنهوض الوطني الديموقراطي في جنوب البلاد وفي وقت لم تنضج الظروف لوجود حزب ديموقراطي في الجنوب ، فان مسؤولية هذا العمل تقع على عاتق الحزب الشيوعي .
- علينا اذا أن نجمع جيوب حزبنا المتناثرة هناك ، وان نعمل للاستفادة من كل الامكانات لوجود شيوعيين في هذه المنطقة وتقديم المساعدات اللازمة لهم . (راجع كتيب المكتب السياسي عن الجنوب) .

واذا كانت تكتيكاتنا في هذه الظروف تقع في ميداني الدعاية والتنظيم فيجب اقناع كل حزبنا وكل القوى الديموقراطية والتقدمية بذلك ، فما كان بالامس اضرابات وتظاهرات واعتصامات تكتيكا للعمل اصبح يتغير لان الظروف تغيرت .

واذا كان تغيير السلطة عن طريق انقلاب ولما تنضج بعد ظروف الازمة الثورية في

بلادنا ، يؤثر على تكتيكاتنا ، فانه ايضا يؤثر على الظروف التي نعمل فيها لتنمية قدرات حزبنا ولتطوير حياته الداخلية .

اولا : هناك المشاكل الخاصة بتنمية استراتيجية الحزب وبمواجهة مشاكل العمل القيادي فيه ، وهذه المشاكل مطروحة للمناقشة العامة في دورتي اللجنة المركزية في يونيو (حزيران) ١٩٦٨ وفي شهر مارس (آذار) ١٩٦٩ . ولا أرى طريقا للتغلب على هذه المشاكل الا بالمناقشة التي تجمع تجارب حزبنا في هذه القضايا وان تقود اللجنة المركزية بحزم عملية استكمال استراتيجية الحزب ، ووضع أسس سليمة لتقييم كادر الحزب ودراسته ثم عقد المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي .

ثانيا : ان نرعى بدرجة عالية مستوى الانضباط الحزبي ، وفي رأيي ان هذه القضية ليست كما ينظر اليها بعض الرفاق مجرد اجراءات شكلية ، ذلك ان قواعد الحزب ولائحته لم تكن يوما اجراءات شكلية . لا بد ان ننظر الى هذه القضية بطريقة اعمق في الظروف الراهنة التي تخرج فيها اقسام من فئات البورجوازية الصغيرة للعمل السياسي المستقل وهي تشترك في اكثر من نقطة مع برنامج الحزب الشيوعي للثورة الديموقراطية ، في ظروف يشترك فيها الشيوعيون في السلطة . ان قبول الشيوعيين العمل في المؤسسات المختلفة كممثلين للحزب الشيوعي بوصفهم شيوعيين من غير الالتزام برأي الحزب وبلا مراعاة للوائحه ، وبمواجهة الحزب بالامر الواقع بحجة : نحن نحمي الثورة من هذه المواقع ، فلماذا الاصرار على أخذ رأي الحزب مقدما ؟ — يؤدي هذا فعلا الى فقدان الحزب الشيوعي لاستقلاله . انه تعبير عن موقف ايديولوجي مغاير للشيوعية . لقد بدت هذه الظاهرة بعد الخامس والعشرين من مايو ونحن نتخذ خط النضال الثابت لتحرير رفاقنا من هذه الايديولوجية الخاطئة ولحمايتهم من الانتقال من صفوف الطبقة العاملة وكيانها المستقل ، ولكن علينا في الوقت نفسه ان نكون حازمين امام العناصر التي ترفض هذه المساعدة وان نطهر صفوف حزبنا منهم .

« وقد تضطرنا الظروف للاشتراك في مؤسسات غير حزبية خاصة في مرحلة الثورة الديموقراطية التي تلعب فيها البروليتاريا دورا بارزا مثل هذه المشاركة قد تكون ضرورية لنشر الدعوة للاشتراكية وسط الجماهير الديموقراطية غير الواعية ، وقد يكون ذلك لمصلحة النضال المشترك للاشتراكيين والديموقراطيين الثوريين ضد الثورة المضادة . ففي الحالة الاولى تصبح هذه المشاركة أداة لقبول أفكارنا ، أما في الحالة الثانية فهي تمثل ميثاق نضال لاحراز اهداف ثورية محددة . وفي كلا الحالين ايضا أن المساهمة في المؤسسات غير الحزبية لا تكون مقبولة الا اذا روعي الاستقلال التام لحزب العمال والا اذا كان الحزب ككل يسيطر على اعضائه المنتدبين ويوجههم في التحالفات والمجالس غير الحزبية » .

(المجلد العاشر — ف. ا. لينين)

في هذه القضية علينا ان نلحظ ايضا ان وجود الحزب الشيوعي وفعاليته يبدو مشكلة امام السلطة الراهنة كما ان اقساما منها تصر على جذب الشيوعيين كافراد للعمل في بعض المؤسسات الرسمية من غير ان يعلم الحزب الشيوعي في هذا الامر شيئا . في رأيي

ان هذا يعبر عن صراع ايديولوجي يستهدف استيعاب عناصر من الشيوعيين في الاتجاه الفكري الديموقراطي الثوري ونقلهم من مواقع الماركسية . في يد تلك الاقسام التي لا ترى التعاون مع الطبقة العاملة والحزب الشيوعي كقوة مستقلا يمكن ان تستغل هذه العناصر من اجل تشويه الماركسية ، من اجل تفتيت الحزب الشيوعي وحله عمليا .

تجارب ((الديموقراطيين الثوريين)) في المنطقة العربية

في هذا المضمار علينا أن نعي جيدا تجارب الديموقراطيين الثوريين في المنطقة العربية وخاصة ما جرى في الجمهورية العربية المتحدة . وليس هذا امرا مستغربا على من يدرك الصراع الطبقي وتعقيداته خلال فترة الانتقال ، وعلى من يقر الاختلافات الايديولوجية بين الشيوعية والديموقراطية الثورية (البورجوازية الصغيرة) والتناقضات التي تحدث هذه الفترة .

علينا ان نرعى ايضا في مستوى التحالف في الحكم ووظائف الدولة الآتي : الكتلة الشيوعية تستهدف دفع البلاد في طريق انجاز الثورة الديموقراطية وهي تتوسل باشتراكها في الحكم الى وضع حركة الجماهير في مواقع متقدمة تناضل من فوقها من أجل انجاز مهام هذه الفترة . ان نظرية التمسك بمواقع السلطة من دون العمل على تحويل هذه المواقع الى أدوات لرفع الوعي بين الجماهير واستنهاض نشاطها والتقدم بمشروعات مدروسة تستهدف انجاز الثورة الديموقراطية في بلادنا ، نظرية خاطئة . نحن نتمسك بالاشتراك في الحكم بقدر ما يتيح ذلك من فرص حقيقية للنضال في هذا الاتجاه .

علينا ان نراعي في اشتراك الشيوعيين في المناصب المختلفة طبيعة الفترة التي نعمل فيها وطبيعة التحالفات . نحن في فترة الثورة الديموقراطية وهذا يعني ان هناك قوى ديموقراطية تقدمية صاحبة مصلحة في انجاز هذه الثورة . لقد آقام الشيوعيون تحالفات قوية عبر صراع طويل مع العناصر الديموقراطية الثورية في مجالات مختلفة ، ولهذا فاي استئثار بالمناصب الرسمية من قبل الشيوعيين خاطيء ومضر . وقد برز هذا بين أوساط من المثقفين الشيوعيين وهناك من العناصر الديموقراطية من ينتقد هذا التصرف الخاطيء ــ علينا أن نتعاون مع العناصر الديموقراطية التي خبرناها . وثبتت على مواقعها ــ نتعاون معها في هذا الميدان وفي ميادين العمل الشعبي ايضا وان نفتح لها الابواب للعمل الرسمي المثمر .

هذه في رأيي القضايا الايديولوجية المهمة المرتبطة بتكتيكاتنا في هذه الظروف. وسيكون هذا الاجتماع ناجحا اذا :

(١) أعلن بصرامة مصلحة الحركة الثورية في وحدة الحزب الشيوعي وضد كل الهجمات الهادفة الى تفتيته .

(٢) اذا توحد حول حد ادنى من التكتيكات وهو ما طرح في هذا التقرير في هذا الشأن حتى نستطيع مواصلة نضالنا العملي ونتوجه الى تحمل مسؤولياتنا الثقيلة بين الجماهير .

الوثيقة ٢ : المؤتمر التداولي وقراراته

نجتمع بعد مرور اكثر من سنة على سقوط القوى الرجعية من قيادة الدولة ، وبعد سنة من قرار اللجنة المركزية بعقد مؤتمر تداولي لكادر الحزب ، للنظر في تكتيكاتــه في الظروف الراهنة .

وفي هذه الفترة جرت تطورات ثورية مختلفة مما أصبح لزاما علينا معه ان نعــلن رأينــا في قضيتــين :

١ ــ الاختلافات حول تكتيكات الحزب في الظروف السياسية الجديدة الناشئة بعد ٢٥ مايو (ايار) ١٩٦٩ (حركة النميري) .

٢ ــ الاختلافات التي شملت استراتيجية الحزب وتكتيكاته على طول مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية .

اعتمادا على محصول الماركسية ــ اللينينية في ما يختص بالمرحلة الوطنيةالديموقراطية وتكنيكاتها ، وعلى مقررات المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي في ما يختص بهذه القضية ، نــرى الآتــي :

مــا زالت بلادنا تعيش مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية . ومهام هذه المرحلــة التي حددها المؤتمر الرابع ، ذات شقين : المهام الوطنية الخاصة بدعم الاستقلال السياسي والذي لا يمكن ان يتحقق بغير انجاز الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية للاستغــلال الرأسمالي . ومهام ديموقراطية تتلخص في ازالة كل العلاقات الاجتماعية والانتاجية المتخلفة التي تحول دون التقدم وتحبس الطاقات الخلاقة للجماهير . هذه المهام الوطنية الديموقراطية لا يمكن الفصل بينها لانها تكمل بعضها .

الاعداء الاساسيون في هذه المرحلة هم الاستعمار بشقيه القديم والحديث ، والطبقات والفئات الاجتماعية والعناصر التي يستند عليها في داخل البلاد وصاحبة المصلحة في الابقاء على التخلف والتبعية . أما القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في انجاز مهام هذه المرحلة فهي الطبقة العاملة وجماهير المزارعين والمثقفون الثوريون والرأسمالية الوطنية .

هذا التحديد للمرحلة ومهامها وقواتها واعدائها هو ما نسميه باستراتيجية الحزب .

ان هذا التحديد لم يأت اعتباطا ، وانما كان نتيجة دراسة شاملة لمجموع علاقات الانتاج وقوى الانتاج وما يحيط بها في ظروف سياسية واجتماعية في بلادنا . فلكــل مرحلة خصائصها التي تميزها من حيث أهدافها الاجتماعية والسياسية ومن حيث علاقات القوى الطبقية فيها . ولا يمكن الانتقال من مرحلة الى أخرى الا بالانجاز الكامل لمهام المرحلة الادنى . وحتى عندما تنشأ ظروف تتداخل فيها المرحلتان بقيام سلطة جديدة تمثل المرحلــة الاعلى ، فان على هذه السلطة ان تستكمل ما تبقى من مهام المرحلة الدنيا قبل ان تستطيع

التصدي الكامل لمهام المرحلة الجديدة .

وفي ما نحن بصدده فان الثورة الوطنية الديموقراطية هي مرحلة قائمة بذاتها في تطور الثورة السودانية . انها ليست مجرد فترة تاريخية لكنها مرحلة كاملة باهدافها وقواها الاجتماعية وتكتيكاتها الثابتة .

ومع الاعتبار الكافي لحقيقة ان مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية تتشابك في مستويات معينة مع مرحلة الثورة الاشتراكية ، الا ان على حزبنا ان يميز بوضوح بين المرحلتين وان يبني تكتيكاته في مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية باعتبار انها مرحلة قائمة بذاتها .

ان طرح الاشتراكية الان ، لا باعتبارها افقا تاريخيا اختاره حزبنا منذ تاسيسه واصبح أمرا مفهوما ومعلوما ، وانما باعتبارها استراتيجية هذه المرحلة ، من شانه نشر الغموض في صفوف المناضلين واتخاذ تكتيكات لا تلائم المرحلة الراهنة ، مما ينتج عنه بالضرورة انتكاس الثورة الوطنية الديموقراطية واستحالة الوصول الى الاشتراكية .

ان الطريق المضمون للوصول الى الاشتراكية ليس بتكرار الحديث عنها وانما بانجاز مهام الثورة الوطنية الديموقراطية ، وما من طريق سواه .

هذا التحديد الواضح والعلمي للاستراتيجية هو الاساس والمنطلق لتحديد تكتيكات ثورية وأصيلة لحزبنا . مسترشدين بالنظرية الماركسية — اللينينية في دراسة واقع بلادنا ، وضعنا تكتيكاتنا لمرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية التي لخصها المؤتمر الرابع في قسمين: قسم يشمل التكتيكات الاساسية الثابتة على مدى المرحلة ، وقسم يشمل المسلك السياسي للحزب في فترات صعود الحركة الثورية وهبوطها .

الحزب الواحد لا يصلح أداة للتحالفات

الجبهة الوطنية الديموقراطية تكتيك الزامي ثابت من اجل انجاز مهام الثورة الوطنية الديموقراطية . وهي تعبر عن تحالف القوى الاجتماعية لهذه الثورة . وبهذا المفهوم فان الجبهة الوطنية الديموقراطية ترتبط بهذه المرحلة وتنتهي عندها . وبدخول البلاد في مرحلة الاشتراكية تقوم تحالفات جديدة تتمشى مع طبيعة المرحلة الجديدة . ولهذا فان الجبهة الوطنية الديموقراطية ليست مجرد شكل تنظيمي . ان الشكل التنظيمي لهذه الجبهة يخضع لعوامل متعددة تميز بلادنا ، ومن ثم فلا بد من معالجته بطريقة مرنة تأخذ هذه العوامل في الاعتبار .

ان الحزب الواحد ، بما في ذلك الحزب الشيوعي ، لا يصلح اداة للتحالفات المطلوبة لانجاز مهام المرحلة الديموقراطية . فاي حزب ، بالمعنى الكامل للكلمة ، لا بد ان يتمتع بوحدة الفكر والارادة المتمثلة في برنامج واحد ، ونظام داخلي واحد ، يعبران عن سيادة ايديولوجية طبقة واحدة . الحزب ، اي حزب ، لا يقبل تعايش ايديولوجيات مختلفة ، ولا يقبل بالفرق والجماعات داخله . فبرنامج الحزب الشيوعي ونظامه الداخلي مثلا ، ينبعان من ايديولوجية الطبقة العاملة . وعندما تنشا ايديولوجية مغايرة في داخله ينشا فورا صراع هدفه سيادة احدى هاتين الايديولوجيتين . وهذا ينطبق على اي حزب .

ولذلك فان الحزب الواحد ، في مرحلة الثورة الديموقراطية في بلادنا ، وبخصائصها القومية والسياسية والقبلية والاجتماعية وبالانقسام الطبقي فيها ، لا يصلح اداة لتوحيد القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في انجاز المهام الراهنة للثورة . واتخاذه اداة لهذا الغرض يؤدي الى تشتيت هذه القوى ، ومن ثم الى الفشل في انجاز مهام المرحلة انجازا كاملا .

الجبهة الوطنية الديموقراطية ، اذن ، هي التحالف السياسي والتنظيمي بين الطبقة العاملة وجماهير المزارعين والمثقفين الثوريين والراسمالية الوطنية والجنود والضباط الثوريين ، وفق برنامج عمل وطني ديموقراطي يعبر عن المصالح المشتركة لهذه الطبقات . ووفق التزام واضح من قبلها باحترام هذا البرنامج والعمل لتنفيذه . ولكي يقوم التحالف على اسس متينة فلا بد من ضمان استقلال اطرافه المختلفة .

ان الركيزة الاساسية لهذه الجبهة هي التحالف بين الطبقة العاملةوجماهير المزارعين.

ان تحالف الطبقات الوطنية الديموقراطية يثير قضية القوى القادرة على قيادته حتى تستطيع انجاز المهام التاريخية الملقاة على عاتقه . من بين جميع قوى هذا التحالف فان الطبقة العاملة هي المؤهلة سياسيا وتاريخيا للقيام بهذا الدور .

فالطبقة العاملة أشد الطبقات الاجتماعية عداء للاستعمار الاجنبي ، وأكثرها مثابرة في ديموقراطيتها . وأقلها ارتباطا بمؤثرات التخلف . والطبقة العاملة تستهدف بناء المجتمع الاشتراكي وهو أمر لا يمكن ان يتم الا بالانجاز التام لمهام الثورة الديموقراطية .

وبحكم تكوينها ووضعها في الانتاج الصناعي الحديث الذي يتزايد ثقله من خلال التطورات الوطنية الديموقراطية وبحكم قدراتها على التنظيم الخ ... فان الطبقة العاملة هي الطبقة الوحيدة التي يمكن لها أن تقود التحالف الوطني الديموقراطي لاستكمال مهام هذه المرحلة بنجاح وللانتقال الى الاشتراكية .

هذه القيادة ، كما وضح المؤتمر الرابع لحزبنا ، لا يقفز اليها ولا تفرض لمجرد الاستنتاجات التاريخية وانما تاتي نتيجة لاقتناع الطبقات المتحالفة معها باهلية هذه الطبقة للقيادة . وهذا الاقتناع ياتي نتيجة نشاطها المتزايد الذي لا يقتصر على طليعتها الشيوعية وحسب وانما يمتد الى اقسامها الواسعة ، في النضال من اجل انجاز مهام الثورة الديموقراطية .

وقد توصلنا الى هذا الفهم استنادا الى تجارب حركات التحرر الوطني التي أكدت انه ما من طبقة غير الطبقة العاملة استطاعت أن تنجز مهام الثورة الوطنية الديموقراطية انجازا شاملا وحاسما .

ولان الثورات تعبر عن نشاط الطبقات الاجتماعية فان التكتيك الماركسي يبنى على مواقع هذه الطبقات في الثورة ودورها فيها ، ولا يمكن ان يبنى على أساس نشاط الافراد او المجموعات الثورية بمعزل عن حقائق الصراع الطبقي . وهذا المفهوم لا ينتقص باية حال من الاحوال من دور الافراد والمجموعات الثورية في هذه الفترة او تلك من فترات الثورة الاجتماعية .

لكل هذا فاننا اذا كنا نتحدث عن الثورة الوطنية الديموقراطية باعتبارها ثورة طبقات بعينها ، واذا كنا نرغب في المضي بهذه الثورة الى مرحلة الاشتراكية ، واذا كنا نتكلم عن الجبهة الوطنية الديموقراطية باعتبارها تحالفا بين هذه الطبقات ، فنحن ملزمون بأن نضع قضية قيادة هذه الثورة وهذه الجبهة على المستوى الطبقي لا على مستوى الافـراد او المجموعات الثوريــة .

ان الطبقة العاملة ، دون سائر طبقات التحالف الوطني الديموقراطي — بما فــي ذلك البورجوازية الصغيرة الديموقراطية — هي الطبقة الوحيدة القادرة على قيادة هذه الثورة الى غايتها المنطقية .

هذه الحقيقة تلقي على عاتق الطبقة العاملة واجبات جسيمة في ميادين العمـــل السياسي والفكري وفي تنظيم نفسها والجماهير الثورية وفي البناء الاقتصادي ... الخ . فقيادة الحركة الجماهيرية لا تحمل معها منافع او امتيازات ، وانما المزيد من المسؤوليـة والتضحيـــــة .

ان الطبقة العاملة لا تصل القيادة عن طريق الادعاء او الافتعال او التآمــر ، وانما عن طريق تأهيل ذاتها بنشاطها الواضح أمام الجماهير وكل الطبقات الاخرى .

يثير تحالف القوى الوطنية الديموقراطية ايضا قضية السلطة . فالحديث عن الانجاز الحاسم لمهام الثورة الوطنية الديموقراطية ، وعن طبيعة التحالفات في هذه الثورة ، يفقد كل معنى جاد من غير التصدي لطبيعة السلطة السياسية المنبثقة عن هذه الثورة وعـــن قواها الاجتمـــاعية .

ان انفراد اية قوة من قوى الجبهة الوطنية الديموقراطية بالسلطة يعوق تطور الثورة، ويحمل في طياته عوامل انتكاسها ، او على أحسن الفروض تجميدها ، في نقطة معينة . وقد برهنت على هذا تجارب حركة التحرر الوطني العالمية ، ومن ضمنها التجارب العربية والافريقيـــــة .

ان سلطة الجبهة الوطنية الديموقراطية ، المنبثقة من صفوف هذه الجبهة ، والمستندة اليها ، هي التي تعطي أكبر دفع للنشاط الثوري ولاندفاع الجماهير .

الوضع السياسي الجديد الذي نشأ

منذ ٢٥ مايو (أيــار) ١٩٦٩ نشأ وضع سياسي جديد في بلادنا ، بانهيار سلطـــة الثورة المضادة المشكلة من أشباه الاقطاعيين والبورجوازية والعناصر السياسية المرتزقة المرتبطة بالاستعمار الاجنبي قديمه وحديثه ، وبقيام سلطة الفئات التقدمية من البورجوازية الصغيرة المعادية للاستعمار التي هي احدى الطبقات صاحبة المصلحة في تحقيق اهـــداف الثورة الوطنيـــة الديموقراطيـــة . ويتميز هذا الوضع الجديد بخواص هي :

— تم التغيير في ظروف لم تكن فيها حركة الجماهير في حالة نهوض .

— التغيير في السلطة تم عن طريق العنف ، وبواسطة مجموعات تقدمية في الجيش النظامـــــي .

— السلطة الجديدة الناجمة عن هذا التغيير تقيم علاقات تحالف مع حركة الطبقة

العاملة السودانية في مستوى بعينـــه .

ــ تتاثر فئات من هذه السلطة بأفكار الديموقراطيين الثوريين في المنطقة العربيـــة وخاصة ما جاء منها من الجمهورية العربية المتحدة .

قبل أن ننظر في اثر هذه التغييرات التي طرات على الوضع في بلادنا لا بد ان نجلـــو بعض القضايا الفكرية المهمة التي تساعدنا في تحديد مواقعنا وتكتيكاتنا والتي كانت مثار جدل وخلاف في حزبنا .

اول هذه القضايا يتعلق بالازمة الثورية ، والخلط بينها وبين حالة السخط الشعبي في ظروف معينة . فقد وقع خلط من هذا النوع في تقيم الظروف التي سبقت ٢٥ مايو (ايار) ١٩٦٩ .

ان الازمة الثورية حسب تعاليم الماركسية ــ اللينينية هي تلك الحالة التي يعجـــز فيها النظام الحاكم عن مواصلة حكمه ، والتي ترفض فيها الجماهير البقاء في ظل ذلك الحكم ، معبرة عن هذا بتمرداتها التلقائية الواسعة . ولحزبنا تجارب ومناقشات عديدة في الماضي بدرجـــة لا تسمح بالخلط بين الازمة الثورية وحالة السخط الشعبي .

ولا يمكن الاستدلال في هذا الصدد باضراب أغسطس (آب) ١٩٦٨ باعتباره اشارة على وجود ازمة ثورية او اقترابها . لقد ناقشت اللجنة المركزية تقييماً لهذا الاضراب في دورة مارس (آذار) ١٩٦٩ ولم ير فيه احد اعضائها علامة على اقتراب الازمة الثورية او نضوجها . فقد تضافرت عوامل عديدة أدت الى اتساع مدى ذلك الاضراب ، من بينهـــا على سبيل المثال عدم تطبيق الكادر على اموال المؤسسات الراسمالية . بينما نلحظ فـــي التطورات التي أعقبت الاضراب هبوطا في نشاط الجماهير العاملة في القطاع العام نتيجة لرفـــع اجورهـــــا .

ان نجاح العملية العسكرية من حيث قلبها للسلطة لا ينهض دليلا على نضوج الازمة الثورية . ان هذا النجاح يعود الى عوامل مختلفة ومتشابكة منها السياسي والتكتيكـــي والعسكري (الخ ...) . ولكن ليس من بينها بالتأكيد نضوج الازمة .

ان القول بوجود ازمة ثورية كان نتاجها تغيير السلطة الرجعية في ٢٥ مايو (ايار) ١٩٦٩ ليس سوى مراجعة لتعاليم الماركسية ــ اللينينية حول الثورة وشروطها .

الشروط اللازمة لانجاح التمرد الثوري المسلح

ترتبط بهذه القضية قضية قلب السلطة عن طريق القوة . وهنا ايضا لا نضيف جديدا . فالماركسية ــ اللينينية واضحة في ما يختص بالشروط اللازمة لانجاح التمرد الثوري المسلح ماديـــا وسياسيا :

« لكي ينجح التمرد المسلح ينبغي الا يعتمد على التآمر ، ولا على حزب ، وانما على الطبقة الطليعية . هذا هو الشرط الاول . يجب ان يستند التمرد على نهوض ثوري بين الجماهير . وهذا هو الشرط الثاني . يجب ان يعتمد التمرد على وجود ذلك المنعطف في تاريخ الثورة الصاعدة عندما يصل نشاط الصفوف الطليعية من الشعب الى قمته ، وعندما يبلغ التردد في صفوف الاعداء وفي صفوف الاصدقاء الضعاف والمترددين للثورة ، مداه .

وهذا هو الشرط الثالث » .

(ف. ا. لينين : الماركسية والتمرد المسلح) .

هذه هي وجهة النظر الطبقية للاحزاب الشيوعية . وهي تتقيد بها ولا تفرضها قسرا على الجماعات السياسية الاخرى . وهذا هو الموقف الذي تمسك به المكتب السياسي لحزبنا وهو ينظر في اقتراح تنظيم الضباط الاحرار بالتحضير لتغيير السلطة عن طريق انقلاب عسكري . وكان الجوهري في موقف المكتب السياسي ان تكون العملية العسكرية تتويجا لنهوض ثوري بين الجماهير .

وقد كان لزاما على قيادة الحزب في ما بعد ان توضح الفروق الايديولوجية بين المفهوم الماركسي لقضية قلب السلطة بالقوة ، ومفاهيم مختلف جماعات البورجوازية الصغيرة . ولو تخلت قيادة الحزب عن القيام بهذه المهمة فان النتيجة الرئيسية هي تفشي التفكير الانقلابي كأداة للمحافظة على السلطة الثورية ولحل الخلافات التي تنشأ بين اطرافها او بينها وبين الحركة الثورية الشعبية .

ان التمسك بهذا المفهوم الماركسي لتغيير السلطة لم يحل بيننا وبين تقييم ما حدث صباح الخامس والعشرين من مايو (ايار) ١٩٦٩ من الزاوية السياسية واثره على الحياة في بلادنا . فقد ادركنا ان هناك سلطة جديدة ذات طابع معاد للاستعمار وتقدمي نشأت في البلاد فقررنا دعمها وحمايتها وتطويرها .

الجيش السوداني ضباطا وجنودا

طرحت الظروف السياسية الجديدة التي حددنا معالمها آنفا ، قضايا تكتيكية جديدة .

- على الرغم من أن حركة الجماهير الثورية لم تكن في صعود قبل الخامس والعشرين من مايو (أيار) ١٩٦٩ ، فان انهيار السلطة الرجعية وقيام سلطة وطنية تقدمية مكانها ادىا الى تغيير في توازن القوى لمصلحة حركة الجماهير ، والى مد ثوري وسطها . محصول هذه الفترة يؤكد ان هذه الحركة انتقلت الى مواقع الهجوم ضد الاستعمار وأعوانه من قوى اليمين في البلاد . وبهذا تحول تكتيك الحزب الشيوعي من الدفاع الى الهجوم .

لقد تحقق هذا الانتقال نتيجة للتكتيك الدفاعي الناجح الذي سلكه الحزب الشيوعي بعد انتكاسة ثورة اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٦٤ ، والذي مكن الحركة الثورية من المحافظة على تنظيماتها الطبقية الاساسية — وفي قلبها الحزب الشيوعي نفسه — والذي ادى من ناحية أخرى الى اضعاف نفوذ دعاة الاصلاح اليميني بين الجماهير وشد أنظار الاقسام المتقدمة منها الى مواقع التغيير الاجتماعي .

— في وجود سلطة تمثل قوة من القوى الوطنية الديموقراطية تهيات امام الحركة الثورية امكانات عملية لتنفيذ أجزاء من برنامج الثورة الديموقراطية . وبالاستناد الى هذه الامكانات ، وبنجاح النضال على كل الجهات الفكرية والسياسية والاقتصادية يصبح من الممكن لهذه الحركة أن تنجز برنامج المرحلة بأسره . وبهذا أصبح على الحزب الشيوعي ان يرتبط بهذه الحركة في مختلف ميادينها وان يستنهض الجماهير وينظمها ويرتقي بها الى

مستوى القيام بهذه المهمات . في وجود البورجوازية الصغيرة التقدمية في قيادة الدولة نشأت فترة وسطية في تطور الثورة ، يبني الحزب الشيوعي موقفه من هذه السلطة على اساس انه :

١ ــ يتحالف معها ويدعمها في وجه التهجمات الاستعمارية والرجعية عنيفهــا وناعمها .

٢ ــ يناضل بثبات لكي يؤدي هذا التحالف والدعم الى نشر الوعي بأهداف الثورة بين الجماهير الكادحة والــى رفع مستوى نشاطها لتحقيق الجبهة الوطنيــة الديموقراطية وحكومتها .

٣ ــ ومن ثم يطرح العمل المشترك مع السلطة برنامج الثورة الديموقراطية ويشجع ويدعم كل خطوة ايجابية تخطوها في هذا السبيل ، ويناضل في الوقت نفسه ضد كل السلبيات التي تحول دون وضع الادوات اللازمة لانجاز هذا البرنامج بين أيدي الجماهير الثورية .

٤ ــ ان نجاح هذه الفترة الوسطية ، بل بقاء السلطة نفسه ، يتطلب رفض سياسة العداء للشيوعية . فالجماهير الثورية في بلادنا قليلة عددا ، لكنها تستطيع ان تدفع وطننا بأسره نحو التقدم اذا ما اتحدت على اسس متينة ورفضت سياسة العداء والتفرقة . ومن هذه الزاوية فان بعض أفكار الديموقراطيين الثوريين الوافدة من العالم العربي تشكل عنصرا سلبيا على مجرى تطور الثورة في بلادنا . يزيد من اثر هذا العنصر السلبي عجز هؤلاء الديموقراطيين الثــوريين عن تحقيق الانجاز الشــامل لمهمات المرحلة الوطنيــة الديموقراطية ووجود نظرية كاملة تبرر تجميد الثورة . ان على الحزب الشيوعي السوداني ان يناضل على الصعيدين الفكري والعملي ضد هذه السلبيات متخذا في الوقت نفسه موقفا سياسيا ايجابيا في التحالف مع تلك التيارات في النضال العام ضد الاستعمار ومن اجل التقدم .

ــ دلت التجارب منذ أن طرحت الثورة المضادة العنف ، وخلال اكتوبر (تشرين الاول) ومايو (أيار) على أن الحركة الجماهيرية يجب أن تحمي تطورها ومستقبل وطننا بالسلاح . ولهذا يطرح الحزب الشيوعي واجب تسليح الجماهير باعتباره أحد الدعائم الاساسية للتكتيك الثوري في هذه الظروف .

ــ تم اسقاط السلطة الرجعية وقيام السلطة التقدمية الوطنية بواسطة عمليــة عسكرية وسط الجيش النظامي قام بها الضباط الاحرار . وبهذا أصبحت القوات المسلحة عنصرا مهما في الحياة السياسية . ما هو موقفنا من هذه القضية ؟

ــ تمثل الجيوش النظامية في منطقة التحرر الوطني ادوارا سياسية تختلف من بلد لآخر وفقا للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بكل بلد على حدة . من الخطأ الوصول الى نظرية عامة ومطلقة حول الدور التقدمي او الرجعي لهذه الجيوش في بلدان « العالم الثالث » . من واجب الشيوعيين في كل بلد دراسة هذه المؤسسة دراسة مستقلة .

ـ تدخل الجيوش النظامية من ضمن اجهزة الدولة وتحدد الماركسية ـ اللينينية موقفا واضحا من هذه الاجهزة باعتبارها ادوات طبقية . وتفسر قيامها ووجودها ومسلكها في اطار العلاقات الطبقية المتشابكة وفي حدود الصراع الطبقي . ان الماركسية ترفض النظرة المثالية « البورجوازية » لاجهزة الدولة ـ بما في ذلك القوات المسلحة ـ باعتبارهـا مؤسسات فوق الصراع الطبقي ومحايدة بالنسبة الى هذا الصراع . وان حدث مثل هذا الحياد او الانفصال « عن المجتمع » ، فهو موقت ، وبالقدر الذي ينفصل فيه التركيب العلوي للمجتمع .

ولان مسلك الجيوش النظامية لا يخرج عن اطار الصراع الطبقي ، فان اعتبار هذه المؤسسة جسما واحدا بالنظر الى قوانينها الباطنية المتشابكة فـي كل بلد (الضبط والربط ، الطاعة ، التنفيذ الخ ...) ، خطأ . الصحيح هو تحليل القوى الاجتماعية التي تنتظمها هذه المؤسسات وارجاعها الى اصولها الطبقية .

من هذه المنطلقات توصلنا الى تقييم للقوات المسلحة السودانية :

ـ اغلبية الجنود والصف والضباط يخرجون من بين الجماهير الكادحة ولهذا فهم معادون للاستعمار ومصلحتهم في دفع البلاد للتقدم .

ـ اغلبية الضباط من فئة البورجوازية الصغيرة المتعلمة .

ـ الجيش السوداني من اجهزة الدولة القديمة ايضا ومن الممكن القول بانه مر باربع فترات من ناحية تطوره السياسي : قبل العام ١٩٢٤ كانت فيه كتلة من الضباط الوطنيين الذين اتخذوا مواقف ضد الاستعمار البريطاني ـ اعيد تكوين قوة دفاع السودان بعد العام ١٩٢٤ بطريقة ادت الى تحول في وضع الضباط وذلك بتجنيد اعداد كبيرة مـن ابناء « العائلات » ذات المراكز القبلية . وكان هذا متمشيا مع النظم الجديدة (الادارات الاهلية والادارات المدنية) . أصبح الجيش قوة محافظة ولم يتخذ أي موقف لمصلحة الجماهير الشعبية . خلال المجهود الحربي في الحرب العالمية الثانية تزايد عدد الجيش السوداني وانضمت الى صفوفه عناصر شعبية ـ أي تحسن تركيبه الشعبي . ولكن في نهاية الحرب انحسر هذا الاتجاه وبقي في صفوف الجيش العامل عدد قليل من اولئك الضباط .

الفترة التي بدأت بانشاء الكلية الحربية عام ١٩٤٨ في ظروف تزايد فيها النضال الشعبي ضد الاستعمار ، ومثلت حركة الطلبة (وهي مصدر تجنيد الضباط) ، دورا متقدما في ذلك النضال . وبهذا جرى تحسن في اتجاه القوات المسلحة ودخلتها عناصر متأثرة بدرجات متفاوتة بالنضال الوطني الديموقراطي . ان التحركات المختلفة للقوات المسلحة منذ العام ١٩٥٧ تؤكد هذه الحقيقة ، وتفسر تحـرك مايو (آيار) ١٩٦٩ في هذا الاطار .

هذا لا ينفي بالطبع ان في هذا الجهاز وزنا كبيرا للعناصر اليمينية والمحافظة التي زحمت صفوفه بعد انشاء الكلية الحربية ، خلال حكم الطبقات البورجوازية والرجعية . كذلك فان النظم السائدة من قوانين ولوائح هي تعبير ايضا عن الجهاز القديم .

ان تحالف حركة الشعب مع القوات المسلحة يقوم في معنى تحالف تلك الحركة

مع العناصر المناهضة للاستعمار والتقدمية داخل هذا الجهاز .

من اجل انجاح الثورة الديموقراطية في بلادنا ، نحن نرفع شعار اشاعة الديموقراطية في القوات المسلحة وذلك :

١ ـ باعادة تنظيم الضباط الاحرار بصورة تشمل جميع العناصر الديموقراطية والتقدمية ، وبأن تلعب هذه القوى دورا بارزا في هذا الجهاز .

٢ ـ مواصلة تطهير الجيش من العناصر اليمينية .

٣ ـ فتح الباب للوعي الديموقراطي الثوري بين هذه القوات وربطهـا بحركة الشعب .

٤ ـ تغيير القوانين بما يرفع من مستوى الجنود وضباط الصف ويربطهم بأماني واهداف الثورة الديموقراطية .

٥ ـ التجنيد الاجباري من بين صفوف الجماهير التقدميـة والقوى الديموقراطية المنظمة .

٦ ـ مكافحة الاتجاهات الرامية الى وضع امتيازات للضباط تقوي من التيارات اليمينية وتتحول الى عقبة تمنع تطور الثورة الديموقراطية .

قضايا يواجهها الحزب

لقد القى التاريخ على عاتق الطبقة العاملة مسؤوليات جسيمـة . فعلى مستوى قدراتها يعتمد انجاز المهام المطروحة أمام الحركة الثورية في هذه الفترة الوسطية من تطور الثورة ، ثم الانتقال الى الانجاز الكامل لمهام المرحلة الوطنية الديموقراطية .

ولهذا أصبح من الضروري اعادة النظر في وضع التنظيمات المختلفة لهذه الطبقة وتاهيلها فعلا للقيام بهذا الدور التاريخي . ومن بين المهام الاساسية في هذا المضمار :

أ ـ التوسع المتصل للتنظيم النقابي حتى يشمل كل اقسام الطبقة العاملة الصناعية والزراعية ، ورفع مستوى وعي جماهيرنا الطبقي ، والاهتمام الكافي بالطبقة العاملة في الجنوب .

ب ـ ان تمثل تنظيمات الطبقة العاملة هذه دورا اساسيا وجادا في تنظيم الجماهير الكادحة وخاصة جماهير المزارعين .

ج ـ أن تقوم الطبقة العاملة بدورها في ميدان الانتاج وأن تضرب القدوة في تنفيذ الخطة الخمسية .

د ـ ان تتصدى الطبقة العاملة لمختلف قضايا الثورة الديموقراطية وان تبرز كاكثر الطبقات مصلحة ونضالا ومثابرة في حل هذه القضايا وانجازها ، مدركة ان الانجاز الكامل الحاسم لمهام هذه الثورة هو السبيل الوحيد لتحقيق الاشتراكية التي تمثل مصالحهـا النهائية .

ان توفير هذه الشروط جميعا هو الذي يؤهل الطبقة العاملة لقيادة حركة الجماهير الثورية .

أن الطبقة العاملة لا تستطيع القيام باعبائها الثورية هذه دون الوجود المستقل

والفعال لحزبها الطليعي المسترشد بالماركسية اللينينية .

يواجه حزب الطبقة العاملة ، الحزب الشيوعي السوداني ، قضايا عديدة ناتجة عن اعباء العمل الثوري في هذه الظروف ، في مقدمتها رفع قدراته على تنظيم الجماهير وعلى نشر الوعي الاجتماعي بينها . لكن الحزب ، وهو يتصدى لهذه القضايا المعقدة ، يعاني من وجود انحرافات في قطاعه القيادي تعوقه عن القيام بواجباته الثورية ، لا بد له من القضاء عليها ، وتمتين وحدة صفوفه على أساس الماركسية — اللينينية . انها انحرافات يمينية تشمل استراتيجية الحزب وتكتيكاته ، ولا تقتصر عليها وانما تتعداها لتصل الى مستوى الطرح النظري والممارسة العملية لتصفية الحزب .

يطرح الاتجاه اليميني استراتيجية للحزب من شانها تجميد خطى الثورة فى حدود الفترة الوسطية الراهنة من المرحلة الوطنية الديموقراطية .

وارتكازا الى هذه الاستراتيجية يطرح هذا الاتجاه تكتيكات يمينية متكاملة . ويمكن تلخيص هذه التكتيكات في :

— رفض النظرة الطبقية في تحديد تكتيك الحزب .

— التهويل من دور البورجوازية الصغيرة التقدمية الى مستوى الزعم بقدرتها على الانجاز الشامل لمهام الثورة الديموقراطية وقيادة المجتمع نحو الاشتراكية .

— التقليل من دور الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي ومن دور الحركة الثورية المنظمة .

— التخلي عن التكتيكات الاساسية للماركسية — اللينينية ويتمثل هذا في التراجع عن دور الجماهير في التغيير الثوري ، وعن دور الحزب في ذلك ، ثم في التخلي عن الجبهة الوطنية الديموقراطية وقيادة الطبقة العاملة الخ ...

ومن الناحية الاخرى فان هذا الاتجاه اليميني يصل مداه فيطرح نظريا ويمارس عمليا سياسة التصفية للحزب الشيوعي . ويمكن تلخيص ذلك في :

— تقديم نظرية تبرر انعدام التمايز الايديولوجي بين الطبقة العاملة والبورجوازية الصغيرة التقدمية في مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية ، مما ينسف الدعامة الاساسية لوجود الحزب الشيوعي .

— تقديم نظرية للتحالف مع السلطة ترفض مباشرة الطبقة العاملة وحزبها لنشاطهما المستقل وممارستهما لنقد السلبيات .

— اضعاف الانضباط الحزبي بخرق اللائحة وتشجيع المواقف الفردية وممارسة النشاط التكتلي .

— طرح نظرية الحزب الواحد مع البورجوازية الصغيرة والذي لا يعني غير حل الحزب الشيوعي وانضواء أعضائه في حزب يمثل ايديولوجيا وسياسيا البورجوازية الصغيرة .

ان المؤتمر التداولي لكادر الحزب يدين هذا الاتجاه اليميني التصفوي ، ويوجه اللجنة المركزية العمل على تعبئة عضوية الحزب في النضال من اجل اعلاء راية الماركسية —

اللينينية حتى يستطيع الحزب ان يتصدى بنجاح للمهام الثورية المطروحة امامه .

مهمات الثورة الوطنية الديموقراطية التي أنجزت

في اي اتجاه تسير بلادنا الان ؟ والى اي مدى انجزت مهام الثورة الوطنية الديموقراطية ؟

– نقول بالنسبة الى القضية الرئيسية في هذه المرحلة وهي تحرير قمم الاقتصاد السوداني من التبعية الاستعمارية والشروع في بناء الاقتصاد الوطني ، ان بلادنا انجزت خطوات مهمة في ما يختص بتحرير قمتين رئيسيتين هما التجارة الخارجية والعمل المصرفي . فالصادرات الان في ايدي المؤسسات السودانية ويقوم قطاع الدولة بالدور الرئيسي والحاسم فيها . النتيجة نفسها ايضا بالنسبة الى الواردات . الا ان دور قطاع الدولة هنا اقل من دوره بالنسبة الى الصادرات . ولقد نجحت بلادنا في تاميم المصارف ووضعها في يد الدولة .

– وضعت خطة خمسية تستهدف البناء الاقتصادي للبلاد ، لكن هذه الخطة لا يمكن عزلها عن الاوضاع الاقتصادية المنهارة التي ورثناها عن النظام القديم . ومن ثم فانها لا تستطيع احداث تغيير في تركيب الاقتصاد السوداني من ناحية النمو الجذري في الاستثمارات ومن ناحية وضع الاسس لتحقيق جوهر الثورة الديموقراطية اي الثورة الزراعية . فهي لا تؤدي الى تغيير في اسس العلاقات الانتاجية المتخلفة (علاقات ما قبل الرأسمالية) ، كما انها لا تعالج قضية التطور غير الرأسمالي في الزراعة ، ما زالت هذه العلاقات في القطاع الحديث تقوم على اسس رأسمالية كاملة .

– من الممكن ان تؤدي الخطة الخمسية الى رفع مستوى معيشة الجماهير نسبيا وهذا أمر مهم بالنسبة الى الانتاج اذا توافرت التوجيهات السياسية والاقتصادية اللازمة من ناحية توزيع الدخل القومي ومن ناحية رفع المداخيل الحقيقية بالنسبة الى الجماهير العاملة . فالزيادة في دخل الفرد من العائد القومي تصل الى ٥ في المئة في وقت ارتفعت نقاط تكاليف المعيشة بين مايو (أيار) ١٩٦٩ ومايو (أيار) ١٩٧٠ ، بما يعادل ١٢ فى المئة . وهذا يضر بانجاز الخطة الخمسية بنجاح .

– اذا جرت التعديلات اللازمة للخطة الخمسية وفقا للمقترحات الايجابية التي قدمت من الجماهير خلال المناقشة العامة ، ووفقا للتوجيهات السياسية التي لا بد منها لتحديد اهداف الخطة – فان الخطة الخمسية ستنجح في حدود بعينها وهي :

١ – وقف تدهور الاقتصاد السوداني الناتج عن الظروف الماضية .

٢ – خلق الاجهزة اللازمة لقيادة بناء الاقتصاد الوطني بعد ذلك .

٣ – زيادة وزن قطاع الدولة في الاقتصاد السوداني الامر الذي يسهل عملية بناء الاقتصاد الوطني عبر الطريق اللارأسمالي .

٤ – تحسين مستوى معيشة السكان الى قدر معين .

٥ – تزايد العلاقات التجارية والاقتصادية والسياسية مع المعسكر الاشتراكي الى

مستوى يمكن فيه قيام تحالف ثابت يساعد في نجاح التطور غير الراسمالي في بلادنا ، وفي التاثير ايجابيا على تطور السلطة في الاتجاه الديموقراطي الثوري المثابر .

وفي ما يختص بديموقراطية الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية وهي العماد للثورة الديموقراطية ، فاننا ما زلنا في بداية الطريق :

ا ــ فبالنسبة الى المحاكم الاهلية التي تشكل مواقع لنفوذ العائلات الاقطاعية ، وصاحبة الامتياز بين جماهير المزارعين ، الغيت في كل من مديريات : الخرطوم والشمالية والنيل الازرق نحو ٢٨٠ محكمة واستبدلت بمجالس القضاة (اكثر من مئة مجلس) غير أن هذه المجالس تحتاج الى تحسين ديموقراطي حاسم من ناحية قربها للسكان ، ومن ناحية رسوم التقاضي ، ومن ناحية المشاركة الديموقراطية في تكوينها . الخ ...

ما زالت المحاكم الاهلية قائمة وما زال نفوذ تلك العائلات قائما بالطبع .

ب ــ طبق شكل انتقالي في تكوين الحكم المحلي جعله اكثر ديموقراطية ولكن قضية المشاركة الجماهيرية في هذا التكوين وفعالية الحكم المحلي ما زالتا قضايا تنتظر الحل.

ج ــ اعلنت السلطة حلا ديموقراطيا لمشكلة الجنوب .

د ــ وجهت ضربة شديدة لجميع القوى الرجعية في بلادنا بتصفية التجمع اليميني المسلح في الجزيرة (ابا) في شهر مارس (اذار) ١٩٧٠ . وهذا يساعد في توفير جو ملائم للتطور الديموقراطي في الحياة السياسية السودانية .

وفي ما يختص بالثورة الثقافية النابعة من المرحلة الوطنية الديموقراطية فالتوجيهات الاساسية في هذه القضية خاطئة :

١ ــ اقتصر المجهود في حيز التعليم المدرسي ، ولم تطرح قضايا الثقافة الشعبية من محو للامية ومن بعث ثقافي يعبر عن ثروات شعبنا الحضارية ويساهم في ازاحة المؤثرات المختلفة عن كاهل المواطنين .

٢ ــ المجهود التعليمي لا يستهدف ديموقراطية التعليم من حيث تحقيق الزاميته ، من حيث توجيهه نحو ابناء الكادحين . اننا نحتاج بالوتائر الراهنة الى اكثر من ٣٨ سنة لاستيعاب كل الاطفال من الذين هم في سن التعليم في المدارس الابتدائية .

٣ ــ لا يرتبط التعليم بحاجيات الخطة الخمسية وما ينتظر بلادنا من ثورة اقتصادية .

ــ اقتصرت اشاعة الديموقراطية في اجهزة الدولة الاساسية (الجيش والبوليس) على شكل التطهير . ولكن ما زالت النظم واللوائح التي تتحكم في هذه الاجهزة بعيدة عن الديموقراطية ، وما زلنا بعيدين عن اهداف اعادة تنظيمها على اسس ديموقراطية .

خلق جهازان رئيسيان للدولة في هذه الفترة وهما جهاز الامن القومي والجهاز المركزي للرقابة العامة . ومن المهم ان يكون جهاز الامن قوة في يد الدولة توجهه ضد اعداء الثورة الوطنية الديموقراطية (المحليين والاستعماريين) وان يعمل في حدود الشرعية وان يخضع للقيادة السياسية والرقابة الديموقراطية . ويجب ان يوجه جهاز الرقابة المركزي في طريق التخفيف من ثقل البيروقراطية ، وان تصرف جهوده نحو المراقبة المتقدمة لانجاز الخطة الخمسية .

وبهذا فالقضايا الاساسية لاعادة بناء الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلادنا على اسس ديموقراطية ما زالت تنتظر الحل . ونحن نناضل في سبيل :

١ — ديموقراطية جهاز الدولة وهو شعار الثورة الديموقراطية خلافا لشعار الثورة الاشتراكية الذي يتلخص محتواه في : « الجهاز الجديد لحكم الطبقة العاملة » .

٢ — اشاعة الديموقراطية في حياة اغلبية الكادحين السودانيين وهم جماهير المزارعين في القطاعين الحيواني والزراعي وذلك بتغيير العلاقات الاجتماعية لما قبل الراسمالية وباحداث اصلاح زراعي يدفع بعوامل التطور غير الراسمالي خطوات الى الامام ويحسن من مستوى معيشة فقراء المزارعين والعمال الزراعيين .

٣ — التطبيق الفعلي لنظام الحكم الذاتي الديموقراطي في جنوب البلاد .

٤ — تقنين الحرية السياسية للجماهير الثورية : من حقوق في التنظيم والتعبير وشرعية منظماتها الثورية وبينها الحزب الشيوعي السوداني . الخ ...

٥ — تطبيق الديموقراطية في مؤسسات الانتاج الحديث وذلك بالاشتراك الديموقراطي للجماهير العاملة في ادارتها .

٦ — الثورة الديموقراطية الثقافية التي تغير جفاف الحياة في بلادنا وتوفر انتشار الوعي بين الجماهير مما يستحيل بدونه الانجاز الشامل للثورة الديموقراطية والتوجه صوب البناء الاشتراكي .

٧ — الشروع في بناء الاقتصاد الوطني المستقل بمنهج غير راسمالي بعد انجاز الخطة الخمسية .

٨ — رفع مستوى المداخيل الحقيقية للجماهير الكادحة مما يجذبها بالفعل للدخول في ميادين النشاط السياسي والاجتماعي ويفجر من طاقاتها ويوسع من دائرة النشاط الديموقراطي الثوري في بلادنا .

٩ — استنهاض الجماهير وتدريبها وتنظيمها في الجبهة الوطنية الديموقراطية ، مما سيؤدي بالفعل الى نمو السلطة الوطنية الديموقراطية مرتكزة على تلك الجبهة . وهذا سيقود الى الانجاز الحاسم لتطبيق الديموقراطية الشاملة في بلادنا بكل مؤسساتها الشعبية والتشريعية الخ ... بانجاز هذه المهمات تكتمل الثورة الديموقراطية في بلادنا وتتهيأ الشروط الموضوعية والذاتية للدخول في مرحلة الثورة الاشتراكية .

بالاضافة الى العوامل المحلية الملائمة لتطور هذا النضال الديموقراطي الثوري في بلادنا ، شريطة ان نسلك تكتيكات ماركسية سليمة ، فان الوضع الدولي ملائم ايضا لمثل هذا التطور . فالاستعمار الاميركي قائد المعسكر الراسمالي تنكشف كل يوم مخططاته العدوانية ضد حركة التحرر الوطني والسلم والاشتراكية ، ويواجه ازمات متوالية وتهبط مكانته الادبية باستمرار وتنمو في داخل الولايات المتحدة حركات شعبية من اجل السلم وضد الانحدار الراسمالي . ان معسكر الاستعمار والراسمالية باسره يعاني من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المزمنة . وفي الوقت نفسه سارت حركة الطبقة

العاملة العالمية خطوات نحو الوحدة بانعقاد مؤتمر الاحزاب الشيوعية في يونيو (حزيران) ١٩٦٩ برغم انه ما زالت هناك مهمات كثيرة تنتظرها في هذا المضمار . ان الصراع المعاصر بين الاشتراكية والراسمالية يسير اكثر لمصلحة الاشتراكية .

نلحظ ايضا ان الثورة المضادة التي بلغت ذروتها بين حركة التحرر الوطني العالمية لم تؤد الي قلب ميزان القوى لمصلحة الاستعمار وأعوانه برغم بعض الانتصارات الموقتة . فحركة التحرر الوطني تختزن تجاربها الجديدة وتنمو بينها قيادات جديدة وترتفع الى أعلى رايات اليسار وتطرح بجدية في دوائر عديدة النظرية الماركسية اللينينية مرشدا للعمل ولبناء الكيانات الوطنية واليقظة القومية . ان سقوط بعض الانظمة الوطنية والتقدمية نتيجة للتآمر الاستعماري والرجعي تقابله ايضا اعادة النظر بطريقة جدية حول أسلم الطرق وانجحها لانجاز مهمات الثورة الديموقراطية في منطقة التحرر الوطني .

وفي منطقتنا لم تبلغ الثورة المضادة مراميها وأهدافها . فالاعتداء الاستعماري الصهيوني على حركة التحرر الوطني الشعبية فشل في أحداث ردة شاملة في المنطقة . والانظمة التقدمية التي استهدفها العدوان بقيت وخرجت بلدان عربية جديدة الى آفاق التحرر الوطني والتقدم . والشعب الفلسطيني يظهر كيانه الثوري بوضوح ويحمل شبابه السلاح طلبا للحرية وتقرير المصير . ويتسع ايضا نطاق الفكر الماركسي بين دوائر مختلفة في المنطقة العربية ، ويطرح هذا الفكر نفسه بالحاح بصفة كونه المرشد لنجاح الثورة الديموقراطية ، وتفادي السلبيات ، ومن أجل دفع حركة التحرر الوطني العربية في أقسامها الناضجة نحو التطور الاشتراكي . ان القوى الداعية الى التطور غير الرأسمالي يتزايد وزنها مما دفع بالاستعمار الاميركي لمحاولة اعادة قدرته على الحركة في هذه المنطقة بعدما فشل تواطؤه العسكري مع الصهيونية للوصول الى مراميه .

الاتجاه العام لتطور الوضع الدولي وبين حركة التحرر الوطني العالمية ، برغم وجود مراكز قوية للاستعمار في بعض البلدان المجاورة ، ملائم تماما لنجاح الثورة الديموقراطية في بلادنا .

حول المؤتمر الخامس للحزب

بما ان حزبنا الان يعاني من مشاكل قيادية واضحة في ظروف تاريخية مهمة تواجه حركة الثورة السودانية فان المؤتمر التداولي لكادر الحزب المنعقد في الحادي والعشرين من اغسطس (آب) ١٩٧٠ يرى الاتي :

أ ــ انتجتمع اللجنة المركزية حال انفضاض هذا المؤتمر وتعلن البدء في التحضير للمؤتمر الخامس للحزب حسب نصوص اللائحة .

ب ــ نرى أن يشتمل جدول اعمال المؤتمر الخامس على :

١ ــ تقرير حول نشاط اللجنة المركزية في الفترة بين المؤتمرين الرابع والخامس .

٢ ــ مشاكل العمل القيادي في الحزب .

٣ ــ تعديلات في برنامج الحزب تلبي حاجيات التطور في الفترة الراهنة مــن مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية .

٤ ــ تعديلات في لائحة الحزب تشمل تجاربنا في هذه الفترة في ما يختص بحيــاة الحزب الداخليــة .

٥ ــ انتخاب اللجنة المركزية الجديدة .

ج ــ لتحقيق هذا نرى ان يقوم بالتحضير جهازان : المكتب السياسي يحضر البنــود الاربعة الاولى ، ولجنة للكادر مهمتها تقديم ترشيحات للمؤتمر لاختيار اللجنة المركزية الجديــدة .

(صدر في ١١ اغسطس (آب) ١٩٧٠)

الوثيقة ٣ : أعمال اللجنــة المركزية
للحزب الشيوعي السودانـــي
دورة اكتوبــر (تشرين الاول) ١٩٧٠

اعمال اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني في دورتها المنعقدة في ٨ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٠ .

المحتويــات :

أ ـ برنامج النشاط العملي :

في سبيل تنشيط العمل السياسي والتنظيمي والدعائي في سبيل النضال من اجل دعم النظام الراهن .

ب ـ الوضع في جنوب البلاد وسياستنا في هذه الظروف .

ج ـ حول النشاط الانقسامي الذي تقوده مجموعة العناصر اليمينية في الحــزب الشيوعي السوداني .

- **خطاب الزميل محمد ابرهيم نقد .**
- **خطاب الزميل ابرهيم زكريا .**

د ـ سير التحضير للمؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوداني .

مقدمــة :

عقدت اللجنة المركزية دورة لها في ٨ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٠ . وقــد انجزت في هذا الاجتماع ما ياتي :

١ ـ خطة للعمل بناء على مقررات مؤتمر كادر حزبنا المنعقد فــي ٢١ اغسطس (آب) ١٩٧٠ .

٢ ـ مناقشة الوضع في جنوب البلاد وتقديم سياستنا في هذه الظروف .

٣ ـ النظر في النشاط الانقسامي الذي تقوده مجموعة من العناصر اليمينية فــي حزبنــا .

٤ ـ سير التحضير للمؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوداني .

وفي ما ياتي ما انجزته اللجنة المركزية في تلك الدورة .

برنامج للنشاط العملي في سبيل تنشيط العمل السياسي والتنظيمي والدعائــي في سبيل النضال من أجل دعم النظام الراهن :

الان وقد حسم مؤتمر الكادر الصراع الذي ظل دائرا لاكثر من عام داخل حزبنا ، وبعدما اصبحت توصيات هذا المؤتمر قرارات ملزمة لكل الحزب باقرار اللجنة المركزيــة لها في اجتماعها بتاريخ ٢٦ اغسطس (آب) ١٩٧٠ فان علينا ان نتخذ مواقف عمليــة

وفقا لهذه القرارات ، ينفذها مجموع الحزب بصورة جماعية وموحدة ، وذلك لدفع حركة الثورة الى الامام .

لقد جاء في قرار المؤتمر التداولي أنه :

ــ « بوجود سلطة تمثل قوة من القوى الوطنية الديموقراطية تهيات امام الحركة الثورية امكانات عملية لتنفيذ اجزاء من برنامج الثورة الوطنية الديموقراطية . وبالاستناد الى هذه الامكانات ، وبنجاح النضال على كل الجبهات الفكرية والسياسية والاقتصادية ، يصبح من الممكن لهذه الحركة ان تنجز برنامج المرحلة بأسره . وبهذا اصبح على الحزب الشيوعي ان يرتبط بهذه الحركة في مختلف ميادينها وان يستنهض الجماهير وينظمها ويرتقي بها الى مستوى القيام بهذه المهمات » .

ــ « بوجود البورجوازية الصغيرة التقدمية في قيادة الدولة نشات فترة وسطية في تطور الثورة يبني الحزب موقفه من هذه السلطة على اساس أنه :

١ ــ يتحالف معها ويدعمها في وجه التهجمات الاستعمارية والرجعية ، عنيفها وناعمها .

٢ ــ يناضل بثبات لكي يؤدي هذا التحالف والدعم الى نشر الوعي باهداف الثورة بين الجماهير الكادحة والى رفع مستوى نشاطها لتحقيق الجبهة الوطنية الديموقراطية وحكومتها .

٣ ــ ومن ثم يطرح للعمل المشترك مع السلطة برنامج الثورة الديموقراطية ويشجع ويدعم كل خطوة ايجابية تخطوها في هذا السبيل ، ويناضل في الوقت نفسه ضد كل السلبيات التي تحول دون وضع الادوات اللازمة لانجاز هذا البرنامج بين ايدي الجماهير الثورية » . (ص ١٨ ــ ١٩ من القرار) .

واستنادا الى هذا التكتيك الواضح ، ننظر في القضايا العملية لدعم النظام التقدمي في الوقت الحاضر الذي يتميز بما يأتي :

- التآمر الامبريالي الرجعي ضد الحركة الثورية العربية وضد النظم التقدمية فيها يتزايد وتتسع ابعاده .
- ان القضايا التي تواجه النظام التقدمي في السودان ، وهو يتصدى للثورة الاجتماعية ولما يترتب عليها من صراع حاد ، وقد اصبحت اشد تعقيدا .
- ان هنالك اخطاء ارتكبتها السلطة في أكثر من ميدان ادت الى عزل اقسام ذات اثر بين الجماهير الثورية مما تسبب في انحسار واضح في موجة العمل الثوري .

وكل هذا يحتم وضع برنامج عمل يستنهض حركة الجماهير الثورية ويوحدها ، ويدفع بحركة الثورة الى امام ويدعم النظام التقدمي امام الصعوبات الموضوعة التي يواجهها ، وامام التهجمات الاستعمارية والرجعية . ان صياغة برنامج كهذا ، وتوحيد الجماهير الثورية حوله ، وتنفيذه ، هو الدعم الحقيقي للثورة السودانية وللنظام التقدمي ، وليس مجرد دعم بالكلام والتهريج دافعه الوصولية وهدفه المغانم والمكاسب الفردية .

ان هذا البرنامج الذي تطرحه اللجنة المركزية لا يقدم سوى الموجهات الاساسية . وعلى منظمات حزبنا وفروعه كلها ، بعد دراسة امكاناتها وواقعها والقوى التي تعمل بينها ، ان تضع لنفسها برنامجا تفصيليا تبدأ في تنفيذه فورا .

الوضع الاقتصادي من خلال الخطة الخمسية

١ ــ نبدأ بالميدان الاقتصادي :

هذه هي الجبهة الرئيسية للصراع الطبقي في الظروف الحالية . وهنا يتقرر بشكل رئيسي مصير التطور المقبل لبلادنا . وتدور المعركة الان حول الخطة الخمسية التي سيؤدي نجاحها الى وضع بلادنا بثبات على طريق حل قضايا التطور الوطني الديموقراطي . ان قوى اليمين داخل السلطة وخارجها ــ بعدما عجزت عن منع اقرار الخطة ــ ستبذل كل جهدها لمنع انجازها ولوضع العراقيل والمعوقات امام نجاحها .

ان كل فروع حزبنا مواجهة بان تولي اكبر الاهتمام للقضايا الاقتصادية ، وبتفهمها على نحو جيد وبدراستها بصورة جادة في الاجتماعات الحزبية ، وبتقديم الحلول للمشاكل المحيطة بها .

هناك قضيتان رئيسيتان في هذا الميدان . القضية الاولى تتعلق بالخطة الخمسية :

لقد استطاع حزبنا ان يثير حماسة واسعة المدى بين الجماهير حيال الخطة الخمسية . وفي مواقع لا تحصى ناقش العاملون مقترحات الخطة وقدموا عديد الملاحظات والانتقادات والتعديلات والمقترحات . وتشكل حصيلة تلك المناقشات ثروة عملية وفكرية يجب الافادة منها لانجاز الخطة وتجاوزها قبل الموعد المحدد لها . وللوصول الى هذا فاننا نرى :

ــ تنظيم اجتماعات جماهيرية في مختلف ميادين العمل تلخص المناقشات السابقة وتحدد أهداف كل وحدة عمل بوضوح ودقة ، وتضع التدابير اللازمة لانجاز تلك الاهداف قبل الموعد المحدد لها ، وتضع جدولا زمنيا (شهريا او خلافه) لمراجعة ومراقبة سير العمل .

ــ تنظيم العمل الدعائي بصورة تؤدي الى روح جديدة واساليب عمل جديدة بين العاملين (نشرات ــ صحف حائطية ــ اجتماعات جماهيرية ــ ابراز المنجزات والتقصيرات ــ حوافز وعقوبات أدبية ومادية الخ ...) .

ــ تنظيم الرقابة على الانتاج عن طريق نشاط مندوبي العاملين في مجالس الادارة والانتاج والاستماع الى تقارير منهم في الاجتماعات العامة . المطالبة بأن يكون دور الرقابة الادارية الراهنة الرقابة على الانتاج . دراسة التجارب المختلفة لمشاركة العاملين في الادارة والانتاج . (هل الافضل ان يدخل تعديل في مهمات النقابة بحيث يصبح من واجبها الاشراف على الانتاج الى جانب واجباتها الاخرى ؟ أم أن نخلق اجهزة جديدة تعبر عن هذا النشاط الجديد للعاملين) .

ــ حسم القضايا المتعلقة بالمؤسسات المؤممة والمصادرة بطريقة تؤدي الى نجاح هذه المؤسسات في عملها وتنظيمها ورقابتها وتكوين قيادات مخلصة وذات كفاية مع

ادارتها على أسس ديموقراطية .

ـ تعبئة منظمات الطلبة والشباب والنساء والمعلمين لانجـاز مهماتهم وفق الخطة الخمسية . ان المساهمة بشكل رئيسي لهذه الفئات هو في ميدان الثقافة والتعليـم . ومن الممكن ان تضطلع على الخصوص بتنظيم حملة لمحو الامية وبشكل رئيسي وسـط المزارعيـن .

وتتعلق القضية الثانية بالمصاعب التي تعاني منها الجماهير الكادحة بسبب الارتفاع المستمر في نفقات المعيشة . وهذه القضية نشات بفعل عدد من العوامل (ظروف ونفقات التنمية ، والعوامل الطبيعية والموسمية ، واخطاء ارتكبتها السلطة ، ونشاط القوى الرجعية بين التجار الخ ...) .

والحلول التي قدمت الى الان مكررة ومعادة (مراقبة الأسعار ، ومحاكم الاسعار والعقوبات الرادعة ، وزيادة الاجور ، ومنع تصدير الذرة ، ومشاريع مختلفة لتوفير اللحم في المدن ...) . وهذه الحلول لم تحرز اي نتائج ايجابية ملموسة .

من المهم ان نواصل البحث عن حلول سليمة وعملية . ومنطلقنا هنا هو :

ـ ان ثورة التغيير الاجتماعي يجب ان ترتبط في اذهان الجماهير الكادحة بتحسن في مستوى معيشتها ، وهذا أمر منطقي يتمشى مع افضلية طريق التطور غير الراسمالي على الطريق الراسمالي . ان الانحدار المتصل في معيشة الجماهير ـ خصوصا وهـي تلاحظ الميزات التي تمنح لبعض الفئات ـ يمكن ان يصبح سلاحا خطيرا في يد القوى الرجعيـة .

ـ ان المنظمات النقابية ـ في المدينة والقرية ـ يجب أن تلعب دورها كاملا فـي الدفاع عن معيشة الجماهير الكادحة .

ـ ان القوى الثورية ـ بالتشاور الواسع بينها ـ قادرة على المساهمة بشكل جدي في حل هذه المشكلة . ونرى في هذا الصدد أن تعقد مؤتمرات جماهيرية تضم المهتمين بالقضايا الاقتصادية والعاملين لدراسة الحالة الاقتصادية ، واساسا لتقديم حلـول لمشكلة ارتفاع تكاليف المعيشة . واذا حضرنا جيدا لهذه المؤتمرات ، واحطنا مناقشاتها بالموضوعية ، فانها تستطيع الوصول الى تلك الحلول المطلوبة .

في ميدان العمل الفكري والدعائي

٢ ـ في ميدان العمل الفكري والدعائي :

العمل الدعائي ركن مهم في نضالنا من اجل دعم النظام الراهن . فالى جانب عديد من القضايا الاخرى ، ينبغي ان نكرس جزءا مهما من جهدنا لتصفية النفوذ الفكـري للتكوينات السياسية بين الجماهير .

ان المهمات التي تواجهنا في هذا الميدان ليست سهلة . فهـذا النفوذ الفكري الرجعي تسنده مؤسسات طائفية وعشائرية ، ومواقع اقتصادية ، وعناصر تعمل فـي جهاز الدولة في التعليم والادارة والقضاء والقوات المسلحة وغيرها . والجماهير التـي

تقع تحت هذا النفوذ لا تقتصر على سكان المناطق المتخلفة بل تمتد الى مناطق الانتاج الزراعي الحديث والى اقسام من المثقفين والطلاب بل ومن العمال ايضا .

ان تحرير الجماهير من النفوذ الفكري للتكوينات السياسية والرجعية جميعها ، وعلى الاخص للاخوان المسلمين وللصادق المهدي ، يشكل احد الاسس الرئيسية لانتصار الثورية السودانية ولدعم النشاط التقدمي . ما هي مهماتنا هنا ؟

١ ـ ان ننظم في كل مكان ـ وبقدر ما يتوافر لنا من امكانات ـ حملة دعائية وفكرية بين الجماهير لفضح الافكار الرجعية وتعريتها ولربطها بالنظام السياسي والاجتماعي البائد ، مقدمين امثلة عملية للتناقض الصارخ بين تلك الافكار (والنتائج العملية لتطبيقها على ارض الواقع) وبين المصالح الحيوية للجماهير الكادحة .

٢ ـ ان ندرس في مناطقنا المختلفة القضايا المتصلة بثورة التغيير الاجتماعي وان نعمل لحل تلك القضايا لمصلحة الكادحين ، لان ذلك هو الاساس المادي لتصفية الافكار الرجعية :

ـ تطبيق الاصلاح الزراعي بطريقة جذرية .

ـ استكمال الاصلاح القضائي والاداري .

ـ ان تؤدي الخطة الخمسية الى قيام مشاريع في مناطق التخلف واصلاح المشاريع القائمة فيها حاليا (مصنع بابنوسه مثلا وتحويله الى مشروع يؤدي الى خدمات اجتماعية اوسع نطاقا من مستواها الراهن) .

ـ تحرير المزارعين في الغرب وفي مناطق الصمغ من الاعتماد على الممولين المرتبطين بحزب الامة (وليكن ذلك مثلا عن طريق بنك لـه القدرة على الوصول الى المزارعين والتعامل الوثيق معهم) .

٣ ـ ان نعطي اهتماما خاصا للعمل الدعائي وسط الطلاب ـ في مختلف المستويات ـ لتصفية نفوذ الاخوان المسلمين بينهم .

وتواجهنا في ميدان العمل الدعائي ايضا قضية الديموقراطية الجديدة باعتبارها احد الشروط الاساسية لاطلاق طاقات الجماهير الثورية وتعبئة قواها وقدراتها ضد الرجعية .

ـ هناك منجزات في الحكم المحلي وفي مشاركة العاملين في الادارة والانتاج . من المهم توسيع المكتسبات هنا وازالة السلبيات التي تحول دون التطبيق الواسع للديموقراطية .

ـ وعلينا من ناحية اخرى القيام بحملة واسعة ومن اجل الحقوق الديموقراطية في النشر والتعبير للقوى الثورية قصد ان تنال المنظمات الديموقراطية والحزب الشيوعي منابرها الصحافية . ان امكاناتنا في ميدان العمل الدعائي واسعة ونستطيع ان نستخدمها بفعالية ، كما نستطيع ان نستخدم مختلف الادوات الدعائية من اندية الى مطبوعات الى ندوات ولقاءات جماهيرية وغيرها . ويمكن منظمات حزبنا وسط المثقفين والمعلمين والطلاب ان تبتكر من الوسائل والادوات وان تقدم مساهمات كبيرة في هذا الميدان الحيوي .

مهمات على الصعيد التنظيمي

٣ ــ على صعيد العمل التنظيمي بين الجماهير :

القيام بحملة متعددة الجوانب من اجل تنشيط تنظيمات الجبهة الوطنية الديموقراطية في البلاد .

أ ــ نطرح للتنفيذ بين الطلبة تنظيم الجبهات الديموقراطية في اتحاد ديموقراطي للطلاب .

ب ــ تنظيم الروابط المهنية الاشتراكية (المعلمون ، الاقسام المختلفة من المثقفين) بحيث تنبت تنظيمات ثابتة وذات قيادات مركزية الخ ...

ج ــ القيام بحملة كبيرة قصد دعم حركة الشباب الديموقراطية .

د ــ تحسين اوضاع النقابات العمالية من أجل القيام بدورها الجديد كما حدده مؤتمر كادر الحزب . وتبدأ بهذا بمؤتمرات للكادر الشيوعي في هذه المنظمات .

هـ ــ اعادة النظر في تنظيم حركة النساء الديموقراطية وتنشيطها بتطبيق مقترحات الحزب المتفق عليها في هذا الميدان الخ .

خلاصة القول هي اننا في حاجة للقيام بحملة تنظيمية واسعة بين جميع هذه القطاعات الجماهيرية التي يقع على اكتافها عبء النضال الوطني الديموقراطي ، قصد تحسين اوضاعها وتهيئتها بالفعل لتكون دعامة من دعائم الجبهة الديموقراطية في البلاد .

٤ ــ تقوية الحزب الشيوعي ودعم وحدته :

يجب الا ندفن رؤوسنا في الرمال بل علينا ان ندرك أن هناك دوائر عدة محلية وأجنبية ترغب في احداث انقسام في الحزب الشيوعي ايا كان وزنه . ونحن نواجه الان انقساما منظما ومدبرا بين صفوف الحزب الشيوعي . اننا بالطبع لا يمكننا منع حدوث مثل هذا الانقسام . فالصراع الاجتماعي تنعكس آثاره في حزبنا ، والاتجاه التصفوي يؤكد وجوده ويكشف عن حقيقته في التطبيق ، كما ان هناك دوائر محلية وغير محلية وذات مصلحة في احداث هذه الاوضاع الخ ... ولكننا نستطيع تقليل دائرة عمل العناصر المصرة على الانقسام وعزلها عن جسد الحزب وعن حركة الجماهير الثورية .

أ ــ أن شن حملة لتصفية الافكار اليمينية والتصفوية في الحزب وفقا لمقررات مؤتمر الكادر هو طريقنا لدحر الانقسام . فالعناصر المنقسمة تريد ان تحرف المعركة الى مسائل فرعية (الطعن في اجراءات مؤتمر الكادر . الخ ...) . ولهذا فعلى كل منظمات الحزب وفروعه أن تقوم بحملة تدريس وشرح لكل القضايا الايديولوجية والسياسية التي طرحتها وثائق مؤتمر الكادر مستفيدين من تجارب حملتنا لشرح مقررات المؤتمر الرابع .

ب ــ أن تتخذ جميع هيئات الحزب مواقف حاسمة ضد العناصر المنقسمة وفقا لاحكام لائحة الحزب .

ج ــ أن تؤمن تنظيمات حزبنا نفسها ، ففي مثل هذه الظروف تلجا العناصر المنقسمة للاستفزاز ولاستعداء اجزاء من السلطة ضد الحزب وكادره كما هو ظاهر في الخطاب

الذي اعلن فيه الانقسام رسميا (خطاب الاثني عشر) ، وكما يدل على ذلك نشاط بعض موظفي الامن القومي تأييدا للانقسام .

د ـ ان تضع كل منظمة حزبية وفقا لهذا البرنامج العملي خطة عملها بين الجماهير، فبمثل هذا العمل وحده نستطيع قفل الصفوف امام النشاط الرجعي في البلاد ونستطيع ان نصفي نشاط العناصر الانقسامية .

الخرطوم : ٨ أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٠ .

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني .

عندما تحرك القوميون العرب

منذ ان تلاشت مجموعة بولين البر الوطنية عام ١٩٥٥ فان مسؤولية الدفاع عن وحدة بلادنا الديموقراطية قد وقعت بكاملها على عاتق حزبنا الذي خاض وحده نضالا متواصلا من اجل التضامن بين المواطنين في الجنوب والحركة الثورية في الشمال . وقد رفضنا الحل العسكري لمشكلة الجنوب منذ ١٩٥٥ ، وعملنا من اجل برنامج علمي دافعنا عنه بمثابرة ضد الاتجاهات الشوفينية في الشمال والجنوب على السواء .

لقد أصبح هذا البرنامج اليوم سياسة رسمية ووقعت مسؤولية تنفيذه على اكتافنا وهي مسؤولية تاريخية لا يمكنها ان تكون بغير ذلك . وهذا واجب صعب يمنح كل عضوية حزبنا الحق في ان تعرف امكانات النجاح المتاحة امامنا وما هي الظروف التي ينبغي ان ينجز هذا البرنامج تحتها ؟

ويمكننا ان نذكر بشكل عام ان وجود سلطة ثورية اتخذت اجراءات لتحرير اقتصاد البلاد وفتحت الطريق امام المزيد من فرص النمو للحركة الجماهيرية الثورية يعني ان امكانات نجاحنا طيبة لتنفيذ هذا البرنامج والوصول به الى نتائجه .

ولكن علينا الا ننسى ولو للحظة واحدة اننا نعمل في ظروف غاية في الصعوبة اذ اننا مواجهون من جهة بالتدخل الامبريالي في الجنوب ومن الجهة الاخرى بحدة الصراع الطبقي في البلاد .

يشكل الجنوب كما هو معروف اضعف حلقات دفاعنا الثورية . ونحن في سباق مع الامبريالية العالمية خاصة وان الجنوب قد اصبح بعد (ابا) نقطة الارتكاز الرئيسية للامبريالية العالمية والصهيونية ، ولقد بدأ الامبرياليون والاسرائيليون يدفقون السلاح في جنوب البلاد منذ سبتمبر (ايلول) ١٩٦٩ بكميات كبيرة عن طريق الحدود الاثيوبية والاوغندية ، ويأتي معظم هذا السلاح جوا من مكان ما في اثيوبيا وتنزل الطائرة المحملة به في حدود اوغندا او منطقة جميلا قرب اكوبو ويشمل انواعا مختلفة من قطع السلاح منها المدافع الصغيرة المضادة للطائرات وهي سوفياتية الصنع أتت من اسرائيل والبرينات والمدافع الاوتوماتيكية البريطانية ، كما يشمل اسلحة أخرى من صنع أمريكا والمانيا الغربية منها البازوكا والمدافع المضادة للدبابات مثل السلاح الالماني (آر ـ تي ـ اف) كذلك الالغام ذات الطاقة الهائلة والمتفجرات والمورتر وكميات كبيرة من الذخائر والادوية . وأكثر من ذلك فان قوات الامن عثرت على ملابس لرجال المظلات واجهزة راديو للاتصال

في بعض المعسكرات .

لقد بدأت الانيانيا تزيد نشاطاتها بسرعة منذ بداية هذا العام في الضفة الشرقية للنيل في المديرية الاستوائية ، كما بدأت تنتشر في الضفة الغربية على الحدود الاثيوبية . كما وان هنالك ضباطا اسرائيليين ومرتزقة بيضا لتدريب المتمردين . وقد قامت الانيانيا بنسف عدد من العربات بواسطة الالغام كما بدأت في عمليات الهجوم على الاطواف ونقاط البوليس ونسف الكباري بالديناميت ومتفجرات الـ (تي ــ آن ــ تي) .

وفي مجال الدعاية قاد الامبرياليون حملة واسعة شملت اوروبا وافريقيا عن طريق الصحافة والراديو والتلفزيون ، وهم يركزون في هذه الدعاية على ثلاثة اشياء هي :

أولا : يصورون مشكلة الجنوب كحرب عنصرية ، وهم يهدفون بذلك الى كسب الدعم الافريقي لمصلحة الانيانيا وتحويل القضية الى نزاع بين العرب وافريقيا السوداء . وللوصول الى هذا الهدف يوزعون بشكل واسع مناشير المتمردين التي تدعي ان قوات مصرية وليبية تشترك في القاء القنابل على القرى في الجنوب من طائرات الميغ الروسية .

ثانيا : يصورون المتمردين وكأنهم قوة منظمة كبيرة تدير حكومة ومدارس في الجنوب، والهدف هنا هو تهيئة الرأي العام العالمي لقبول الاعتراف الرسمي بهذه الحكومة .

ثالثا : يصورون المواطنين في الجنوب بالكم المهمل الواقع فريسة المجاعات .

والجدير بالذكر ان هذه الحملة الدعائية تمتد الى كل اجزاء اوروبا الغربية الا أن مركز الثقل الرئيسي فيها هو لندن وايطاليا والمانيا الغربية ودول اسكندنافيا . وقد افتتح المتمردون مكاتبهم في هذه المراكز .

أما بالنسبة الى افريقيا فان اثيوبيا هي المركز السري للسلاح بينما تقوم اوغندا بدور مركز النشاط السياسي للمتمردين . والملاحظ هنا انه لا توجد اية حكومة او منظمة افريقية اعلنت بشكل رسمي وقوفها بجانب معركة السودان من اجل وحدته ، ويرجع ذلك اما الى غياب حقيقة الوضع في بلادنا عنهم واما لانهم يتعاطفون سرا مع المتمردين . كما ان الجدير بالملاحظة ايضا ان موقف اوغندا غير متناسق وهي تختلف عن افريقيا الوسطى وتقابل سياسة الوفود اليها ببرود واضح .

بالنسبة الى المتمردين فالملاحظ انهم وحدوا الان صفوفهم بحل حكوماتهم وتكوينهم ما يسمى بقوات الانيانيا الوطنية التي يقودها ضباط الجيش السابقون : لاقو وابوجون وتافنق .

من هذا الوضع يمكننا ان نصل الى الاتي :

١ ــ يحاول الامبرياليون خلق بيافرا اخرى في الجنوب بهدف اسقاط النظام الثوري القائم في البلاد .

٢ ــ يأملون في تحويل الوضع الى نزاع عربي ــ افريقي عن طريق خلق ضغط كبير على الحكومة في الجنوب قد يضطرها للاستعانة بالدول العربية الصديقة مما قد يؤدي لاستفزاز الدول الافريقية ووضعها في الجانب المضاد لنا .

٣ ـ يوجد احتمال في ان يخلق الامبرياليون ضغطا في الجنوب يؤدي الى سحب البرنامج المعلن او تعليقه الى اجل غير مسمى .

ان هذا الوضع تنبغي مواجهته بطرق عدة في مقدمها خلق ديبلوماسية جديدة تجعل الدول الافريقية المشتركة معنا في الحدود ذات مصلحة في وحدتنا . كما وانه من المهم مضاعفة الجهود الرامية الى تقوية القوى المعادية للامبريالية في الجنوب ، ولكن وفوق كل شيء فان الامر الذي لا بد منه هو توفير جهود صادقة من اجل تنفيذ البرنامج المعلن .

هناك ثلاث قضايا ينبغي مناقشتها هي :

١ ـ الجانب السياسي للحكم الاقليمي الذاتي .

٢ ـ جانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٣ ـ الحركة الديموقراطية .

لا بد ان يعرف الجنوبيون في اطار عام شكل الحكم الاقليمي الذاتي الذي سيتبنونه كما انه من المهم ان يعرفوا الوقت الذي تبدأ فيه اجهزة ذلك الحكم عملها ولقد كان حزبنا يرى ان تكون الحكومة لجنة تضم المثقفين الجنوبيين والمنظمات الديموقراطية لدراسة انسب الاشكال للحكم الاقليمي الذاتي وتحديد الحد الادنى الذي تعتمد عليه اجهزة ذلك الحكم . وفي ضوء هذه الدراسة تستطيع الحكومة الوصول الى برنامج عمل موحد وفق جدول زمني واضح .

لقد تمت الموافقة على وجهة نظرنا هذه بواسطة لجنة وزارية كونت لهذا الغرض في ديسمبر (كانون الاول) ١٩٦٩ ولكن ومع ذلك لم تتم اية خطوات نحو تنفيذ ما تم عليه الاتفاق . ومن البدهي الاشارة الى ان الثقة الكاملة للجنوبيين لا يمكن كسبها الا عن طريق برنامج عمل واضح وجدول زمني محدد ، اما ترك الامور بدون تحديد فلن يؤدي الا الى خلق جو من عدم الراحة والاطمئنان في الجنوب مما يقوي من مراكز القوى الانفصالية .

كذلك يواجه حزبنا قضايا نظرية مهمة لا بد من مواجهتها وفي مقدمها معرفة مستقبل تطور التجمعات الموجودة في الجنوب ومستقبل افادتها .

تشكل هذه القضية العمود الفقري كحل لمشكلة الجنوب ولقد منحها اعلان يونيو (حزيران) ١٩٧٠ قدرا كبيرا من الاهتمام اذ انه اثار وضع الموازنة الخاصة بالجنوب وتكوين لجنة للتخطيط كما اثار قضية تدريب الكادر من ابناء الجنوب ولكن وبرغم ذلك فان هذه القضية لم تقابل في التنفيذ بالقدر الذي اثيرت به في اعلان يونيو ولم توضع موازنة تنمية خاصة بالجنوب ، وهذا يعني بالتالي ان لجنة التخطيط التي كونت محدودة الفعالية اذ انها لا تستطيع تمويل ما ترى من مشاريع ، كما وان مخصصات الجنوب لا زالت خاضعة للوزارات المختلفة والتي كثيرا ما تضعها في مؤخر اقتراحاتها .

نتيجة لهذه العوامل لم يتعد نصيب الجنوب في موازنة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ المليونين

وسبعمئـــة الف جنيـــه (٢٠٧ مليون جنيـــه) وهي نسبة تعادل ٨ في المئة من جملة تلك الموازنة . وفي خطة التنمية الحالية فان نصيب الجنوب لم يزل نحو ٨ في المئة من اجمالي الخطـــة (١٢ مليون جنيه) .

الى جانب ذلك فان المشكلة الرئيسية هي مشكلة التنفيذ الموزعة بين المصـــالح والوزارات المختلفـــة بدون تنسيـــق بينها أو اشراف على ادائها ونتيجة لهـــذا الضعـــف الشديد في المقدرة التنفيذيـــة فان معظم المشاريع التنفيذية في الجنوب ستظـــل في وضعها الراهن ما لم تجمع المشاريع المقررة تحت سلطة واحدة تنسق بينها وتراقب تنفيذها مراقبة مباشرة . ووجهة نظـــر الحزب في ما يتعلق بهـــذه القضية هي ان يمنح وزير الدولة لشؤون الجنوب سلطات تنفيذية كاملـــة بوضع مصالح الانتاج والخدمات الرئيسية في الجنوب تحت يده وهـــي الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والتعاون والصحة والاشغال والتعليم أذ عن هذا الطريق يمكن تنسيق الوزارات واكسابها فعاليتها ـ ويستطيـــع رؤساء هذه الوحدات وضع موازناتهم وحصولهم على الاموال اللازمة لها دفعة واحدة ، وهذا هـــو الطريق الوحيد الذي يجعل لعبارة (موازنة التنمية الخاصة) معناها .

لقد فشلت المحاولات التي بذلت لتحقيق هذا المطلب اذ ان الحكومـــة ترى ان تركيز السلطة بهـــذا المستوى سيؤدي الى الانفصال ، فكـــان ان تم التوصل الى حل وسط تـــم بمقتضاه تكوين مجلس تنسيق للجنوب ، وبرغم أهمية هـــذه الخطوة الا أنها ليســـت كافية . اذن ان هذا المجلس لا يملك سلطات على الوزارات الاخرى ولا يستطيع اجبارها على العمل . ومع كل هـــذا فان هذا المجلس لو منح سلطات كاملة على الموظفين الاقليميين التابعين للمصالح والوزارات التي يتشكل منها ، ولو منح سلطات كاملة على موازنـــة التنمية في الجنوب فان ذلك يعتبر خطوة كبيرة الى الامام .

ان الضرورة تقتضي تحويل مكتب الجنوب الى وزارة تنفيذية توضع تحتها مصالح الخدمات والانتاج المذكورة أعلاه بجانب اعتمادات موازنة التنمية للجنوب .

لقد منحت الحكومة هـــذه القضية اهتماما كبيرا الا اننا نواجـــه عقبات كثيـــرة بسبب حـــدة الصراع الطبقي في البلاد من جهـــة وبسبب موقف البيروقراطية المحافظ مـــن الجهـــة الاخرى . ويمكن تلخيص ذلك في المعارضة التي تبرز مـــن البيروقراطية المحليـــة والعناصر الموجودة في وزارة الارشاد القومي والروح المعادية للشيوعية وسط البورجوازية الصغيرة والديموقراطيين الثوريين في السلطة . الخ .. ومع كل ذلك فان هنالك فرصا مؤاتية أمام الحزب والمنظمات الشعبية لمساعدة الحركة الديموقراطية في الجنـــوب .

والجدير بالذكر هنا ان الاهتمام بهذه القضية باستثناء موقف اتحـــاد الشبـــاب السوداني ، كان اهتماما ضعيفا . وينطبق ذلك على العمال والمزارعين ومنظمات المهنيين مما جعل الحركة الديموقراطية في الجنوب تعاني من ثقل المهمات المطروحة امامها .

ان المنظمات الشعبية يمكنها أن تفكر في عقـــد مؤتمر في الجنوب لمجابهة التحديات الامبريالية ومحاربة الاتجاهات المهتزة وسط عناصر الديموقراطيين الثوريين للبورجوازية

الصغيرة في السلطة ، يدين الانيانيا والتدخل الاميريالي في البلاد . ويستطيع هذا المؤتمر فوق ذلك أن يجرد البيروقراطية المحافظة والعناصر المهتزة في السلطة من أسلحتها . كما يستطيع أن يكشف ويعري الاتجاه اليميني وسط المثقفين الجنوبيين .

المصاعب التي تواجه تنفيذ برنامج الجنوب

لحل المصاعب الرئيسية التي تواجه تنفيذ برنامج الجنوب من المهم ان نتفق على تحليل الظروف التي يتم فيها تنفيذ هذا البرنامج ، اذ بدون توضيح هذه الظروف وشرحها لزملائنا في الجنوب فان روح الياس لا بد وأن تجد طريقها الى نفوسهم. فما هي تلك الظروف ؟

١ ــ ان البرنامج الديموقراطي للجنوب ينفذ في ظروف مخالفة لتوقعاتنا السابقة اذ انه لا ينفذ تحت سلطة الطبقة العاملة وانما تحت سلطة عناصر الديموقراطيين الثوريين للبورجوازية الصغيرة .

وهذه العناصر فيما تقبل البرنامج الديموقراطي حلا لمشكلة الجنوب فانها تتصرف حيال تنفيذه بتردد وذلك لانها لم تستطع استخلاص الضرورة التاريخية لهذا الحل ، ولذلك نراها أسيرة وضعها الطبقي من حيث مغالاتها في الوطنية والتي ترى تحت تاثيرها خطر الانفصال في كل شيء . ويعمق هذا الخوف من الانفصال لدى هذه العناصر الضغط الرجعي الخارجي البيروقراطي وجناح اليمين وسط الضباط ، وهذا هو التفسير الوحيد لرفض منح وزارة الجنوب السلطات التنفيذية اللازمة لاستعجال تنفيذ المشاريع المقررة للجنوب .

كما وان هذا يفسر التردد حيال التوصيات التي تقدمت بها اللجنة الوزارية والمنادية بتكوين لجنة لدراسة شكل ومحتوى الحكم الاقليمي الذاتي ووضع جدول زمني لتنفيذه .

٢ ــ يشكل الصراع الطبقي الحاد في البلاد جانبا سلبيا اخر ينعكس في الاتجاه المعادي للشيوعية وسط الجناح اليميني للديموقراطيين الثوريين في السلطة والذي يهدف الى اعاقة مجهودات الوزراء الديموقراطيين والشيوعيين . ومن هذا المنطلق نراهم يتخوفون من دور وزير الدولة لشؤون الجنوب والوضع العام الذي يمكن أن يجده الشيوعيون في الجنوب اذا ما استطاع ان ينجح في دوره . ان الخوف الرئيسي لهذه المجموعات ياتي من نمو الحركة الديموقراطية في الجنوب ومن أجل ذلك نراهم يبحثون عن مواقع لهم وسط هذه الحركة ، ولقد تحرك مؤخرا من يسمون بالقوميين العرب لتأسيس قاعدة سياسية لهم وسط الجنوبيين فبدأوا بحذر وهدوء يشكلون حلفا بينهم وبين عناصر انتهازية معينة وسط المثقفين الجنوبيين وعناصر انفصالية معروفة وسط طلاب جامعة الخرطوم . والهدف من كل ذلك هو خلق حركة جماهيرية بديلة ودفع الحركة الديموقراطية الى الوراء .

ان هذه العناصر اليمينية تستغل الطرق غير المبدئية التي صاحبت الصراع الداخلي لحزبنا كتسرب المعلومات من المكتب السياسي واللجنة المركزية وغيرهما من

أجهزة الحــزب .

٣ ــ كذلك فان البرنامج الديموقراطي لحــل مشكلــة الجنوب ينفـذ في ظروف مخالفة لتوقعاتنا السابقة من حيـث نمـو الحركة الديموقراطية اذ أنــه ينفذ بعكس توقعاتنا في ظروف ضعف شديد للحركة الديموقراطية وهــذا عامل سلبي مهـم لاننا لم نتمكن حتى الان مــن تعبئــة الجماهير في الجنوب للمشاركة النشطة في تنفيــذ البرنامج وقيامها بدور فعــال لعزل حركــة التمرد وادانة التدخل الامبريالي في البلاد الامر الذي كان يمكن أن يؤدي الى اضعاف التخوف لــدى الديموقراطيين الثوريــين مــن عناصر البورجوازية الصغيرة ويخلصهم من ترددهم واحساسهم بعدم الاطمئنان .

ان ضعــف الحركة الديموقراطية في الجنوب يعني أن الاتجاه الشوفيني لتكويــن الامــة الصغيرة في الجنوب واتجاه المغامــرة لا يزالان يوجدان في ذلك الجزء من البلاد ، كما واننا نجــد ان مثقفي البورجوازية الصغيرة في الجنوب يرون الحكــم الذاتي الاقليمي من خلال مفهوم ليبرالي ينحصر في الاشكال الدستورية والوظائف الكبيرة . الخ .. ومن أجل ذلك نراهم يلعبون دورا سلبيا اذ أنهــم يفرسون وسط الجماهير اللهفــة وعدم الصبر أو الاقتناع والاهتمام ، الامر الذي يدعــم موقف الاتجاهات الانفصالية والمؤامرات الامبريالية ويؤدي بالتالي الى الشكوك والتردد في التنفيذ من جانب الحكومة .

٤ ــ أما العامل السلبي الرابع فهــو المعارضة التي تبديها البيروقراطية للحكم الذاتي وكما هو معروف فان البيروقراطية في الحكومة المحلية معروفة تاريخيــا بمواقفها المعادية للديموقراطية وهي تعارض اليوم برنامج الجنوب وما زالت تلعب دور الابــوة للحركة الديموقراطية التي حاولت اعاقة مسيرتها .

الشيء نفسه ينطبــق على البيروقراطية في جهــاز البوليس ووزارة الارشاد التي تلعب دورا سلبيا واضحا ان لــم يكن رجعيا . واذن ، فان مشكلة البيروقراطية مشكلة عامــة في البــلاد .

ان الامر البدهي هو انه ليس هنالك عقبــة من العقبات التي ذكرناها يستحيــل التغلب عليها ، كما ان الديموقراطيين الثوريين يمكنهــم ان يدركوا ما نرى اذا مــا ثابرنا على مناقشتهم خاصة اذا استطاعت الحركة الديموقراطية في الجنوب أن تنهض ضد الامبريالية والانفصال .

اقتراحات اللجنة المركزية من أجل الجنوب

أقرت اللجنة المركزية خلال مناقشتها لهــذا التقرير اقتراحات عدة تستهدف التصدي للعمل في الجنوب في الظروف الراهنة وهي :

١ ــ القيام بحملات نقاش واسعة حول تنفيذ برنامج الجنوب عن طريق السمنارات والصحافة وندوات المثقفين ويمكن أن نكون من بينهم تجمعا للعمل .

٢ ــ الاعداد الفوري لمؤتمر الجنوب لادانة التدخل الامبريالي وعمليات الانيانيا .

٣ ــ القيام بمناقشات داخلية بــين قيادة الحزب والديموقراطيين الثوريين .

٤ ــ ان تساعد منظمات المهنيين العناصر الجيدة فيها لكي تنقل الى الجنوب .

٥ ــ بالاضافة الى واجبنا لعقد مؤتمر في الجنوب ضد التدخل الاستعماري وعمليات الانيانيا علينا أن نعقد مؤتمرا مماثلا في العاصمة نعمل فيه على اشراك الجنوبيين اشراكا فعالا وعلى اقناع الجماهير في الشمال بأهمية المشروع في تنفيذ الحل الديموقراطي لمشكلة الجنوب .

٦ ــ أن يعمل رفاقنا لمضاعفة اهتمام المنظمات الديموقراطية بالعمل في الجنوب وذلك بخلق مسؤوليات محددة في تلك المنظمات لهذا الغرض .

٧ ــ أن تقوم النقابات بدورها في تحسين شروط الخدمة ومستوى الاجور بالنسبة الى العمال الجنوبيين ووقف تشريدهم والعمل على تثبيتهم في الخدمة ومواصلة النضال من أجل مساواتهم مع العمال الشماليين .

٨ ــ ايجاد الظروف الملائمة لهزيمة التمرد بالعمل ضد تصاعد المؤامرات الاستعمارية وتحركات الرجعيين في البلدان الافريقية . وهذا يعتمد على سياستنا الافريقية : عملنا السياسي والديبلوماسي بين البلدان الافريقية . اننا نحتاج لتعبئة اجهزتنا الديبلوماسية وتقويتها واختيار خيرة العناصر وأقدرها على العمل في بعثاتنا هناك .

كما ان على المنظمات الديموقراطية أن تلعب دورها في هذا المجال عن طريق صلاتها بالقوى الديموقراطية والتقدمية في البلدان الافريقية وعلى النطاق العالمي في اوروبا وغيرها لمواجهة الدعاية الاستعمارية وتلك التي تقوم بها الانيانيا .

على منظمات حزبنا المختلفة ، خاصة تلك التي عليها واجبات مباشرة أن تبدأ العمل في تنفيذ توجيهات ومقررات اللجنة المركزية هذه وأن تضع ما يلائمها من خطط في هذا السبيل ...

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني
٨ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٠

قادة الانقسام « هرجوا وابتذلوا »

عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني دورة في ٨ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٠ وكان ضمن جدول أعمالها النظر في النشاط الانقسامي الذي تقوده مجموعة من أعضاء اللجنة المركزية الموقعين على الخطاب الشهير . وقد تبين جليا من التقارير الواردة للجنة المركزية ان هذه المجموعة خلقت تنظيما جديدا وانها تقود نشاطا للانقسام خروجا على خط الحزب السياسي الموافق عليه من قبل أغلبية كادره ، وخروجا على مبادىء النظام واللائحة . ان شعار الوحدة الذي صدروا به خطابهم وحاولوا تجميع عضوية حزبنا وراءه لم يكن في حقيقة الامر الا ستارا للنشاط الانقسامي ولتقويض وحدة الحزب . ولم تتدثر تلك العناصر بهذا الستار الا لادراكها جيدا ان مناضلي الحزب الشيوعي السوداني يقفون فوق تقاليد شيوعية صلبة ترفض الانقسام وتدينه كجريمة في حق حركة الشعب الثورية . لقد ظل الحزب الشيوعي يناضل بثبات في سبيل الوحدة لا بين صفوفه وحسب بل بين جميع التنظيمات الشعبية ومن اجل توحيد قوى الشعب بأسره في المراحل المختلفة من تطور

الثورة السودانية . ان تاريخنا يؤكـد اننا هزمنا الانقسام داخل حركـة الطبقة العاملة حتى في أحلك الظروف وعندما كانت تسيطر على اقسام منها العناصر المماثلة للاحزاب الرجعية والبورجوازية .

ويؤكد أيضا اننا رفضنا الانقسام وناضلنا ضده بـين تنظيمات المزارعين والطلاب والنساء وكـل القوى الديموقراطية . وفي خلال جميع هـذه المعارك التي امتدت لما يقرب مـن ربـع قرن من الزمان تجمعت قوى واسعة مـن الديموقراطيين والتقدميين المؤمنـين بالوحدة والمناضلين في سبيلها . ولهـذا أصبـح من العسير هدم هذا السياج الثوري المنيـع الذي صان مواقع الثورة السودانية من تهجمات أعدائها من الاستعماريين والرجعيـين .

وأمام هـذا السياج تحطمت كل المحاولات لقسم صفوف طليعة الثورة السودانية : الحزب الشيوعي .

اننا استطعنا وكنا ما زلنا تنظيما حديثا لم يقو عوده ولم يشتد ساعده ، أن نهزم عناصر الانقسام عام ١٩٥٠ — ١٩٥١ . وفي كل انعطاف حاد للعمل الثوري ظللنا نناضل بثبات وبمواقف مبدئية لا تعرف التصالح من أجل صيانة وحدة حزبنا وهو أكبر مكتسبات حركـة الكادحين السودانيين . وليس أدل على هذا من أن دائرة الانقسام ظلت تنحسر في حزبنا وأصبحـت الانقسامات تضعـف ويخـف ثقلها . ان العناصر المنقسمة حديثا على حزبنا بقيادة الموقعين على الخطاب الشهير تدرك هذه الحقائق . ومن ثـم حاولت أن تخفي نشاطها الانقسامي تحـت ستار الوحدة ، فمناضلو حزبنا لهـم مـن التدريب والتقاليد ما يجعلهم يرفضون بغضب أيـة نظرية تبرر الانقسـام وتشرع له . ولقد أكدت الاحداث منـذ اجتماع اللجنة المركزية الاخير بتاريـخ ٢٥ سبتمبر (أيلول) الماضي ان موقعي الخطاب لم يقصدوا بحديثهم عن الوحدة الا الانقسام التام بكـل حـدوده التنظيميـة والفكرية والسياسية .

١ — بعد انفضاض مؤتمر الكادر مباشرة عقـد موقعو الخطاب اجتماعا سريا عبروا فيـه عن رفضهم لخـط الحزب وتكتيكاته برغم ان جميـع الفرص الديموقراطية اتيحت لهم عبـر سنة كاملـة لابداء رأيهـم وللمناقشة وللاشتراك المثمر في وضع ذلك الخـط .

لقد خططوا في ذلك الاجتماع للقيام بانقسام في صفوف حزبنا واوكلوا لبعضهم ولمن ارتبط بهـم مهمـة التنفيذ والقيام بالخطوات التنظيمية اللازمة .

ثم حضر موقعو الخطاب اجتماع اللجنة المركزية بتاريـخ ٢٦ اغسطس (آب) واستطاعوا اخفاء نياتهم واحجمـوا عن مناقشة مقترحاتهم التي حفظوها سرا حتـى يذيعوهـا من منبرهم المستقل دعـوة سافرة للانقسام .

وليس هذا غريبا على العقلية الانقسامية التي تسلك دائما سبيل التخطيط والتآمر وترفض الصراع الفكري المكشوف والقائم على المبادىء .

ان اللجنة المركزية لم يكن عندها ما تخفيه على عضوية الحزب فقد ناضل اعضاؤها الواقفون على مبادىءالماركسية ــ اللينينية لكي يكون الصراع الفكري ــ منذ فتح المناقشة العامة في الحزب في اغسطس (آب) ١٩٦٩ تمهيدا لمؤتمر الكادر ــ صراعا مكشوفا وواضحا امام كل عضوية الحزب .

وبالفعل ناضل هؤلاء الرفاق من اجل نشر جميع الاراء المتصارعة مما تشهد به الوثائق المتداولة بين عضوية حزبنا الان بداية بوثيقة «قضايا للبحث في الاجتماع التداولي» ونهاية بالمناقشات التي دارت في مؤتمر الكادر . ولهذا لم تكن في حاجة للتخطيط والتآمر فما اسهل ذلك على من يقبل لنفسه الانزلاق في هذا المستنقع الآسن .

٢ ــ لقد رفع موقعو الخطاب عقيرتهم بالوحدة وابدوا حدبهم عليها ودفعوا بخطابهم الى اعضاء الحزب الشيوعي يستنجدونهم الوقوف معهم من اجلها . ولكن من يريد الوحدة يعمل لها ، والمقياس الوحيد لمعرفة نيات من يريد الوحدة هو بمتابعة نشاطه العملي .

ا ــ شكلت هذه المجموعة لجانا منفصلة عن الحزب الشيوعي في كل من عطبرة وبورسودان .

ب ــ دعوا الى اجتماعات في منطقة الجزيرة ــ المناقل للوقوف ضد مقررات مؤتمر الكادر للحزب واللجنة المركزية ومنعوا عضوية الحزب من الاتصال بالهيئات المركزية القائدة واعتبروا تكتلهم في هذه المنطقة هو القيادة الشرعية لعضوية الحزب الشيوعي هناك.

وقد اثبتت الحقائق التي تكشفت حتى الان ان لجنة الجزيرة ــ المناقل المنقسمة اوقفت توزيع مطبوعات الحزب الداخلية على الفروع في الجزيرة والمناقل منذ الاجتماع الموسع للكادر في الخرطوم والذي انعقد يوم ٢١ مايو (ايار) ١٩٧٠ . ولم تصل المداولات المنشورة عن هذا الاجتماع واجتماعات اللجنة المركزية التي أعقبته . كما ان وثيقة الزميل عبدالخالق محجوب لم توزع في تلك المنطقة فيما وزعت وثيقة معاوية ابرهيم على اوسع نطاق في قواعد الحزب .

ج ــ عقدوا اكثر من اجتماع في العاصمة دعوا اليه مندوبيهم المتكتلين من كل انحاء السودان ، وشرعوا في وضع خط سياسي جديد مناوىء لخط الحزب الشيوعي، واعتبروا انفسهم مركزا جديدا له علاقاته التنظيمية وله سلطة جمع الاشتراكات واصدار النشرات . الـخ ...

د ــ استولوا على بعض ممتلكات الحزب التي كانت تحت مسؤولياتهم من اجهزة طباعة وعربات واموال حزبية .

هـ ــ شهروا سلاح الارهاب باسم الحكومة في وجه رفاقنا المناضلين .

لقد استغلوا عضويتهم في مجلس مديرية النيل الازرق لنقل الرفاق من مواقع عملهم التي ظلوا يخدمون فيها العمل الثوري ويناضلون منها بصلابة ضد قوى الرجعية . وتحت ستار بطاقة الامن القومي التي يحملها الكثير منهم ذهبوا يجوبون البلاد يهددون كادر الحزب للانضمام اليهم لتنفيذ العمل الاجرامي الذي يقومون به . وبالاضافة الى سلاح الارهاب كانوا يحملون وسائل الترغيب والافساد مستغلين وجودهم في مؤسسات الدولة

التي لم يصلوا اليها عن طريق قدراتهم وكفاياتهم بل اعتمادا على نضال الشيوعيين وتضحياتهم .

ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني تحمل موقعي «الخطاب الاثني عشر» جريمة خلق انقسام كامل الحدود والمعالم ، وتحملهم مسؤولية كل تلك الاعمال الاستفزازية ومحاولة افساد المناضلين الطيبين . لقد حاولت اللجنة المركزية بكل الطرق اثناء هذه المجموعة عن قيادة هذا العمل الطائش . فبرغم ان مجرد توقيع خطاب وتوزيعه على تلك الصورة عمل انقسامي واضح ، وبرغم ان لائحة الحزب تعاقب بالفصل من العضوية كل من يرتكب عملا انقساميا الا ان اللجنة المركزية سلكت طريقا مرنا وبعثت بالرسالة المعروفة الى موقعي الخطاب . ان اللجنة المركزية لم تخش النضال ضد الانقسام والمنقسمين ولكنها كانت حريصة على وحدة كل حزبنا . بالاضافة الى هذا فقد بذلت اللجنة المركزية جهدا في اللقاءات الشخصية مع قادة الانقسام مؤكدة انها لا تتطلب منهم اكثر من نقدهم لانفسهم في ما يختص بالعمل الانقسامي واتخاذ موقف موحد معها ضد الفكرة الانقسامية . وبما ان جميع هذه المجهودات لم تثمر ، وبعدما تأكد بما لا يدع مجالا للشك ان المنقسمين سائرون في طريقهم فقد قررت اللجنة المركزية الاتي :

١ ــ فصل قادة الانقسام الموقعين على « خطاب الاثني عشر » من عضوية الحزب الشيوعي السوداني .

٢ ــ فصل العناصر التي اشتركت معهم في الانقسام بتوقيعها مؤيدة خطابهم او باشتراكها في اجتماعاتهم المختلفة ، والذين يعملون في هيئات تحت قيادة اللجنة المركزية .

٣ ــ ان تطبق كل منظمات الحزب الشيوعي ولجانه اللائحة على المشتركين في أعمال التكتل .

٤ ــ حل لجنة منطقة الجزيرة والمناقل باعتبارها مركزا انقساميا ودعوة جميع الرفاق من اعضاء الحزب الشيوعي في هذه المنطقة الى الاتصال بالقيادة الحزبية الجديدة في مدينة مدني .

المجموعة الانقسامية تتحمل المسؤولية التاريخية

ايها الرفاق اعضاء الحزب الشيوعي السوداني :

ان المجموعة الانقسامية التي ارتكبت هذا الجرم تتحمل مسؤوليته التاريخية كاملة. ان ما قاموا به لا يخدم في هذه الظروف سوى القوى الرجعية التي تتربص الدوائر بمسيرة حركة الجماهير الثورية السودانية . فالحزب الشيوعي السوداني هو القوى الطليعية التي تقف في مقدمة حركة الجماهير الكادحة في صراعها ضد قوى الاستعمار والرجعية . والعمل على قسم صفوف حزبنا لا يخدم احدا غير أعداء الثورة السودانية . اننا حينما نناضل ضد هذا الانقسام قصد حصره اولا ثم تصفية مواقعه فاننا ننهض بمسؤوليتنا التاريخية من اجل تقوية حركة الكادحين في بلادنا في وجه كل مؤامرات الاستعمار والرجعية. ان حصر الانقسام وتصفية مواقعه هو خدمة كبرى نقدمها من اجل دعم النظام التقدمي

الراهن وتطويره في اتجاه وطني ديموقراطي . فالمجموعة الانقسامية وهي تتسول التاييد من السلطة التقدمية الراهنة تحاول تصوير الصراع الذي فرضته على الحزب الشيوعي السوداني وكانه صراع بين من يؤيدون السلطة ومن يقفون ضدها . وليس هذا التصوير الزائف سوى محاولة لعزل السلطة التقدمية عن جميع المواقع الشعبية صاحبة المصلحة في الثورة والتي بذلت من اجل دعم النظام ولا ترجو من وراء ذلك مغنما . وليس هــذا بغريب على هذه المجموعة الانقسامية التي شوهت طبيعة الثورة السودانية وظلت تعارض خط حزبنا في تحويل النصر الذي تم في قيادة الدولة صباح الخامس والعشرين من مايو الى ثورة وطنية ديموقراطية تسندها دوائر اجتماعية وطنية ديموقراطية واسعة . لقد عملت هذه المجموعة منذ الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩ على تزييف خط الحزب الشيوعي وارتكبت اخطاء بالغة الضرر بالنظام التقدمي القائم . اتباعا لمصالحها الانتهازية حاولت هذه العناصر عزل السلطة التقدمية عن القوى الوطنية الديموقراطية المختلفة واتهمت كل من يخالفها الرأي بالرجعية وبتعويق مسار الثورة . وجريا وراء هذه المصالح الانتهازية باسم الحزب الشيوعي زورا وبهتانا لحق بحزبنا والتطور الثوري الضرر فابتعدت منــا عناصر ديموقراطية ناضل حزبنا سنوات للتحالف معها ، ووقفت الى جانبه عبر الصعود والهبوط في تطور الثورة السودانية . ان هذه العناصر تنتقد مسلك المتحدثين باسم الحزب الشيوعي لانهم حاولوا احتكار مواقع العمل الثوري الرسمية وتخلوا عن مبدأ التحــالف الوطني الديموقراطي في هذا الميدان . لقد ظل حزبنا جيلا يشكل قوة تدعو الى التغيــر والتقدم الاجتماعي والاشتراكي ، واتسعت الدائرة الاجتماعية التي تنظر اليه كمجسد لهذه القيم وخاصة بعد ثورة اكتوبر ، ولكن الاتجاه المنقسم شوه هذه القيم وابتذل افكار حزبنا معبرا عن عجزه في تفهم التطور الذي جرى في حزبنا بعد ثورة اكتوبر حول كل القضايا الحيوية التي كانت مسار الصراع في العمل السياسي مثل مشاكل التغيير الاقتصادي ، وقضايا السياسة الخارجية وقضايا العمل بين الجماهير وجلبها لتأييد القيم الثورية في البلاد . الــــخ ...

ان حزبنا ناضل ضد الانقسام واعماله المشوهة للمفاهيم الماركسية وضد خطــه الانتهازي الرامي الى العزل المستمر للسلطة التقدمية ولنسف كل القناطر التي تربطهــا بحركة الشعب . وهذا النضال هو دعم حقيقي لهذه السلطة وتقوية لها وسد المنــافذ والثغرات التي تستغلها القوى الرجعية في محاولاتها لاعادة حكمها الاسود على رقابشعبنا.

ادراكا منا لخطورة هذا التنظيم الانقسامي على مجمل حركة الثورة السودانيــة ومكتسباتها المختلفة من تنظيمات شعبية بذلت الجماهير الكثير لبنائها ، ومن سلطة تقدمية احاطتها هذه الجماهير برعايتها . الخ ... علينا ان نناضل بحزم لتعرية هذا التنظيم ، وفي الوقت نفسه المحافظة على مكتسبات شعبنا التي اشرنا اليها ودعمها وغل يد التخريب من الحاق الضرر بها . ان التنظيم المنقسم له اسسه الفكرية فعلينا ان نتجه في نضالنــا ضده من اجل تحرير حزبنا وكل القوى الديموقراطية والتقدمية من نظرياته وافكاره . علينا مواصلة مجهوداتنا الصابرة في تعبئة قوى حزبنا وكل القوى الثورية حول خطنــا

العملي ـ تكتيكاتنا الاساسية والتي جاءت ثمرة مجهودات فكرية ونضالية وبعمل صبور خلال سنة كاملة من المناقشة العامة في حزبنا توجها مؤتمر كادر الحزب . ان العناصر الانقسامية رفضت هذا الصراع واحست بما لا يدع مجالا للشك ان حزبنا يتجه باصرار لتحرير نفسه من اثر الاتجاهات اليمينية ويدخل فترة مهمة لتطوره الى مستويات اعلى في تكوينه الشيوعي . ان هروب هذه العناصر من المعركة يخفي وراءه رغبتها في الاحتفاظ ببعض المواقع وتضليل بعض اعضاء الحزب وحجب حقيقة الصراع الدائر في حزبنا ، ولو بقيت هذه العناصر في حزبنا فهي قطعا ستتحول الى مجموعة من الافراد لا اثر لهم ولا نفوذ . وليس ادل على هذا من ان المجموعة القائدة للانقسام لا تجمع الان عضوية لتنظيمها على اساس سياستها الواضحة التي عبرت عنها طيلة العام المنصرم بل تتخذ من التخطيط والتآمر والكذب وسيلة لبناء تنظيم جديد . لقد سلكوا هذا الاسلوب من قبل وخاصة بعد المؤتمر الرابع لحزبنا ولكن الاغلبية الثورية في قيادة الحزب ظلت تعمل بصبر لكي يترفع الصراع الى حيز المبادىء وينقشع القيل والقال ولتمتلك عضوية الحزب الشيوعي مقاييس لا تضل في تحسس سبيلها لمعرفة حقائق الصراع وكان مؤتمر الكادر انتصارا لهذا الاتجاه برغم التهريج المبتذل والاكاذيب التي جعلها قادة الانقسام خطا لهم ومنبرا في المؤتمر . وليس هذا القول تهجما فكل من يطلع على وثائق المؤتمر يظهر لديه جليا هذا الاتجاه ، فالكثير من قادة الانقسام حاول تشويه الصراع وحجب حقائقه عن المؤتمرين باثارة القضايا الشخصية المكذوبة والملفقة .

ولهذا فنحن ندعو رفاقنا الى التمسك بانجازات الصراع الداخلي ، والعمل من فوق المستويات التي توصل اليها مؤتمر الكادر في سبيل اقتلاع جذور الاتجاهات اليمينية من صفوف حزبنا ومن صفوف الحركة الثورية في بلادنا .

لقد ظل الاتجاه اليميني يتبرأ من اهدافه في تصفية الحزب الشيوعي متهما ايانا باننا نخلق هذه الفرية لاضعافه ولعزله عن عضوية الحزب .

ولكن ما اقدم عليه هذا الاتجاه من انقسام حقيقي ومن تقديم نظرية تبرر الانقسام يؤكد ان ما ذهبنا اليه لم يكن كذبا او تهمة نلصقها بهم . فنظرية الانقسام وتنفيذ الانقسام في حزب شيوعي يطبق المركزية الديموقراطية ويستند على الماركسية ـ اللينينية هي في واقع الامر تعبير عن الاتجاه لتصفية الحزب الشيوعي . ان الشيوعيين المؤمنين حقا ببقاء الحزب الشيوعي وفعاليته لا يمكن ان يتبنوا نظرية انقسامية كما انهم لا يقدمون على تحمل مسؤولية العمل الانقسامي . يضاف الى هذا ان المجموعة الانقسامية تبني تنظيمها الجديد على اساس يهدم كل نظم الحزب ووفق نظرية تشرع من قواعد النظام والتنظيم . لقد ضمت هذه المجموعة الى تنظيمها عناصر مختلفة طردت من الحزب الشيوعي لموقفها المعادي للنظام الحزبي ولطرحها نظريات معادية لاسس المركزية الديموقراطية . وتنظيم هذه العناصر لا يمكن أن يؤدي الى خلق حزب شيوعي متحرر من الاخطار كما يزعمون ، بل يؤدي الى انتشار نظريات التصفية والفوضى . وجريا وراء الكم وزيادة عدد الموقعين لايهام اعضاء الحزب الشيوعي بقوتهم ، ولتضليل السلطة التقدمية بقدراتهم ضمت المجموعة

الانقسامية الى عضوية التنظيم الانقسامي الجديد عناصر من خارج الحزب الشيوعي متغاضية عن حقيقة انهم ليسوا شيوعيين وانهم عمليا لا يتقيدون بالماركسية — اللينينية . وتنظيم هذا شانه من العسير آن يتطور في اتجاه شيوعي . وليس هذا غريبا على العناصر اليمينية الانقسامية التي عبرت اكثر من مرة عن نظرية تدعو الى تصفية الحزب الشيوعي وعن دمجه في التنظيم الشعبي المقترح .

مواصلة دعم التحالف من اجل الوحدة

ونحن نناضل ضد الانقسام علينا ان نصر على نقاء حزبنا من الافكار التصفوية وان نرفض اتجاه المنقسمين لتحويل الصراع الى مزايدات عددية عن مبادىء الماركسية — اللينينية . من المهم ان نهتم ببناء حزبنا وتطويره على أساس الماركسية — اللينينية ايديولوجية ومرشدا لنا في عملنا السياسي ومبادىء في حياة حزبنا التنظيمية .

ايها الرفاق ،

ان العناصر اليمينية المنقسمة تسعى بدأب واصرار لتقويض وحدة التنظيمات الديموقراطية للجماهير مستغلة في ذلك بعض المراكز التي يحتلونها بينها نتيجة للنضال والتضحيات التي بذلها اعضاء الحزب الشيوعي والعناصر الديموقراطية وسط الجماهير. ان حزبنا يدرك جيدا خطورة مثل هذه الاعمال الاستفزازية ولاننا مسؤولون حقا عن تطور العمل الثوري في بلادنا فنحن نرفض مخطط العناصر الانقسامية التي تريد الحاق الضرر بقضايا الشعب . فالتنظيمات الديموقراطية هي مكتسبات نضال شعبنا علينا ان نحميها من عبث العابثين ، كما انها تشكل في الوقت نفسه الاجهزة المتاحة لسند النظام التقدمي الراهن في هذه الظروف . ان موقفنا مبدئي في هذه القضية فنحن لا نفرض وصاية على هذه التنظيمات بل نعمل من آجل تقويتها في حدود برامجها ووظائفها في العمل الثوري . نحن ندرك ان هذه تنظيمات ديموقراطية تضم كل الاقسام من الجماهير المناضلة في سبيل التقدم الاجتماعي والديموقراطية . ولهذا نقف بحزم ضد اية محاولة لشقها او فرض صراعات عليها تؤدي الى اضعاف قدراتها على خدمة الجماهير المنضوية تحت لوائها .

ومن اجل وحدة هذه التنظيمات وتقويتها في النضال من اجل اهدافها علينا ان نواصل تقليدنا الاصيل في دعم التحالف بيننا وجميع العناصر والقوى الديموقراطية التي ظلت تقف الى جانبنا وتتعاون معنا عبر سنوات من النضال . علينا ان نعمل لتوضيح افكار العناصر اليمينية المنقسمة لهذه القوى المتحالفة مع حزبنا بهدوء وصبر وان نتعاون معهم فالتجربة كفيلة باقناعهم ان الحزب الشيوعي يواصل مسيرته ويناضل بحزم ضد اخطائه وضد الاتجاهات الضارة بمصالح الكادحين بأسرهم .

لنضع الفواصل التنظيمية بيننا وبين العناصر المنقسمة .

لنناضل ضد الاتجاهات اليمينية التصفوية بتعبئة عضوية حزبنا والحركة الثورية خلف استنتاجات مؤتمر الكادر .

لنحصر الانقسام ولنصف مواقعه الفكرية والتنظيمية .

١٠ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٠

اللجنة المركزية

للحزب الشيوعي السوداني

خطابان لمحمد نقد وابرهيم زكريا

عند مناقشة النشاط الانقسامي الذي تقوده مجموعة العناصر اليمينية استمعت اللجنة المركزية للخطابين التاليين اللذين ارسلهما الزميلان محمد ابرهيم نقد وابرهيم زكريا عضوا اللجنة المركزية .

الزملاء في اللجنة المركزية والمكتب السياسي ،

علمت اليوم بنبأ البيان الذي أصدرته مجموعة الاتجاه اليميني في اللجنة المركزية ثم تمكنت من الاطلاع عليه . كما بلغني نبأ ارساله بالبريد الى عدد من الزملاء هنا في براغ .

ان هذا البيان الانقسامي اعاد الى ذاكرتي ، ومن عنوانه الزائف تلك البيانات الانقسامية التي أصدرتها مجموعة عوض عبد الرازق عام ١٩٥١ ، ومجموعة القيادة الثورية في خريف ١٩٦٤ ، وبيان جماعة مختار عبيد في أواخر ١٩٦٧ . لو رجعنا الى تلك البيانات لوجدنا ألفاظا وحججا مشتركة ، وتبريرات للانقسام وخلق مركز انقسامي تتصاعد منه الدعوة الى « انقاذ الحزب » والتباكي على وحدته ، والاشفاق على مستقبله من تسلط الاجهزة الرسمية القائدة وديكتاتورية السكرتير العام . الخ ...

على ان الجديد في هذا البيان هو تشويه جوهر الصراع ليبدو وكأنه التقديم السليم لثورة مايو من جانبهم ، والمعارضة لسلطتها من جانبنا — من جانب اغلبية اللجنة المركزية وكادر الحزب — من الذي كان يحمي بقاء السلطة اذن ؟!

الجديد حقا هو الدعوة الى محو معلم بارز في تاريخ الحزب كالمؤتمر التداولي والغاء قراراته وكأنه لم يكن .

الجديد الدعوة الى تجميد اللجنة المركزية ، بل حلها عمليا وفرض لجنة مشتركة تتولى قيادة الحزب — والجديد في هذه الدعوة هو تجريد كادر الحزب الذي انتخب اللجنة المركزية في المؤتمر الرابع من ارادته ، وتجريد المؤتمر الخامس من حقه في محاسبة اللجنة المركزية وخلق هيئة أمناء أو أوصياء على الحزب من الاطراف المتنازعة ، على حد تعبيرهم ، لم ينتخبها مؤتمر ولم تنل ثقة أحد غير الافراد المشتركين فيها .

ان الحديث عن ان المؤتمر التداولي كان حشدا لتأييد وجهة نظر معينة ، هو حديث الذي رفض سلفا الانصياع الثوري لارادة الاغلبية ، حتى ولو كانت بصوت واحد — انه حديث الذي اصيب بالصدمة غير المتوقعة من نتيجة التصويت في المؤتمر — هل كنا سنرفض نتيجة المؤتمر اذا كانت ضد اتجاهنا ؟ أؤكد أننا ما كنا سنرفضها ، بل كنا سنظل خادعين للمركزية الديموقراطية ، ونواصل صراعنا من أجل الرأي الذي سنراه سليما مع التنفيذ

النشيط لراي الاغلبية .

أما الحديث عن ان المؤتمر الخاص سيجرد الحزب من كادره المجرب والمؤتمن ، فهو يشير الى أن هؤلاء الزملاء يخشون عدم انتخابهم في اللجنة المركزية الجديدة . وهذا تقليل مسبق لشان المؤتمر الخامس ، تماما كما قلل من شان المؤتمر الرابع بعض أعضاء اللجنة المركزية القديمة الذين لم ينتخبهم المؤتمر في اللجنة المركزية الحالية . واذا كنا قد خرجنا بدرس واحد من تجاربنا بعد المؤتمر الرابع ، فانه ذلك الدرس القاسي الذي جعلنا ندرك ضرورة أعطاء الحرية التامة لكادر الحزب لينتخب لجنته المركزية دون قيود ، وبعد تقييم كل المرشحين ـ سلبياتهم وايجابياتهم ، مساهمتهم وقدراتهم . الخ ... ونحن ندرك تماما ان هذا ليس المقصود به تصفية مجموعة الزملاء الذين انقسموا اليوم ، او فصلهم من الحزب كما يتوهمون . وهم يعلمون جيدا هذه الحقيقة ، ويعلمون ان اللجنة المركزية الجديدة كانت ستضم بعضهم ليصلحوا من افكارهم ويقتنعوا بخطئها من خلال التجربة والصراع .ويعلمون ان عددا من أعضاء اللجنة المركزية الحالية ، على اختلاف مواقعهم في الصراع ما كانوا سينالون ثقة الكادر لضعف قدراتهم القياديــة والعملية . ولكنهم باختيارهم لطريقة الخروج على رأي الاغلبية ، خرجوا على مبدأ الوحدة وقفلوا بينهم وبين الحزب كل طريق .

يقولون في بيانهم ان المؤتمر التداولي قد رفض مناقشة مشروع الوحدة وهذا قول مردود . ليرجعوا الى حديث الزميل معاذ محمد في الصفحة ٤٣ في الجزء الثالث من مداولات المؤتمر . ليرجعوا الى حديث عبد الخالق في المصدر نفسه ، وحديث الزميل عوض عثمان في الصفحة ٤٩ وغيرهم . فالموضوع لم يكن موضوع تصويت على الوحدة ، ولكن الوحدة كانت وما زالت تعني الاتفاق على تكتيك الحزب ـ على أساس مبدئي أولا وأخيرا. هذا بالاضافة الى ان اللجنة المركزية قد أجازت قرارها الشهير في مارس هذا العام حول وحدة الحزب وحول تحديد نقاط الخلاف وحول دور المؤتمر التداولي في ذلك الصراع . ان الحريص على وحدة الحزب يبقى في داخله ويناضل من أجل اصلاح ما يراه خطا . أما الخروج على صفوف الحزب ـ على رأي الاغلبية فهو الانقسام أيا كانت مبرراته . وأرجو الا يلجأ الزملاء الى رسائل للشيوعيين الالمان في كتاب « مرض الطفولة اليسارية ... الخ » كما فعل الانقساميون عام ١٩٥٢ .

ينادي البيان بأن يظل الصراع مفتوحا ـ وهذه الدعوة تعني ان يظل الحزب في حالة من الفوضى والشلل لفترة أخرى تطول وتقصر حسب الصيغة التي يقترحونها لعمل اللجنة المشتركة : ـ صيغة الاتفاق بين الطرفين في اللجنة ـ أي يتحول الحزب الى تحالف بين الاتجاهين المتصارعين ، وفي هذه الحالة يفقد أهم مقوماته كحزب مناضل شيوعي . ان المؤتمر التداولي قد حسم الصراع حول قضية التكتيك ، ولكن التحضير للمؤتمر الخامس قد فتح الصراع حول العديد من القضايا الجديدة والمهمة . وهنا لا بد من رفض حجتهم القائلة ان أجندة المؤتمر باهتة لانها لا تاخذ بعين الاعتبار التغييرات التي حدثت في البلاد ووجود السلطة الثورية . وفي رأيي ان الحديث هنا موجه الى السلطة وليس الى

الحزب . والا فماذا يعني تقييم نشاط اللجنة المركزية بين المؤتمرين ان لم يشمل تقييما للنشاط العملي لدعم السلطة ، وماذا يعني التعديل في برنامج الحزب ان لم يعن دراسة المنجزات التي تمت وفتح آفاق جديدة للنضال ، وتصحيح ما أثبتت التجربة انه خاطىء واستكمال ما لمسنا خلال النشاط العملي نقصه .

يؤسفني ان نص البيان ليس أمامي الان لمواصلة مناقشته حسب نصه ، ولكن أود أن أعلن للزملاء في اللجنة المركزية وكل فروع الحزب ادانتي لهذا البيان بوصفه مركزا انقساميا جديدا ويجب معاملته على هذا الاساس . ان أي محاولة للتصالح والتراجع أمام الانقسام هو الخطر الذي يهدد مصير الحزب ومستقبله اكثر من الانقسام نفسه . وانني على ثقة من أن اللجنة المركزية وأعضاء الحزب سيواجهون ذلك بالروح الثوري السليم الذي عرف به حزبنا في تاريخه . ان اول خطوة يجب ان نطالب بها هؤلاء الزملاء هي ادانة تصرفهم هذا باعتباره خطوة انقسامية بل انقساما فعليا . ومن المؤلم لنا جميعا ان يقدم عليه رفاق ساهموا معنا في بناء الحزب والحركة الثورية ، ولكن تاريخهم بكل تضحياته لا يشفع لهم عندما يقدمون على الانقسام مهما ساقوا من المبررات . وليس أمام اللجنة المركزية سوى ابعادهم شأن كل المنقسمين ، وتوضيح الموقف للحزب والجماهير دون مجاملة او تهادن ، ومواصلة التحضير للمؤتمر الخامس حسب قرارات المؤتمر التداولي التي أجازتها اللجنة المركزية .

المخلص ،

محمد ابرهيم نقد

عضو الحزب الشيوعي السوداني .

٥ أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٠.

براغ ٥ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٠. :

الرفاق الاعزاء اعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني

بواسطة المكتب السياسي ،

تحية رفاقية ،

اطلعت مؤخرا على البيان الانقسامي الذي أصدره ١٢ عضوا من أعضاء اللجنة المركزية والذي سموه دعوة الى الوحدة . وفي هذه الرسالة الاولى حول هذه القضية والتي أجد القليل جدا من الوقت لكتابتها أود أن أعلن وبصورة قاطعة كعضو في الحزب وفي لجنته المركزية ادانتي الكاملة لمبدأ اصدار مثل هذا البيان كما أعلن معارضتي التامة لمحتوياته التي أقل ما يمكن ان توصف به انها دعوة صريحة وواضحة الى الانقسام والخروج على رأي الاغلبية الساحقة من أعضاء الحزب التي عبر عنها المؤتمر التداولي الذي انعقد في اغسطس (آب) الماضي .

انني أطالب كعضو في اللجنة المركزية بأن تتخذ هذه الهيئة الاجراءات التي تمليها

عليها لائحة الحزب وان تعلن موقفها الواضح تجاه هذا التلاعب بوحدة الحزب ومحاولة تصفيته عن طريق الانقسام بعدما فشلت محاولة تصفيته عن طريق الاراء اليمينية التي حملها وعبر عنها موقعو البيان المذكور لفترة في حزبنا .

انني واثق بأن حزبنا الذي عرف مثل هذه المحاولات في ماضيه وعرف ايضا كيف يهزمها ويخرج منها اكثر قوة سيستطيع اليوم كذلك ان يفوت على عناصر التصفية الجدد فرصتهم ويخرج من الصعوبات الحالية وهو أكثر وحدة وقوة وأكثر فعالية في خدمة وقيادة الثورة السودانية .

ولكم أحر التحيات ،

المخلص ، ابرهيم زكريا .

سير التحضير للمؤتمر الخامس

خلال الفترة منذ اجتماع اللجنة المركزية يوم ٢٦ أغسطس (آب) ١٩٧٠ ، الذي وافقت فيه على توصية المؤتمر التداولي بعقد المؤتمر الخاص للحزب الشيوعي ، ناقش المكتب السياسي واللجنة المركزية سير التحضير .

لقد اصدر المكتب السياسي بيانا لمنظمات الحزب بتاريخ ١ سبتمبر (ايلول) ١٩٧٠ يفتح الباب للزملاء ليتقدموا بمساهماتهم حول الاجندة ، ويعتبر ذلك البيان ان فترة التحضير (أي فترة الشهرين المقررة) تبدأ باليوم الذي تم فيه نشر أجندة المؤتمر الخاص التي وافقت عليها اللجنة المركزية وهو اليوم الثامن من سبتمبر (أيلول) الماضي .

واللجنة المركزية ترى أن المناقشة العامة حول القضايا الاساسية ــ مشاكل العمل القيادي والتعديلات في برنامج الحزب ولائحته حسب ما جاء في الاجندة ــ تبدأ بصدور موجهات لها . ان بيان المكتب السياسي برغم أنه أشار الى ان يتقدم الزملاء بمساهماتهم ومناقشاتهم للاجندة لم ينجح في أن يثير المناقشة العامة . بالاضافة الى أنه في فترة الشهر ونصف الماضية ظل الحزب يواجه النشاط الانقسامي الذي تقوده العناصر اليمينية في الحزب الشيء الذي تطلب توجيه جهود كبيرة لمحاربته .

وترى اللجنة المركزية أن التحضير للمؤتمر الخامس يبدأ بعد أن تصدر الموجهات للمناقشة العامة التي تفتح الباب لكي يشترك فيها اكبر عدد من كادر وعضوية الحزب ، وحتى تنعكس تلك المناقشة داخل المؤتمر الخامس .

وستصدر اللجنة المركزية هذه الموجهات في أسرع فرصة ممكنة .

٨ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٠

اللجنة المركزية
للحزب الشيوعي السوداني .

الوثيقة ٤ : بيـــان للمكتب السياسي حـــول « الوضع العربي الراهن »

في ما ياتي بيان من المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوداني حول الـــوضع العربي الراهن :

تواجه حركة التحرر الوطني العربية صعوبات ناتجه عن قبول بعض الدول العربية للمقترحات الاميركية الخاصة بتنفيذ قرار مجلس الامن الصادر في الثاني والعشرين مـــن نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٧ .

يعالج الحزب الشيوعي السوداني هـــذه الصعوبات التي تحيط بحركـــة التحرر الوطني العربية مسترشدا بنظرته الطبقية ولا يطرح مجرد تحليل سياسي عابر للاحداث . وهذا المرتكز أمر حيوي للغاية لان حركة التحرر الوطني العربية تضم في اطارها طبقات وفئات اجتماعية مختلفة ، كما انها تواجه في الوقت نفسه قضايا متشعبة لا يمكن مواجهتها الا من الزوايا الطبقية . استنادا الى الماركسية اللينينية كمرشد لمواجهة تلـــك القضايا فاننا نرى الآتي :

١ ــ ان الدولة الصهيونية التي قامت بسند ودعم قوى الاستعمار لا تعبر عن حق اليهود في تقرير مصيرهم ، فاليهود ليسوا قومية بهذا المعنى تعبر عن ذاتها بتكوين دولـــة منفصلة . كما ان قيام الدولة الصهيونية ــ تعبيرا عن مفهوم خاطىء لحق تقرير المصير ــ الحق الضرر بالجبهة الثورية المناوئة للاستعمار العالمي . ان نشاط هذه الدولة أصبح موجها ضد نمو حركة التحرر الوطني العربية التي لعبت دورا بارزا بـــين الشعـــوب الكادحة المناهضة للاستعمار العالمي ، وفي الوقت نفسه تباشر تلك الدولة نشاطا تخريبيا ضد حركة التحرر الوطني الافريقية . يضاف الى هذا ما تقوم بـــه الصهيونية العالمية من تخريب في حركة الطبقة العاملة العالمية وداخل المعسكر الاشتراكي .

ولهذا فان انتصار حركة التحرر الوطني العربية في نضالها ضد هـــذه الدولة وقيام دولة ديموقراطية تقدمية في فلسطين على أنقاض النظام الطبقي الصهيوني أمر يقوي من الجبهة الثورية المناوئة للاستعمار العالمي . وارتكازا على هذا الموقع الطبقي فنحن ندعو الى النضال ضد النظام الصهيوني ومن أجل تقرير المصير بالنسبة الى الجماهير الفلسطينية الكادحة المستهدفة قيام دولة ديموقراطية تقدمية . ان هذا الهدف لا يغيب عن بالنا ونحن نواجه القضايا المطروحة امام حركة الثورة العربية بما في ذلك المقترحات الاميركية وقرار مجلس الامن .

٢ ــ النزاع العربي ــ الاسرائيلي هو في الواقع صراع بين حركة التحرر الوطني العربية وبين الجبهة الاستعمارية الصهيونية وبهذه الصفة فلا بد من تحديد قوى هــذه الحركة العربية بوضوح ، وتحديد قوى أعدائها .

تتشكل قوى حركة التحرر الوطني العربية بشكل عام من جماهير الفلاحين والطبقة العاملة والاقسام الوطنية التقدمية من البورجوازية الصغيرة وكــل الدوائر المناهضة للاستعمار والرامية الى التقدم .

وأعداء هذه الحركة يتمثلون في الاستعمار العالمي والصهيونية وقوى الاقطاعيين والبورجوازية التي تجنح نحو مواقع الاستعمار .

ان قوى الثورة الفلسطينية الجادة في نضالها ضد الدولة الصهيونية المتحالفة مع الاستعمار العالمي لا تخرج من حيز هذه الطبقات والدوائر الاجتماعية التي تشكل الان محتوى حركة التحرر الوطني العربية باسرها .

حركة التحرر الوطني العربية بما في ذلك الثورة الفلسطينية جزء من حركة التحرر الوطني العالمية . وبهذا المفهوم فان الحليف الثابت والمخلص لتلك الحركة هو المعسكر الاشتراكي وحركة الطبقة العاملة العالمية . ومهما تعددت وتفرعت القضايا التي تواجهها حركة التحرر الوطني العربية فانه من المستحيل حل هــذه القضايا لمصلحــة الشعوب العربية من غير التحالف الوثيق مع المعسكر الاشتراكي وحركة الطبقة العاملة الدالمية .

٣ ــ تناضل حركة التحرر الوطني ضد أعدائها في جبهات متعددة وليس في جبهة واحدة . فاقسام من الجماهير العربية ما زالت تناضل من أجــل استقلالها الوطني ، وأقسام أخرى تناضل ضد نظم رجعية متواطئة مع الاستعمار ، وأقسام ثالثة تناضل لعبور طريق التطور غير الرأسمالي وحسم الثورة الديموقراطية بنجاح . الخ ... ان الشعوب العربية مدعوة الى النضال الحازم في كل تلك الجبهات وكل انتصار يحرز في جبهة معينة يشد من أزر هذه الشعوب ويضعف من مواقع أعداء الثورة العربية .

وخلال هذا النضال الممتد عبر سنوات فرزت هذه الحركة ادوات نضالية يعتمد على وجودها وفعاليتها مستقبل تلك الحركة . فهناك الانظمة التقدمية العربية التي تقف مناهضة للاستعمار في المنطقة ، هناك حركة الطبقــة العاملــة في البلدان العربيــة وتنظيماتهــا الشيوعية ، هناك المنظمات الديموقراطية الثورية التي تلعب دورا بارزا في النضال ضد الاستعمار ومن أجل التقدم ، هناك المنظمــات الثورية الفلسطينية المسلحة . الخ ...

ان تقوية هذه الادوات ورفع مستوى فعاليتها أمــور خطيرة بالنسبة الــى نضال الشعوب العربية في سبيل حل القضايا المختلفة التي تواجهها .

٤ ــ في يونيو (حزيران) ١٩٦٧ واجهت حركة التحرر الوطني العربية موقفــا جديداً بانتصار الاعتداء الصهيوني الاستعماري . لقد توسعت الدولة الصهيونية في اراضي دولتين عربيتين تقدميتين هما سوريا والجمهورية العربية المتحدة واستطاعت أن تحتل الاراضي الفلسطينية باسرها . لقد ادى هذا الموقف الى اضعاف هاتين الدولتيــن من النواحي العسكرية والسياسية والاقتصادية مما اثــر بالفعل على مجموع حركة

التحرر الوطني العربية باسرها .

لهذا فقد أضيف عبء جديد على حركة الشعوب العربية وهو تحرير الاراضي العربية التي احتلتها الدولة الصهيونية نتيجة لانتصارها العسكري في يونيو (حزيران) ١٩٦٧ . ان تحرير هذه الاراضي من الاحتلال يساعد على تقوية النظام التقدمي في كل من سوريا ومصر كما انه يرفع الاحتلال عن ارض فلسطينية عربية .

٥ — لقد استطاعت الشعوب العربية بالمساعدة الفعالة من قبل المعسكر الاشتراكي وخاصة الاتحاد السوفياتي أن تحول دون سقوط الانظمة الوطنية التقدمية التي استهدفها العدوان . وكان هذا امرا لمصلحة حركة الثورة العربية . وفي الوقت نفسه تزايدت موجة السخط بين الجماهير العربية ضد الاستعمار الاميركي الذي بدات حقيقته تتكشف عارية امام تلك الجماهير مما ادى الى تحولات مهمة في مزاج الجماهير الشعبية العربية . ولم يكن صدفة ان سقطت الانظمة الرجعية في كل من السودان وليبيا وصارت — برغم الصعوبات — جمهورية اليمن الشعبية في اتجاه ثوري ديموقراطي . يقابل هذا في الوقت نفسه نمو العلاقات المشتركة بين اجزاء واسعة من حركة التحرر الوطني والمعسكر الاشتراكي مما جعل قضية التحالف بينهما امرا مطروحا .

ان هذه التحولات التي عجز الاستعمار الاميركي عن منعها وهو يدعم موقف اسرائيل تنذر بتعاظم قوى الثورة العربية ، وتهدد في الوقت نفسه الاستغلال الاميركي الجشع الذي تعاني منه الجماهير في مناطق انتاج النفط بوجه خاص.

يطرح الاستعماريون الاميركان مقترحات روجرز لتنفيذ قرار مجلس الامن الصادر في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٧ في محاولة لاعتقال هذه التحولات ومنعها من الوصول الى نهاية الشوط .

٦ — يتحدد موقفنا من مقترحات روجرز لتنفيذ قرار مجلس الامن من زاوية مصلحة حركة التحرر الوطني العربية في مجموعها . بداية نحن نسترشد بقرارات المؤتمر الرابع لحزبنا في ما يختص بالحلول السلمية والعسكرية . فالمؤتمر الرابع اقر في ما يختص بخطنا النضالي في قضية النزاع العربي — الاسرائيلي ثلاثة أركان : (أ) ازالة الاحتلال الصهيوني الذي وقع على اراض عربية نتيجة لحرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧ بكل الوسائل الممكنة السياسية والعسكرية . (ب) تعزيز الانظمة التقدمية العربية وتوحيد قوى الثورة العربية . (جـ) دعم الثورة الفلسطينية وتقويتها بهدف استعادة الارض الفلسطينية دولة ديموقراطية تقدمية .

ولهذا فنحن لا نرفض التفاوض حول قرار مجلس الامن ولا نرفض العمل السياسي والديبلوماسي .

من ناحية اخرى نرى ان قرار مجلس الامن يمس موقعين مهمين من مواقع الثورة العربية ونعني اولا : الانظمة التقدمية التي تحتل اسرائيل جزءا من أراضيها بالاضافة الى احتلال الارض الفلسطينية (الضفة الغربية) ، والموقع الثاني هو الثورة الفلسطينية التي لا تقتصر اهدافها على تحرير الارض المحتلة بعد يونيو (حزيران) ١٩٦٧

بل ترمي الـى حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره بقيام دولة فلسطينية ديموقراطية تقدمية على انقاض الدولـة الصهيونية .

ان قرار مجلس الامن في ما يختص بانسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة في يونيو (حزيران) ١٩٦٧ لا شك يؤدي الـى تقوية حركة التحرر العربية : فهو اولا يقوي من مركز دولتين عربيتين تقدميتين ويفتح الطرق لنمـو هذين النظامين وتصحيح السلبيات التي يعانيان منها ، فالاحتلال الصهيوني لا شك يؤثر سلبيا على التطور الاقتصادي ويؤدي الى حرمـان الجماهير الكادحة من ثمرة عملها ونضالها ، ويعوق ايضا كل نضال من اجـل ادخال اصلاحات جذرية في هذه الانظمة بهدف دفعها لاستكمال مرحلة الثورة الديموقراطية بطريقة حاسمة . ان هذه الاصلاحات الجذرية اصبحت امـرا ملحا بالنسبة الـى تطـور الثورة في هذه البلـدان وبالنسبة الـى الصراع الراهن ضد الاستعمار العالمـي والصهيونيـة .

انه ــ ثانيا ــ يساعد على تحرير الضفة الغربية وهي ارض فلسطينية يمكن لقـوى الثورة الفلسطينية ان تستفيد منها سياسيا وعسكريا في نضالها من اجل اهدافها .

وانه ــ ثالثا ــ يضع قضية الشعب العربي اللاجىء في موقع يمكن الثورة الفلسطينية ان تستفيد منه بالفعل ويمكن ان يوسع من دائرة نضالها من اجل اضعـاف الكيان الطبقي الصهيوني .

ولكن قرار مجلس الامن حينما ينص على الاعتراف بدولـة اسرائيل :

أ ــ يقر مبدأ الاستفادة من العدوان ويحقق مكسبا للدولة الصهيونية المعنوية.

ب ــ يضعف من قدرة الثورة الفلسطينية على الحركة والعمل من اجل اهدافهـا العادلة . واخطر ما في هذا الجانب هو ان القوى الرجعية في الاردن يمكنها ان تستفيد من قرار مجلس الامن لضرب المنظمات الفلسطينية الثورية ، كمـا ان هذه القوى فـي لبنان يمكنها ان تفعل الشيء نفسه .

ولهذا فنحن نرفض أن تستفيد اسرائيل من عدوانها ، وان يقـع الاعتـراف مما يضع العراقيل امـام نمو قوى الثورة الفلسطينية .

ولكي لا يتم هذا فمن المهم في هذه الظروف اتحـاد جميع قوى الثورة العربيـة في موقف موحد يستهدف :

أ ــ تقوية المنظمات الثورية الفلسطينية واحاطتها بسياج منيع ضد اي هجـوم رجعي والمساعدة الاخوية لها لترتبط بالجماهير العربية ، ولكي لا تنعزل عنها في هـذا المنعطف الخطير بالنسبة الى حركة الثورة العربية .

ب ــ عدم الاعتراف باسرائيل ومـا يترتب على ذلك من اضرار على الثورة الفلسطينية ومجموع حركـة التحرر الوطني العربية .

ج ــ الوقوف بحزم ضد الاتجاهات الرجعية الرامية الى تزيين وجه الاستعمـار الاميركي في منطقتنا واجهاض حركة الجماهير المناضلة ضده بحزم واصرار . فالاستعمار الاميركي هو العدو الثابت والاول لحركة التحرر الوطني العربية .

ان انشقاق هذه القوى على اســاس حرب بين الانظمة والمنظمــات التقدميــة والثورية في هذه المنطقة يعتبر نكسة خطيرة في حركة الشعوب العربية . فنجاح الـثورة الفلسطينية او تحرير الارض المحتلة بعد يونيو حزيران ١٩٦٧ لا يعبر فوق انقاض هــذا النظام التقدمي العربي آو ذاك . لا يمــر فوق انقاض الجمهورية العربية المتحدة ، او الجمهورية العربية السورية . فالانظمة التقدمية العربية برغم سلبياتها ونقائصها هي ادوات للجماهير العربية في نضالها ضد الاستعمار والصهيونية .

ان الحركة الثورية في بلادنا مدعوة الــى آن تلعب دورا اصيلاً بالنسبة الــى القضايا المعقدة المطروحة الان ، وعلى الاخص في قضية توحيد قوى الثورة العربية وحتى لا يؤدي النشاط الاستعماري الاميركي الــى تفتيت هذه القوى وانهاكها . وبوضوحنا الفكري وقدراتنا على العمل بين جماهيرنا ومع كل الاتجاهات المعادية للاستعمــار والتقدمية في المنطقة [illegible] الدور بنجاح .

الخرطــوم ١٨ اغسطس (آب) ١٩٧٠

المكتب السياسي

للحــزب الشيوعــي السودانــي .

الوثيقة ٥ : موقف عبد الخالق محجوب من الاتحاد

بعد ايام قليلة من اعلان الرؤساء انور السادات ومعمر القذافي وجعفر النميري يوم ٨ تشرين الثاني ١٩٧٠ الاتفاق على قيام اتحاد ثلاثي يضم مصر وليبيا والسودان اصدر الحزب الشيوعي السوداني بيانا حدد فيه موقفه من هذا الاتحاد . وفي ما ياتي نص البيان الذي وضع في اجتماع حزبي تراسه عبد الخالق محجوب .

« في مساء الاحد ٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٠ اعلن السادة اللواء جعفر محمد نميرى رئيس مجلس الثورة ومجلس الوزراء في جمهورية السودان الديموقراطية والرئيس انور السادات رئيس الجمهورية العربية المتحدة والعقيد معمر القذافي رئيس مجلس الثورة ومجلس الوزراء في الجمهورية العربية الليبية قيام اتحاد بين الدول الثلاث والاتفاق على خطة عملية لتحقيق ذلك الاتحاد تشتمل على انشاء قيادة ثلاثية ولجنة تخطيط عليا ومجلس للأمن القومي ولجنة متابعة ولجان فرعية تتصل بقطاعات العمل المختلفة .

ولما كان هذا الاتفاق يتعلق بواحد من اكبر اهداف الثورة العربية التحررية ، ولما كان الحزب الشيوعي السوداني احد الفصائل الاساسية في هذه الثورة بمواقع نضاله داخل السودان وعلى النطاقين العربي والعالمي وتحملا منه لامانة المسؤولية حيال القضايا المصيرية التي تتعلق بمصالح اوسع اقسام شعبنا وحماية ثورته ومكتسباته الثورية ، فانه يرى لزاما عليه ان يعلن رايه بوضوح في ما اعلن من اتفاق وخطواته.

ان لحزبنا مواقف واضحة ومحددة حيال قضية الوحدة العربية خاص بها نضالا متواصلا منذ تأسيسه وبصفة خاصة خلال السنوات التي اعقبت اعلان السودان جمهورية مستقلة وصاغها في استنتاجات نظرية تضمنتها وثائقه وعلى راسها برنامجه الذي اقره مؤتمره الرابع في اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٦٧ .

ان الحزب الشيوعي يرى ان وحدة الشعوب العربية بمحتواها التقدمي في النضال ضد الاستعمار القديم والحديث ومن اجل الاشتراكية حاجة موضوعية لها جذورها التاريخية ومقوماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وقد دلت التجارب المختلفة على ان الوحدة لا تفرض فرضا بل يمكن تحقيقها اذا اكتسبت الوضوح في اهدافها السياسية والاجتماعية ، واذا اعتمدت على الجماهير صاحبة المصلحة في حمايتها وتطويرها ، واذا اتت عن طريق الرغبة الشعبية المعبر عنها ديموقراطيا وبحرية .

والوحدة العربية يمكن ان تنجح عندما تتضح عواملها الموضوعية الضرورية لقيامها والمتمثلة في التحرر من كل اشكال السيطرة الاستعمارية قديمها وحديثها وفي الانجاز الشامل للثورة الديموقراطية التي تقضي على الطبقات الطفيلية صاحبة المصلحة في استمرار

الانقسام القومي . وهذا منطلق بروليتاري امسى يعطي حركة الوحدة العربية محتواها التقدمي ويحررها من المفاهيم العاطفية والمتعصبة التي تروج لها وتتبناهـا الطبقات البورجوازية والرجعية ويقوي من حركة الطبقة العاملة العـربية المناضلة مـن أجل الاشتراكية والتقدم كما يقوي من حركة الطبقة العاملة العالمية المناهضة للاستعمـار والاستغلال وقهر الشعوب .

والوحدة العربية من ناحية آخرى يمكن ان تتحقق اذا نضجت عواملها الذاتيـة وفي مقدمتها اتحاد القوى الثورية في داخل كل بلـد عربي وعلى نطاق البلـدان العربية . وهنا لا بد من اعتبارالخصائص المميزة لكل بلـد ومؤسساته وتقاليده ، كما لا بد من نبذ الاتجاه البالغ الضرر والذي يسعى لفرض آشكال معينة من الوحدة او يتعصب لتجارب بعينهـا .

وفي طريق التحرر من النفوذ الاستعماري وتنمية قوى الثورة الاجتماعية يضع شعبنا وحزبنا مركزا خاصا للجمهورية العربية المتحدة . آن ارتباط بلادنـا بالثورة العربية هو في المقام الاول ارتباط الثورة السودانية بالثورة في الجمهورية العربية المتحدة . ولذلك فان الوحدة على أسس الحرية والتقدم والاشتراكية بين الشعب السوداني والشعـب المصري هي طريق شعبنا للمساهمـة في انجاز الوحدة العربية بمحتواها الجديد .

واعتمادا على هذه المفاهيم ، ظل الحزب الشيوعي السوداني يناضل في كـل القضايا المشتركة بين الشعوب العـربية من دعم لثورة الجزائر ودفـاع عن الانظمة التقدمية العربية ورفع شعار وحدة القوى الثورة العربية وطرح لقضية الشعب الفلسطيني . الخ ... ويمكن القول آن النضال من اجل ارتباط شعبنا بالثورة العربية وبالدعوة الـى الوحدة العربية بمفاهيمها الثورية التقدمية بادر به حزبنا ، وان هذه الراية نتيجة لذلك قد تسلمتها في السودان بعد الاستقلال الجماهير الثورية .

ان بلادنا تدخل عمليا معترك حركة التحرر العربية وهذا يقتضي آن تنطلق من اعتبارات واضحـة .

ان تقارب السودان على النطاق الاممي مع الانظمة التقدمية العربية يجب ان يستهدف تطوير الثورة السودانية ونجاحها في البقاء وفي استكمال مهامها الديموقراطية بطـريقة حاسمة .

ينبغي أن يضع هذا التقارب اعتبارا خـاصا لوضع السودان الذي يتكون مـن قوميات عربية وزنجية وغيرها ، وان يساعد في توحيد بلادنا وفي نهوضها للقيام بدورها بين حركة التحرر الوطني الافريقية . وقد توصلنا عبر نضالنـا المتنوع مع سائر آقسام الحركة الثورية في بلادنا الـى صيغة سليمـة لهذا الدور التاريخي المزدوج :

أ ـ ان خير ما يقدمه السودان للثورة العربية هو سودان موحـد متحرر من النفوذ الاستعماري ، ومكتمل المقومات كقطر ثوري ديموقراطي .

ب ـ ان السودان يمكن ان يلعب دورا خاصا في ايجاد صيغة انسانية وثوريـة للتحالف بين حركة التحرر العربية والافريقية وتحطيم الحاجز النظري الذي فرضه

الاستعماريون شمال الصحراء وجنوبها .

ان الحركة الثورية في بلادنا ليست لها عداوات وتعصبات ضد الحركات الثورية في البلدان العربية الاخرى من بعثيين وجزائريين وقوميين عرب . الخ ... ولذلك فان اي تقارب يدخله السودان ينبغي الا يكون في صورة محور يقام في وجه قوى تقدمية عربية آخرى .

ان وحدة كل القوى الثورية العربية وتلاحمها ، وتقارب كل الانظمة التقدمية وتلاحمها تستوجبه في الظروف الراهنة ضغوط الاستعمار حديثه وقديمه وكذلك ضغوط اعوانه لفرملة الثورة العربية وتصفيتها ، وتستوجبه ايضا مهمات النضال لتصفية الوجود الاسرائيلي والاستعماري في الارض العربية . ان الوحدة والتلاحم بين الانظمة التقدمية كلها يعدان أكثر الحاحا وذلك تعزيزا لصمودها ضد مخططات الثورة المضادة وضمانا لمواصلة تقدمها وانجازا لمهامها .

ان اصرارنا على تاكيد هذه المنطلقات والاعتبارات والتمسك بها يوازيه حرصنا البالغ على ضرورة الاقتراب من قضية الوحدة ، وخاصة جوانبها العملية بعد دراسة متانية وذلك حتى لا تتعرض قضية الوحدة لانتكاسة اخرى .

ان اعداء الثورة متربصون ومن خلال ثغرة او نقطة ضعف يمكن ان يعيدوا نكسة انفصال ١٩٦٠ وما سبقها وصحبها وتلاها من معارك تصفوية بين الفصائل الثورية ومن استنزاف طاقات الثورة التي كان يمكن ان توجه ضد العدو ومن أجل التقدم .

واستنادا الى كل هذا فاننا اذ نعبر عن وجهة نظرنا بصراحة ووضوح تامين في هذه القضية فانما تحوطا من الانتكاسة لمجموع نضال شيدناه في بلادنا بجهود مضنية وصبورة ، وشاركتنا في تشييده جماهير واسعة . نحن نرى ان الاتحاد بين السودان ومصر وليبيا طبيعي وممكن التحقيق اذا توافرت له العوامل التي ذكرناها . فهي بلدان متجاورة وتربطها علائق تاريخية قديمة . وتحالف هذه البلدان في صيغة سليمة يستطيع أن يدعم ثوراتها امام قوى الثورة المضادة الداخلية والخارجية وان يجمع امكاناتها للسير على طريق التقدم الاجتماعي كما يستطيع ان يدعم موقف الجمهورية العربية المتحدة على خط المواجهة مع اسرائيل وان يهيء ظروفا أفضل لتصفية مواقع النفوذ الاستعماري في كل الارض العربية .

ولكننا نعتقد ان الاتحاد الذي اعلن في القاهرة لا يكفل لهذه الاهداف ان تتحقق ويحتوي على عناصر تضر بقضية الوحدة العربية ضررا بليغا .

اولا — نحن نرى ان اعلان الاتحاد ، ذلك القرار الخطير البعيد الاثر على شعب الدول الثلاث قد اتخذ دون استشارة أي من تلك الشعوب ، ناهيك عن موافقتها ، وهذا في رأينا خطأ جسيم يمكن أن يؤدي الى بلبلة الجماهير ، والى تقوية مراكز النشاط المعادي للثورة في بلادنا . فاستقلال بلادنا حديث ، وكان مرتبطا بالصراع ضد البورجوازية والاقطاع . وقد ترسبت عمليا بين أقسام واسعة من الجماهير مخاوف وتعصبات مختلفة في قضية العلاقات المصرية — السودانية . وليس هذا غريبا في بلد

تشكل طبيعته من المنتج الصغير خلية التعصب القومي .

ونحن لا نذكر هذا الواقع استسلاما له . فالمشهود به ان الحزب الشيوعي والحركة الثورية ناضلا بلا هوادة في سبيل القضاء عليه، ولكنهما ما استطاعا ان يؤثرا فكريا لصالح الوحدة العربية الا بين اقسام من الجماهير المتقدمة ، وينبغي القول ان هذا الواقع لم يتغير بالدرجة التي يصبح معها السير في تطبيق الاتحاد امرا معبرا عن رغبة الشعب وهذا يؤكده الوجوم والسلبية التي قابل بها شعبنا اعلان الاتحاد .

وفي هذا الصدد ينبغي ان نذكر قولة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في خطابه مساء ٢٨ مايو (ايار) ١٩٧٠ في استاد الخرطوم :

« يجب علينا قبل ان نتخذ اي خطوة ان نعرضها على الشعب بتنظيماته السياسية. وهذا هو الدرس الذي اخذناه بعد انفصال الوحدة الزائدة سنة ١٩٥٨ . يجب ان تكون الشعوب على وعي كامل بكل خطوة نتخذها ، وقد اتفقنا اليوم حين اجتمعنا نحن رؤساء الدول الثلاثة على الا ناخذ اي خطوة قبل ان نناقشها شعبيا وجماهيريا في كل بلد من البلدان الثلاثة وبواسطة الجماهير » .

ثانيا – نحن نرى ان هذا القرار قد اتخذ قبل نضج العوامل اللازمة لانجاحه ، سواء منها العوامل الموضوعية (انجاز التحولات الاجتماعية الثورية) او الذاتية وفي مقدمتها وحدة القوى الثورية من داخل كل بلد . والكل يعلم ان ذلك كان السبب الاساسي والجوهري في فشل الوحدة بين مصر وسوريا ودفع الرئيس جمال عبد الناصر لاعلان قرارات يوليو (تموز) الاشتراكية .

ففي بلادنا ما زالت الثورة تخطو خطواتها الاولى لانجاز المهام الوطنية الديموقراطية ، وما زالت لاعداء الثورة برغم الضربات التي تلقوها ، مواقعهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وقوى الثورة لم تتحد بعد وهي في سبيل البحث عن صيغة لوحدتها .

وفي مصر ما زالت بعض قضايا الثورة الاساسية تنتظر الانجاز ، (على سبيل المثال : الاصلاح الزراعي الجذري لصالح الاغلبية الكبرى من الفلاحين الفقراء المعدمين، وديموقراطية الحياة السياسية) . اما ليبيا فانها لم تتحرر حتى الان من قبضة الاستغلال الاستعماري المتمثل بصورة رئيسية في شركات البترول ، ولم تنضج بعد الاتجاهات الاجتماعية للثورة فيها ، مما يعكس المستوى المتخلف للحركة الثورية هناك .

ومن هذا يتضح ان هناك تفاوتا كبيرا وملحوظا في مستويات تطور الحركة الثورية وانجازاتها في البلدان الثلاثة ينعكس في :

أ – التحولات الاجتماعية الديموقراطية .

ب – تنظيم الجماهير . فبينما توجد في السودان حركة ديموقراطية منظمة اصيلة وعميقة الجذور ذات كيان مستقل تستمد من سند الجماهير ، لا نجد في ليبيا اية تنظيمات جماهيرية ، ونجد في مصر تنظيمات تسيطر عليها العناصر اليمينية والانتهازية التي يضعها على رأس جهاز الدولة البيروقراطي .

ج ــ السياسة الخارجية ... فبينما استطاع السودان ان يخترق سياج الحياد بين المعسكرين بمفهومه القديم وان يقيم علاقات صداقة متينة وحقيقية مع المعسكر الاشتراكي ، الامر الذي يعكس اصالة الحركة الثورية السودانية والتي تبنت منذ وقت طويل مفهومها حول وجود السودان جزءا من المعسكر الثوري العالمي المناهض للاستعمار ، نجد أن السياسة الخارجية المصرية لا تزال لها تحفظات تثقل حركتها في هذا المضمار ، ونجد ايضا ان ليبيا لا تزال حتى الان أسيرة علاقات ما قبل الثورة وتحتفظ بعلاقاتها مع الولايات المتحدة والمانيا الغربية وتتحفظ في علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية وترفض الاعتراف بالمانيا الديموقراطية والصين الشعبية وبلدان اشتراكية اخرى . (اذيع البيان قبل اشهر من اعتراف ليبيا بالصين)

ثالثا ــ اننا لا نرى ان المنطلقات الفكرية وراء اتفاق القاهرة تمثل فرضا لايديولوجية معينة لا يمكن ان تعبر عن مجموع الحركة الثورية في بلادنا . فبرغم الانجازات الاقتصادية والاجتماعية للنظام التقدمي في مصر الا انه يعاني من نواقص وسلبيات خطيرة تتمثل في :

أ ــ عدم وجود حزب ثوري طليعي مسلح بالنظرية العلمية وقادر على تفهم قوانين تطور الثورة الاجتماعية وعلى تطبيقها في قيادة الثورة .

ب ــ ضعف التنظيم السياسي القائم (الاتحاد الاشتراكي) ، وفشله في تعبئة الجماهير حول قضايا الثورة ، وفقدانه الروح النضالية .

ج ــ طغيان جهاز الدولة البيروقراطي الذي شكل ويشكل عائقا دون انطلاق الثورة بحرمانه من مساهمة الجماهير بصورة فعالة في ادارة شؤون الحكم والانتاج ، وهو المسؤول عن اضعاف القدرة النضالية للنظام وتعريضه له للهزيمة في يونيو (حرب ٥ حزيران ١٩٦٧) .

د ــ يحتل موقعا حاسما في الجهاز البيروقراطي اقسامه المختصة بالامن والتي ظلت برغم ثورة ٢٣ يوليو جهازا معاديا للديموقراطية والتقدم داخل مصر وخارجها .

هـ ــ التعصب حيال الماركسية .

اننا نرى فرض هذه الايديولوجية سيشكل عنصرا سلبيا على مجرى تطور الثورة في بلادنا يؤدي الى تجميدها ويقعد بها عن تحقيق الانجاز الشامل لمهام المرحلة الوطنية الديموقراطية .

رابعا ــ اننا نرى اتفاق القاهرة كما قدم له من منطلقات فكرية ، يعبر عن اقامة محور له آفاقه وخطة عمله المميزة . وفي هذا الصدد ينبغي القول ان الحركة الثورية في بلادنا استطاعت ان تقوم بدور بارز وأصيل داخل اطار الحركة الثورية العربية في التقريب بين فصائلها المختلفة وفي رفع شعار وحدتها ولذلك لم يكن غريبا ان نحظى بين هذه الحركة بتقدير عال وسط الفصائل الثورية في مختلف البلدان العربية . وهذا رصيد ثمين يؤهل السودان الرسمي والشعبي لكيما يأخذ على عاتقه مهمة التقريب بين الانظمة التقدمية والجماهير الشعبية العربية .

ولكن وجود السودان طرفا في محور تتخذ اطرافه الاخرى موقفا معلنا ضد بعض

النظم التقدمية العربية وضد بعض الفصائل الثورية العربية يؤدي الى عزلته عن تلك النظم والفصائل ويعوق المهمة الرئيسية والمقدمة في وجه التصعيد المستمر من جانب الصهيونية والامبريالية بعدوانها الآثم وهي تلاحم كل قوى الثورة العربية بلا استثناء .

خامسا ـ برغم التباين بين ما نشر حول اتفاق الدول الثلاث في صحف القاهرة والخرطوم ، وبرغم غموض مهام اللجان المقترحة فاننا نلحظ ان صحيفة « الاهرام » مثلا ذكرت ان مهمة القيادة الثلاثية « تنسيق السياسة الخارجية للدول الثلاث وتنسيق سياستها الداخلية الخاصة بالتنظيمات الشعبية في كل منها » . اننا نرى ان التنظيمات الشعبية في كل بلد تنبع من خصائصه وظروفه وتقاليده المميزة ، ولا يمكن ان يكون للتنسيق هنا اي معنى سوى التغول على هذه الخصائص والظروف والتقاليد وفرض صيغة واحدة تعمم على البلدان الثلاثة . وهذا في رأينا يلحق أبلغ الضرر بكيان هذه التنظيمات وتطورها .

ونود ان نتعرض بصفة خاصة لما جاء في خطة العمل من انشاء مجلس للامن القومي . فبرغم ادراكنا لضرورة التنسيق في هذه الظروف بين الاجهزة العسكرية ، الا اننا لا بد ان نحذر من الطبيعة غير الديموقراطية لجهاز الدولة في مصر . كما لا بد ان ننبه الى ان التنسيق مع (أجهزة الامن) المصرية يضر بحركة الثورة في السودان والتي في امكانها ان تسير في طريق ديموقراطي يستند على الجماهير الواسعة دون الاعتماد على اجهزة القمع كما هو الحال في مصر .

وفي ضوء كل هذه الملاحظات ، فاننا نرى ان اعلان قيام الاتحاد بين البلدان الثلاثة ستترتب عليه نتائج ضارة بتطور الثورة في بلادنا وبمستقبل الوحدة العربية فيها .

واستنادا الى كل ما قدمنا فاننا ندعو الى طرح موضوع الاتحاد بين البلدان الثلاثة للاستفتاء الشعبي بعد مناقشة جماهيرية واسعة وحرة . فهذا هو الطريق الوحيد للتعرف على رغبة الشعب ولضمان وحدته حول هذه القضية الحيوية ولتفويت الفرصة على الاستعمار والرجعية المتربصين بثورتنا .

اننا ندعو الجماهير الثورية الى التيقظ في هذه الظروف في وجه كل محاولة من جانب الرجعية والاستعمار لاثارة النعرات والتعصبات القومية الضيقة والتي ليست سوى ستار لعاداتهم للثورة وللسلطة التقدمية » .

الوثيقة ٦ : موقف الفريق المناوىء لمحجوب

« تميزت الفترة التي عاشها الحزب الشيوعي السوداني بعد ثورة ٢٥ مايو (أيار ١٩٦٩) بوجود صراع فكري حاد داخل صفوفه ، وفي قطاعه القيادي بصفة خاصة .

وقد أصبح معلوما الان ان ذلك الصراع يتصل بتقييم النظام الثوري وطبيعته والتحديد الماركسي للمرحلة التي تعبرها بلادنا اليوم ، وتكتيكات الحزب الشيوعي خلال هـذه المرحلة

ونقدم اليوم في هذه الوثيقة تحليلا موضوعيا شاملا للمواقف الفكرية لعبد الخالـق محجوب والمؤيدين له وما نشا عن تلك المواقف من المنهج العلمي .

وفي واقع الامـــر ان الخلافات الفكرية والحملة الحادة التي تفاقمت داخل الحزب الشيوعي بعد ثورة ٢٥ مايو (ايار) كانـــت لها خلفيتها في الفترة السابقـــة لـــ ٢٥ مايو (أيار) وعلى وجه التحديد في دورة اللجنة المركزية للحزب المنعقدة فـــي مارس (آذار) ١٩٦٩ .

وقد جاء في وثيقة تقييم أحداث ٢٥ مايو (أيار) الآتي :

« أكد تكتيك الحزب الشيوعي انه لا بديل للعمل الجماهيري ونشاط الجماهـير واستنهاضها لاستكمال الثورة الوطنية ، وليس هذا موضوعا سطحيا عابرا فهو يعني ان الحزب الشيوعي يرفض العمل الانقلابي بديـلا للنضال الجماهيري الصابـر والدؤوب واليومي ، وبين نضال الجماهير يمكن ان نحسم قضية قيادة الثورة ووضعها بين قوى الطبقة العاملة والشيوعيين ، وهذا هو الامر الحاسم لمستقبل الثورة والديموقراطيـة في بلادنا . ان التخلي عن هذا الطريق واتخاذ تكتيك الانقلاب هما اجهاض للثورة ونقل لمواقع قيادة الثورة في مستقبلها وفي حاضرها الى فئات اخرى من البورجوازية والبورجوازية الصغيرة ، وهذه الفئات يتخذ جزء منها موقفا معاديا لنمو حركة الثورة ، كما ان جزءا آخر منها (البورجوازية الصغيرة) مهتز وليس في استطاعته السير بحركة الثـورة الديموقراطية بطريقة متصلة ، بل سيعرضها للآلام ولاضرار واسعة ، وهذا الجزء اختبر في ثورة ٢١ أكتوبـر (تشرين الاول) ١٩٦٤ فساهم في انتكاسة العمل الثوري فـي بلادنا .

التكتيك الانقلابي بدلا من العمل الجماهيري يمثل في نهاية الامر وسط قوى الجبهة الوطنية الديموقراطية مصالح طبقة البورجوازية الصغيرة .

ما جرى صباح هذا اليوم انقلاب عسكري وليس عملا شعبيا مسلحا قامت به قوى الجبهة الوطنية عن طريق جماعاتها المسلحة » .

(انتهى كلام وثيقة تقييم أحداث ٢٥ ايار) .

ومن هذا الكلام الطويل الذي فنده الواقع ، خلال عام ونصف من عمر الثورة نناقش الجزء الاخير الذي يرفض فيه عبد الخالق محجوب الضباط الاحرار كقوة من قوات الجبهة الوطنية الديموقراطية ، أو بتعبير آخر يرفض فيه دور الديموقراطيين الثوريين في الثورة السودانية رفضا تاما ومطلقا .

فقد برزت الخلافات الفكرية في ذلك الاجتماع خلال المناقشة الواسعة التي جرت حول التقرير الذي قدمه عبد الخالق محجوب بعنوان : « النظام الراهن ينحدر يوميا ويفقد هيبته » .

ولقد جاء في التقرير :

« برغم الاتجاهات الاصلاحية من الملاحظ ان هذا النظام يتدلى في قاع الفساد وتسوء سمعته بين الجماهير وتحيط به تناقضات كثيرة وتضطرب صفوفه وتنهك قواه » .

ومن هنا هل يقدم عبد الخالق في ذلك التقرير طريقا أمام الحركة الثورية للوضع المنهار ، أو من المصير الاسود الذي ينتظرها على يد نظام ديكتاتوري - رجعي بقيادة جنرالات الجيش اليمينيين . يقول عبد الخالق في الصفحة نفسها من التقرير :

« يحدث هذا في وقت ليس في مقدور الحزب الشيوعي اخذ السلطة بين يديه ، وهو غير مستعد لهذه المهمة التاريخية ، كما ان الازمة الثورية لم تنضج بعد (...) » .

في هذه الصورة التي يقدمها مناقشة غريبة وبعيدة عن الفكر الماركسي وعن تحليلات وتكتيكات الحزب الشيوعي التي توصل اليها منذ زمن بعيد ، فهو :

أولا : يصور المسالة وكان البديل العاجل للنظام الرجعي هو حكم الحزب الشيوعي وأخذه للسلطة بين يديه .

ثانيا : يستبعد اية قوة اخرى من الميدان ، فاين قوى الجبهة الوطنية الديموقراطية بمختلف فرقها ، وأين قوى الديموقراطيين الثوريين ؟

ثالثا : يرسم صورة واضحة ومعبرة لانهيار النظام الرجعي وعجزه واحتمالات انقاذه بواسطة انقلاب رجعي كما حدث في ١٧ نوفمبر (تشرين الثاني) عام ١٩٥٨ ، ومع ذلك لا يسمي هذا أزمة ثورية ، بل يذهب الى حد القول بعدم نضج الازمة الثورية .

رابعا : من الواضح ان عبد الخالق محجوب يفسر الازمة الثورية ونضجها ، بمقدرة الحزب الشيوعي على الاستيلاء على السلطة ، مسقطا من حسابه المرحلة التي تمر بها بلادنا ، والتحالفات الضرورية لانجاح هذه المرحلة وانتصارها . وفي هذا ما فيه من تجن على الماركسية وعلى أدب الحزب الشيوعي السوداني ، وعلى الافكار التي كان يتمسك بها عبد الخالق نفسه ، في فترة من الفترات .

خامسا : يعلم عبد الخالق محجوب ، ويعلم الكثيرون غيره من قادة الحركة الثورية ، ان الترقب لتدخل القوات المسلحة لم يكن املا من آمال اليمين فحسب ، بل كان أملا من آمال الثوريين عامة الذين كانوا يتطلعون الى الضباط الاحرار الذين تدخلوا فعلا أكثر من مرة ايام الحكم العسكري وايام ثورة اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٦٤ ، وتدخلوا اخيرا يوم ٢٥ مايو (ايار) ١٩٦٩ منتزعين المبادرة من يد اليمين وجنرالاته . فلماذا فشل عبد الخالق

في رؤية آفاق هذا التدخل ولماذا رفضه عندما اصبح حقيقة واقعة وانقذ البلاد مما كان يدبر لها ؟ تلك هي القضية : اليس هذا هو الاستسلام التام للقوى الرجعية لتحكم البلاد باجهزتها الفاسدة المنهارة ان شاءت او باصدقائها من جنرالات اليمين في القوات المسلحة متى رات ذلك ضروريا .

وبرغم ان الاتجاه الثوري في اللجنة المركزية قد اختلف مع عبد الخالق محجوب في دورة مارس (آذار) ١٩٦٩ ، حول هذا التحليل الخاطىء ، فقد جعله عبد الخالق خطــا رسميا للحزب بعد ٢٥ مايو (أيار) .

ان هذا الموقف اليميني الذي فح بالشعارات اليسارية يتجلى بصورة أوضح فــي المحاولات التي أعقبت ثورة ٢٥ مايو (أيار) لتنظير ذلك الرفض ولتنظيم رفض الثورة .

وهذا الرفض كما هو ثابت يتعارض مع كل تحليلات الحزب الشيوعي السابقة ومع استنتاجات المؤتمر الرابع التي توصل اليها في تقييمــه لدور القوات المسلحــة ولدور الديموقراطيين الثوريين .

ففي اجتماع اللجنة المركزية الموسع يوم ٤ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٤ ، أي بعد اقل من اسبوعين من ثورة ٢١ اكتوبر (تشرين الاول) ، وافقت اللجنة المركزية على تقييم حكومة اكتوبر بصفتها حكومة وطنية ذات طبيعة معادية للاستعمار وليست حكومــة الجبهة الوطنية الديموقراطية ، مستندة في تحليلها الى ان حكومة الجبهة الوطنيــة الديموقراطية ليست حكومة انتقالية بالصورة التي كانت عليها حكومة اكتوبر التي كان عليها ان تعيد الديموقراطية الليبرالية خلال ٥ اشهر ، انما هي انتقالية بالمعنى العلمي اي الانتقال الى الاشتراكية . وأوضحت اللجنة المركزية اسباب قصور ثورة اكتوبر كالاتي :

١ ــ الطبقة العاملة لم تكن لحظة انفجار الثورة مستعدة ، ذاتيا ، لتلعب دورها الطليعي .

٢ ــ تنقصها فرق مسلحة شعبية او انضمام جزء من القوات المسلحة اليها .

٣ ــ لعبت القوات المسلحة دورا محدودا نتيجة سيطرة العناصر الرجعية علــى قياداتها .

ومن هذا التحليل تخلص اللجنة المركزية الى الآتي :

« استكمال ثورة اكتوبر يحتاج الى ثورة ثانية تلعب فيها القوات المسلحــة دورا حاسما » .

هذا هو تقييم اللجنة المركزية لدور القوات المسلحة في ثورة اكتوبر ، وفي استكمالها. فالى مَ توصل المؤتمر الرابع في هذه القضية ؟

تقول « وثيقة الماركسية وقضايا الثورة السودانية » في الصفحة ١٦٨ :

« لقد تبين بوضوح انه من الخطا الحديث عن القوات المسلحة كانها جسم واحد ، او طبقة واحدة ، بل انها تمثل في الواقع الصراع الطبقي والوطني الذي يجري فــي مجتمعنا . فالغالبية العظمى من جنود القوات المسلحة وضباطها يخرجون من الصفــوف الشعبية وهم بهذا جزء من الشعب لا من أعدائه . ان التمردات المختلفة مهما يكن تقييمنا لها والتي وقعت خلال تحكم الضباط الكبار وحركات « التطهير » والطرد من الخدمة ، ثم

الروح السلبية التي سادت القوات المسلحة برغم الرشوات والامتيازات التي قدمت الى اقسام منها قصد عزلها عن الشعب وتوجيهها ضده، كل تلك كانت علامات تؤكد الوضع الاجتماعي الحقيقي للغالبية من القوات المسلحة ولوضعها الطبقي داخل الحركة الشعبية .

وكانت العلامة الاكثر وضوحا هي التمرد الفعلي في اقسام منها خلال ثورة اكتوبر ورفضها جعل نفسها اداة طيعة في يد الديكتاتورية .

نكتفي بهذين المثالين على خروج عبد الخالق على مواقف وتحليلات اللجنة المركزية وعما توصل اليه المؤتمر الرابع عن دور الضباط الاحرار في تطور الثورة السودانية .

رفض مواقف دون تقديم البديل

وهو (عبد الخالق محجوب) عندما يرفض هذه المواقف لا يقدم بديلا مقنعا للحركة الثورية بل يبرر خروجه عن تلك الاستنتاجات بعدم نضج الازمة الثورية وبالحديث المطلق عن الانقلاب كبديل للعمل الشعبي وهو الذي لم يقل به أحد . وكل هذا التبرير في اعتقادنا هو تغطية للموقف اليميني الذي تمسك به عبد الخالق في كل نشاطاته البرلمانية والتحالفات مع الانظمة الرجعية فلم يحدث ان طرح ولو مرة واحدة قضية اسقاط السلطة الرجعية ومواجهتها ثوريا ، فقد كانت القضايا والمناورات التي يقود عبد الخالق الحرب في متاهاتها قبل ٢٥ مايو ترتكز على ٣ دعائم رئيسية ليس بينها اسقاط الحكم الرجعي استنادا الى عدم نضج الازمة الثورية .

والقضايا الثلاث التي كانت محور نشاط الحزب هي :

١ ــ جمهورية برلمانية بدلا من جمهورية رئاسية .

٢ ــ دستور علماني بدلا من الدستور الاسلامي .

٣ ــ التنمية في اي اتجاه مهما يكن .

ويحسن بنا هنا أن نتناول هذه الاسطورة التي ظل يتستر خلفها عبد الخالق ويرفض بها أية مواجهة ثورية مع النظام الرجعي الا وهي عدم نضج الازمة الثورية .

فبرغم اعتراف عبد الخالق بحقيقة انه : « برغم الاتجاهات الاصلاحية من الملاحظ ان هذا النظام يتدلى في قاع الفساد وتسوء سمعته بين الجماهير ، وتحيط به تناقضات كثيرة ، وتضطرب صفوفه وتنهك قواه ، واحتمال تدخل من اليمين في القوات المسلحة » ، الا انه بعد كل ذلك يرى ان الازمة الثورية لم تنضج بعد .

وهنا نرجع لنستلهم احدى تجاربنا الحية في موضوع الازمة الثورية . كيف كانت الحال عشية ثورة ٢١ أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٦٤ ؟

تمكن الحكم العسكري من مصادرة كل الحريات العامة فصفيت أو كادت المنظمات الديموقراطية والنقابية .

كانت الطبقة العاملة من دون نقابات هناك وما تبقى منها دب في صفوفه الوهن بتسلط الانتهازيين والنفعيين الموالين لحكم عبود ، وكان قادتها في السجون .

الحزب الشيوعي منهك لوقوفه فترة طويلة وحيدا في الميدان وكان معظم قادته في

السجون والمعتقلات .

الضباط الاحرار كانوا امـــا في السجون او مشردين ومطرودين من الخدمة .

الصحافة مصادرة .

مع ذلك وقبل ان تمتلىء الشوارع وقبل ان تلوح نذر الثورة بوضوح اصدر الحزب الشيوعي بيانه التاريخي صبيحـــة ٢٠ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٦٤ بعنوان : « ازمة النظام الراهن تتفاقم . مزيدا من اليقظة والوحدة » . وجاء في هذا البيان الذي صدر قبل يوم واحد من انفجار الثورة الآتي :

« تعيش بلادنا هذه الايام فترة مشحونة بالاحداث والترقب . فالنظام الرجعي الراهن فقد كل سند له غير بعض المنافقين من كبار الموظفين ورجال الادارة الاهلية . ان التأييد النسبي الذي كان هذا النظام يلقاه من طائفة الختمية اهتز منذ مدة وانحسر اليوم وبهذا فقد كل أمل في ان تكون له « قاعدة شعبية » على حد قول اذاعة ام درمان . ان ضجيج هذه المؤسسة والصحف الصفراء باسرها لا يخفي الحقيقة الموضوعية وهي العزلة التامة التي يعيشها الحكم الراهن . ووسط هذه العزلة تنفجر المشاكل وتتفاقم الصعاب » ... (راجع « ثورة شعب » الصفحة ٤٥٤) .

كان هذا هو التقييم السليم الذي قدمـــه الحزب عشيـــة ثورة ٢١ اكتوبر وقبـــل انفجارها بساعات قليلة . والحزب الشيوعي وهو يقدم ذلك التقييم للازمة الثورية ، كان يدرك بحسه الثوري السليم نضج تلك الازمة . ادرك الحزب هذه الحقيقة في ظروف العزلة التي يعيشها النظام . ولم يكن الحزب مطالبا بان يتنبا عندئذ بان الثورة قـــد بقي عليها يوم واحد ، او شهر واحد او سنة واحدة . فالازمة الثوريـــة لا تقاس بميزان متري او حراري معين ولا تحدد الا بمقدار تحديد قدرة نظام معين على الحكم .

واذا قارنا بين نذر التغيير يوم ٢٠ اكتوبـــر ونذر التغيـــير عشية ٢٥ مايو التـــي طرحها عبد الخالق في تقريره المقدم الى اللجنة المركزية (دورة مارس (آذار) ١٩٦٩) لاستطعنا لمس الفرق الكبير . فعشية ثورة ٢٥ مايو لم تكن الحركة الجماهيرية في الحالة التي كانت عشية ثورة اكتوبر . على العكس كانت الحركة الشعبية تجمع صفوفها وقدراتها على الانتقال من مواقع الدفاع الى مواقع الهجوم وكان اضراب ٢٠ اغسطس (آب) ١٩٦٧ دليلا كافيا على هذه الحقيقة . لقد كانت الازمة الثورية اكثر نضجا وأكثر وضوحا مما كانت يوم ٢٠ اكتوبر .

لكن عبد الخالق يفشل في ان يرى الازمة الثورية عشية مايو لانه لم يستطع ان يرى الازمة الا على الصورة الآتية :

« لا أزمة ثورية ما دام الحزب الشيوعي غير قادر على استـــلام السلطة » .

وهذا عبث بالماركسية وصل الـــى مداه البعيد . فعبد الخالق يضع كما يبدو مقياسا هندسيا معينا للازمة الثورية . فاذا بلغت ارتفاعا معينا موجودا سلفا في رأسه اعطى هو الاشارة لتنفجر الثورة فيتسلم الحزب مقاليد السلطة .

هكذا بمنتهى البساطة والسذاجة التي لا تليق بالماركسية . ان لينين نفسه عشية ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى لم يضع استلام الحزب الشيوعي السلطة شرطا لنضج

الازمة الثورية . يقول لينين حول قضية استلام السلطة عشية ثورة اكتوبر :

« من ذا الذي يجب ان ياخذ السلطة ؟ هذا لا يهم الان . لتاخذها اللجنة الثورية العسكرية . او مؤسسة اخرى. لتصرح بانها لن تسلم السلطة الا الى الممثلين الحقيقيين عن مصالح الشعب ، مصالح الجيش (عرض الصلح على الفور) مصالح الفلاحين ، ويجب أخذ الارض فورا والغاء الملكية الخاصة .

لا يجوز في حال من الاحوال ابقاء السلطة في يدي كيرنسكي وشركائه حتى الخامس والعشرين بأي شكل يجب حل المسألة اليوم بكل تاكيد مساء أو ليلا .

ان التاريخ لن يغفر التباطؤ للثوريين الذين كان في استطاعتهم ان ينتصروا اليـــوم وسينتصرون اليوم بكل تاكيد اذ انهم بهذا التباطؤ يجازفون بخسارة الكثير غدا ، يجازفون بخسارة كل شيء . ونحن اذ ناخذ السلطة اليوم لا نأخذها ضد السوفياتات بـــل من اجلها . ان اخذ السلطة هو شأن الانتفاضة وهدفها السياسي يتضح بعد اخذها .

من الهلاك أو التمسك بالشكليات انتظار التصويت المتقلقل في ٢٥ تشريــن الاول (اكتوبر) . ومن حق الشعب وواجبه ان يحل مثل هذه المسائل لا بالتصويت بل بالقوة . من حق الشعب وواجبه في اللحظات الحرجة من الثورة ان يوجه ممثليه ، حتى خيرتهم ، لا ان ينتظرهم .

وهذا ما اثبته تاريخ جميع الثورات ، وان الثوريين ليقترفون جريمة لا قياس لهـــا اذا ما فوتوا اللحظة مع علمهم ان عليهم يتوقف خلاص الثورة وعرض الصلح وخلاص بتروغراد والخلاص من الجوع وتسليم الارض الى الفلاحين . الحكومة تهتز فيجب الاجهاز عليها مهما كلف الامر . التباطؤ في العمل أشبه بالموت » .

(لينين ـــ المختـــارات ـــ المجلد ٢ الجـــزء الاول ـــ ص ٦١٩ ـــ دار التقـــدم ، موسكو) .

في البداية ، في بيان ٢٥ مايو ، ثم في الوثيقة التي يقدمها عبد الخالق ، يرفض تدخل القسم الثوري والوطني في القوات المسلحة . ففي الصفحة ٦٠ من وثيقة عبـــد الخالق الى المؤتمر التداولي في يناير (كانون الثاني) ١٩٧٠ يقول :

« وفي رأيي انه تمشيا مع استنتاجات المؤتمر الرابع ومع مفاهيم الماركسية اللينينية فانه ليس من ايديولوجية الشيوعيين احلال العمل الانقلابي مكان العمل الجماهيري الصابر والدؤوب » .

ثم يستطرد في الصفحة ٦١ ليقول :

« عندما أقرت اللجنة المركزية القول بان السلطة الجديدة جاءت الى الحكم وازالت السلطة الرجعية عن طريق الانقلاب العسكري ، وضعت في الاعتبار الشروط اللازمـــة لكي توصف العملية العسكرية بانها ثورة او جزء من ثورة شعبية أكانت تلك العملية تمت بواسطة فصائل شعبية مسلحة ام قوة نظامية منحازة الى الجماهير الشعبية الثائرة . ان تلك الشروط لم تكن متوافرة فالجماهير تناضل لكنها لا تصل الى أعلى مستويات نشاطها ، والجماهير ما زالت تجمع صفوفها وتراكم قدراتها الثورية صعودا وهبوطا فشلا ونجاحا

في وجه هجوم الثورة المضادة في الميادين السياسية والفكرية (...) . والسلطة الرجعية برغم انحدارها وصراعاتها ما زالت في يدها بقايا امكانات للبقاء والحركة لفترة . والوضع داخل القوات المسلحة نفسها لم ينضج بعد لاستيعاب العناصر الديموقراطية والتقدمية في تنظيم الضباط الاحرار . في مثل هذه الظروف العملية العسكرية هي انقلاب » .

ولعلنا لسنا في حاجة الى توضيح الخلل الكبير في هذه الاستنتاجات التي كذبها الواقع وفندتها الايام .

فعبد الخالق يتحدث عن الجماهير التي تناضل ولكنها لا تصل الى اعلى مستويات نشاطها من دون ان يقدم لها ذلك المقياس المتري الذي نستطيع به قياس مستوى الحركة الجماهيرية لنحدد ان كانت في اعلى مستوياتها وماذا يكون الصعود اذا لم يكن هو حركة الاضرابات التي دخلت فيها القوى الحديثة من عمال وموظفين ومعلمين في وجه السلطة الرجعية .

واذا قارنا مرة اخرى بالوضع الذي سبق ثورة اكتوبر لوجدنا الفرق في مصلحة الظروف التي سبقت يوم ٢٥ مايو كما اسلفنا . فالحركة الجماهيرية قبل اكتوبر لم تكن في أعلى مستوياتها ومع ذلك انفجرت الثورة .

يتحدث عبد الخالق عن امكانات الحركة والبقاء للحكم الرجعي برغم انحداره وصراعاته . يتحدث عن هذا بعد نصف سنة من سقوط ذلك النظام ، فاين هي تلك الامكانات المتبقية للبقاء والحركة لفترة وهو انهار بضربة واحدة ؟

ويتحدث عبد الخالق عن عدم نضج داخل القوات المسلحة لاستيعاب العناصر الديموقراطية والتقدمية في تنظيم الضباط الاحرار ، بعد نصف سنة ايضا من تحرك ذلك التنظيم واستيلائه على السلطة .

ومع ذلك يعود عبد الخالق ليتحدث عن تحول الانقلاب الى ثورة شعبية . في الصفحة ٩٨ من وثيقته التي قدمها الى المؤتمر التداولي يقول بالحرف : « ان ما نواجهه هو ثورة شعبية » .

وفي الصفحة ١٠٢ من الوثيقة يقول :

« من خصائص فترة الانتقال الراهنة ان تغيير السلطة الذي هيىء موضوعيا لطرح قضايا فترة الانتقال للانجاز ، تتم بواسطة انقلاب عسكري » .

معنى هذا ان تغيير السلطة لم يأت نتيجة لنضج الازمة الثورية في بلادنا ، ولا يهم ذلك كثيرا في مضمار الشروط الموضوعية ، او الشروط الذاتية . المهم هو ان هذا الوضع أصبح بحكم تطور الفترة الاولى من مرحلة الانتقال التي نواجهها يضع واجبا مقدما لا نستطيع السير الى الامام من دون تحقيقه : أي تحول الانقلاب الى ثورة شعبية في حدود الجماهير الشعبية المتقدمة التي تنضج بينها الازمة الثورية (كما حددها المؤتمر الرابع) ثم توسيع دائرة اليقظة الشعبية خطوة وراء خطوة .

ويقول في الصفحة ١٢٥ :

« ما نحن في صدده هو وضع دور الحزب الشيوعي كمنظم في اطاره النظري

السليم ، كجزء مهم من تكتيكاتنا في هذه الظروف . فكمنظمين نستطيع ان نرفع نشاط الجماهير الى اعلى قممه وهذا يعني تحويل التغير الذي جرى في السلطة في ٢٥ مايــو الى ثورة شعبية عميقة » .

في كل هذه المقتطفات يؤكد عبد الخالق ان هناك فرصة لتحويل الانقلاب العسكري الى ثورة شعبية بل الى ثورة شعبية عميقة . فاذا سلمنا جدلا بان ما حدث صبيحة ٢٥ مايو كان انقلابا عسكريا وليس ثورة او جزءا من ثورة ، فلماذا اذا لا نرفضه قبل ٢٥ مايــو ؟

هذا السؤال الكبير يكشف المرامي الخبيثة في الموقف برمته . هل يمكن حزبا شيوعيا ان يصف عملية ترفع نشاط الجماهير « الى اعلى قممه » بانها ليست « ايديولوجيــة الشيوعيين » .

لقد كان المؤتمر الرابع واضحا في ما يتعلق بموقفنا من الديموقراطيين الثوريين وقيادة الطبقة العاملة ، ولكن عبد الخالق يتخلــى عن كل ذلك ليبشر بنظرية مغامرة ترفض دور الديموقراطيين الثوريين وتضع قيادة الطبقة العاملة بصورة تعسفية بعيدة كل البعد عن تصورات الماركسيين :

جاء في « وثيقة الماركسية وقضايا الثورة السودانية » الصفحة ٧٣ :

« ان تجربة الديموقراطيين الثوريين في التصدي لقيادة الثورة الاجتماعية تعكــس محتوى العصر كعصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية على النطاق العالمي لحركة الطبقة العاملة ونفوذ الاشتراكية العلمية ، فهي اذا تحمل في طياتها عنصر الوحي والثورية ولها امكانات باطنية تدفعها الى مواكبة التطور في السير اللاحق للثورة الاجتماعية .

ولا يقلل من شأن هذه التجربة ما تتعرض له من نكسات . ففي مقابل الثمن الغالي الذي تدفعه فيها تكتسب من الخبرة وتتعلم من الدروس ما يفيد تقدمها » .

وفي الصفحة ٧٤ ، من المصدر نفسه :

« ان تجربة العناصر الديموقراطية الثورية القائدة في البلدان ذات الانظمة التقدمية تجربة ذاتية ملائمة لتطور تلك البلدان ، ولكنها في الوقت نفسه تعكس سمة موضوعية للثورة الاجتماعية في العالم العربي تتسم باتساع قاعدة القوى الاجتماعية الراغبة في تطوير الثورة على أساس الاشتراكية ، ولتلك التجربة آثارها الايجابية علــى تنمية الحركــة الاجتماعية ضد البلدان العربية » .

هذه هي استنتاجات المؤتمر الرابع ، فماذا يقدم عبد الخالق محجوب بديلا لها ؟

يقول عبد الخالق محجوب في وثيقة تقييم احداث ٢٥ مايو :

« ان يحتفظ الحزب بقدراته الايجابية في نقد وكشف مناهج البورجوازية الصغيرة وتطلعاتها غير المؤسسة ، ولنقل قيادة الثورة من يــد الطبقة العاملــة الى يدها ، فالبورجوازية الصغيرة ليس في استطاعتها السير بحركة الثورة الديموقراطية ، بطريقة متصلة . وان يبالغ الحزب في نشر الايديولوجية الماركسية بين صفوف الحزب الشيوعي وصفوف الجماهير الثورية وخاصة الطبقة العاملة ، وان أي تراخ في هذا الميدان يؤدي

الى انتشار افكار الديموقراطيين الثوريين من البورجوازية الصغيرة مما يعد انتكاسات بين الجماهير الثورية » .

من المفروض حسب توجيهات عبد الخالق ان يوجه الحزب الشيوعي ناره الى افكار الديموقراطيين الثوريين ، وان اي تراخ في هذا الواجب يعد انتكاسة . الا يعني هذا ترك افكار القوى الرجعية تمرح كما تشاء في بلادنا التي ينتشر فيها الجهل والتخلف وسيطرة المؤسسات الرجعية والمتخلفة وتوجيه كل طاقاتنا الى افكار الديموقراطيين الثوريين . وكيف نتحالف مع جماعة نعد انتشار افكارها انتكاسة لتلك الافكار التي وصفناها بالثورية والايجابية في مؤتمرنا الرابع ؟ الا يعني هذا رفض التحالف مع السلطة الثورية ؟ واذا افترضنا ذلك فما هو مضمون الحديث عن تحويل الانقلاب العسكري الى ثورة شعبية عميقة ؟ هل يمكن تحقيق ثورة شعبية بأفكار « الانتكاسة » ؟

كلام عبد الخالق في مؤتمر موسكو

ولننتقل الى نقطة مهمة يتجلى فيها الموقف الغريب لعبد الخالق . فهو الذي يقدم تلك الافكار في صبيحة ٢٥ مايو ، ويكتب كلاما مختلفا كل الاختلاف بعد عشرة أيام فقط وهو يواجه مؤتمر الاحزاب الشيوعية في موسكو والذي انعقد في ٥ يونيو (حزيران) عام ١٩٦٩ .

يقول عبد الخالق في التحليل الذي قدمه الى المؤتمر ما يأتي :

« ... وفي هذا الجو المليء بالصراع المعقد والمتشعب في ظل سلطة الثورة المضادة ، جاءت السلطة الجديدة في ٢٥ مايو واعلنت انها امتداد لثورة اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٤ ففتحت الطريق لتحولات كبرى أمام قوى الجبهة الوطنية الديموقراطية في بلادنا لتستكمل وحدتها وتنجز مهمات الثورة الديموقراطية ، وهذه سمة مهمة لاحداث السودان الاخيرة . فالتغيير لم يتم بعد اكتمال الجبهة الديموقراطية أو بناء القسم الاساسي منها خلال السير نحو هذا الهدف فتوافرت بذلك شروط ملائمة لاستكمال بناء الجبهة تحت سلطة احدى طبقاتها » . (من وثائق مؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية العالمي — موسكو ، يونيو ١٩٦٩) .

اين اذا الاصرار على ان ما تم صبيحة ٢٥ مايو كان انقلابا وليس ثورة أو جزءا من الثورة ، أين اذا الاصرار على ان الذين قاموا بذلك الانقلاب ليسوا جزءا من قوى الجبهة الوطنية الديموقراطية ؟

الا يعني هذا ان عبد الخالق محجوب ادان أمام مؤتمر الاحزاب الشيوعية بيان الحزب الذي كتبه صبيحة ٢٥ مايو أي بعد ١٠ أيام من اصداره ؟ أم هل ان عبد الخالق يريد لحزبنا ان يتحدث محليا بلغة وعالميا بلغة أخرى ؟

وقبل ان نفرغ من هذه النقطة نعود لنرى موقف المؤتمر الرابع من قضية قيادة الطبقة العاملة التي يضعها عبد الخالق بذلك الشكل اليساري :

جاء في « وثيقة الماركسية وقضايا الثورة السودانية » الصفحة ٦٩ ما يأتي :

« ... وبالطبع ان المراحل الوسطى التي يمر بها هذا الطريق يمكن ان تختصر اذا وجدت الطبقة العاملة ظروفا مؤاتية لبسط قيادتها . وبغير ذلــك أي في حــال قيادة الديموقراطيين الثوريين فان عملية التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي تحل خلالها بالتدريج مشاكل السلطة السياسية وطابعها الطبقي وقضايا التحول التدريجي الاجتماعي والتربية الايديولوجية للشعب ، وقد اثرت في هذا التحول تأثيرا ايجابيا عوامل عدة أهمها حتمية الحل الاشتراكي لتصفية التخلف الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الحديثة الاستقلال».

وعبد الخالق الذي يخاطب الحزب بتعليلات بعيدة عن الماركسية وبعيدة عن مقررات المؤتمر الرابع ويخاطب الحركة الشيوعية العالمية بصورة أخرى ، يعود ويخاطب السلطة بلغة ثالثة تختلف تمام الاختلاف . ونكتفي هنا بايراد مقتطفات يسيرة من الوثيقة التي يقدمها عبد الخالق محجوب الى اللجنة المشتركة من الحزب والحكومة في تاريخ ٢٢ اغسطس (آب) ١٩٧٠. أي بعد يوم واحد من المؤتمر التداولي والذي قدم فيه تحليلا مختلفا تماما .

يقول عبد الخالق في الصفحة الاولى من تلك الوثيقة :

« ... واعتبار المميزات لثورة مايو أمرا له اثر كبير أيضا على قضية التحالف اذ ان انهيار السلطة الرجعية جاء أيضا نتيجة لوجود عمل ثوري في البلاد ومؤسسات ثورية ذات تقاليد في العمل السياسي . ومن المهم اكتشاف الاثار الناجمة عن هذه العوامل على القضية التي نحن في صددها » .

والان لننظر في هذا العبث واللعب بالمعقول :

ان الانقلاب العسكري البديل للعمل الجماهيري والذي لا يمثل سوى اجهاض للثورة السودانية يسبب لها آلاما واسعة على حد تعبير عبد الخالق انقلب فجاة الى ثورة والى ثورة لها مميزات خاصة يجب ان توضع في الاعتبار .

وانهيار السلطة التي لم تنضج الازمة الثورية لتوجيه الضربة نحوها ، جاء نتيجة عمل ثوري في البلاد ، وبنتيجة مؤسسات ثورية ذات تقاليد في العمل السياسي .

ان السلوك الانتهازي في هذه الوثيقة ينعكس في كون عبد الخالق ، وللمرة الثانية ، يتحدث بلغتين : لغة موجهة الى الحزب ولغة أخرى موجهة الى الحكومة .

فبمجرد كون عبد الخالق يصف في هذه الوثيقة ما حدث في ٢٥ مايو بانه « ثورة » لها « مميزات خاصة » وانها جاءت نتيجة لوجود عمل ثوري ومؤسسات ثورية ذات تقاليد في العمل السياسي ، فهو قد أدان صراحة أفكاره وتحليلاته السابقة من وراء ظهر الحزب وبعد يوم واحد من المؤتمر التداولي الذي ادان الاتجاهات اليمينية ، المدانة ، وهي نفسها التي كانت ترفض حصر ما حدث في ٢٥ مايو في حدود كونه انقلابا عسكريا قامت به عناصر البورجوازية الصغيرة المهتزة ، وتؤكد انه ثورة ذات مميزات خاصة وامتداد وتصعيد للعمل الثوري بمؤسساته المختلفة .

وبدلا من أن يدين عبد الخالق نفسه وينقد أفكاره الخاطئة بروح الشيوعيين والثوريين ، فانه يدين ما يسميه الاتجاهات اليمينية ، ثم يذهب بهذه الافكار اليمينية الى السلطة في اليوم التالي مباشرة .

هذا الاسلوب لا يتصل بالمنهج الشيوعي في الاداء ، ويشبه اساليب المناورات التي كنا نشهدها في عهد الاحزاب البورجوازية .

الاتجاه الفردي ومحاولـــة التصحيح

في رأينا آن عبد الخالق محجوب ، وقد تشرب روح اليمين واتقن مناورات الحزب الاتحادي الديموقراطي ، عاجز عن العيش تحت خط سياسي ثوري واضح ، وهو بهذا المسلك وبهذا التخطيط الغريب عن الشيوعيين يفقد اي احترام كشخص ماركسي ثوري وقائد لحزب شيوعي يتصدى لاخطر قضايا الشعب في اخطر مراحلها بهذا الاستخفاف ، وكأن الحزب قد خلا من الماركسيين أو حتى من الذين لديهم القدرة على التفكيـــر .

لقد مرت فترة على الحزب سادت الفردية فيها القيادة وانعدمت ابسط صور القيادة الجماعية والمشاركة في العمل ، واصبح ما يقوله سكرتير الحزب هو رأي الحزب الرسمي . وقد أدى هذا الوضع الخطير الذي ننطلق الان لتصحيحه الى ان تتقاذف الحزب موجات التحليلات المتضاربة التي تحمله تارة الى اقصى اليمين وتارة الى اقصى اليسار .

ان هذا الاتجاه الفردي في القيادة يرفض اسلوب المشاركة في الرأي والذي يشهر سيف التصفية لكل من تسول له نفسه ان يقول كلمة « لا » في وجه السكرتير العــام وتحليلاته الخاطئــة .

وهذه التناقضات التي يعيش فيها الحزب ، وهذا الاضطراب الفكري الذي يخنق خطه السياسي وفقدان الموقف الايديولوجي الثابت المبني على الماركسية اللينينية ، وتراث وتقاليد الحركة الشيوعية العالمية والحزب الشيوعي السوداني وعلى رأسها استنتاجات المؤتمر الرابع هي حجر الزاوية في الصراع الفكري الذي نقوده الان من مواقع الثوريين الحادبين على مصلحة الحزب الشيوعي والثورة السودانية .

ونحن نرى ان « وثيقة الماركسية وقضايا الثورة السودانية » كانت وما زالت أكثر وثيقة بذل فيها جهد جماعي موفق لتلخيص تجربة الحزب الشيوعي السوداني خلال ربع قرن ، وانها أساس متين للعمل الى آن يأتي المؤتمر الخامس ويتعهدها بالتطوير والاثراء .

ولكن بالنسبة الى عبد الخالق أصبح الذين يلتزمون ، ويهتدون بتحليلاتها يمينيين يسعون الى تصفية الحزب . فأية درجة من التسلط الفردي يعطيها عبد الخالق لنفسه في مراجعة هذه الوثيقة والخروج عنها ووصف المتمسكين بها بالخارجين على الحزب .

انجازات النظام وموقف الحزب منهـــا

منذ اليوم الذي صدر فيه بيان ٢٥ مايو ليجسد انطلاقة التأييد والفرح اللذين كان يعيش فيهما الشيوعيون ــ وقد قادتهم حماستهم الثورية ووعيهم الذي اكتسبوه من المعارك ــ انطلقوا في حماسة وثورية يملأون الشوارع مع المواطنين ويقفون على رأس تظاهرات الشعب التلقائية ليعلنوا عن دعمهم وتأييدهم للنظام الجديد .

لقد عاش أعضاء الحزب معارك ضارية ضد النظم الرجعية البائدة التي قضت عليها

ثورة ٢٥ مايو ، وكان كل الأمل الذي قدمته لهم قيادة عبد الخالق في آن يثمر كفاحهم ونضالهم محصورا في اطار تلك النظم وترقيمها ، كنا نقبل باي صوت يرتفع ضد الدستور الاسلامي الذي كانت تخطط له القوى الرجعية ونعده انتصارا كبيرا للشعب ، وكنا نقبل باي صوت يرتفع ضد الجمهورية الرئاسية ونعده انتصارا كبيرا للديموقراطية ، ولكن لا احد يضع أمام عضوية الحزب القضاء على النظام بأسره وتحطيمه وتحطيم دستوره الاسلامي وجمهوريته الرئاسية أو البرلمانية .

ونصبح ذات صباح فاذا بالسلطة الرجعية قد انهارت واذا بحكومة جديدة من الضباط الاحرار والشيوعيين والمثقفين الثوريين تسلمت مقاليد الامور في البلاد واعلنت برنامجا يتفق مع الاهداف التي نتطلع اليها ونضمنها في برنامج حزبنا ، ومع ذلك يصدر الحزب بيانا يرفض فيه تلكالعملية ويبرر رفضه بمناقشات بعيدة عن الواقع وبعيدة عن الماركسية يتحدث فيها عن البورجوازية الصغيرة وانقلاباتها العسكرية التي تسبب للثورة السودانية آلاما واسعة . ويجد زملاؤنا انفسهم امام اختيار قاس ، فهذه هي امالهم او جزء من آمالهم تتحقق على يد فئة ثورية من الضباط الاحرار والمثقفين الثوريين الذين عرفوهم في مختلف معارك شعبهم ، وتضم بين صفوفها زملاء لهم عاشوا معهم عشرات الاعوام في حزبهم ، وهذا هو حزبهم الذي ظنوه لا ينطق عن الهوى يثير الشكوك في نفوسهم .

ولكن يعود عبد الخالق بعدما بذر بذرة الشك في نفوسهم يتحدث عن دعمنا وتأييدنا لذلك النظام الجديد، فترتاح نفوس الزملاء الى حين دون أن يجدوا حلا مقنعا لذلكالتناقض وتدفعهم ثقتهم في حزبهم الى الظن انه سيصحح ذلك الموقف ذات يوم .

رويدا رويدا تتبدد الآمال ويعيش حزبنا على مدى سنة ونصف سنة في دوامة لا قرار لها ، وتصبح لجنته المركزية ساحة للمناظرات المحجوبة عن قواعد الحزب الى ان يصل بها الحال الى الانهيار التام عندما تعجز عن الوصول الى موقف موحد أو أغلبية مقنعة ، ويضرب عبد الخالق باللجنة المركزية عرض الحائط ويستغل أغلبيته الميكانيكية في المكتب السياسي لقيادة النشاط المعادي للنظام الثوري والتشكيك فيه حتى أصبح حزبنا هو مصدر الشكوك الاساسية في كل ما يقدم عليه النظام من خطوات .

ويتحول دور الحزب تحت قيادة عبد الخالق ومكتبه السياسي من ان يكون حزبا طليعيا قائدا ومعلما للشعب الى مكتب للتقييم لما يصدر عن السلطة الثورية لنقول في النهاية هذا سلبي وهذا خاطىء .

من الضروري ان نتناول بشيء من التفصيل بعض انجازات النظام الثوري وموقف حزبنا الرسمي في بياناته ومنشوراته التي يصدرها عقب كل حدث ، وسنتناول هنا الميادين الاساسية وهي :

- القضية الاقتصادية وقضية التنمية .
- قضية الديموقراطية .
- السياسة الخارجية .
- قضية الجنوب .

ـ تطهير جهاز الدولة .

في صبيحة ٢٥ مايو ومع البيانات الاولى التي خاطبت بها الثورة جماهير الشعب اعلن قادة الثورة ادانتهم للوضع الاقتصادي السابق ولطريق التنمية الاقتصادية الذي حاولت الحكومات الرجعية البائدة قيادة البلاد فيه ، واستنكرت التبعية الاقتصادية للدول الراسمالية التي عاشت فيها بلادنا طوال الاربعة عشر عاما التي اعقبت الاستقلال والتزموا بطريق التطور اللاراسمالي منهجا ، وبالتخطيط الاشتراكي سبيلا والاشتراكية هدفا ، كما التزموا بتحرير الاقتصاد من تلك التبعية للدول الاستعمارية والاتجـــاه نحو المعسكر الاشتراكي . ولم تجد هذه البيانات الواضحة والتي صدرت من مواقع عرفت بامانتها وثوريتها أي صدى لدى قيادة عبد الخالق برغم تطابقها مع برنامج حزبنا المعلن لاستكمال الثورة الوطنية الديموقراطية . وبدلا من منح هذه السياسة المعلنة التاييد وتوجيه طاقات الحزب وأعضائه لمساعدتها وتحقيقها ، خرج علينا عبد الخالق بذلك البيان الذي لا ينجح في شيء سوى زرع الشكوك في نفوس أعضاء الحزب ونفوس كل الثوريين .

ولم تكتف السلطة الثورية بتلك الاعلانات ولم تقف عند حدود تسجيلها بل اتبعت القول بالعمل واتخذت الخطوات العملية لتحقيقها . فنشطت التجارة بين بلادنا ودول المعسكر الاشتراكي وعقدت الاتفاقات التي تقي اقتصادنا الاهتزاز وتكسر دائرة الاحتكار الرأسمالي المفروضة على بلادنا .

وتخطو السلطة الثورية خطوة جبارة بوضعها الخطة الخمسية لبرمجة الاقتصاد السوداني وكانت تلك أول محاولة جادة لتخطيط علمي لحياة بلادنا الاقتصادية تخرجها من القاع الذي تردت فيه .

وطرحت هذه الخطة للمناقشة العامة بين جماهير الشعب وبين المنظمات الديموقراطية والوحدات الحكومية والوحدات الخاصة بغرض مناقشتها وتطويرها .

اننا نعتبر الخطة الخمسية في مضمونها العام ومن دون الدخول في تفاصيلها المعروضة على الشعب ليقول كلمته فيها أول أشارة في تاريخ بلادنا الاقتصادي الى ان بلادنا لن تسير في الطريق العفوي السابق ، ولن تسير في ركاب الاقتصاد الرأسمالي ، وستضع أقدامها على اعتاب التطور المخطط المبني على العلم ، وانها الاساس للتوجيه المستقل وفتح الباب أمام بناء القاعدة المادية للاشتراكية . ولعلنا لسنا في حاجة الى الافاضة في هذه المعاني الكبيرة التي تنطوي عليها الخطة الخمسية ، فرفاقنا يعرفون ذلك حق المعرفة. ولكن ماذا حدث من جانب قيادة عبد الخالق ؟ هل عبأت الحزب في اتجاه مناقشة تلك الخطة وأخذ زمام المبادرة في اثرائها وفي تصحيح اخطائها ان كانت فيها اخطاء ؟

هل قدمت قيادة عبد الخالق المشاريع المدروسة لسد الثغرات وتطور المقترحات التي جاءت في تلك الخطة؟ هل اعتبرت تلك القيادة الخطة الخمسية اساسا للعمل وسط الجماهير ونحن الذين ظللنا نملأ الدنيا ضجيجا حول اهمية الجبهة الاقتصادية ، واعتبارها الجبهة الاساسية وحجر الزاوية في كل تطور منشود ؟

يمكننا القول غير متجنين انه لولا الجهد الذي بذلته المنظمات الديموقراطية والتنظيمات

النقابية ولولا مبادرات فردية من بعض الشيوعيين لترك امر تلك الخطة للظروف . والان وهي في المراحل النهائية لاقرارها عند كتابة هذه السطور لا نسمع للحزب صوتا حولها .

وفوق هذا وذلك ، ياتي عبد الخالق وبعد شهور من عرض الخطة الخمسية للمناقشة الجماهيرية ليصدر تقييما أقل ما يمكن ان يوصف به انه تقييم سلبي . فقد جاء في وثيقته المقدمة الى المؤتمر التداولي عن الخطة الخمسية ما ياتي :

« ... ومن ثم فانها (اي الخطة الخمسية) تستطيع احداث تغيير في تركيب الاقتصاد السوداني من ناحية النمو الجذري في الاستثمارات ومن ناحية وضع الاسس لتحقيق جوهر الثورة الديموقراطية أي الثورة الزراعية ، فهي لا تؤدي الى تغيير في اسس العلاقات الانتاجية المتخلفة (علاقات ما قبل الرأسمالية) كما أنها لا تعالج قضية التطور غير الرأسمالي في الزراعة . ما زالت هذه العلاقات في القطاع الحديث تقوم على اسس رأسمالية تامة » .

وفي احتفالات الثورة بعيدها الاول أعلن رئيس مجلس قيادة الثورة الخطوة الجبارة التي أمم فيها كل المصارف الاجنبية والوطنية والشركات الاستعمارية الاساسية التي ظلت تنهب اقتصادنا عشرات الاعوام .

الغريب في هذا هو ان بعض الشيوعيين اتخذوا موقف التشكيك من هذه القرارات التي هزت بلادنا من اقصاها الى اقصاها . لقد كان من الطبيعي ان يتخذ هذا البعض موقف التشكيك بعدما تسلم رسالة من عبد الخالق قبل أسابيع من تلك الخطوة وهو ما زال في القاهرة يتنبأ بان السلطة ستحدث « ضجة » بتأميم المصارف وشركات التامين واعلان التنظيم الشعبي لتستغلها في توجيه ضربة الى الحزب الشيوعي .

مرة أخرى نرى اننا لسنا في حاجة الى اطالة الحديث عن موضوع التاميم فهو خطوة ظللنا ننادي بها من عشرات الاعوام وضمناها برنامج حزبنا كخطوة أساسية لتنمية موارد بلادنا الاقتصادية في اتجاه التطور الديموقراطي الذي يمهد للاشتراكية . ولقد جاء في برنامج الحزب :

« تأميم المصارف وشركات التأمين ، وتتولى الدولة جميع المهمات المصرفية في كل قطاعات الاقتصاد الوطني وفروعه بما في ذلك التسليف التعاوني ، بذلك وحده يضمن المجتمع تنمية موارده الاقتصادية في اتجاه التطور الديموقراطي الذي يمهد للاشتراكية ».

ومع كل ذلك لم تكن قضية التأميم من القضايا التي شغلت بال الحزب أو نالت اهتمامه . ولولا مبادرات الجماهير ، ولولا اندفاع التنظيمات النقابية ، ولولا حماسة الشيوعيين ومبادراتهم الفردية لاصاب تلك الخطوة الكبيرة ضرر واسع ، فقد كانت معركة مهمة استوجبت تجنيد كل الطاقات لانجاحها واحباط المؤامرات التي كانت تحركها الدوائر الرجعية والدوائر الاستعمارية حولها .

لقد اندفعت الجماهير العاملة متخطية حزبها واندفع الشيوعيون متخطين قيادة حزبهم ، لانجاح تلك الخطوة المهمة التي رأوا فيها تحقيق آمالهم التي طالما ناضلوا من اجلها .

وتتلاحق ضربات السلطة الثورية لمواقع النفوذ الاستعماري في اقتصادنا ولمواقع الرجعيين والمخربين من عملاء الاستعمار والرجعية المحلية فتاتي قرارات اخرى بالتاميم والمصادرة ويتصدى سكرتير الحزب الشيوعي لتلك القرارات ويتناولها في الصحيفة التي يشرف عليها الشيوعيون ، فينادي باقامة دوائر قضائية للمصادرة يقف امامها لصوص الاقتصاد ومخربو حياتنا وحياة الجماهير ليدافعوا عن انفسهم . ولكن حديث سكرتير الحزب الشيوعي لا يجد من الجماهير سوى السخرية . فقد فرغت من تقييم تلك الخطوات قبل ان تتاح لسيادته الفرصة لعرض هذا الراي الغريب على الشيوعيين . قالت الجماهير كلمتها ورحبت بتلك الخطوات واجازتها كمحاكمات سياسية تنطوي على معان عميقة للثورية ، بل ربطت بنقائها الثوري بين تلك الخطوة وبين الضربة التي وجهت من قبل الى ترسانة القوى الرجعية في الجزيرة (ابا) . فقد كانت الصلة بين الخطوتين واضحة المعالم لكل من أراد أن يرى الحقائق بمنظار الثوريين . فتلك الفئة التي خربت اقتصادنا وهربت اموال الشعب الى الخارج ، وزورت في الوثائق لتتهرب من دفع الضرائب هي الوجه الاقتصادي لتلك الترسانة الحربية التي اقامتها القوى الرجعية في (ابا) والتي ساعدت في تمويل تلك العمليات .

عجبا ، فقد اتى في بلادنا زمان رأينا فيه سكرتير الحزب الشيوعي يدافع عن الملكية الخاصة ، وعن المجرمين من اعداء الشعب واصدقاء الاستعمار ويطالب بانصافهم في ساحات المحاكم !

وتتجه السلطة الثورية بكل ثقلها الى الريف وتعلن برامج ثورية للاصلاح الزراعي والخروج بريفنا السوداني الذي ظل حبيس الجهل والتأخر ومرتعا حقيقيا للقوى الرجعية ، والخروج به الى عالم تتوافر فيه لقمة العيش وجرعة الماء وقطرة الدواء ، فلا يصدر عن قيادة الحزب المتسلطة على اجهزته الرسمية اي تقييم او دراسة ، ولم يكن نصيب تلك العملية الثورية غير الاهمال التام .

قضية الديموقراطية ... والديموقراطية الثورية

لعلنا كحزب شيوعي من اكثر فصائل الحركة الثورية ادراكا لقضية الديموقراطية والديموقراطية الثورية . وكثيرا ما بشرنا بعجز الديموقراطية الغربية عن حل قضايانا ونادينا بديموقراطية جديدة ثورية تكسر تلك الحلقات المفرغة التي ظللنا ندور فيها اكثر من ١٤ عاما من دون أن نخطو خطوة واحدة الى الامام .

وتأتي في البلاد سلطة ثورية تحقق الكثير مما ظللنا ننادي به ، فلا يفتح الله على جماعة عبد الخالق بكلمة واحدة تأييدا لما انجزته الثورة .

لقد انهت ثورة ٢٥ مايو وبضربة واحدة الوجود الرسمي والقانوني لكل المؤسسات الرجعية ببرلمانها ومجلس سيادتها واحزابها ، تلك المؤسسات التي كانت تشوه الديموقراطية وترعى التخلف والدجل ، فلا ترى القيادة المتسلطة على الحزب الشيوعي السوداني سوى جانب واحد تتمسك به على اساس انه جانب سلبي فتدعي من غير وجه

حق أن السلطة الثورية ساوت بين الحزب الشيوعي والاحزاب الرجعية ونحن ايضا من اكثر الناس ادراكا لجوانب هذه المسالة .

وتخطو السلطة الثورية خطوات اساسية وعظيمة في سبيل توسيع قاعدة الديموقراطية بالاقدام على تصفية الادارة الاهلية بالصورة والكيفية اللتين تحققان ذلك الشعار الذي التف حوله جماهير شعبنا منذ ثورة اكتوبر ، فتتجاهل القيادة المتسلطة تلك الخطوة ولا تضعها في جدول اعمالها في يوم من الايام برغم ان لدى حزبنا موقفه الواضح من تلك القضية ، ولديه دراسات شرع في اعدادها منذ حكومة اكتوبر .

ترفع السلطة الثورية شعار اشراك الجماهير العاملة في ادارة المؤسسات وفي مجالس المديريات والمحافظات وتختار السلطة عددا من الشيوعيين والديموقراطيين وقادة التنظيمات النقابية لا لتحقيق شعار تهريجي اجوف ، بل للمشاركة الفعلية في ادارة دفة الامور في بلادنا . فما هي المبادرة التي قامت بها القيادة المتسلطة على الحزب لمساعدة اعضائها المختارين ومن حولهم من الديموقراطيين والنقابيين ؟ لا شيء سوى البحث عن سلبيات تلك الخطوة والاجتهاد لايجاد ثغرة توجه منها النقد ، وأخيرا وجدتها في أن السلطة لم تعط تلك الهيئات والمنظمات الفرصة لاختيار أعضائها بنفسها .

وكجزء من تحقيق الديموقراطية الثورية ، واشراك الجماهير في رسم سياسة بلادها ، تطرح السلطة الثورية ميثاقا وطنيا يهدف الى تحديد المرحلة التي تمر بها بلادنا وان يكون أساسا لقيام تنظيم شعبي يوحد طاقات الجماهير ويفجرها . فكيف قابل عبد الخالق ومن معه هذه الخطوة ؟

أولا : أرسل عبد الخلق من القاهرة الرسالة التي أشرنا اليها سالفا ، والتي لم تر النور برغم قرار اللجنة المركزية وفيها يتحدث عن ان السلطة ربما أعلنت التنظيم السياسي في احتفالات الثورة وتحت ظل « الضجة » التي ستحدثها بالتأميم تعمد الى توجيه ضربة الى الحزب الشيوعي .

ثانيا : في احد اجتماعات اللجنة المركزية جرت مناقشة لموضوع التنظيم الشعبي واتخذ قرار بأن يمتنع أي عضو من أعضاء الحزب الشيوعي عن الاشتراك فيه اذا أختير من دون موافقة الحزب . ومن الضروري ان نقف عند هذه النقطة المهمة . فالحزب الشيوعي السوداني له مواقف وتجارب حية خاصة حول ما يتعلق بموضوع المقاطعة والانعزال عن المؤسسات الجماهيرية او النشاط الجماهيري . والحزب الشيوعي الذي حول المعارك الانتخابية المحدودة الفرص تحت ظل الحكم العسكري الى معارك حية لكشف النظام والالتصاق بالجماهير ، والحزب الشيوعي الذي دبج المقالات والخطب ضد حزب الشعب الديموقراطي عندما قاطع احدى الانتخابات النيابية واتهمه باليسارية واصدر كتبا في هذا المعنى ، هذا الحزب يأتي وتحت ظل سلطة ثورية يرفض الاشتراك في مؤسساتها تحت ستار أنه لم يستشر في من يمثله !

أليس هذا الوضع بغريب على حزب يريد ان يبني تحالفا ثوريا مع سلطة ثورية ؟ من القضايا الاساسية التي تحدد طبيعة نظام ما ، ما يتخذه ذلك النظام من مواقف

في سياسته الخارجية . فالسياسة الخارجية لاية دولة من الدول هي التعبير السياسي المجسد عن مواقف ذلك النظام ليس من القضايا الدولية فحسب ، بل أيضا وبالقدر نفسه من القضايا الداخلية .

وقد ساهم حزبنا خلال تاريخه الطويل ونضاله العامر في تحديد معالم السياسة الخارجية الثورية التي يناضل شعبنا ليحققها فصاغ أسسا ومبادىء واضحة في هذا الميدان .

وجاءت في البلاد حكومة ثورية رسمت لنفسها سياسة خارجية ثورية تتطابق مع مصالح شعبنا ، ومع أهداف المرحلة الثورية التي تمر بها بلادنا .

فماذا كان موقف القيادة المتسلطة على الحزب من تلك السياسة ؟

ان موقفها هو امتداد لكل المواقف المشككة السابقة التي تبحث عن أية ثغرة أو نقطة مهما تكن ضئيلة لتثير غبار الشك حول مواقف السلطة الثورية [illegible] ار عدم استفزاز الاستعمار وكسب عداوته عارض عبد الخالق الخطوة الجريئة الثورية التي أقدمت عليها السلطة بالاعتراف بجمهورية المانيا الديموقراطية . وتحت ستار الحجج نفسها انتقد عبد الخالق خطاب السيد بابكر عوض‌الله في الامم المتحدة ، وكأن الاستعمار يلعب معنا لعبة نظيفة ، فاذا استفز وخرجنا على قواعد تلك اللعبة ثار وانفعل وأرسل جيوشه وأساطيله لتهد معاقلنا . ان الاستعمار يعرف طبيعة السلطة الثورية في بلادنا وقد حاك المؤامرات ضدها قبل ان تعترف بجمهورية المانيا الديموقراطية ، وقبل ان يلقي السيد بابكر عوض‌الله خطابه الثوري الرائع في مواجهة الاستعمار الاميركي . وسيظل الاستعمار يحوك الدسائس والمؤامرات ضد ثورتنا .

والقيادة المتسلطة على الحزب والتي تحمل بين يديها منظارا دقيقا وحساسا تنقب به عن سلبيات السلطة الثورية وأخطائها ، لا يقع تحت منظارها الدقيق شيء ايجابي يستحق منها الاشادة او مجرد الذكر . فانفتاح سياستنا على المعسكر الاشتراكي والدور الايجابي الذي تلعبه حكومة الثورة على الصعيدين العربي والافريقي ، ومناهضتها الصريحة والواضحة للاستعمار قديمه وحديثه ، ووقوفها مع حركة التحرر الوطني العربية والافريقية والعالمية ، ومساندتها الرسمية لحركة السلم العالمية وحركة الطبقة العاملة العالمية ، وفتح ابواب بلادنا على مصاريعها لاستقبال نشاطاتها ، كل ذلك لا يجد من القيادة المتسلطة على الحزب أدنى اهتمام أو تقييم .

قضية الجنوب ... ومواقف اخرى

منذ المؤتمر الثالث صاغ حزبنا سياسة ثورية معينة على اسس الماركسية اللينينية تجاه مشكلة الجنوب مقدما بذلك الحل الثوري الوحيد الذي يضمن وحدة القطر ويفتح الباب أمام انطلاقة جديدة بعد ان تتخلص من أكبر مشكلة عطلت تقدم البلاد وامتصت جهود الحركة الوطنية والحركة الثورية . وتبنت السلطة الثورية تلك السياسة وعهدت الى أحد الوزراء الشيوعيين من أبناء الجنوب في تنفيذها ، ومع ذلك وقفت القيادة المتسلطة

على الحزب موقف المتفرج من تلك الخطوة ، فلم تحاول تلك القيادة ان تعبىء الحزب سواء في الجنوب او الشمال لتنفيذ تلك السياسة ، ولم يحدث آن قدمت الـى اللجنة المركزية دراسة جادة وواضحة في ما يتعلق بهذه القضية .

ويمكن ان ينطبق الحديث نفسه على بناء الحزب في المديريات الجنوبية استنادا الى الجو الصحي والمناخ المناسب الذي خلقه ذلك الاعلان ، والصدى الواسع والترحيب العظيم اللذين قابله بهما ابناء الجنوب المخلصون . والدراسة الوحيدة التي أعدهـا المكتب التنظيمي للحزب لم تعرض الى يومنا هذا على اللجنة المركزية للحزب .

وتحقيقا لسياسة الانفتاح على المعسكر الاشتراكي المعلنة ، وتاكيدا لصداقتنـا المؤسسة قام رئيس حكومة الثورة بزيارة رسمية للاتحاد السوفياتي لقيت صدى كبيرا في كل الاوساط العالمية والمحلية ما عدا الحزب الشيوعي السوداني آلذي تقف « ماكنـات طباعته » على استعداد ليل نهار لتملأ الشوارع بالمنشورات عند كل خطوة ترى القيادة الرسمية فيها رائحة النقد . فالى الان لم يصدر حزبنا تقييما لتلك الزيارة ، حزبنا الذي أصدر تقييما موضوعيا صحيحا لرحلة الفريق ابرهيم عبود الى الاتحاد السوفياتي عـام ١٩٦١ ، لا يرى ضرورة لتقييم زيارة رئيس الحكومة الثورية لوطن الاشتراكية .

ومرة اخرى يشد الرئيس ليزور في جولة واحدة ٦ من الدول الاشتراكية ،صحوبـا للمرة الاولى في تاريخ بلادنا بممثلين لكل المنظمات الديموقراطية في بلادنا . ولكـن الحزب الشيوعي لم يقل كلمة لتقييم الآثار الايجابية لتلك الرحنة التاريخية .

وللمرة الثالثة يزور رئيس مجلس قيادة الثورة جمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا الديموقراطية ولا يفتح الله على قيادة الحزب المتسلطة بكلمة .

ام ان العلاقات مع المعسكر الاشتراكي لم تعد امرا ذا بال ؟

وللمرة الاولى في بلادنا تحتفل الدولة لمناسبة من اكبر المناسبات التي يمكن ان تـر بالشيوعيين الا وهي الاحتفال بالعيد المئوي لميلاد القائد الماركسي الاول ومؤسس اول دولة للعمال والفلاحين الرفيق فلاديمير ايليتش لينين . فماذا كان موقف تلك القيادة مـن ذلك الحدث الكبـير ؟

يكفي ان نقول ردا على هذا السؤال ان قيادة الحزب لم تعبأ لمجرد حضور الاحتفـال الكبير الذي آقيم في استاد الخرطوم والذي افتتحه رئيس الحكومة بنفسه فضلا عن تعبئة الجماهير للترحيب بذلك العمل الكبير والمشاركة فيه . فجاء الاحتفال دون المستوى الحقيقي الذي يليق بالمناسبة .

اليس في هذا تعبير كاف عن وقوف تلك القيادة وقفا معاديا لكل خطوة ثورية سليمة تقدم عليها الحكومة التي تتشدق بمساندتها ودعمها ؟ الا يعني هذا المعارضة غير المعلنة قولا والمطبقـة عمـلا ؟

وخلال كل ذلك ظل الاتجاه الثوري في المكتب السياسي وفي اللجنة المركزية يعترض على هذا المنهج العملي الخاطيء ، وينادي بتصحيحه على الصورة التي تجعل من الحزب الشيوعي اداة فعالة حقا في العمل الثوري وتوسيع دائرته ، وينادي ايضا بتصحيح موقف

المعارضة غير المعلن الى موقف التأييد الحازم للنظام الثوري ، ويجعل النقد للسلبيات والاخطاء اداة لتقوية التحالف لا منهجا متكاملا للمعارضة .

ولكن كل هذه المحاولات كانت تتكسر على صخرة الجمود وضيق الافق وفقدان الصلة بالماركسية ، كل ذلك تحت ستار « الثورية » وتحت ستار « الموقف المستقل » للحزب الشيوعي بينما اصبح الموقف المستقل هو موقف المعارضة والوصاية لا موقف التحالف والمشاركة في المسؤولية .

وكان مجموع محصول هذا المنهج هو العزلة التي ظل يعيشها الحزب عن كل ما يجري في بلادنا . اما النتائج العملية لهذه العزلة فيجدها الزملاء مفصلة في مكان آخر من هذه الوثيقة .

ظل الاتجاه الانتهازي التصفوي بقيادة عبد الخالق يتشدق بالثورية ويضفي صفة اليمينية على الاتجاه الثوري المعارض لذلك الخط الانتهازي ويزعم أن الاتجاه الثوري الداعي الى وضع الماركسية السليمة يعمل على تصفية الحزب ودمجه نهائيا بالسلطة .

والغرض من هذه الادعاءات الكاذبة هو اخفاء حقيقة مواقع الاتجاهات اليمينية التصفوية المتسترة خلف الشعارات اليسارية الجوفاء وتوجيه انظار اعضاء الحزب الى يمين وهمي .

ان لعبدالخالق محجوب خطا يمينيا ظل يبشر به في الحزب منذ فجر الاستقلال الى يومنا هذا . وظل هذا الاتجاه اليميني المتكامل يبرز نفسه بوضوح في كل ما كان يكتب عبد الخالق ويخفي هذا الاتجاه اليميني نفسه من وراء الشعارات اليسارية احيانا .

ففي الفترة الانتقالية للاستقلال التي اعقبت توقيع اتفاق السودان عام ١٩٥٣ لعب الزميل عبد الخالق دورا اساسيا في التحالف مع حزب الامة وقامت على اساس هذا التحالف الجبهة الاستقلالية عام ١٩٥٥ المكونة من حزب الامة والحزب الشيوعي ومعظم المنظمات الديموقراطية القائمة آنذاك . ومن خلال النشاط العملي لتلك الجبهة وضعت الحركة الشعبية في مواجهة مصر بصفتها العدو الاول واتخذ النضال ضد الاستعمار البريطاني مرتبة ثانوية وفتح الطريق امام الاستعمار ليحوك المؤامرات لاجهاض اتفاق القاهرة . ووسط الحركة الشعبية تجاه تلك المؤامرات التي كان الاستعمار يحركها بواسطة حزب الامة ، يجيء عبد الخالق عام ١٩٥٦ ليبرر التحالف مع حزب الامة ويزين الوجه القبيح لذلك الحزب الرجعي في كتابه المعروف « نحو آفاق جديدة » ، حيث يقول في الصفحة ٦٥ « ... هذا التحول يتم خلال عملية وخلال مواقف متعددة ، هل هناك عناصر راهنة داخل الاحزاب تجعل من الممكن انتصار هذه الحركة الديموقراطية ؟

اعتقد ان هذه العناصر موجودة . ففي حزب الامة حيث تتركز في القيادة القوى التي تعاونت مع الاستعمار البريطاني تبدو بعض تحولات جديدة نتيجة لوجود عناصر جديدة من الشباب في القيادة . ان هذه التحولات وهذه العناصر في طور التكوين . وما زالت امامها صعوبات جمة ونفوذ واسع من قبل القسم الاكبر في القيادة التقليدية التي ما زالت ترى التعاون مع الدول الاستعمارية الكبرى وخاصة بريطانيا .

وكان في رايي ان اتساع الحركة الوطنية الديموقراطية ووحدتها وسط الجماهير التقدمية يساعدان التحولات الداخلية في هذا الحزب والعناصر الشابة الجديدة في الكفاح ضد السياسات الرجعية التي تفرضها غالبية الدوائر المؤثرة في حزب الامة وتصفية كل نفوذ مضاد للاهداف الوطنية الاساسية التي ذكرتها . كما ان مسلك القوى الوطنية الديموقراطية من تلك التحولات والعناصر الشابة التي من مصلحتها توسيع نطاق هذه التحولات امر مهم بالنسبة الى اتساع نطاق التجمع الوطني وعزل النفوذ الاستعماري نهائيا من بلادنا »

وعقب انتصار الثورة وانهيار الحكم العسكري اخذت الاتجاهات اليمينية المتكاملة لعبد الخالق وجهة جديدة . فتحت تاثير افكار الديموقراطيين الثوريين وتجربة الجمهورية العربية المتحدة بصفة خاصة بدا عبد الخالق يدعو صراحة الى تصفية الحزب الشيوعي واحلال افكار الديموقراطيين الثوريين محل النظرية الماركسية . وخلال عام ١٩٦٥ طرح عبد الخالق في الصحف وفي الندوات نظريته التصفوية المتكاملة .

بدا عبد الخالق في النصف الاول من ١٩٦٥ تقييم تجربة الديموقراطيين الثوريين تقييما ماركسيا سليما لكنه انتهى في النصف الثاني من ذلك العام الى الدعوة الصريحة الى التصفية .

يقول عبد الخالق في مقال نشر في صحيفة « الميدان » في تاريخ ١٥ مارس (آذار) ١٩٦٥ بعنوان « الثورة السودانية وازمة الوسط » :

« نلاحظ ايضا ان هذه الاتجاهات الاشتراكية الثورية تحاول ان تضع بينها وبين الاشتراكية الماركسية حدا فاصلا . ويختلف هذا الحد الفاصل من بلد الى آخر ، ومن وقت الى آخر . ففي الجمهورية العربية المتحدة حيث وقعت اخطاء من قبل الشيوعيين ازاء تلك الاتجاهات الاشتراكية تعتبر جسيمة بحسب التقدير ، كانت الاتجاهات الاشتراكية الثورية متاثرة بما حدث وتضع حدودا فاصلة بينها وبين الفكر الماركسي وصل الى كبت نشاطه ، لكن تطور هذه المدرسة وانجازاتها اليومية في حقل التحول الاشتراكي وثبات الثورة وانتقالها من حيز المجتمع المصري الى رحاب المجتمع العربي ثم توصلها الى العلم الاشتراكي منهجا للتحولات الاجتماعية جعلت من الممكن ان يقوم ذلك الحد الفاصل في حيز الحوار الفكري والاختلاف الايديولوجي .

ولا يسع المرء الا ان يلاحظ ان شعار الاشتراكية وقد طرح من قبل في هذه البلدان من قبل الاحزاب الشيوعية وجد صعوبات جمة ولم يتعد اثره حيزا ضيقا من بعض الجماهير المتقدمة من المثقفين ومن الاقسام المتقدمة من الجماهير العاملة . اما الجماهير الواسعة فقد ظلت بعيدة عن دائرة الفكر الاشتراكي الذي لم يقترب منها لظروف التخلف ، ولعدم قدرة الشيوعيين في كثير من تلك البلدان وفي الكثير من تلك الاحيان على تقريب الاشتراكية الى افئدة تلك الجماهير . لقد استطاعت المدرسة الاشتراكية الثورية وخاصة في الجزائر والجمهورية العربية المتحدة للمرة الاولى تقريب شعار الاشتراكية من افئدة تلك الجماهير وتبسيط ذلك الشعار حتى اصبح من بين تلك الشعارات السياسية هو السائد اليوم .

ولم يات ذلك اعتباطا بل لان قادة هذا الفكر الاشتراكي في تلك البلدان واجهوا ظروف التاخر في مجتمعاتهم واقروهـــا وابتكروا الطرق الملائمة لازالة حواجـــز التعصب ضد الاشتراكية وهذا اكبر انتصار لقضية الاشتراكية في هذه المنطقة من البلدان الحديثـــة الاستقلال » .

ويقول في ندوة اقامها في جامعة الخرطوم لخصتها صحيفة « الميدان » في تاريـــخ ٣ ابريل (نيسان) ١٩٧٠ :

« بالنسبة الينا نعتبر ان هذا نوع من الاشتراكية يمثل حاجة اجتماعية في تلـــك البلدان وهو يمثل حاجة اجتماعية في السودان لانه يقرب الفكرة الاشتراكية الى اقسام واسعة من السكان ما كان للفكرة الماركسية ان تصل اليها لان الفكرة الاشتراكية الماركسية واضحة من الناحية العلمية اما الفكرة الاشتراكية العلمية فهي متاثرة الى حدود بعيدة بتفكير الاقسام الواسعة من السكان وخاصة تفكير الفلاحين في تلك المناطق .

ومن المهم ان تعرف هذه المدارس كيف تتعـــاون بعضها مـــع بعض لتقرب الفكرة الاشتراكية على اوسع نطاق من السكان .

وهذه المدارس قد تختلف في بعض المسائل الايديولوجية وفق بعض المسائل الفلسفية ولكن المدرسة الاشتراكية العلمية في الجمهورية العربية المتحدة والمدرسة الاشتراكيـــة الماركسية لا تختلفان على الاطلاق في موقف مبدئي هو السلطة . فاذا تحدد هذا اصبح واضحا ان الخلافات تفصيلية وان التجريب يقرب بينها وبين المدرسة الماركسية » .

ان الدعوة الى هذا التقسيم السليم لدور الديموقراطيين الثوريين في بلادنا يصفها عبد الخالق اليوم بالانتهازية واليمينية والتصفوية الى آخر هذه الالفاظ التي يتداولها اليوم عبد الخالق وجماعته .

ولكن دعونا ننظر الى النظرية التصفوية الشاملة التي صاغها عبد الخالق :

يقول في الصفحة ٦٠ من كتابه « المدارس الاشتراكية في افريقيا » :

« أن التجربة الفريدة التي يجب متابعتها هي ان الثورة الاشتراكية في مصر تاتي من اعلى ومن دون تنظيم سياسي سابق ، وهذه المتابعة بالتمحيص والدرس ستغني الفكـــر الاشتراكي » .

وليتصور الماركسيون مثل هذه النظرية : ثورة اشتراكية من اعلى من دون حـــزب شيوعي وتنظيم سياسي ... تجربة فريدة تغني الفكر الاشتراكي .

ثم يعطي عبد الخالق هذه النظرية صياغتها المتكاملة في ندوة اقامها في دار الحزب الشيوعي في شارع الاربعين في ام درمان ولخصتها صحيفة « الميدان » في اول اكتوبر (تشرين الاول) . يقول عبد الخالق :

« بالنسبة الى عدد من الشيوعيين لم يستطيعوا الى الآن ان يدركوا او يروا امكان قيام نظام اشتراكي من دون حزب شيوعي استنادا الى تمسكهم الشديد بمـــا جاء في الماركسية من ان شروط قيام النظام الاشتراكي وجود حزب شيوعي . واعتقد ان القضية ليست قضية نصوص . فالعاملون في حقل الاشتراكية ينقسمون قسمين : قسما يرى أن

الاشتراكية تفسر الحياة في حركتها وتطورها . والقسم الاخر يريد ان يلوي رقبة الحيـاة ليبقيها داخل اطار من الافكار المحفوظة » .

ويقول ايضا :

« هناك احتمال تطور حركة شعبية معينة نحو الاشتراكية من دون حزب شيوعي على أساس وضع السلطة في ايدي غير الراسماليين وتحويل الملكية الخاصة الى ملكية عامة . وليست القضية هي وجود حزب شيوعي انما وجود حركة اشتراكية تتمسك بالمبـادىء الاساسية للاشتراكية » .

ويضيف :

« في ندوة عقدت في جامعة الخرطوم قال لي احد الطلبة ان النظام القائم في مصر يمثل البورجوازية الصغيرة . وواضح ان هذا الطالب من حفظة النصوص . فالاشتراكية البورجوازية الصغيرة كما هو معروف تقوم على اساس المنتج الصغير وتوزيع الصناعات بين الناس والمساواة في الفقر . وكان هذا تفكـيرا رجعيا علـى طرفي نقيض مـع الاشتراكية » .

ويخلص من هذا الى القول :

« لقد كان لينين يقول ان من ينتظر ثورة عملية خالصة تستولي على السلطة سوف يطول به الانتظار كثيرا . ان عالم اليوم يشهد تحولات هائلة . فالاشتراكية تصل الـى أماكن ما كان لينين يحلم بان تصل اليها . والمهم هو ان يفهم الاشتراكيون هـذه التحولات التي جعلت من الممكن تحول الحركات الوطنية الى الاشتراكية » .

ويعلق عبد الخالق بعد ذلك على الحزب الشيوعي المصري قائلا :

« ... والشيوعيون المصريون لم يروا قبل أعوام ان هناك تحولا اشتراكيـا في بلادهم . كانوا بمعزل ولكنني اعتقد ان حلهم لحزبهم كان اجراء سليما » .

هذا ما ظل عبد الخالق يبشر به خلال عام ١٩٦٥ وفي نهاية ١٩٦٥ اصدر النظام الرجعي البائد قراره بحل الحزب الشيوعي . وواجه الحزب الشيوعي حملة واسعـة من العنف الدموي ، وفي تلك اللحظات التاريخية حيث كانت المهمة الاولى المطروحة امـام الحزب الشيوعي هي الصمود في وجه تلك الحملة وتصعيد النضال الشعبي ، واصل عبد الخالق تطبيق خطه التصفوي الذي ظل يبشر به ويمهد له فكريا ويجعله خطا عاما مقبولا في صفوف الحزب وفي اوساط الحركة الشعبية . قدم عبد الخالق بعد حل الحزب الشيوعي مباشرة مشروعه المعروف والداعي الى حل الحزب الشيوعـي ودمجه مـع الديموقراطيين الثوريين من داخل الحزب الاشتراكي ، واجازت اللجنة المركزية للحزب ذلك المشروع مع اعتراض ٢٪ من اعضائها . وبدات بعد ذلك عملية الدمج هـذه على صعيد النشاط العملي . وفي صيف ١٩٦٦ توجه عبد الخالق في زيـارة الى الاتحـاد السوفياتي . وهناك قدم الرفاق السوفيات نصيحة اخوية موضحين خطا الاتجاه الرامي الى تصفية الحزب . وعاد عبد الخالق من الاتحاد السوفياتي ليكتب التقرير الذي نشر في العدد ١٢٧ من نشرة « الشيوعي » والذي أشار فيه الى مصدر هذا الاتجاه وجذوره

من دون ان ينتقد الافكار التصفوية التي ظل يبشر بها طوال عام كامل لتصبح خطا رسميا للحزب .

تحالف سري مـــع الصادق المهـــدي

وبعد هزيمة الاتجاه اليميني الذي قاده لتصفية الحزب ، واصل عبد الخالق نشاطه اليميني في ميدان آخر . ففي الاعوام التي سبقت ثورة ٢٥ مايو (ايار) ١٩٦٩ اقـــام عبد الخالق تحالفا سريا من وراء ظهر الحزب مع الصادق المهدي على اساس تقييمه اليميني للصادق المهدي واعتباره ظاهرة تقدمية جديدة في حزب الامة ، وهذا يمثل امتدادا لنظريته التي طرحها عام ١٩٥٦ في كتابه « افاق جديدة » ، بل شمل ذلك التحالف قطاعا من حركة الاخوان المسلمين : محمد يوسف محمد ، محمد صالح عمر وجعفر شيخ ادريس وصادق عبدالله عبد الماجد ، حيث كان عبد الخالق يعقد معهم اجتماعات منتظمة « للتنسيق » . كما شمل ذلك التحالف جماعة وليم دينغ (أي معسكر الصادق كله) .

هنا نستشهد بوقائع محددة حول تحالف عبد الخالق مع الصادق المهدي :

اولا ــ كشف وزير الداخلية في اجتماعه مع بعض الكادر القيادي للحزب فـــي ١٨ سبتمبر (ايلول) ١٩٦٩ عن طلب طرحه عبد الخالق بضرورة أعطاء اعتبار خاص للصادق المهدي في التكوين الحكومي الجديد واشراكه في ذلك التكوين . وبينما عقب عبد الخالق في ذلك الاجتماع على كل ما اثاره السيد وزير الداخلية ، لم يفتح الله عليه بكلمة واحدة حول ما ذكره الوزير عن المطالبة باشراك الصادق المهدي في حكومة مايو . وقد اثار سكوت عبد الخالق حول الموضوع الاخير تساؤلات مشروعة في صفوف الحزب ولم يجب عنها الى يومنا هذا .

ثانيا ــ المعلومات الخطيرة التي كشف عنها الزميل فاروق ابو عيسى في الاجتماع المسمى المؤتمر التداولي في تاريخ ٢١ اغسطس (آب) ١٩٧٠ حيث اوضح ان عبد الخالق كان يعترض على اعتقال الصادق المهدي بعد ثورة مايو بل طلب من الزميل فاروق ان يعمل الحزب على تمثيل الصادق المهدي في الحكومة بدلا من اعتقاله ويرشح احمد ابرهيم دريج لدخول الحكومة !

فبماذا رد عبد الخالق في الاجتماع ؟

قال : وماذا لو دعوت الى تمثيل الصادق وادخال احمد دريج في الحكومة ؟ الم يدخل الحكومة منصور خالد ومحمود حسيب وآخرون ؟

تصوروا مثل هذا التبرير الذي يقدمه عبد الخالق لتحالفه مع الصادق المهدي !

ثالثا ــ المعلومات الخطيرة التي كشف عنها الزميل عمر مصطفى في اجتمـــاع اللجنة المركزية في دورة مارس (آذار) حول تحالف عبد الخالق مع الصادق المهدي والتي حجبت عمدا عن عضوية الحزب حيث لم ينشر منها حرف واحد في مداولات اللجنة المركزية التي طرحت على الاعضاء بينما نشرت ردود عبد الخالق عليهـــا ! وقد شملت هـــذه

المعلومات :

اولا – الاجتماعات التي كان يعقدها عبد الخالق مع الصادق المهدي وعبدالله عبد الرحمن نقدالله وصادق عبدالله عبدالماجد وسراج سعيد في بداية ١٩٦٨ من دون علم الهيئات الحزبية المسؤولة والتي رصدها جهاز الامن الخاص بالحزب .

ثانيا – التحذير الذي وجهه عبد الخالق الى الزميل محمد احمد سليمان بالا يتابع جهاز أمن الحزب الاجتماعات التي يشترك هو فيها !

ثالثا – المناقشات التي دارت في تلك الاجتماعات حول احتمالات القضية الدستورية المرفوعة من الصادق المهدي بشأن قرار حل الجمعية التاسيسية الذي أصدره اسماعيل الازهري في فبراير (شباط) ١٩٦٨ والتي تعهد فيها عبد الخالق بالضغط على القاضي عبد المجيد حسن ليصدر الحكم لمصلحة الصادق المهدي ، وابلاغ القاضي عبد المجيد حسن الزميل كبج المناقشات التي أجراها معه عبد الخالق في هذا الصدد .

رابعا – الاتفاق في تلك الاجتماعات على انه – في حال النجاح في اصدار الحكم لمصلحة الصادق المهدي – يعلن الصادق المهدي وجود حالة انهيار دستوري في البلاد ، ثم يعلن عن حكومة ائتلافية جديدة من حزب الامة (جناح الصادق) والحزب الشيوعي والاخوان المسلمين وحزب سانو !

خامسا – ابعاد سراج سعيد عن تلك الاجتماعات في ما بعد على اساس اتهامه بانه هو الذي سرب المعلومات الى جهاز الامن للحزب الشيوعي .

سادسا – اخطار عبد الخالق المهدي صباح ٢٥ مايو (ايار) بعدم تاييد الحزب « المغامرة العسكرية » وعدم تورطه مع « المغامرين » في اية التزامات ثم ارسال بيان ٢٥ مايو الى الصادق المهدي قبل ان يوزع على اعضاء الحزب الشيوعي .

المواقف اليمينية المتكاملة لعبد الخالق

ويمكن ان نبحث عن المواقف اليمينية المتكاملة لعبد الخالق في ميدان آخر : ميدان العمل البرلماني . لقد وضع الحزب الشيوعي معظم ثقله في دائرة ام درمان الجنوبية خلال الانتخابات وانفق فيها معظم موارده المالية في الوقت الذي واجه معظم قادة الحزب الاخرين المرشحين في الانتخابات معاركهم من دون عون مالي يذكر . غير ان دخول عبدالخالق البرلمان تحول الى خيبة امل للحزب ولكل اوساط الحركة الثورية حيث مارس في البرلمان خطه اليميني في اسوأ صورة ، وتخلى عمليا عن الدفاع عن خط الحزب ومصالح الشعب، وغرق في المناورات البرلمانية الفارغة ، وجعل من نفسه طرفا اساسيا فيها وجزءا من محور الصادق المهدي . وقد عبر عن اتجاهه اليميني في خطابه الشهير الذي القاه يوم افتتاح البرلمان وانتخاب حكومة محمد احمد محجوب . لقد كانت أمام عبد الخالق فرصة في ذلك اليوم ليقدم برنامجا متكاملا للعمل الثوري وفضحا شاملا للنظام الرجعي وفرصة لرفع صوت الحزب والحركة الثورية ، لكنه اكتفى بطرح خطه اليميني في خطاب قصير حيث قال : ان المهمة الرئيسية المطروحة أمام البلاد اليوم هي مهمة التنمية في هذا

الطريق او ذاك !

هذا ما قاله عبد الخالق بالحرف الواحد كافتتاح لعمله البرلماني . وقد احدث ذلك الخطاب موجة استياء واسعة في صفوف الحزب والحركة الثورية . كيف يبيح سكرتير الحزب الشيوعي لنفسه القول ان القضية المطروحة يومها هي التنمية في هذا الاتجاه او ذاك ؟ واي شيء يميز سكرتير الحزب الشيوعي يومها عن جماعة الصادق او التكوينات السياسية الرجعية الاخرى ان هو لم يقل ان القضية هي قضية السلطة وقضية الثورة الاجتماعية ؟

بعد ذلك اتخذ عبد الخالق من العمل البرلماني ـــ بل جانب المناورات منه ـــ بديلا لعمل الحزب . وحلت الهيئة البرلمانية مكان المكتب السياسي الذي كانت تمر ٥ او ٦ اسابيع من دون ان يعقد اجتماعا واحدا . بل افقد عبد الخالق العمل البرلماني جانبه الثوري حيث لم يرجع الى ناخبيه في الدائرة الجنوبية لربط عمله البرلماني بهم . تحول عبد الخالق الى نائب تقليدي بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى . حول العمل البرلماني الى هدف في حد ذاته وليس اداة لتحريك العمل الثوري ضد السلطة الرجعية .

مفاهيم عبد الخالق وتقييماته

بعد ثورة ٢٥ مايو (ايار) ١٩٦٩ تحرك عبد الخالق ـــ مظهريا ـــ من اقصى اليمين الى اقصى اليسار ، واصبح خطه « اليساري » الجديد سياسة رسمية للحـــزب ادت بالحزب الى التقوقع والجمود والعزلة القاتلة عن النشاط الثوري . لكن هذا الاتجـــاه اليساري يخفي من ورائه في الواقع الخط اليميني المتكامل لعبد الخالق . فبرغم الادعاءات اليسارية لم يستطع عبد الخالق ان يخفي تماما اتجاهاته اليمينية ويمكن ايراد عشرات الامثلة على هذه الاتجاهات :

ـــ الاعتراض على اعتقال الصادق المهدي والمطالبة بتمثيله في السلطة .

ـــ الاعتراض على عدد الشيوعيين في الحكومة ومطالبة عبد الخالق في اجتماع اللجنة المركزية مساء ٢٥ مايو (ايار) بتخفيفهم واستبعاد فاروق ابو عيسى وقد هزم هذا الاقتراح في الاجتماع المشار اليه ، بالتصويت .

ـــ الحقائق التي كشف عنها الزميل فاروق ابو عيسى في الاجتماع المسمى المؤتمر التداولي ومنهـــا :

اولا ـــ رفض عبد الخالق ـــ من دون علم اية هيئة حزبية ـــ تعيين ٣ من الشيوعيين في الحكومة بعد ٢٥ مايو بايام .

ثانيا ـــ اعتراض عبد الخالق على الاعتراف بالمانيا الديموقراطية في الايام الاولـــى للثورة ونصيحته للزميل ابو عيسى بان يعمل الحزب على ارجاء الاعتراف لانه سوف يكسبنا عداء المانيا الغربية (كذا) !

ثالثا ـــ انتقاد عبد الخالق للخطاب الذي القاه السيد بابكر عوض الله في الامم المتحدة في اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٦٩ والذي شن فيه هجوما عنيفا على الولايات المتحدة على

اساس ان ذلك الخطاب يكسبنا عداء لا مبرر له مع الولايات المتحدة (كذا) !

— موقف عبد الخالق من النهج الثوري الذي اتخذته الحكومة في قضية مصادرة المؤسسات الراسمالية العميلة ومطالبته علنا في مجلة « اخبار الاسبوع » بان تتم اجراءات المصادرة بواسطة المحاكم لان اجراءات مجلس الثورة قد تخرج عن الموضوعية !

(راجع « اخبار الاسبوع » في تاريخ ٣٠ يوليو (تموز) ١٩٧٠ و ٢٠ اغسطس (آب) ١٩٧٠) .

— تشكيك عبد الخالق في الانجازات الثورية التي تحققت وعلى راسها المواجهة الحاسمة مع القوى الرجعية في ود نوباوي والجزيرة ابا واجراءات التاميم . وننقل هنا بالنص تقييم عبد الخالق لاحداث ود نوباوي وابا كما جاء في الرسالة التي بعث بها من القاهرة الى اللجنة المركزية في تاريخ ١٧ أبريل (نيسان) ١٩٧٠ :

« ان احداث ود نوباوي والجزيرة ابا اوضحت الغفلة التامة للسلطة . كما ان هذه الغفلة هي نتيجة لاتجاه يميني ظلت تسلكه . ان هذه الاحداث وقعت صدفة (كذا) ولم تحدد لها السلطة الزمن الذي تقع فيه ولم تات نتيجة لسيادة خط واضح لمواجهة الثورة المضادة في بلادنا » .

تصوروا مثل هذا التقييم الذي يرفض ان يرى في احداث ود نوباوي وابا — بكل ما فيها من حسم وردع — الا كونها مجرد « مصادفة » ولا تشمل خطا واضحا لمواجهة الثورة المضادة . اليس هذا هو التبخيس بعينه الذي يحدث من اقصى مواقع اليمين تحت ستار « الثورية » ؟

مثل هذا التشويش ظل عبد الخالق ينشره بين اعضاء الحزب الذين ظل بعضهم يرفض التقييم الايجابي لاي انجاز تحققه السلطة . فاحد اعضاء الحزب يقول :

« ان السلطة قد ترددت في ايام ود نوباوي والجزيرة ابا الى آن حسمت منظمة الحزب في مديرية الخرطوم الموقف وظهر المد الشعبي » . (انظر « الشيوعي » العدد ١٣٦ ، الصفحة ٨٧) .

كيف يقيم عبد الخالق اجراءات التاميم ؟

يقول في الصفحتين ٥ و ٦ من رسالته من القاهرة التي اسلفنا الاشارة اليها :

« ان تقوم قيادة الحزب بواجبها الذي لن يرحمها التاريخ ان هي تقاعست عنه او طولت حجبه عن الحزب الشيوعي وجماهير الشعب ، واعني المخطط الرامي الى مواجهة الحزب الشيوعي في الخامس والعشرين من مايو المقبل بقيام « ما يسمى » التنظيم السياسي مصحوبا بضجة كبيرة تعلن اتخاذ خطوات تقدمية ظللنا نكافح من اجلها (مثلا تاميم البنوك وشركات التامين) المقصود بالضجة هو احداث ارتباك بين صفوف الشيوعيين حول موقفهم من مثل ذلك التنظيم » .

ومرة اخرى يتصور الشيوعيون والثوريون تقييم عبد الخالق للتنظيم السياسي ولاجراءات التاميم « التي ظللنا نكافح من اجلها » ووصف هذه الاجراءات بانها مجرد ضجة الهدف منها « احداث الارتباك في صفوف الشيوعيين » ! كيف يسبب الارتباك في صفوفنا

انجاز اهداف ظللنا نناضل من اجلها ؟

ان عبد الخالق يرفض ان يرى شيئا ايجابيا في هذه الثورة : مواجهة ابا صدقة . التاميم ضجة . التنظيم السياسي مؤامرة ضد الحزب الشيوعي . قرارات المصادرة تهور تضبطه المحاكم . الاعتراف بالمانيا الديموقراطية حماقة متعجلة . الخ .

وعبد الخالق ينهج هذا الاسلوب في تقييم الانجازات ، لان اي تقييم ايجابي ينطوي على ادانة للخط الذي ظل يبشر به ، خط تقييم النظام بصفته سلطة البورجوازية الصغيرة المترددة ... المهتزة ... العاجزة عن انجاز اي شيء .

وهكذا تختلط المواقف اليسارية بالخط اليميني وعلى صورة تدعو الى السخرية ، في ان تبخيس النظام والتقليل من شان كل انجاز يحققه والتركيز على سلبياته وتسليط الضوء عليها وحدها تضع عبد الخالق وجماعته على ارض واحدة مشتركة مع القوى الرجعية في البلاد .

الخط اليميني ... والصراع الايديولوجي

ونواصل الحديث عن الاتجاهات اليمينية التي يبشر بها عبد الخالق والتي تبدو واضحة كل الوضوح في تصوره للصراع الايديولوجي داخل التنظيم السياسي والمحتوى الايديولوجي لذلك التنظيم . فعبد الخالق يكثر الحديث عن الطبقة العاملة وايديولوجية الطبقة العاملة . وظل يؤكد في كل ما يكتب ويقول بعد ثورة ٢٥ مايو (ايار) ١٩٦٩ انه المبشر الاول بقيادة الطبقة العاملة وسيادة ايديولوجيتها ويتهم مخالفيه في الراي بالتخلي عن الماركسية والتنكر للطبقة العاملة وفكرها وموقعها الطبيعي .

ضمنها خطه اليميني المتكامل حول عدد من القضايا في مقدمها قضية التنظيم السياسي ومحتواه الايديولوجي . يقول عبد الخالق في الصفحة ٨ من تلك الوثيقة :

« ان مشروع الميثاق المقدم لا يصلح لهذا الغرض فهو يحاول التصدي لقضايا ايديولوجية كما انه مسهب الى درجة تصعب على الجماهير متابعتها . فاثارة القضايا

لكن يبدو ان عبد الخالق لا يفعل اكثر من المزايدة بالشعارات حول هذه القضية . ففي ٢٢ اغسطس (آب) ١٩٧٠ اعد عبد الخالق وثيقة للنقاش المشترك مع السلطة الايديولوجية في الميثاق امر مجاف لطبيعة المرحلة الثورية التي تمر بها ونحن الان في مرحلة ثورة ديموقراطية ترمي الى اشراك جماهير وطبقات واسعة « حاولنا تحديدها سابقا » والايديولوجية دائما تخص طبقة واحدة . ان العمل الايديولوجي يمايز بين هذه الجماهير والطبقات . وتستطيع القوى التي لها القدرة والرغبة في نشر ايديولوجيتها ان تبشر بها وتعمل لها خارج نطاق الميثاق . اي لا نفرض ايديولوجيتها على غيرها . الميثاق برنامج سياسي وليس برنامجا ايديولوجيا . ومن خلال البرنامج السياسي والعمل على تحقيقه والالتزام القاطع بتنفيذ ذلك البرنامج وكفالة الشرعية الثورية لكل فكر تقدمي يتهيا جو صحي للمباراة الايديولوجية بين جميع الجماهير الثورية » .

هكذا يتصور عبد الخالق قضية الصراع الايديولوجي :
ــ اثارة القضايا الايديولوجية امر مجاف لطبيعة المرحلة !
ــ نشر ايديولوجية معينة يتم خارج نطاق الميثاق !
ــ الميثاق برنامج سياسي وليس برنامجا ايديولوجيا !
اليس هذا هو الخط اليميني في عينه ؟
كيف يمكن ان نتصور برنامجا سياسيا لمرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية من دون ان تكون لذلك البرنامج السياسي اية صفة ايديولوجية ؟
واذا كانت مرحلة الجبهة الوطنية الديموقراطية تفترض العمل على تاهيل الطبقة العاملة للقيادة فكيف يتسنى تحقيق ذلك التاهيل من خلال برنامج من دون محتوى ايديولوجي . برنامج سياسي بحت . سياسة من دون ايديولوجية . اين تكون السياسة من دون ايديولوجية ؟
ان هذا الاتجاه اليميني يؤدي بالضرورة الى تحويل الجبهة الوطنية الديموقراطية (وهي التنظيم السياسي الذي نعمل على تحقيقه) الى تحالف سياسي تكتيكي عابر . لكن التحليل العلمي الماركسي يشير الى ان الجبهة الوطنية الديموقراطية تمثل الاداة الطليعية لمرحلة ثورية باسرها . بكل مقوماتها السياسية والاقتصادية والايديولوجية . وبرنامجها سياسي وايديولوجي في وقت واحد ، واي محاولة لوضع حائط سميك بين الطبيعة السياسية والطبيعة الايديولوجية لذلك البرنامج تؤدي في النهاية الى تصفية ذلك التنظيم وتحويله الى لافتة سياسية خالية من محتواها الفكري .
فالميثاق الشعبي لا بد ان يشمل :
اولا : الاشتراكية العلمية كمنطلق ايديولوجي رئيسي .
ثانيا : الصفة الطبقية للتنظيم السياسي والدور الطليعي للجماهير العاملة فيه ، خاصة العمال والمزارعين .

ثالثا : الطبيعة الطبقية للتحالف الوطني الديموقراطي وحتمية الصراع الطبقي .
ان عبد الخالق يعترض كما هو واضح على تضمين الميثاق هذه المبادىء الايديولوجية الاساسية وينادي بالعمل على تحقيقها خارج نطاق الميثاق .
والحديث عن « فرض ايديولوجية » الذي يشير اليه عبد الخالق غير وارد هنا . وهو يخرج به في غير موضعه ليبرر اتجاهه الرامي الى تصفية التنظيم السياسي بافراغه من كل محتوى ايديولوجي . فالطبقة العاملة عندما تعمل على نشر ايديولوجيتها وعلى تاهيل نفسها للقيادة على الصعيدين السياسي والايديولوجي لا تفعل ذلك بالفرض او القسر او الارهاب انما بالصراع الفكري داخل التنظيم السياسي والايديولوجي لا تفعل ذلك الديموقراطية والاقناع . واذا كنا ننتظر تنظيما سياسيا من دون صراع فكري فاننا ننتظر السراب .
هذه الافكار وضعها عبد الخالق يوم ٢٢ اغسطس (آب) ، وفي يوم ٢١ اغسطس

(آب) قدم في الاجتماع المسمى المؤتمر التداولي وثيقة تختلف تماما . ففي تلك الوثيقة التي اجازها له الاجتماع يطالب عبد الخالق بادانة المخالفين له في الراي الذين وصفهم بالاتجاه اليميني (راجع الصفحة ٨ من الوثيقة) . طالب بادانتهم لانهم :

ــ يرفضون النظرة الطبقية في تحديد تكتيك الحزب .

ــ يقللون من دور الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي .

ــ يتخلون عن التكتيكات الاساسية للماركسية اللينينية . ويتمثل هذا في التراجع عن دور الجماهير في التغيير الثوري وعن دور الحزب في ذلك التخلي عن الجبهة الوطنية الديموقراطية وقيادة الطبقة العاملة .

هكذا يخاطب عبد الخالق اجتماعا حزبيا . وفي اليوم التالي يذهب الى السلطة بوثيقة تطالب باخلاء الميثاق من أي شيء ايديولوجي ! ومن دون ان تقول الوثيقة كلمة واحدة عن الطبقة العاملة او عن الاشتراكية العلمية او الصراع الطبقي ! سياسة من دون ايديولوجية ! وتحذير الطبقة العاملة من « فرض » ايديولوجيتها على الايديولوجيات الاخرى !

وللشيوعيين والثوريين الحق في ان يعرفوا كيف يتيح سكرتير حزب شيوعي لنفسه العبث والتلاعب بالمبادىء وبالنظرية الماركسية بهذه الصورة .

امثلــة على عمليات التصفية

ان عبد الخالق وجماعته ظلوا يزايدون كثيرا في الفترة الاخيرة حول ما سموه قضية بقاء الحزب . وخلال ذلك ظلوا يوجهون الاتهامات الباطلة الى مخالفيهم الراي ويقولون اننا نعمل على تصفيةالحزب .

ان مثل هذه الاتهامات لا يستحق الرد ، لكن القضية الجوهرية التي يحاولون اخفاءها عن اعضاء الحزب وعن الطبقة العاملة وكل الاوساط الثورية هي حقيقة مواقع التصفية في الحزب واساليبها التي ادت عمليا الــى تصفية الحزب وتكسيره والقصــود به عن التحول الى حزب جماهيريحقا وطليعي حقا . حزب متواجــد حقيقة لا قــولا في كل اطراف بلادنا الواسعة وبين كل اوساطه الشعبية . حزب شيوعي عملاق متوافرة له كــل الامكانات والقدرات على صعيد العمل الشعبي والفكري ، وعلى صعيد القدرة على الحركة الواسعة .

هذه هي القضية المطروحــة امام الثورة اليوم : قضية التلاؤم مع كل الظروف الثورية المؤاتية ليتحول الحزب من حلقة صغيرة للكادر والطلائع الى مؤسسة ثوريــة كبرى تضم مئات الالوف من ابناء شعبنا وبناته .

ولكن الاتجاه اليميني التصفوي بقيادة عبد الخالــق يرفض ويصر مرارا على رفض طرح هذه القضية على بساط البحث او على صعيد الانجاز .

والسؤال لا يزال قائمــا وسيظل قائما حتى نحله حلا جذريا وحاسما . فمنذ نحو خمسة عشر عاما طرحالمؤتمر الثالث للحزب الشيوعي شعاره التاريخي « نحــو

تحويل الحزب الشيوعي الى قوة اجتماعية كبرى » ، ولكن مضت كل هـذه الحقبة التاريخية التي تمثل جيلا باسره ولا يزال هذا الشعار حبرا على ورق ، بل على العكس تماما ، فقد فشل الحزب في المحافظة على اي تقدم احرزه في هذا الميدان لان اسلوب التصفية هو الذي ظل يسيطر على قيادة الحزب .

واذا كان شعار « اجعلـوا من الحزب الشيوعي قوة اجتماعية كبرى » يستهدف في المكان الاول ازالة التناقض القائم بين النفوذ السياسي والادبي للحزب وبين حجم عضويته وقدرات الحزب الفكرية والتنظيمية ، فان هذا التناقض لا يزال قائما بـل اصبح في الظروف الثورية الراهنة يمثل أزمة حادة قعدت بالحزب تماما عن انجـاز هذه المهمـة التاريخية وحجبت عن اعضاء الحزب والحركة الثورية الامكانات الواسعة القائمة اليوم لوضع ذلك الشعار موضع التنفيذ .

ولكن اتجاه التصفية في قيادة الحزب لا يزال يتباجح في ما يسميه قضية بقاء الحزب ليوهم اعضاء الحزب بان كل شيء على ما يرام وان الخطر الاساسي الذي يواجه الحزب يكمن في وجود المعارضين لعبد الخالق وجماعته في قيادة الحزب . لكنهم يريدون في واقـع الامـر ان يبقى الحزب كما هو من دون تحول جذري في وضعه او نهوضه كقـوة اجتماعية كبرى . يريدونه ان يبقى حلقة صغيرة يسهل التحكم فيها والسيطرة عليهـا وتحريكها وفق أهواء عبد الخالق وبطانته من الانتهازيين ، والمنتفعين باستمـرار هـذا الوضع الذي يدعو الى الالم والاسى .

فالى اين وصل الحزب بعد خمسة عشر عامـا من طرح شعار « اجعلـوا من الحزب الشيوعي قوة اجتماعية كبرى » ؟

ان الحقائق تحيط كـل ادعاءات عبد الخالق وجماعته المتحدثين زوراً عن قضية بقاء الحزب :

١ ـ ان عدد اعضاء الحزب اليوم لا يزيد زيادة محسوسة عما كان عليه عشيـة الاستقلال . وحتى في الظروف المواتية التي كبر فيها العدد ـ كما حدث بعد ثورة اكتوبر ـ فان الحزب عجز ذاتيا عن المحافظة على العدد ناهيك بالعمل على زيادته . وعدد اعضاء الحزب اليوم ـ وبتقدير متفائل ـ لا يزيد كثيرا عن ربع ما كان عليه خلال عام ١٩٦٥ . وبمراجعة دقيقة يمكن التوصل بسهولة الى حقيقة ان الذين انضموا الـى الحزب ثم تخلـوا عنه بعد ذلك يساوون اضعاف الاعضاء الحاليين . أن فروع الحزب المحلية التي لا يزيد عدد اعضاء كثير منها عن اصابع اليدين تجد حولها عشرات وربما مئات من الثوريين الذين كانوا اعضاء في الحزب الشيوعي في يوم من الايام لكنهم هجروا صفوفه لا لموقف عدائي انما لان الحزب كان ولا يزال الى يومنا هذا عاجزا عن الاضطلاع بمهمـة التحول الـى قوة اجتماعية كبرى .

على ان قضية التحول هذه ومـا يتصل بها من قعود الحزب وعجزه عن انجازها حذفت من اجندة (مفكرة) الهيئات المركزية والقاعدية خلال الاعوام الاخيرة وكانهـا قضية غير ذات أهمية .

وجاءت ثورة ٢٥ مايو (ايار) ١٩٦٩ ووفرت الشروط الموضوعية والتاريخية لانجاز هذه المهمة فماذا كان سلوك قطاع التصفية في الحزب بقيادة عبد الخالق ؟

كان من المفروض الدعوةالى حشد كل امكانات الحزب وقواه لترفع من جديد شعار « اجعلوا من الحزب الشيوعي قوة اجتماعية كبرى » . ولكن حدث العكس : المناداة بقفل باب العضوية وايصاده امام الجماهير . والتبرير الذي قدم هو عدم تكرار تجربة اكتوبر وكأن تلك التجربة كانت سلبية في اصلها . ان اتساع عضوية الحزب بعد ثورة اكتوبر ووضع اقدامهعلى عتبة التحول الكبير كانا امرا ايجابيا من ناحيته الموضوعية والتاريخية . الا ان السلبية كانت في عجز الحزب وفي فقدانه القدرات الذاتية على مواجهة التحول .

واذا كان نهوض الثورة المضادة والانقلاب على ثورة اكتوبر ومواجهة النظام الرجعي البائد للحزب الشيوعي بقانون الحل وبالعنف الدموى خلقت ظروفا غير مؤاتية للتحول ، فان الاتجاه اليميني كما اسلفنا وضع بديلا لها مشروع حل الحزب الشيوعي نهائيا ودمجه في الحزب الاشتراكي .

ولكن ما هي المبررات وما هي الظروف الموضوعية التي تحتم وضع شعار قفل باب العضوية بعد ثورة ٢٥ مايو (ايار) ١٩٦٩ وتحول الحركة الثورية من مواقع الهجوم ؟ الم يكن رفع شعار التحول هو العنصر الجوهري في الطبيعة الهجومية الجديدة للحركة الثورية باعتبار انالحزب الشيوعي هو قلبها وطليعتها المؤتمنة خلال ربع قرن من الزمان . ان وجود سلطة ثورية متحالفة مع الحزب الشيوعي والحركة الديموقراطية في بلادنا يشكل الظروف التاريخية لانجاز مهمة التحول ، ولكن عبد الخالق وضع شعار قفل باب العضوية ، اي تقييد حركة الحزب كبديل لعملية التحول الى قوة اجتماعية كبرى .وهذه هي عملية التصفية في عينها ، ولا شيء سواها .

لماذا رفع عبد الخالق شعار التصفية كبديل لعملية التحول ؟

اولا : ان عبد الخالق توقف تماما من الناحية الفكرية ومن ناحية القدرة على القيادة السياسية . وعملية التحول تتطلب مستوى من القدرة والاداء الذي لم يعد عبد الخالق يمتلكه اليوم . واذا تحول الحزب الى مؤسسة جماهيرية حقا فسوف يفلت لا محالة من قبضته ويفرز امكانات جديدة في اساليب العمل القيادي . ان عبد الخالق يسعى سعيا مستمراً الى بقاء حجم الحزب في حجمه هو وتحت قبضته .

ثانيا : يسعى عبد الخالق الى توجيه ما تبقى من امكانات الحزب لا الى عملية البناء والتحول انما الى مواجهة السلطة الثورية القائمة تحت شعاره المسمى زورا قضية بقاء الحزب . وقدرات عدد من منظمات الحزب وخاصة منظمة الحزب في مديرية الخرطوم استنزفت فعلا ، لا في عملية تحول الحزب ، بل في الصراخ والتشنج ودق الطبول في وجهالسلطة القائمة لمناسبة ولغير مناسبة والانتظار القاتل لرصد سلبياتها واخطائها بينما حزبنا عامر وعلى درجة لا يحسد عليها بالسلبيات والاخطاء ، ويسير على طريق التصفية من دون ان يدرك اعضاء الحزب في محافظة الخرطوم كل الحقائق

او جزءا منها .

وقد يقدم عبد الخالق مختلف المبررات لرفعه شعار التخلـــي عن عملية التحول ولكن ليس هنالك من المبررات ما يكفي لتفسير عملية التصفية التي ظلت جارية في مختلــف مستويات عمل الحزب والتي نقدم عليها الامثلة الاتية :

اولا : تصفية صحافة الحزب

هذه مسالــة واضحة ومعروفة لدى أعضاء الحزب وكل الاوساط الثورية في بلادنا. يتحدث عبد الخالق وجماعته كثيراً عن العمل الفكري وعن نشر الماركسية اللينينية وفكر الطبقة العاملة . عن مواجهة معاداة الشيوعيين من قبل الدوائـــر الرجعية . ويتحدثون ايضا عن الموقف المستقل للحزب وعن توسيع العمل الجماهيري الخ . انهم يتحدثون عن كل هذا لكنها ادعاءات لا تجد لها سنداً في واقـــع النشاط العملي .

فقد احتفظوا بالحزب عاجزاً عن اصدار صحافته الجماهيرية اليومية ، وعاجزاً حتى عن مواصلة اصدار صحيفة اسبوعية كانت تتوقف بين وقت واخر بسبب ما يسمونه « الاحوال المالية » التي سيجيء الحديث عنها في ما بعــد .

لقد ظل الاتجاه الثوري في المكتب السياسي يبذل المحاولــة تلــو الاخرى لاصدار احدى الصحيفتين اليوميتين المصدق بهما وهما « الملايين » باسم عمر مصطفــى و « الضياء » باسم الطاهر عبد الباسط ولكن عبد الخالق باغلبيته « الثورية » في المكتب السياسي ظل يضع كل العراقيل امام هذه المحاولات لأن عمر مصطفى والطاهر عبــد الباسط خرجا عن طاعته ولم يعودا رهن الاشارة وهو لا يقبل بصدور صحيفة تخــرج عن هذه الحدود وتسير في اتجاه دعم النظام الراهن . بل رفضت الاغلبية « الثوريــة » في المكتب السياسي بقيادةعبد الخالق مشروعا متكاملا تقدم به الزميل عمر مصطفــى في مارس (اذار) ١٩٧٠ لتطوير الصحيفة الاسبوعية وتحويلها الــى مؤسسة ذات تاثير حقيقي تليق بنفوذ الحزب الشيوعي ومسؤولياته .

ثانيا : تصفية دار النشر

لم يكن مصير دار الفكر الاشتراكي باحسن من مصير صحافة الحــزب . هــذه المؤسسة تمثل أداة اساسية وسلاحا مهما في نشر الفكر الماركسي والتقدمي وتقريبه من جماهير العاملين ، وفي الارتقاء بالتكوين الشيوعي لكادر الحزب وعضويته . هــذه المؤسسة تمت تصفيتها تقريبا وتوقفت عن العمل طوال هذا العام واسندت الى الكادر المسؤول عنها مسؤوليات جانبية.

ثالثا : تصفية مكتب التعليم الحزبي

هذا المكتب تمت تصفيته من الناحية العملية وتحول الــى لافتة لا وجود لها برغم الدور الاساسي الذي كان يجب ان يلعبه في الظروف الراهنة في تقديم الفكر الماركسي

لاعضاء الحزب حول مختلف قضايا العمل الثوري المطروحة اليوم . وحتى المحاولات التي قام بها هذا المكتب في اعـداد بعض « الكورسات » الدراسية (٨ كورسات) لـم ير معظمها النورالىاليوم لعدم قدرة الحزب على طباعة تلك « الكورسات » .

وواصل عبد الخالق تصفية هـذا المكتب المهم بتحويل الزميل المسؤول عنه الـى مسؤولية اخرى برغم الاعتراضات التي أبداها الزميل عمر مصطفى في المكتـب السياسي على عملية تصفية هذا المكتب مؤكدا انه يمثل احد اهم مكاتب الحزب ان لم يكن اهمها جميعـا ، ولكنالاغلبية « الثورية » في المكتب السياسي اجازت هذا القرار.

ان النتيجة المنطقية لمثل هذا السلوك هي ما حدث من توقف تام للعمل التثقيفي في الحزب . واصبح تقديم الفكر الماركسي في الاجتماعات الحزبية ضربا من البذخ والكماليات غير المتوافرة . اصبح الفكر الماركسي ملكا لينابيع الحكمة العليا في قيادة الحزب بينمـا عضوية الحزب تفتقر الـى ابسط مقومات التكوين الماركسي وتلهث وراء الاحداث اليومية لما يجينها من اشارات عليا وهي فاقدة الاتجاه .

رابعا : تصفية مكتبة الحزب الماركسي

هذه المؤسسة المهمة خطط لها أن تكون نواة لعمل فكري واسع يقوم به الحزب على صعيد نشر الماركسية اللينينية والفكر التقدمي في كل ارجاء البلاد وان تتفـرع منها مكتبات في الاقاليم والمدن الرئيسية ، ولكن هذه المكتبة تمت تصفيتها نهائيا واغلقت منذ نحـو عـام .

خامسا : تصفية اجهزة الطباعة الداخلية

فيما استطاع الحزب في اسوأ الظروف المضادة ان ينشىء اجهزة متقدمة نسبيـا لطباعته الداخلية فان هذه المؤسسة الحزبية المهمـة التي تمثل عصب حياة الحـزب الداخلية انحصرت في جهاز بدائي عاجز عن اصدار مطبوعات الحزب الداخلية . ويكفي ان مستوى اداء هذا الجهاز لا يؤهله لاصدار مداولات الهيئات المركزية الا بعد مضي بضعة اشهـر . وعلى سبيل المثال فان وثائق اللجنة المركزية دورة مارس (اذار) ١٩٦٩ صدرت في اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٦٩ ووثائق دورة مارس (اذار) ١٩٧٠ صدرت في يونيو (حزيران) ١٩٧٠ ووثائق الاجتماع الموسع مايو (أيار) ١٩٧٠ صدرت في اغسطس (آب) ١٩٧٠ .

ان طاقة جهاز الطباعة الداخلي لم تعد تتعدى اصدار المنشورات والبيانـات القصيرة وهو وضع تخطاه الحزب منذ اكثر من ١٠ اعوام . لقد فشل جهاز الطباعـة الحالـي في طبع كتيب صغير حول العيد المئوي للينين ، وضعف جهاز الطباعة وبدائيته اصبحـا المبرر الكافي لتعطيل اصدار المداولات او الآراء المخالفة.

الا يشير كل ما اسلفناه الى سياسة متكاملة لتصفية كل مقومات العمل الفكري للحزب وابقائه كمجموعـة صغيرة تتحرك من دون فكـر . انه لا يمكن ان يكون مجـرد

مصادفة أن تصفى تقريبا صحافة الحزب ومؤسسة النشر ومكتب التعليم الحزبي والمكتبة المركزية واجهزة الطباعة الداخلية .

ان هذا الوضع المؤسف مؤشر مهم نحو مـا اسلفنا الاشارة اليه . فالجماعة الانتهازية التي كانت تسيطر على الحزب بقيادة عبد الخالق تعلم مسبقا ان توفيـر ادوات نشر الماركسية سيتيح للاعضاء فرصا لتنمية قدراتهم على التفكيـر المستقـل والتحليل الماركسي للاحداث ، ولكن هذه الجماعة جعلت من الماركسية ملكا لها لا تريـد ان تورث لغيرها من الناس . لقد حاولت هذه الجماعة أن تحول الحزب الشيوعي الى طائفة تسير بالاشارة العليا وعملت على حجب الفكر الماركسي عن الاعضاء حتى تستطيع ان تجعل من التضليل والتهريج اللذين ظـلا يتمان باسم الماركسية سياسة رسمية للحزب تجاز من دون فحص او نقاش .

ولكن الاغلبية العظمى من اعضاء الحزب ... الاغلبية العظمى من هؤلاء المناضلين الشرفـاء بدأت تحس حقيقة بالوطأة الجسيمة الواقعة على كاهلها وهي تواجه الجماهير وقضايا الثورة المعقدة من دون ان تجد اي قدر من المساعدة الجادة للاضطـلاع بالقيادة الفكرية للجماهير . بدأت تدرك التناقض الذي ظلت تعيشه الجماعـة الانتهازيـة بمناداتها بموقف الحزب المستقل وبقـاء الحزب وفكر الطبقة العاملة ونشر الماركسية اللينينية الـخ ... هذه الادعاءات فيما هي على صعيد النشاط العملي تصفي كـل الادوات الفكرية التي تجعل الحزب باقيا ومستقلا وجماهيريا وتعمم الجهل بالماركسية في صفوف الحزب ، فيما تنص لائحـة الحزب على ان أول حق من حقوق الاعضاء هو :

« تلقي الدراسات الماركسية المنظمـة لاستيعاب سياسة الحزب والمشاركـة في تطويرها وتنفيذها » .

ولكن واقع الحال يؤكد انه لم تعد هناك دراسة ماركسية ولم تعد هناك مشاركة .

ان المعرفة الماركسية هي أساس جوهري بالنسبة الـى الشيوعيين بل بالنسبة الـى المناضلين الثوريين . واذا كانت المعرفة الماركسية محجوبة عن المناضلين الشيوعيين وادواتها معطلـة عمداً فان هذه هي التصفية ولا شيء سواها .

ان التخلي التام عن شعـار « اجعلـوا من الحزب الشيوعي قوة اجتماعية كبـرى » ثم اغلاق ابواب الحزب في وجه طلائـع الشعب الثورية بعـد ثورة مايـو ثـم تصفية مؤسسات الحزب الفكرية ، ادت بالضرورة الـى تصفية فروع الحزب عمليا ، وانحسار عضوية معظم هذه الفروع في حلقة صغيرة من الرفاق الذين يفتقدون الخـط الجماهيري الثابت والمعزولين تمامـا عن العمل اليومي بين الجماهير .

في الوقت الذي تنتظر الجماهير القيادة حول القضايا الكبرى المطروحة اليوم فان الرفاق الاعضاء لا يجدون في يدهم ما يتوجهون به للعمل وسط الجماهير غير البيانات المضادة للنظام الثوري القائم والتي تصدر من وقت الى آخر حول السلبيات واخطـاء النظام . أما تعبئة الجماهير حول الخطة الخمسية والتنظيم السياسي وقرارات التأميم والمصادرة وتصفية الادارات الاهلية والاصلاح الزراعي والعلاقات مع المعسكر الاشتراكي

والديموقراطية الثورية الخ ... فلم يعد لها مكان في خط الحزب الجماهيري على صعيد النشاط العملي بين جماهير الشعب . وفقدان مثل هذا الخط الجماهيري يؤدي بالضرورة الى العزلة والتخبط وفقدان الاتجاه ثم الى تصفية الفروع في النهاية . واذا نظرنا الى عدد كبير من فروع الحزب في المدن وفي الريف نجد ان عضويتها هبطت بصورة ملحوظة في الاعوام الاخيرة بشكل عام ، وبعد ثورة ٢٥ مايو بشكل خاص .

ونسوق بعض الامثلة للتصفية التي شملت بعض فروع الحزب .

فرع بيت المال :

هذا الفرع كان نموذجا رائعا لامكان تحول الحزب الشيوعي الى قوة اجتماعية كبرى . بلغت عضوية هذا الفرع ١١٠ أعضاء عام ١٩٦٥ منهم ٣٠ امرأة . وفي الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨ كان عدد الذين صوتوا لسكرتير الحزب ١١٠٠ ناخب أكثر من نصفهم من النساء بينما حصلت كل الاحزاب الرجعية مجتمعة ممثلة بأحمد زين العابدين على ١٢٥٠ صوتا . وكانت اشتراكات أعضاء الفرع تراوح بين ثمانين وتسعين جنيها شهريا .

واليوم انكمشت عضوية هذا الفرع الى ١٥ صوتا جميعهم من الرجال ، وصفيت المنظمات الديموقراطية التي أسسها الفرع مثل الاتحاد النسائي والنادي الثقافي وانقطعت صلة الفرع بالجماهير الملتفة من حوله وانخفضت اشتراكاته الى أقل من ١٠ جنيهات وانقطعت صلة الفرع نهائيا بدراسة الماركسية حيث ان آخر اجتماع دراسي له عقد عام ١٩٦٧ .

ان هذا الفرع الذي حول حي بيت المال الى قلعة ثورية مما اكسبه حقد الرجعيين ودفعهم الى توجيه الغوغاء المسلحة الى دار الحزب في بيت المال لتصفية هذا الفرع جسديا أيام مؤامرة حل الحزب الشيوعي ، هذا الفرع يتحول اليوم الى حلقة صغيرة من الرفاق . ويكفي ان نقول ان الـ ٦٠ عضوا الذين دافعوا عن دار الحزب في بيت المال في تلك المعركة التاريخية لم يبق منهم في صفوف الحزب اليوم سوى ٧ أو ٨ أعضاء ؟

أليست هذه مأساة الحزب في عينها ؟

الا يستوجب هذا ، التفكير في المصير الذي يقاد اليه حزبنا اليوم ؟

فرع الحزب في جامعة الخرطوم :

كان هذا الفرع أيضا نموذجا للفرع الجماهيري للحزب ، وخلال أعوام عدة ظل فرع الحزب في الجامعة يحتفظ بهذه المؤسسة الرئيسية كمركز مهم من مراكز العمل الثوري في بلادنا على مستوى الحركة الشعبية وعلى مستوى قيادة الحركة الطالبية في بلادنا .

واليوم تختلف صورة وضع الحزب في جامعة الخرطوم تماما . فهذه المؤسسة التي ظلت تواجه النظام الرجعي البائد على كل مستويات المواجهة ، والتي انفجرت من داخلها ثورة ٢١ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٦٤ ، تقلص اليوم دورها — وفي ظل نظام ثوري — حتى كاد ان ينتهي تماما ،وانكمش بالضرورة دور الحركة الطالبية عموما .

ان عضوية فرع الحزب في الجامعة (والجامعة تضم أكثر من ٤ آلاف طالب) لا تتعدى عضويته قبل ١٠ أعوام حينما لم يكن في الجامعة سوى نحو ألف طالب .

الا يثير هذا تساؤلا مشروعـــا ؟

والذي أدى الى هذا الوضع هو فقدان الحزب الخط الجماهيري الثابت الذي ينتقل الى الطلاب في صورة توجيه سليم الصورة ينبغي ان تصبح عليها حركة الطلاب في الظروف الثورية الجديدة لتتلاءم مع العمل الجماهيري في ظروفه الحالية . والمحاولات التي تتم في هذا السبيل يقوم بها رفاقنا الطلاب بمجهودهم الفردي من دون خط عام رسمته قيادة الحزب للحركة الطالبية في البلاد ، وهذا الجهد الفردي يطيح بحركة الطلبة تارة الى اليمين وتارة الى اليسار من دون تدخل جماعي من هيئات الحزب المركزية .

يقول التقرير الذي اعده فرع الحزب في جامعة الخرطوم هذا الشهر حول الجبهة الديموقراطية (الصفحة ١) :

« كان عمل الجبهة خلال الاعوام الماضية يتسم بالاثارة السياسية والتي صاحبت العمل حتى بعد ثورة اكتوبر ودخول البلاد فترة جديدة من فترات الصراع الاجتماعي . وكان نتيجة لذلك ان تفككت عضوية الجبهة التي لم تجد ما يستوعب طاقتها . وكانت مهمة بناء الجبهة الديموقراطية مهمة صحية الى ابعد الحدود . ونتيجة لذلـــك انتصر الخط اليميني الذي طرح العمل الفني بديلا للعمل الفكري والبناء الداخلي للجبهة » .

ويضيف التقرير ان هذا الاتجاه أدى الى :

« انهاء قيادة الجبهة وعضويتها والى التدهور الداخلي المريع المتمثل في غياب كل صفات التنظيم الثوري في الجبهة الديموقراطية ويتمثل هذا في انعدام دستور وبرنامج ولوائح داخلية .

« وكان خطنا السياسي يحدد كرد فعل للاحداث داخل الجامعة ولا تشترك العضوية في صياغته وتنفيذه » .

ان هذا الوضع لفرع الحزب في جامعة الخرطوم يعكس أيضا ما يمكن ان يلحق بنشاط منظمات الحزب نتيجة لفقدان الحزب خطه السياسي الجماهيري الثابت . ان الخط المركزي للحزب نفسه لم يعد سوى ردود فعل عابرة لما يحدث في البلاد أو لما تفعله السلطـــة .

واذا كان الحزب قبل نحو ١٥ عاما استطاع ان يضع خطا جماهيريا جديدا للحركة الطالبية يميز بين مرحلة النضال ضد الاستعمار ومرحلة النضال في ظل الاستقلال ، فانه قد فشل اليوم ــ نتيجة لسيادة الخط اليساري الانعزالي في قيادته ــ في ان يلهم الحركة الطالبية في بلادنا ، وان يضع لها خطا جماهيريا يتلاءم مع الظروف الجديدة .

لقد استطاعت الحركة الطالبية وفي أسوأ الظروف المضادة ، ان تعمل وسط الجماهير في المدن وفي أقصى اطراف الريف على مستوى العمل الاصلاحي وفي حملات محو الامية وغيرها ، وعلى مستوى تقريب الفكر الاشتراكي من أذهان الجماهير ، وعلى مستوى التعبئة السياسية ضد الاستعمار والنظم الرجعية البائدة . واليوم وفي ظل كل الظروف المؤاتية للعمل الطالبي الشعبي تختفي الحركة الطالبية بصورة شبه تامة من ميادين العمل الشعبي ، وتترك الحركة الطالبية لتتخبط وحدها في مختلف الاتجاهات الانعزالية ولتتيه

في دروب الغموض .

وحتى المحاولات التي يقوم بها الرفاق الطلاب لاصلاح الاوضاع في صفوفهم وفي صفوف الحركة الطالبية عموما ظلت قيادة الحزب ــ كما أسلفنا ــ معزولة عنها ، ويكفي دليلا على ذلك المؤتمر الذي اعده فرع الحزب في جامعة الخرطوم لينعقد صباح ٢٢ سبتمبر (ايلول) ١٩٧٠. فتدخل المكتب السياسي في الليلة السابقة لانعقاد المؤتمر وقرر تاجيله بسبب ضعف اعداده ووجه نقدا الى السكرتير التنظيمي للحزب لانه لم يحط المكتب السياسي علما بالظروف التي احاطت بالتحضير لذلك المؤتمر . ويمثل هذه التلقائية تعامل القضايا المتعلقة بعمل الحزب وسط الطلاب . وقد ادى هذا الى هبوط نسبة الطلاب الشيوعيين في جامعة الخرطوم من ١٠ في المئة عام ١٩٥٨ الى ٣ في المئة عام ١٩٧٠ » .

فرع الحزب في مصنع النسيج :

هذا المصنع من أكبر المؤسسات الصناعية في بلادنا ، وينبغي أن يكون فرع الحزب فيه وجها مشرقا لنفوذ الحزب الشيوعي وسط الطبقة العاملة .

كان فرع الحزب عام ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦ نموذجا لامكان وجود الحزب كمؤسسة جماهيرية وسط الطبقة العاملة ، اذ بلغت عضويته ٦٤ في الوقت الذي كان عدد العمال ٨٠٠ . وخلال الاعوام الخمسة الاخيرة ظـل فرع الحزب يحتفظ بالعدد نفسه برغم أن عـدد العمال ارتفع الى نحو ألفين اي ان نسبة عضوية الحزب انخفضت من ٨ في المئة الى ٣ في المئة من مجموع العمال ، كما انخفض ايضا عدد الشيوعيين العاملين حقا في صفوف الحزب .

ان ما اوردناه عن فرع بيت المال وفرع جامعة الخرطوم وفرع مصنع النسيج كنماذج ينطبق في واقع الامر على معظم فروع الحزب في المدن والريف بل تمكن الاشارة الى أن الحزب قد فقد اليوم فروعه في عدد من المناطق الريفية التي كان متواجدا فيها منذ عشرين عاما . وقد أوردنا هذه الفروع الثلاثة كنماذج فقط لوضع الحزب في مجالات العمل والسكن ومجال عمل الطلبة .

ان سيادة الخط الانعزالي وفقدان الخط الثابت للعمل الواسع بين الجماهير على مستوياته الفكرية والسياسية والتنظيمية أفقدا الحزب عددا من المواقع الشعبية التي ظل يحتلها منذ أعوام عدة في العاصمة . فقدها في انتخابات هذه المؤسسات أما كليا أو جزئيا مثل الخطوط الجوية السودانية وجامعة الخرطوم والمعهد الفني والمخازن والادارة المركزية للكهرباء واتحاد الكتبة ونقابة معلمي الثانويات الخ . ولكن الخط الانعزالي في قيادة الحزب ظل يرفض ان يبحث الحزب في الاسباب الحقيقية لهذه الظاهرة لمعالجتها وأصلاحها جذريا لتصحيح الاخطاء الجسيمة في خط الحزب الجماهيري ، بل ظل يعزو الظاهرة الى محمود حسيب !

ليس ذلك فحسب بل ان الاتجاه الانعزالي عمد الى أسلوب جديد في العمل وسط المنظمات الجماهيرية يتمثل في نقل الصراع الفكري الدائر في الحزب الى قيادات هذه

المنظمات وتركيز كل الجهود على أضعاف مراكز الشيوعيين والتقدميين المختلفين في الراي مع الاتجاه الانعزالي المغامر ، بحجة انهم عناصر « يمينية » . وكان الاتحاد العام لنقابات المعلمين نموذجا لمثل ذلك السلوك . فهم ظلوا يركزون جهودهم في الاشهر الاخيرة — ولا يزالون — على اقصاء القيادة الحالية لاتحاد المعلمين ويلجأون في سبيل الوصول الى هذه الغاية الى مختلف الاساليب من نشر الاشاعات حول هذه القيادة وتشويه سمعتها الثورية . ونقلوا اخيرا كل هذا الى اجتماعات اللجنة التنفيذية لاتحاد المعلمين تحت شعار « سحب الثقة » من القيادة الحالية للاتحاد .

الى هذا الحد وصل نشاط الاتجاه الانعزالي المغامر وهو بهذا الاسلوب يضع نفسه في تحالف غير معلن مع عناصر الاخوان المسلمين والعناصر الرجعية الاخرى ذات المواقع المعروفة في حركة المعلمين ... تحالف غير معلن مع مثل هذه العناصر التي وضعت هدفا لها في الاعوام الاخيرة اقصاء القيادة الحالية لاتحاد المعلمين .

ان مثل هذا النشاط تتضح طبيعته المغامرة في مثل هذه الظروف التي ينبغي ان يوجه فيها كل نشاط الشيوعيين والتقدميين في حركة المعلمين نحو التصفية النهائية لحركة الاخوان المسلمين وسط المعلمين وتصفية تاثيرها على حركة الطلبة ، ولكنهم سلكوا الطريق المعاكس تماما وفق خطهم اليساري المغامر الذي لا يريد ان يرى الاعداء الحقيقيين لحركة التقدم في بلادنـــا .

التصفية في الحركة النسائية :

انعكست الفوضى في الحياة الداخلية للحزب في العمل النسائي بعد ثورة ٢١ أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٦٤ مباشرة حيث حلت رابطة النساء الشيوعيات فجاة ومـــن دون مقدمات أو اجراء الدراسة اللازمة والتي قد تفيد كثيرا وتبرز النواحي السلبية والايجابية في تلك التجربة الطويلة ، تجربة رابطة النساء الشيوعيات — حلت الرابطة في ظروف كانت تجري صراعات مع الزميل عبد الخالق محجوب حول دخول عناصر معينة من النساء في صفوف الحزب .

ومنذ ذلك الحين اندلعت الحرب الخفية ضد بعض الزميلات الشيوعيات في قيادة الحركة النسائية . حرب غير مؤسسة ولا تستند الى منطق الا لانهن اختلفن مع الزميل عبد الخالق حول العمل وسط النساء . وتتجلى هذه الحرب في الوثيقة المقدمة الـــى « السيمنار » المنعقد لمناقشة العمل في المنظمات الجماهيرية . حملت تلك الوثيقة أفكارا غريبة حول الاتحاد النسائي اذ قالت «أن الاتحاد استنفد اغراضه ولم يعد التنظيم الملائم» ونادت بقيام تنظيم نسائي للنساء الاشتراكيات . ادان الاجتماع تلك الافكار الغريبة حول الاتحاد النسائي خصوصا عندما برز ان النساء جهة اختصاص لم يكن لديها أي دور للوصول الى تلك النتيجة المخربة. ودارت مناقشات واسعة وسط الزميلات حول هذه الافكار الغريبة في لجان المدن النسائية آنذاك والتي حلت بعد ذلك فجاة ايضا ومن دون اية مقدمات او دراسة . وحدث استنكار لتلك الافكار وسط الزميلات واذا بالرد انه خطا في الطباعة وفي صياغة الكلمات . وطالبت الزميلات بتصحيح ذلك الخطا الجسيم ونبهن الى انه قد تنجم

عنه اضرار بالغة للحركة النسائية ، فاذا به يصدر مرة ثانية وينفي الكلمات في نشرة « الشيوعي » العدد ١٣١ فبدل ان يحدث التصحيح تأكدت الفكرة للمرة الثانية . ودارت حول هذا الموضوع مناقشات في اللجنة المركزية وفي المكتب السياسي وأقر تصحيح هذا الخطا ولكن الى اليوم لم يصحح في مطبوعات الحزب . وحدثت فعلا مشاكل نتيجة هذا التفكير في مؤتمر الاتحاد النسائي الثاني .

ينعكس التخريب في التدخل السافر في شؤون الاتحاد تحت سمع الزميلات الديموقراطيات وبصرهن الامر الذي يتنافى ولائحة الحزب التي تنادي باحترام لوائح المنظمات الديموقراطية ونظمها . وانعكس هذا في وضع حاجز بين قيادة الاتحاد النسائي وفروعه في الاحياء . وحتى الزميلات الشيوعيات لم يستطعن النزول مباشرة الى الفروع . وأعطي هذا الحق لفروع الحزب في الاحياء والتي لا تملك التجربة ولا الخبرة الكافية وكانت النتيجة مشاكل كثيرة بين الفروع والمركز وبين الفروع بعضها مع بعض . ذلك انه اذا احتضن فرع الحزب فرعا معينا للاتحاد لا يسمح بقيام فرع آخر — تجربة حي بانت — واذا لم يكن فرع الاتحاد تحت قيادته يلجا الى فرع آخر في الحي نفسه — تجربة حي مكي — مما يتنافى ونظام الاتحاد النسائي .

عام ١٩٦٨ عندما لجأت بعض الزميلات الشيوعيات الى المسجل وتعطل نتيجة لذلك عمل الاتحاد مدة ٦ اشهر احتضن عبد الخالق هذه العناصر بل نادي بوضعها في قيادة الاتحاد النسائي برغم ما حدث .

استمر الزميل عبد الخالق يمارس عزل الزميلات المختلفات معه في الراي عن اي عمل قيادي في الحزب . فقد ظلت في عضوية اللجنة المركزية منذ ٣ اعوام الزميلات فاطمة ومحاسن ونعيمة ، ولكن لم تسند اليهن اية مسؤوليات برغم طلباتهن المتكررة اسناد بعض المسؤوليات اليهن . ظللن طاقات معطلة والسبب الوحيد هو ان الزميل عبد الخالق لا يمنحهن الثقة كما انه اتضح من التجربة ان رفعهن الى اللجنة المركزية ما هو الا ابعاد لهن عن القيادة اليومية للعمل الحزبي وسط النساء .

كما تم عزل الزميلات المختلفات مع عبد الخالق عن موقع المسؤولية وظلت اعداد كبيرة منهن من دون مسؤوليات برغم طاقاتهن وخبرتهن .

ومن أساليب المحاربة ايضا ان عبد الخالق اورد في مقاله « الماركسية وتحرير المراة » افكارا مفادها ان التطور الذي حدث للمراة جاء نتيجة للتطور العام في المجتمع من دون ذكر لاي دور قام به الحزب واولئك الزميلات في الحركة النسائية عبر الاعوام والتجارب الطويلة .

تطبيق الخط الانعزالي المغامر داخل الحركة النقابية .

ان أصدق مثال للتدليل على النتائج الوخيمة التي نشأت عن تطبيق الخط الانعزالي المغامر هو ما حدث — ولا يزال يحدث الى الان — في قيادات النقابات العمالية في العاصمة . فقد أدى تطبيق هذا الخط على صعيد النشاط العملي الى اقصاء الشيوعيين

والعناصر الديموقراطية من قيادة ٨ نقابات وتسليمها الى فلول حزب الامة والاخــوان المسلمين والاتحادي الديموقراطي والعناصر اليمينية الاخرى .

فعبد الخالق محجوب وجماعته يسلكون خطا غير معلن رسميا ضد المنهج الــذي يسيطر عليه اتحاد نقابات العمال باعتباره خطا « يمينيا » ! لكنهم اتبعوا في هذه الحال اسلوبا اخر غير الذي اتبعوه في اتحاد المعلمين .

فقد بدات منظمة الحزب في مديرية الخرطوم ــ وتحت التوجيه المباشر لعبد الخالق شخصيا ــ تاسيس لجان في مختلف المصانع سمتها « اللجان الثورية » . وطرحت وسط هذه اللجان خطها اليساري المغامر الذي يستهدف تغيير قيادات النقابات واقصاء العناصر « اليمينية » المدافعة عن السياسة الحالية لاتحاد العمال سواء على صعيد التحالف مع السلطة القائمة أم على صعيد معالجة قضايا العمــال ومطالبهم واستبدالها بالعناصر « الثورية » الموالية لخط عبد الخالق محجوب !

ففي نقابة مواصلات العاصمة التي ظلت تحت قيــادة الشيوعيين والديموقراطيين لاعوام عدة دعا « الثوريون » من الشيوعيين الى جمعية عمومية بغرض اقصاء الشيوعيين « اليمينيين » . وفي هذه الجمعية العمومية تجمعت كل العناصر الرجعية في جبهة واحدة واقصت كل الشيوعيين والتقدميين عن قيادة النقابة وسيطرت عليها تماما !

وفي نقابة عمال المطبعة الحكومية التي ظلت هي الاخرى ولاعوام عدة تحت قيــادة الشيوعيين والتقدميين ، تجمع الشيوعيون « الثوريون » لاقصاء الشيوعيين « اليمينيين » المؤيدين لسياسة اتحاد العمال ، وكونوا قيادة جديدة للنقابة مشتركة منهم ومن الاخوان المسلمين وحزب الامة جناح الصادق المهدي !

وفي نقابة عمال مصنع البيرة تقدم الشيوعيون « الثوريون » الاربعة الموجودون في قيادتها بعريضة الى الرقيب العام من وراء ظهر لجنة النقابة ضمنوها نقد اللجنة النقابية ومدير المصنع . وكانت نتيجة هذا المسلك اليساري الانعزالي ان فصلوا جميعا من عضوية النقابة خلال جمعية عمومية ، وتم استيلاء العناصر اليمينية على النقابة تماما ، ثــم نظمت القيادة اليمينية الجديدة للنقابة موكبا مطالبة بايقافهم عن العمل في المصنع وتم لها مــا أرادت .

وبالاسلوب المغامر نفسه تم اسقاط الشيوعيين والتقدميين وحلت محلهم عنــاصر الاحزاب الرجعية البائدة في النقابات الاتية : نقابة عمال كريكاب ونقابة عمــال مؤسسة باتا ونقابة عمال الزيوت الافريقية ونقابة عمال الزيوت السودانية ونقابة عمال محطــة توليد الكهرباء في بري .

تم كل هذا خلال الشهرين الاخيرين .

ان هذه التجارب المفجعة التي جرت في ٨ نقابات عمالية خلال هــذه الفترة الوجيزة تعكس مجموعة حقائق لا بد من الوقوف عندها طويلا والتأمل فيها من قبل الشيوعيين وكل الثوريين العاملين في صفوف الطبقة العاملة وفي ميدان العمل الثوري :

أولا ــ النتائج التي يمكن ان يؤدي اليها تطبيق الخــط اليســاري المغامر علــى

صعيد النشاط العملي .

ثانيا ـ حقيقة النشاط الذي تقوم به القيادة الحالية لمنظمة الحزب في مديرية الخرطوم بالتوجيه المباشر لعبد الخالق .

ثالثا ـ الغرض الحقيقي الذي تهدف اليه هذه الجماعة من قيام اللجان الثورية في المصانع كاداة لنقل الصراع الفكري داخل الحزب الى صفوف الحركة النقابيـة وكاداة لاضعاف مواقع القيادة الحالية لاتحاد العمال لانها ترفض عمليا تطبيق خط عبد الخالق وجماعته على صعيد نشاط الحركة العمالية .

كل هذه النتائج تؤكد حقيقة جوهرية واحدة :

الخط اليساري الانعزالي المغامر هو في نهاية الامر خط التصفية ولا يمكن ان يؤدي الى شيء سوى التصفية : تصفية الحزب وفروعه وتصفية نفوذه الشعبـي ومواقعـه الجماهيرية ، وفي النهاية عزلته وتحلله وتحوله الى مجموعات صغيرة من الرفاق يرددون شعـارات معزولة .

ومن الناحية الاخرى فان هذا الاتجاه الانعزالي المغامر هو في جوهره تحالف غيـر معلن مع فلول القوى الرجعية . فالذي يفتح الطريق امام هذه القوى للسيطرة على قيادة النقابات هو حليف لها اعترف بذلك ام لم يعترف .

ومع كل هذا فان عبد الخالق وجماعته يتحدثون من دون خجل عن وجود اتجـاه « يميني » واتجـاه « ثوري » في قيـادة الحـزب وفي قيادة اتحاد العمال والمنظمات الديموقراطية الاخرى ، وهذه هي النتائج العملية لاتجاههم الثوري المزعوم . اما مـن يعترض على هذا الاتجاه ـ بصفته اتجاها تصفويا مغامرا يقود الحركة الثورية علـى طريق مسدود وينادي بوجود خط جماهيري ماركسي سليم للحزب من مواقعه الجماهيرية ويحوله الى قوة اجتماعية كبرى ويقوي من تحالفه مع السلطة الثورية القائمة ويؤهله لدوره الطليعي في هذه المرحلة التاريخية من مراحل الثورة السودانية ـ فهو مدموغ في نظر عبد الخالق وجماعته اليمينية والانتهازية والتصفوية ! الى هذا الحد يصل العبـث بالماركسية وبالعلم .

ونحن نضع هذه الحقائق المرة امام اعضاء الحزب الشيوعي وخاصة من تبقى منهم مع عبد الخالق وجماعته ليعرفوا الى اين هم مسوقون والى أين تساق الحركة الثورية في بلادنا . ولا نطلب منهم اكثر من تحكيم ضميرهم الثوري في الاجابة عن هذا السؤال :

ما هي الاسباب التي أدت الى فقدان الحزب ـ كليا او جزئيا ـ لانتخابات ١٥ نقابة ومنظمة ديموقراطية أوردناها جميعا في هذه الوثيقة ؟ وهل هـذه الظاهرة الخطيرة ـ ظاهرة انحسار النفوذ الشعبي للحزب ـ معزولة عن وجود خط جماهيري انعزالي يطبق تحت شعار « الثورية » ؟

اننا نترك الاجابة عن السؤال ليقررها الشيوعيون والثوريون بانفسهم وبتجردهم الماركسي وغيرتهم على مصير حزبنا .

لقد انتهى الى الابد عهد العمى والتعصب .

تصفية هيئة العمل الحكومي :

ان وجود عدد من الوزراء الشيوعيين المقتدرين يمثل مركز ثقل ثوريا مهما على صعيد العمل الحكومي بالمساهمة الجماعية التي يقدمها الحزب في هذا المجال الحيوي المهم وبالمشاركة الجماعية النشيطة من جانب الوزراء الشيوعيين في طرح القضايا الثورية وفي انجازها وتخطي السلبيات والمصاعب . ولكن هيئة العمل الحكومي جمدت من جانب الاتجاه الانعزالي في الحزب ثم صفيت تماما كهيئة حزبية ولم تعقد اجتماعا واحدا خلال هذه السنة ! والرفاق الوزراء الشيوعيون يعملون هم ايضا بجهودهم الفردية من دون اية مساعدة او توجيه حزبي . وبرغم مناقشة هذا الوضع الخطير في اجتماعات اللجنة المركزية والمكتب السياسي ، وبرغم الملاحقة المستمرة من جانب الوزراء الشيوعيين فان الوضع لا يزال كما هو .

ان العمل الجماعي من جانب الوزراء الشيوعيين يمثل اداة اساسية لدعم السلطة الثورية القائمة وتقديم كل قدرات الحزب الجماعية لتحقيق هذا الغرض ، ولكن القيادة الانعزالية تصر على انتظار الاخطار من جانب الحكومة لتملأ البلاد بالعويل والصراخ في الوقت الذي تصفى المبادرة الجماعية للوزراء الشيوعيين بهدف مقصود هو اضعاف التحالف مع السلطة الثورية .

تصفية حلقة الكادر المتفرغ :

يتحول الحزب الشيوعي الى قوة جماهيرية كبرى بوجود كادره المقتدر المؤهل للعمل الثوري في جبهاته المختلفة والمتخصص في شتى ضروب المعرفة الماركسية ، ولكن وجود مثل هذا الكادر يشكل خطرا على سيادة عبادة الفرد في الحزب ويبعث في شرايين الحزب الحيوية والدماء الحارة .

فهذه القيادة الفردية الانعزالية ظلت توالي خلال الاعوام الاخيرة تصفية الحلقة الاساسية للكادر المتفرغ واحدا تلو الاخر خاصة أولئك الذين يبدون رأيا مخالفا او يميلون الى النقد والتفكير المستقل ، الى ان انكمشت اليوم هذه الحلقة الى نصف عددها ! وبعضهم طلب منهم التخلي عن الاحتراف والبحث عن عمل حكومي من دون ان يناقش وضعهم في أية هيئة حزبية .

وتحت ضغط الاتجاه الثوري في قيادة الحزب وضعت خطة متكاملة تنجز خلال عامين لتاهيل الكادر الاساسي فكريا ونظريا في مدرسة الحزب المركزية في الاتحاد السوفياتي ، ولكن — ومن دون تقديم أية مبررات مقنعة — أوقف تنفيذ هذا البرنامج بعد أقل من ٦ اشهر برغم استعداد الحزب السوفياتي الشقيق لقبول المئات من كادر حزبنا في هذه المؤسسة .

وعلى الصعيد العملي فان القيادة الانتهازية الانعزالية ظلت ترفض أية مناقشة جادة لتطوير حلقة الكادر الاساسي للحزب في هيئات الحزب المركزية ، وتصر على ابقاء كادر الحزب الاساسي على حالته الراهنة لينجز بجهده الفردي ايضا ظروفه المعيشية الصعبة. ويكفي دليلا على ذلك ان الاجتماع المسمى المؤتمر التداولي الذي حشده عبد الخالق محجوب على الطريقة التي تناسبه اسقط مشروع قرار قدم في الاجتماع حول تطوير حلقة

الكادر الاساسي !

ويجد القارىء نص هذا البيان في مكان آخر من هذه الوثيقة !

تصفية مالية الحزب :

وهذه قضية كثر حولها الحديث بالطبع في مختلف مستويات الحزب . فعبد الخالق محجوب ظل يبرر عجز الحزب المتزايد في مختلف ميادين النشاط الثوري بضعف قدرات الحزب المالية . أصبح التذرع بضعف القدرات المالية للحزب لافتة تختفي وراءها عملية التصفية الشاملة الجارية اليوم . فحزبنا الذي أسس مطبعة لصحيفة « الميدان » عام ١٩٥٦ يعجز اليوم عن تاسيس مطبعة بسبب « الاحوال المالية » . وحزبنا الذي أسس صحيفته اليومية « الميدان » منذ ٦ أعوام ، يعجز اليوم عن مواصلة اصدار صحيفة « الضياء » بسبب « الاحوال المالية » بل يعجز عن اصدار الصحيفة الاسبوعية في انتظام للسبب نفسه . الى اخر الامثلة .

ولكن — وفي الوقت الذي تقدم هذه المبررات — يشهد اعضاء الحزب عمليات التبديد غير المشروع لموارد الحزب المالية على يد عبد الخالق محجوب الذي نصب نفسه الى جانب القيادة السياسية مسؤولا ماليا للحزب ليتصرف بالاموال وفق أهوائه من دون رقابة اية جهة حزبية . حتى الهيئة الوهمية المسماة مكتب المالية لا علم لها بموارد الحزب وأوجه صرفها . وكل المحاولات التي ظل يبذلها الاتجاه الثوري في المكتب السياسي وفي اللجنة المركزية لاشراف الهيئات المركزية على مالية حزب — بكل مؤسساتها ومصادرها — كانت تقابل من عبد الخالق بمختلف انواع الاعاقة والتعطيل .

ونحن لا نود ان نخوض في هذا الموضوع اكثر من ذلك ، ولن نكشف الان عن كل الحقائق والارقام التي في ايدينا . وليتصل بنا من أعضاء الحزب وكادره من يريد معرفة الحقائق حول هذه القضية .

اجعلوا من الحزب اداة الدعم الاولى للسلطة الثورية

خلاصة ما قدمناه من حقائق حول التصفية التي ظلت جارية في الحزب خلال الاعوام الاخيرة على كل المستويات وعلى كل المواقع تؤكد ان هذا الحزب يحتاج اليوم بصورة ملحة وأكثر من أي وقت مضى ، وفي هذ المنعطف التاريخي من حياة الحزب في حياة بلادنا وشعبنا ، الى مراجعة شاملة تهزه من أعماقه وتصلحه اصلاحا جذريا وأساسيا وجوهريا وتؤهله تاهيلا كاملا من فرعه الصغير الى لجنته المركزية ومكتبه السياسي ليكون جديرا باسمه وبصفاته الماركسية وقدراته الطليعية المقدامة ووضوحه وبساطته امام الجماهير .

وهذه هي المهمة التاريخية التي وطدنا انفسنا عليها ، وسوف نتصدى لها بكل ما تتطلبه من الشيوعيين وسيكون شعارنا أبدا :

اجعلوا من الحزب الشيوعي السوداني قوة اجتماعية كبرى .

اجعلوا منه المركز المؤهل للعمل الثوري .

اجعلوا منه اداة الدعم الاولى للسلطة الثورية .
اجعلوا منه القوة الضاربة الرادعة للنشاط الرجعي في البلاد .

ونحن نعلم ان هذه ليست بالمهمة السهلة ولكنها ايضا ليست بالمهمة التي يمكن ارجاؤها الى حين ، او التباطؤ في انجازها ، والا لحقت بنا لعنة التاريخ بعد فوات الاوان .

فالاتجاه الانعزالي الجامد الذي اغلق ابواب الحزب في وجه الحركة الثورية زهاء عام ونصف عام بحجة تاهيل الحزب اولا لاستقبال العضوية الجديدة اعاق كل محاولة جادة لتاهيل الحزب في هذا الاتجاه ، بل شهدت هذه الفترة — كما أسلفنا — أشكالا متعددة من التصفية و « تاهيل » الحزب في الاتجاه المضاد تماما .

٣ مشاريع في المؤتمر التداولي

كان قرار اللجنة المركزية التاريخي في دورتها الاستثنائية في اغسطس (آب) ١٩٦٩ تعبيرا عن وجود خلافات جوهرية ومبدئية في الحزب ، وأكدت اللجنة المركزية في دورتها تلك ضرورة عقد المؤتمر التداولي خلال شهر واحد لحسم تلك الخلافات .

وبرغم الالحاح المستمر من جانب الاتجاه الثوري في الحزب فان الجماعة الانتهازية التصفوية ظلت في أغلبيتها الميكانيكية داخل المكتب السياسي تعطل عقد ذلك المؤتمر مقدمة لذلك شتى التبريرات .

وتفاقم الصراع الداخلي في الحزب في اجهزته العليا بينما ظلت حقائق ذلك الصراع محجوبة عن أعضاء الحزب فلا يجدون أخباره الا في بعض الصحف الاجنبية ! هذا بينما ظل المكتب السياسي يرفض مجرد دعوة اللجنة المركزية لكي يوضح لها أسباب تاخير عقد المؤتمر برغم المطالبات المستمرة التي ظل يتقدم بها الزميلان عمر مصطفى والطاهر عبد الباسط والزميلة فاطمة احمد ابرهيم .

وانعقدت اللجنة المركزية بعد ٧ اشهر بالتمام والكمال في دورة مارس (اذار) ١٩٧٠ فادانت المكتب السياسي للاسباب الاتية :

أولا — بسبب تعطيله عقد المؤتمر التداولي من دون مبررات كافية ومن دون الرجوع الى اللجنة المركزية .

ثانيا — بسبب تعطيله اجتماعات اللجنة المركزية ٧ أشهر كاملة .

واصدرت دورة مارس للجنة المركزية قرارها حول وحدة الحزب ومهماته في الظروف الراهنة والذي جاء فيه :

« في حزبنا الان خلافات مبدئية ناجمة عن ظروف موضوعية مبدئية بتطور الحركة الثورية في بلادنا وتطور الحزب ، ولقد اصبحت تلك الخلافات اكثر وضوحا وحدة مما كانت عليه من قبل ويمكننا ان نلخصها كالاتي :

« تكتيكات الحزب الشيوعي واتجاهات التصفية اليمينية واليسارية التي يجب ان تقيمها على أساس نشاطها الفكري والعملي . وكي لا يلعب الصراع الداخلي دوره

في تطور الحزب والحركة الثورية فان الجنة المركزية ترى ان قضايا الصراع المختلفة لها مواقيتها وادواتها التي تخلق أفضل الظروف والشروط لحلها ، ولذلك فان اللجنة المركزية ترى أن المؤتمر التداولي لكادر الحزب هو خير اداة لتوجيه الحزب حول تكتيكاته في الظروف الراهنة » .

ثم قررت اللجنة المركزية عقد المؤتمر التداولي خلال ٧ أسابيع كما اكدت ايضا ضرورة نشر كل الوثائق المعدة من كادر الحزب والمتصلة بالصراع الداخلي قبل انعقاد المؤتمر التداولي .

ومع كل ذلك فقد واصل المكتب السياسي تعطيل عقد المؤتمر التداولي الى أغسطس (آب) ١٩٧٠ .

لقد كان قصد عبد الخالق وجماعته من تعطيل عقد المؤتمر التداولي واضحا وهو ان يكسبوا أطول وقت ممكن لتسخير الاجهزة التي في يدهم لتعبئة عضوية الحزب في اتجاه خطهم عن طريق حملة واسعة ومنظمة من التضليل والتشويش والانحدار والصراع الداخلي من مستواه المبدئي الى مستوى الاسفاف والاتهامات الباطلة لمخالفيهم في الرأي . ويمكننا ان نلخص اشكال مثل هذه التعبئة كالاتي :

أولا — الرحلات المنتظمة التي كان يقوم بها عبد الخالق الى الاقاليم من دون علم المكتب السياسي او أية هيئة اخرى ، والاجتماعات المتكررة مع بعض الفروع في مديرية الخرطوم وبعض المكاتب المركزية لتعبئتها في اتجاه خطه .

ثانيا — النشر الواسع الذي حظيت به وثيقة عبد الخالق حول قضايا الخلاف والنقاش المنظم الذي رتب لها في الفروع وخاصة في مديرية الخرطوم بينما لم تجد الوثائق التي أعدها زملاء اخرون مثل هذه الفرص . وعلى سبيل المثال :

● التقرير الذي أعده الزميل معاوية ظل جماعة عبد الخالق يماطلون ٣ أشهر في تسلمه وطباعته برغم قرار اللجنة المركزية القائل بتقديم وثائق الصراع الداخلي على كل ما عداها من وثائق . وخلال هذه المماطلة كانت وثيقة عبد الخالق قد توافرت لها كل ظروف التعبئة .

ومع هذا فان تقرير الزميل معاوية لم يجد فرصة مناسبة للمناقشة في فروع الحزب ولم تهتم أية هيئة (المكتب السياسي او المكتب التنظيمي) بمتابعة مناقشته بل ان بعض الفروع اعطي نسخة واحدة عن ذلك التقرير في حين توافرت من وثيقة عبد الخالق نسخة لكل عضو في الحزب .

● التقرير الذي اعده الزميل كبج وسلمه للطباعة في شهر مارس (اذار) ولم يطبع الى حين انعقاد المؤتمر التداولي في ٢١ أغسطس (آب). وعندما اثار الزميل هذا الموضوع في المؤتمر افاده سليمان حامد السكرتير « التنظيمي » للحزب ان التقرير قد ضاع !

● التقرير الذي اعده الزميل محمد عبد القيوم وسلمه للطباعة في الموعد المحدد شهر مارس (آذار) لم يصدر الى حين انعقاد المؤتمر التداولي ولم يجد اجابة عن اسباب

عدم نشره ، في الوقت الذي صدر العدد ١٣٦ من مجلة « الشيوعي » يحمل تقريرا اعده سليمان حامد ردا على معاوية ومؤرخا ٨ اغسطس (آب) ١٩٧٠ اي بعد ٥ اشهر من الموعد المحدد !

ثالثا ــ ظل بعض الاجهزة الحزبية الذي يسيطر عليه عبد الخالق يستغل عملية نشر مداولات اللجنة المركزية ليعبىء الحزب في وجهة نظر معينة ويحجب عن الاعضاء وجهة النظر المعارضة . وكانت مداولات اللجنة المركزية دورة مارس (اذار) خير نموذج لهذا السلوك المجافي لابسط الاسس الديموقراطية حيث لخصت آراء معظم اعضاء اللجنة المركزية بصورة مبتورة ومشوهة لا تعبر عما طرحوه من افكار بينما وفرت كل الامكانات لنشر آراء عبد الخالق بنصها الكامل ، بل نشرت ردوده على قضايا اثارها بعض الزملاء من دون ان ينشر حرف واحد مما قاله اولئك الزملاء حول تلك القضايا .

رابعا ــ كان الجزء المهم من المخطط القاضي بمصادرة كل رأي معارض لعبد الخالق وجماعته هو عزل عدد من الكادر الجماهيري في اللجنة المركزية عن الندوات والاجتماعات الجماهيرية المقامة في مديرية الخرطوم . حتى انه صدر توجيه الى بعض قادة الفروع في تلك المديرية بألا يدعوا الى الاجتماعات والندوات التي ينظمها الحزب الزملاء : عمر مصطفى المكي وأحمد سليمان ومعاوية ابرهيم والحاج عبد الرحمن وفاروق محمد ابرهيم وفاطمة احمد ابرهيم .

خامسا ــ تزوير حقيقة الصراع الداخلي في الحزب والذي حددت اسسه المبدئية اللجنة المركزية في دورتيها : اغسطس (آب) ١٩٦٩ ومارس (اذار) ١٩٧٠ ، وتصوير الزملاء المعارضين لعبد الخالق وجماعته باليمينية والتصفوية ووصفهم بالمستوزرين والوصوليين المتسلقين الى الوظائف وغيرها من الاتهامات الشخصية التي انحدرت في كثير من الاحيان الى مستوى المهاترات التي حذرت منها لائحة الحزب التي تضمنت الاتي : « يجب ان يكون الصراع حول المسائل المبدئية والمسائل الفكرية فلا ينحدر الى المسائل الشخصية » (انظر دستور الحزب الصفحة ٧٧) .

وبمثل هذا الاسلوب اللامبدئي كان الهدف واضحا وهو خلق ادانة للمعارضين لعبد الخالق قبل انعقاد المؤتمر الدولي .

سادسا ــ استبعدت اللجنة المركزية تماما من عملية التحضير للاجتماع المسمى المؤتمر التداولي برغم ان لائحة الحزب واضحة تماما حول هذه ، اذ انها تنص على الاتي : « تحدد اللجنة المركزية عددا من أعضاء المؤتمر الاستشاري وأسس اختيارهم » . (دستور الحزب ص ٧١) .

ولم يحدث ان عرض المكتب السياسي على اللجان المركزية اية معلومات تتصل بالتحضير للاجتماع المسمى المؤتمر التداولي ، في الاشهر الخمسة التي سبقت انعقاده .

كانت هذه هي الخلفية التي انعقد فيها الاجتماع المسمى المؤتمر التداولي : هذا هو الاسلوب الذي تم به اعداد المؤتمر فماذا كانت النتيجة ؟

جاء ذلك الاجتماع تعبيرا عن نشاط تكتلي وفئوي معين سخرت جماعة عبد الخالق

ما في يدها من أجهزة لتحشده على تلك الصورة المجافية لابسط قواعد الصراع الداخلي والمركزية الديموقراطية . ومن السخرية القول ان ذلك الاجتماع كان معبرا عن كادر الحزب وقدراته الفكرية وقطاعات عمله الجماهيري .

كيف كان التركيب الطبقي للاجتماع ؟

اولا — من مجموع الحاضرين البالغ عددهم ٩٨ كان عدد العمال ١٦ ، واثنين من المزارعين ! اي ان العمال والمزارعين معا يشكلون اقل من خمس عضوية الاجتماع . مرة أخرى نشير الى تشدق عبد الخالق وجماعته بالطبقة العاملة وحزب الطبقة العاملة وتحالف العمال والمزارعين الذي يمثل جوهر الثورة الوطنية الديموقراطية في قيادتها . ومع انه في ظروف الثورة الوطنية الديموقراطية يصبح الريف جوهر القضية فان اثنين فقط من المزارعين يجدان مكانا لهما في « المؤتمر التداولي » المزعوم بينما وجدت جماعة عبد الخالق كل فرص الاحتشاد .

ثانيا — ان مناطق رئيسية مثل الجزيرة يمثلها ٤ مندوبين وبورتسودان ٤ مندوبين وعطبره ٣ مندوبين والخرطوم ٦ مندوبين . فاذا كانت المناطق الرئيسية الاربع ممثلة بـ ١٧ مندوبا ، فمن اين جاء هذا الحشد الكبير من المندوبين ؟ لقد جاء هذا الحشد من مكاتب وهيئات لا يشعر احد في قاعدة الحزب بوجودها . ومع ذلك نجد مجموع المندوبين الذين حشدوا من هذه الهيئات التي يصل ضعف بعدها الى درجة العدم او الوجود الوهمي ، يزيد على الممثلين الذين جاؤوا من مناطق رئيسية تمثل عصب الثورة الوطنية الديموقراطية وعصب الحياة لخط الحزب وتكتيكاته الذي جاء المؤتمر ليقرره (من هذه الهيئات : مكتب الرقابة ومكتب الامن ومكتب الاتصال ومكتب الصلة ومكتب الطباعة ومكتب التعليم الاكاديمي . الخ) في الوقت الذي لا نجد مكتب العلاقات الخارجية ممثلا لان معاوية هو المسؤول عنه .

ثالثا — الضعف الواضح الذي يكاد يصل الى درجة العدم في تمثيل الكادر العامل في المنظمات الديموقراطية والذي يتمتع بقدرات عالية في العمل استنادا الى التصاقه اليومي بالجماهير . وحتى اغلبية الكادر العمالي لم تكن تنتمي الى هذا الميدان .

رابعا — ان الاجتماع المسمى المؤتمر التداولي لم يشهد تداولا بالمعنى المفهوم لهذه الكلمة . رتب الاجتماع لينتهي في يوم واحد ولينجز ما أريد له ان ينجز . ونجم عن ذلك ان الاغلبية الساحقة من المتحدثين الستين في الاجتماع توافرت لدى كل منهم فرصة ٥ دقائق لابداء الرأي حول الصراع الذي تفاقم لمدة عام كامل !

لم يرتب ذلك الاجتماع لتبادل الاراء انما ليعطي بصمته على المشروع الذي قدمه عبد الخالق محجوب وادانة مخالفيه في الرأي . ويكفي ان نشير الى ان ٩ من اعضاء اللجنة المركزية الاربعة والعشرين الذين حضروا ذلك الاجتماع لم يدلوا بكلمة واحدة حول الصراع الذي كان يجري في الحزب ، وجميع هؤلاء هم من الاتجاه الموالي لعبد الخالق . وحتى اعضاء اللجنة المركزية الموالون جاؤوا لا ليساهموا بفكرهم ولا ليقودوا مناقشة انما لرفع ايديهم في نهاية تلك المهزلة التي سموها مؤتمرا !

خامسا — لكل هذا لم يكن مستغربا ان يصل ذلك الاجتماع الى ما وصل اليه من

نتائج . جاء ذلك الاجتماع في جو خلت منه ابسط مقومات الديموقراطية وخرقت فيه كل مظاهر الحياة الداخلية للحزب . ويكون واهما من يعتقد ان ذلك الاجتماع كان يمثل نقطة ثورية في تاريخ الحزب والحركة الثورية في بلادنا . لانه كان جهدا تكتليا لا يعبر عن الحزب ومستواه الفكري وتجارب كادره .

وللتدليل على طبيعة ذلك الاجتماع يكفي أن نشير الى مشاريع القرارات التي رفض المؤتمر اجازتها :

اولا — مشروع قرار حول وحدة الحزب .

للمرة الاولى في تاريخ الحزب وحتى في تاريخ الحركة الشيوعية نرى اجتماعا ينعقد في ظروف تفاقمت الخلافات الفكرية داخل الحزب برفض اجازة مشروع قرار بالدعوة الى وحدة الحزب من دون ان يناقشه ليقرر تعديله او استبداله بمشروع آخر . وهذا يوضح في النهاية الطبيعة التكتلية الانقسامية لذلك الاجتماع . فعبد الخالق وجماعته لم يكن يهمهم مصير الحزب أو وحدته انما اعطاء صفة شرعية بطريقة ما لخطهم ليخرجوا الى عضوية الحزب وهم يتباهون باغلبيتهم المزعومة .

ثانيا — رفض ذلك الاجتماع من دون نقاش مشروع قرار آخر حول تنقية حياة الحزب الداخلية ومشروعا ثالثا حول تطوير حلقة الكادر . وننشر في ما ياتي هذه المشاريع الثلاثة.

ان رفض هذه المشاريع الثلاثة من دون نقاش لمجرد انها وردت من الاتجاه الثوري في الحزب يكشف مدى العبث وعدم المسؤولية اللذين سادا ذلك الاجتماع كما يعكس ايضا مدى الجدية والمسؤولية التي تصدى بها الاتجاه الثوري لقضايا الحزب الجوهرية .

مشروع قرار حول وحدة الحزب

يمثل الحزب الشيوعي السوداني القوة الطليعية الاساسية للجماهير في التصدي لانجاز مهمات الثورة الوطنية الديموقراطية والانتقال الى المجتمع الاشتراكي . وعبر النضال لانجاز هذه المهمات تشكل وحدة الحزب — ارادة وعملا وفكرا — حجر الزاوية لانتصار الثورة السودانية . وحدة الحزب هي الشرط الضروري الاول لاستنهاض الحركة الجماهيرية واتحادها حول الاهداف الماثلة والاهداف النهائية للثورة ، وهي ايضا الشرط الضروري الان لتحول الحزب الشيوعي الى قوة جماهيرية حقا متواجدة بين أوسع الاوساط الشعبية ومهمة لها في نضالها اليومي ، وهي اخيرا الشرط الضروري الاول لانتشار الفكر الماركسي وجعله السلاح الفكري الاساسي للثورة السودانية .

وخلال النضال المعقد الذي نشأ عن القضايا الفكرية الجديدة التي طرحت بعد ثورة ٢٥ مايو (ايار) ١٩٦٩ تتعرض وحدة الحزب لامتحان عسير لا بد ان يصبح الحزب مؤهلا لاجتيازه من دون ان تتعرض صفوفه للاهتزاز أو ان يكون بقاؤه موضع نقاش .

ان الصراع الفكري الذي يدور في الحزب والذي تصاعد بصورة خاصة بعد ثورة ٢٥ مايو هو ظاهرة صحية وايجابية ستعود بالفائدة على الحزب والحركة الثورية اذا ما توافرت له العناصر الضرورية لوضعه على الطريق اللينيني .

وفي مقدم هذه العناصر اشاعة الديموقراطية في صفوف الحزب من هيئاته القيادية الى منظماته القاعدية وفتح طريق المشاركة الحقيقية لكادر الحزب وعضويته ، وفي ثـراء الفكر الماركسي وتطوير العمل الثوري ونبذ اساليب الوصاية الفكرية التي تجهض الصراع الفكري بالاجراءات التنظيمية حينا ، وكيل الاتهامات الجارحة للمخالفين في الرأي احيانا اخرى . ان بقاء الحزب متحدا متماسكا ، ووجوده كطليعة حقيقية للجماهير يتمان عبـر المشاركة الحقيقية من كادر الحزب وكل اعضائه في تحديد طبيعة المرحلة الثورية الراهنة ومهماتها وقواها الدافعة والقضايا المطروحة امام الحزب والسلطة الجماهيرية على صعيد الانجاز ، وتحقق هذه المشاركة بتوفير الفرص المتكافئة للمخاطبة وابداء الرأي مـن دون تمييز يفرضه اي مركز من مراكز القوى في الحزب وفي الحركة الجماهيرية بمنظماتهـا المختلفة .

ووحدة الحزب لا تتم عبر صراع فكري معزول أو جدل نظري مجرد ، انما خلال النضال اليومي الثابت الواسع بين الجماهير لانجاز المهمات الثورية المطروحة امام شعبنا اليوم . وهذه المهمات هي :

أولا ــ تأهيل الحزب واعلاء قدراته السياسية والفكرية والتنظيمية لمواجهة ظروف الثورة المعقدة . ان ثورة ٢٥ مايو خلقت امام الحزب ظروفا مؤاتية ليتحول الى قـوة جماهيرية كبرى ، وتصبح قضية تأهيل الحزب لمسايرة هذه الظروف قضية ملحة ومقدمة ، ولا بد ان يتحد الحزب حول خطة عملية واسعة لبنائه ولكسب الجماهير العاملة داخـل صفوفه ولوصوله الى اقصى اطراف البلاد وجماهير الريف ، وهذا يتطلب القدرات الفكرية والتنظيمية العمالية والكادر الكفي المتخصص في مختلف ضروب العمل الثوري ، والصحافة الجماهيرية المنتشرة والمتعددة التخصص ، ووسائل النشر المتقدمة والامكانات المالية الواسعة ... الخ .

ان تأهيل الحزب في هذا الاتجاه يمثل ركنا اساسيا من أركان وحدته .

ثانيا ــ يتحد الحزب حول العمل على دعم السلطة الثورية القائمة وتثبيتها وانتصارها النهائي على الرجعية والنشاط الاستعماري وكل اشكال الثورة المضادة . ان بقاء السلطة الثورية الراهنة وتطورها هما المهمة الاولى والمباشرة لانتصار الثورة السودانية . والنضال من اجل دعمها وتثبيتها لا ينفصل عن النضال من اجل بناء الحـزب وتحويله الـى قوة اجتماعية كبرى .

ثالثا ــ يتحد الحزب حول النضال اليومي الثابت من اجل نشر الماركسية اللينينية والفكر والعمل بين مختلف الاوساط الشعبية وسد الطريق امام مختلف الاوساط اليمينية التي ترفع راية معاداة الشيوعية ومعاداة النظرية الماركسية .

والى جانب النضال الثابت والصبور من أجل انجاز هذه القضايا تتحقق وحدة الحزب ايضا بالنضال لتصفية الاتجاهات الانقسامية والتكتلية في الحزب التي انحرفت بالصراع الفكري عن موضوعيته واستغلت مراكز قواها استغلالا تنظيميا ضارا لعزل المخالفين في الرأي عن مراكز التأثير في الحزب وفي الحركة الجماهيرية ، ووجهت الصراع الفكري

وجهات شخصية لا تعود بالفائدة على الحزب وعلى الحركة الثورية ، وعطلت عقد المؤتمر التداولي عاما كاملا .

ان المؤتمر التداولي يوجه اللجنة المركزية للحزب وكل منظماته لوضع قضية وحدة الحزب فكرا وارادة في مقدم القضايا التي تواجهنا اليوم وتواجه الحركة الثورية عموما. ووضع الصراع الداخلي في اطاره العلمي والثوري والنأي به عن موطن الزلل والاتهامات .

التوقيع : عمر مصطفى المكي

مشروع قرار حول قضية الحياة الداخلية في الحزب

يرى المؤتمر التداولي انه من أهم الاسباب التي ادت الى بروز ازمة حقيقية في الحزب شلت من قدرته الجبارة ومن تفجير أمكاناته هي ان الحياة الداخلية فيه وعلى الاخص في القطاع الثوري افتقرت الى ~~الاسس والمبادئ اللينينية في~~ التنظيم ، والامثلة العملية متوافرة وكلها تشير الى :

- انتهاك المبادىء والثورية المركزية الديموقراطية .
- عدم ممارسة النقد والنقد الذاتي .
- تعطيل القيادة الجماعية وتجميدها .
- الخلل في عملية وضع الكادر في المكان المناسب .

ان هذا الوضع ادى الى التفريط في مبادىء اساسية في حياة الحزب اللينيني هددت وتهدد حزبنا ووحدته وتلاحمه في ظروف تفرض وتحتم تماسكه وتمتين صفوفه .

ان سيادة الاسس الليبرالية في العمل الداخلي ساعدت على بروز مظاهر ضارة عدة طمست معالم الصراع الفكري المبدئي الموضوعي — وتجملها في الشللية والقطيعة وتفشي روح التشكيك واطلاق الاتهامات مما أضر بوحدة الارادة والعمل في مجال الحياة الداخلية ، مجال استنهاض حركة جماهيرية تسير في اتجاه انجاز مهمات الثورة الوطنية الديموقراطية التي تفتح الطريق أمام التحولات الاشتراكية المرتقبة .

انطلاقا من هذا الوضع يرى المؤتمر التداولي حسما لهذا الصراع لمصلحة حركة الثورية ولمصلحة وحدة الحزب الحقيقية وليس الشكلية ، انه لا بد من توافر الشروط لاستعادة حياة داخلية تتميز بالنقاء والصفاء الثوريين وتعيد الثقة الى اللجنة المبنية على اساس الوحدة والوضوح الفكري والانضباط الحزبي .

ويرى المؤتمر التداولي ان اولى الخطوات الضرورية لايجاد مناخ صحي في الحزب هي اختيار لجنة يتمثل فيها الاتجاهان المتصارعان وتتلخص مهمتها الرئيسية في التحضير الواعي بهدف وضع الاسس السليمة التي تتيح اشراك قاعدة الحزب وكادره العامل في الحركة الجماهيرية وفي الحياة الداخلية اشتراكا فعليا ، بحيث يجيء المؤتمر الخامس معبرا حقا عن تطلعات مجموع عضوية حزبنا ولكي يستطيع المؤتمر الخامس انتخاب قيادة ثورية تتحمل مسؤولية المرحلة التي تمر ببلادنا وبالحزب وخطورتها .

التوقيع : ابرهيم حـاج عمر

مشروع قرار حول وضع الكادر مقدم الى المؤتمر التداولي

بما ان كادر الحزب هو القوى المحركة من حيث بناؤه الداخلي ومن حيث علاقاته بالجماهير وبناء حركتها الثورية المناضلة ضد الاستعمار والاستغلال والاضطهاد والتخلف ، ومن اجل التقدم الاجتماعي نحو الاشتراكية ، فان قضية الاهتمام والعناية بدراسة وضعه دراسة موضوعية تشمل قدراته وظروفه المختلفة ، تعتبر قضية جوهرية بالنسبة الى الحزب الشيوعي .

وبما ان حزبنا لم يقم بهذه الدراسة الى الان ، الا في فترات متباعدة ، ولم تكن دراسة شاملة ومتتابعة ، فانه لا يزال وسيظل والحالة هذه يعاني من هذا النقص الكبير في قضية جوهرية كهذه . وكان من نتائج هذا الوضع ان تكبد الحزب خسائر في كادره نتيجة للتقديرات الفردية غير المدروسة والتي غالبا ما كانت تعتمد على العلاقات الشخصية والتخمين . فهناك بعض الكادر الذى انهار لانه وضع في موضع لا يناسب قدراته ، وهناك البعض الاخر الذي فشل في المهمات التي اوكلت اليه لانها ليست في مجال اختصاصه، وهناك البعض الذي صدرت عليه الاحكام المسبقة فكانت سببا في تأزمه واضعاف قدراته . وفي اغلب هذه الحالات ونتيجة لانعدام الدراسة الموضوعية لوضع الكادر لم يجد المساعدات المناسبة لتصحيح وضعه . ونتيجة لهذه الاوضاع غير الصحية بالنسبة الى وضع الكادر فقد ظل الوضع القيادي للحزب مهزوزا ولم يجد الاستقرار الى الان خاصة لان حزبنا اصبح نتيجة لذلك في كثير من الحالات معرضا للصراعات غير المبدئية بل والشخصية . واقرب مثل على ذلك ما جرى حول انتخاب اللجنة المركزية في المؤتمر الرابع للحزب اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٦٧ وما نتج بعد المؤتمر والى يومنا هذا .

صحيح ان قيادة الحزب حاولت غير مرة ان تكون لجنة لدراسة وضع الكادر وفي فترات متقطعة ولكن هذه اللجان لم تنجح الى الان في مهماتها لانه لم تكن امامها اسس واضحة للقيام بمهماتها ، ولانها ظلت قابعة في مركز الحزب ولم تتحرك على مجموع الحزب لتقوم بالدراسة وتحدد او تقوم بنوع المساعدة المناسبة لكادر الحزب ، حتى انها لم تكن معروفة لدى الكثيرين من كادر الحزب واعضائه .

لذلك اقترح ان يصدر المؤتمر التداولي توصية الى اللجنة المركزية للحزب لتقرر تكوين لجنة لدراسة اوضاع الكادر دراسة موضوعية وتكون قادرة على القيام بمهماتها على نطاق الحزب ولها القدرة على الحركة . وان تضع امامها العناصر الرئيسية لدراسة وضع الكادر واكتشافه ومساعدته لتنمية قدراته . وهي كما اعتقد تتركز في الاتي : قدراته النظرية والفكرية . طاقاته العملية وتجاربه وظروفه الخاصة . شجاعته . واقترح ان يتم تكوين هذه اللجنة بشكل عاجل خاصة لان الحزب مقبل على عقد مؤتمره الخامس الذي كما اعتقد سينظر بشكل رئيسي في الوضع القيادي واختيار القيادة المؤهلة وذلك كي لا يمر حزبنا بالتجربة القاسية التي مر بها في المرتمر الرابع وما بعده .

التوقيع : محمد عبد القيوم

تعهد بالعمل لتصحيح الخط اليساري

لقد انجز الاجتماع المسمى المؤتمر التداولي مخطط عبد الخالق المستهدف ادانة الاتجاه الثوري في الحزب تمهيدا لتصفيته. ذلك المخطط يستهدف :

اولا ـ اعطاء الصفة الشرعية للحملة التي يشنها عبد الخالق وجماعته على الاتجاه الثوري واكسابهم نوعا من التفويض لتجميد اللجنة المركزية التي لا يتمتع فيها عبد الخالق باغلبيته « الثورية » التي يجدها في المكتب السياسي .

ثانيا ـ تكليف المكتب السياسي الاعداد للمؤتمر الخامس ورفض الاقتراح الرامي الى تكوين لجنة عضوية تحت اشراف اللجنة المركزية للتحضير لذلك المؤتمر .

ثالثا ـ مجيء المؤتمر الخامس صورة طبق الاصل لمسرحية اغسطس الفاشلة المسماة المؤتمر التداولي وموافقة المؤتمر الخامس على التصفية النهائية التي أعدها عبد الخالق للاتجاه الثوري في قيادة الحزب .

لقد اسلفنا الاشارة الى عملية التصفية التي تعرض لها الحزب على مختلف مستويات نشاطه . واليوم يحضر عبد الخالق وجماعته عملية التصفية النهائية للحزب على المستوى القيادي بابعاد كل الكادر المقتدر والمؤهل للقيادة بتجاربه وبمستواه الفكري ومستوى ادائه ليصبح الحزب أداة طيعة في ايديهم يوجهونه حيث يشاؤون وفق خطهم المغامر . ان المخطط الموضوع للمؤتمر الخامس يبدو واضحا من الاجندة التي أعدت له واجازها المؤتمر التداولي. فهذه الاجندة لم تتعد :

١ ـ مشاكل العمل القيادي .

٢ ـ تقرير اللجنة المركزية عن اعمالها منذ المؤتمر الرابع .

٣ ـ تعديل لائحة الحزب .

٤ ـ تعديل برنامج الحزب .

٥ ـ انتخاب اللجنة المركزية الجديدة .

ويبدو من هذه الاجندة ان المؤتمر الخامس ليس المقصود منه التصدي للقضايا الرئيسية التي يواجهها شعبنا وتواجهها الحركة الثورية في هذه المرحلة التاريخية من تطورها . ويجد القارىء شرحا أوفى لهذه الناحية في البيان الذي وجهناه الى الاعضاء في ٢١ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠ والوارد نصه في مكان آخر من هذه الوثيقة .

ولقد أصبح أمام هذا الاتجاه الثوري في الحزب طريقان بعدما استنفد كل الوسائل الممكنة ليعود عبد الخالق الى الطريق القديم على اساس مشروعية الصراع وديموقراطيته وبعدما اصبحت كل محاولة لاصلاح الاوضاع داخل الحزب تحت القيادة الحالية وانقاذ الحزب من التصفية والضياع محاولة لا جدوى منها . اصبح أمام الاتجاه الثوري طريقان :

أما الاشتراك الفعلي في عملية التصفية النهائية للحزب التي يجري الاعداد لها الان باسم المؤتمر الخامس واما سلوك الطريق الثوري الحقيقي الذي يبعث هذا الحزب من جديد ويرد اليه اعتباره وسط الجماهير ويضعه على طريقه الطبيعي للحركة الثورية

في بلادنا ويرد الى المناضلين الشيوعيين حقوقهم التي ظلت مهدورة طوال السنين (انظر ٥ه ب) . ولهذا قررنا سلوك الطريق الثاني متحملين امانتنا كاملة تجاه حزبنا وشعبنا وتجاه قضية مصيرية بالنسبة الى الثورة السودانية التي وهبناها ذاتنا وارواحنا طائعين مختارين وبذلنا في سبيلها كل ما في وسعنا من بذل وعطاء وتضحية .

قررنا نحن الموقعين اسماءنا ادناه ان نسلك الطريق الذي يصون لحزبنا الشيوعي سمعته ومكانته بين جماهير شعبنا والذي يؤدي به الى :

اولا — ان يكون قوة اجتماعية كبرى متواجدة بين جماهير الشعب في كل اوساطها ومواقعها في المدينة والريف . يتفاعل مع آلامها وآمالها . يعلمها ويتعلم منها .

ثانيا — اعادة صياغة الاشكال القيادية للحزب بحيث تتاح الفرصة للعناصر الثورية حقا والمختبرة نضالا وسمعة وشرفا بين الجماهير لكي تتصدى لقيادة هذا الحزب وترد اليه اعتباره .

ثالثا — مواجهة كل أعمال التصفية التي تمت في الاعوام الاخيرة وبعث الحزب من جديد ودفع الدماء في شرايينه واعادة ثقة الاعضاء بانفسهم وحزبهم وقيادتهم ، وتاهيلهم فكريا ونظريا وسياسيا لتتوافر لهم القدرات الحقيقية للاضطلاع بدورهم الطليعي بين الجماهير في هذه المرحلة التاريخية من مراحل الثورة السودانية .

رابعا — تحقيق مبدأ القيادة الجماهيرية في الحزب في كل مستوياته القيادية والفاعلية، والتصفية النهائية بالفكر والعمل لكل المخالفات والمساوىء التي علقت بالحزب نتيجة سيادة قيادة الفرد وكل مظاهر البيروقراطية والاستبداد والتعسف وتحكيم لوائح الحزب ونظمه في حياته الداخلية وتوفير الفرص لكادر الحزب واعضائه للمشاركة الحقيقية في تقرير شؤون الحزب وكل اشكال نشاطه بين الجماهير .

خامسا — مراجعة كل كوادر الحزب واعضائه الذين شملتهم عمليات التصفية وتصحيح كل ما تعرضوا له من اضطهاد ليحتلوا مكانهم من جديد في صفوف الحزب .

سادسا — مراجعة كل اشكال التلاعب والتبديد التي تعرضت لها موارد الحزب المالية التي وجهت الى المتنفعين بالحزب والعمل الثوري ، ووضع اسس جديدة توفر شروط الامانة الثورية في تصريف موارد الحزب .

سابعا — رد الاعتبار الى الماركسية اللينينية التي أصبحت غريبة عن حزبنا وعن عضويته وتوفير كل الادوات الضرورية لنشر الماركسية اللينينية في صفوف الحزب وأوساط الحركة الجماهيرية .

ثامنا — تصحيح الخط اليساري المغامر الذي قاد فيه عبد الخالق وجماعته الحزب والذي وضع الحزب في مواجهة السلطة الثورية القائمة . هذا التصحيح يستهدف وضع التحالف بين الحزب والسلطة الثورية في اطاره الماركسي السليم وتوجيه طاقات الحزب والحركة الثورية لمواجهة النشاط الرجعي والاستعماري في البلاد ونحو صمود السلطة الثورية وثباتها وتطورها على الطريق الوطني الديموقراطي .

ولانجاز هذه المهمات التاريخية وتوحيد الحزب الشيوعي والحركة الثورية حولها

فقد قررنا :

اولا – ادانة عبد الخالق محجوب لمسؤوليته عن كل أشكال التصفية التي لحقت بالحزب خلال قيادته والدور المتعمد الذي لعبه في هذه التصفية ، ولمسؤوليته الشخصية من توطيد عبادة الفرد في الحزب وتبديدها في أوجه غير مشروعة ولا صلة لها بالعمل الثوري .

ثانيا – البدء فورا بالاعداد للمؤتمر الخامس للحزب وتكوين لجنة تحضيرية لهذا الغرض من بين اعضاء اللجنة المركزية والكادر الاساسي للحزب في مختلف المناطق والمنظمات المركزية لينجز هذا المؤتمر وضع الخطة الشاملة لتنفيذ الاهداف التي أسلفنا الاشارة اليها ولبعث الحزب من جديد ووضعه على الطريق الثوري القويم تحت قيادة جديدة قادرة على الاضطلاع بهذه المهمة التاريخية .

وفي نهاية هذا البيان نعلن نحن الموقعين ادناه من اعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اننا لا نبرىء انفسنا من المسؤولية تجاه كل الاوضاع الخاطئة غير الثورية وغير الماركسية التي ظلت تسود حزبنا ، ونحن نعلن امام الحزب والشعب عن تحمل مسؤوليتنا كشيوعيين في :

اولا – عدم كشف عملية تصفية الحزب للاعضاء والشعب في الوقت المناسب مما ادى الى وصولها الى هذا الحد .

ثانيا – السكوت على السيطرة الفردية على الحزب وانتهاك مبادىء الديموقراطية والقيادة الجماعية بل والدفاع عنها في كثير من الاحيان باعتبارها خطا دفاعيا عن الحزب ، والسكوت ايضا على السلوك الشخصي لعبد الخالق الذي الحق أبلغ الاضرار بالحزب .

ونحن اذ نتقدم بهذا النقد الذاتي أمام الحزب والشعب نعلن عن تصميمنا على حماية الحزب من هذه المزالق وتأمينه ضد كل اشكال الانحراف ، ونضع انفسنا تحت رقابة مستمرة من جانب أعضاء الحزب ومن جانب الشعب . وهذا هو الامان الاول ضد الانحراف وضد كل عمل يسيء الى سمعة الحزب او مكانته الادبية بين جماهير شعبنا .

واننا بوضعنا هذه الوثيقة بتوجيه من الاجتماع الموسع لكادر الحزب الاساسي المنعقد في أم درمان في ١٠ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٠ نامل في ان تحظى بالدراسة العميقة من كل الزملاء والزميلات أعضاء الحزب الشيوعي السوداني .

زملاؤكم المخلصون :

– عمر مصطفى المكي
– معاوية ابرهيم
– أحمد سليمان
– ابرهيم حاج عمر
– الامين محمد الامين
– الحاج عبد الرحمن
– فاروق محمد ابرهيم

ـ عبد القادر عباس
ـ محمد ابرهيم عبده (كبج)
ـ محاسن عبد العال
ـ نعيمة بابكر
ـ الطاهر عبد الباسط

(انتهت الوثيقة)

تكتل تاييدي لفريق معارضي محجوب

في ما يأتي نص بيان وجهه عدد من القيادات الشيوعية الى اعضاء المكتب السياسي واعضاء اللجنة المركزية وكل اعضاء الحزب الشيوعي السوداني :

نحـــن اعضاء الحزب الشيوعي السوداني العاملين في فروعه في الاحياء ومجالات العمل وفي مكاتبه المركزية وقيادة المناطق والمديريات وفي قيادة الحركة الجماهيرية وبين صفوفها نعلن بعدما اطلعنا على النداء المخلص الذي وجهه عدد من قادة الحزب فـــي المكتب السياسي واللجنة المركزية عن تاييدنا القوي الصادق لذلك النداء ونؤيد الخطوات التي حددها لانقاذ الحزب من مصير التصفية الذي تسوقنا اليه القيادة .

لقد ظللنا نرقب ذلك الصراع الذي كان يدور داخل الاجهزة القيادية وكلنا امـــل في ان يؤدي الى حسم الخلافات وتوحيد الحزب والدفع به بقوة واصالة في معركة شعبنا من أجل الحرية والاشتراكية .

وكنا نرقب ذلك الصراع منصرفين الى مهمتنا الرئيسية في بناء حزبنا وتوطيد أركانه وفي حماية ثورتنا ، ولم نغفل عن واجباتنا لحظة واحدة .

لكن مسلك قيادة الحزب في ادارة ذلك الصراع ، ومواقفها المتشككة والمعادية في كثير من الاحيان لمنجزات ثورة ٢٥ مايو ، ولجوءها الى كثير من الاجراءات الادارية لحسم الصراع كما حدث لبعض كادر الحزب المناضل في بانت (أم درمان) وغيرها من المناطق ، دفعنا الى التعبير عن سخطنا بمختلف الوسائل لذلك المسلك ، ففصل منا من فصل وجمد من جمد .

وقرر المؤتمر التداولي الذي كنا نامل في مقدرته على مساعدة الحزب قيادة وقاعدة على مواصلة السير الموحد ، لكن مسلك القيادة واتاحتها الفرصة لتيار واحد لنشر افكاره، وتضييق الفرصة على التيار الاخر ، وعدم اشراك القاعدة بصورة واضحة ، وعـــدم تقديم كل الحقائق لها ، واقفال باب الصراع بعد ذلك المؤتمر ، واصدار ادانة من قبله للتيار الاخر ، وتوصية اللجنة المركزية بتصفيته الى آخر القرارات التي اتخذها جعلتنا نشك في ان العناصر التي في يدها اغلبية شكلية انتهزت هذه الفرصة لتصفية التيار المعارض في القيادة والقاعدة والسعي الى تقنين تلك التصفية في المؤتمر الخامس .

ونلاحظ هنا ان اختيار المندوبين الى المؤتمر التداولي لم يكن كله سليما وان عددا كبيرا من كادر الحزب القيادي في المناطق وفي المكاتب المركزية حرم من حقه في المشاركة لان الذين حضروا المؤتمر كانوا يعرفون سلفا مواقفهم ، هذا بالاضافة الى طريقة تركيبه التي اشارت اليها الوثيقة .

اننا نرى ان الاسس التي وضعها اولئك الرفاق من اعضاء اللجنة المركزية أسس سليمة وعملية لانقاذ الحزب من خطر التصفية والانقسام الذي تدبره تلك القيادة . واننا نحيي زملاءنا في اللجنة المركزية الذين ظلوا اكثر من عامين يصارعون في اطار الامكانات المحدودة المتوافرة لهم ، ونطالبهم بمواصلة هذا الموقف والعمل على تعرية الجذور الفكرية والسياسية التي أدت الى وصول الحزب الى هذه الحالة ، وكشف كل حقائق الصراع الذي ظل مخفيا ومحجوبا لعضوية الحزب صاحبة الحق فيه وفي بقائه . وسنعمل لبعثه سليما معافى ليتصدى لحل قضايا النضال والثورة السودانية .

رفاقكم المخلصون :

- محمد عبد القيوم (السكرتير السياسي لفرع الحزب في سنار)
- سليمان علفي (السكرتير السياسي لفرع الحزب في كوستي)
- عبدالله عبيد (عضو مكتب صحافة مركزي)
- محمد أحمد عمر (عضو مكتب صحافة مركزي ومكتب نقابات مركزي)
- بابكر محمد علي (عضو مكتب تعليم حزبي مركزي ومكتب مالية مركزي)
- محمود بابكر جعفر (عضو مكتب تعليم حزبي مركزي ومكتب علاقات خارجية مركزي)
- الدكتور السر حيمورة (عضو مكتب علاقات خارجية مركزي)
- الدكتور عبد العزيز عبد الكريم
- الدكتور فيصل بشير (عضو مكتب تعليم حزبي مركزي ومكتب اقتصادي مركزي)
- فاروق ابو عيسى
- خليل أبو زيد (عضو مكتب نقابات مركزي)
- محجوب حمد (أم درمان)
- عبد الوهاب ابرهيم (سكة حديد)
- عبدالله محمد فرح (الخرطوم)
- منصور محمد خير (عضو مكتب مديرية الخرطوم)
- ميرغني حسن علي (عضو مكتب صحافة مركزي)
- ميرغني محسى (بيت المال — ام درمان)
- حامد شاكر (عضو سكرتارية مديرية النيل الازرق)
- سيف النصر ميرغني (سكرتير سياسي مدينة ود مدني)
- بخيت عبد الرحمن (عضو منطقة الجزيرة)
- حسبو ابرهيم (عضو لجنة منطقة الجزيرة)

ـ يوسف احمد المصطفى (عضو منطقة الجزيرة)
ـ عبدالله محمد الامين برقاوي (عضو لجنة منطقة الجزيرة)
ـ سيد طه (عضو لجنة مدينة ود مدني)
ـ الدكتور يوسف ميرغني (عضو لجنة منطقة الجزيرة)
ـ اسامة عبد الرحمن النور (القلعة ام درمان)
ـ حسن محجوب (المهدية ـ ام درمان)
ـ الامين محمد ابرهيم (بيت المال ام درمان)
ـ سليمان بدوي (بيت المال ام درمان)
ـ مرضي جبارة (سكرتير سياسي فرع ابو روف)
ـ محمد ابو عيسى (سكرتير سياسي فرع بانت)
ـ عوض الله عبدالله الكرنكي (سكرتير سياسي فرع المردة)
ـ عبد المنعم نوري (عضو المكتب القائد ـ سكة حديد)
ـ الدكتور عبدالله عبد الوهاب (عضو فراكشن شباب مركزي)
ـ عيد كرار (بيت المال ام درمان)
ـ حامد عبد الكريم (بيت المال ام درمان)
ـ سليمان بدوي (بيت المال ام درمان)
ـ عثمان الطاهر (فرع العمدة ام درمان)
ـ عبد العزيز سيد احمد (الخرطوم)
ـ صادق دقنه (عضو سكرتارية الحزب في الابيض)
ـ حسن حامد (عضو لجنة منطقة عطبرة)
ـ حاج التوم (عضو لجنة منطقة عطبرة)
ـ حيدر عبدالله خليفة (حي العمدة ـ ام درمان)
ـ احمد امين (المهدية ام درمان) .

الخرطوم في ٢٧ سبتمبر (ايلول) ١٩٧٠ .

دعوة الى الوحدة

الرفاق الاعزاء اعضاء اللجنة المركزية :

تحية شيوعية طيبة ،

اسمحوا لنا ان نتقدم اليكم بهذه الرسالة الرفاقية التي تمليها علينا اواصر الزمالة الشيوعية والتضامن الاممي والنضال المشترك من اجل سعادة شعوبنا وفي سبيل اعلاء راية الماركسية اللينينية وفكرها الثوري الخلاق الذي نحافظ عليه ونتمسك به كهاد ودليل لنضال حزبنا وشعبنا ويمليها علينا ايماننا القاطع بانكم تهتمون بما يجري داخل حزبنا ، اهتمامكم بما يجري داخل اية فصيلة من فصائل الحركة الشيوعية. وليس لدينا شك في انكم تتبعون باهتمام وتفهم تامين قضايا الصراع الذي يدور داخل الحزب الشيوعي السوداني منذ فترة طويلة . فقد كنتم دائما على صلة وثيقة بنا

وبمعاركنا تشدون من آزرنا وتمنحوننا تاييدكم الخالص ومساندتكم الرفاقية المنزهة عن كل غرض سوى التضامن الطبيعي بين الماركسيين في كل مكان .

ولا نود هنا ان نعيد عليكم سرد كل تاريخ ذلك الصراع فقد وقفتم عليه في وثائق حزبنا السابقة ومداولات اللجنة المركزية المختلفة ، وتجدون عرضا وافيا له في الوثيقة التي تصلكم مع هذه الرسالة التوضيحية الموجزة ، ولكننا راينا أن نقدم عرضا سريعا لتطورات الموقف وقضايا الصراع الاخير .

منذ فترة ظل حزبنا يعاني من سيادة خط يميني يلتحف ثوب اليسار احيانا ، ويبرز بصورة اليمينية جليا وسافرا احيانا اخرى . خط مثل انحرافا واضحا في كل الميادين السياسية والتنظيمية والفكرية ويهدف الى الابقاء على الحزب الشيوعي السوداني كحلقة ضيقة منعزلة ومتقوقعة تصلح للضغط والمشاورات لا للعمل الثوري وكسب الجماهير واحداث التحولات الاجتماعية التي يشهدها التاريخ على كاهله .

هذا الخط له مظاهره في كل ميدان . ففي الميدان السياسي اتخذ موقفا غامضا من قضية السلطة في ظل الانظمة الرجعية السابقة حتى فقد الاتجاه كلية ، ولم يعد لنضال الشيوعيين مركزا رئيسيا يصب فيه مكتفين بشحن الطاقات في المعارك الموسمية من دون تحديد نقطة او نقاط الانفجار التي تؤدي اليها تلك المعارك .

وفي العمل الفكري ابتدعت نظرية جديدة كل الجدة تصور الماركسية اللينينية وكانها هي أدب الحزب الشيوعي السوداني وحده ، وما عداه من الادب الماركسي الكلاسيكي وتجاوب الاحزاب الشقيقة ترف ذهني ليس للمناضلين علاقة به .

اما في العمل التنظيمي فهو يتمثل في قفل أبواب الحزب احيانا امام العشرات بل المئات من ابناء وبنات الشعب السوداني الذين يرغبون في الانخراط داخل صفوفه وهم من اصلب ماتدفعبهمحركة الثورية نحو مواقع الماركسية والحزب . كما يتخذ احيانا اخرى شكل تصفية اوتجميدكل ذي مقدرة على التفكير المستقل وكل من يعارض القيادة الرسمية او الخط المنحرف الذي يسير فيه الحزب .

وقد اشتد هذا الصراع وطفح واحتل المكانة المقدمة بعد انتصار ثورة ٢٥ مايو (أيار) ١٩٦٩ . فبعد ثورة مايو ظهر بصورة واضحة تياران داخل الحزب تيار يقوده السكرتير العام وآخر تقوده المجموعة الاخرى من اعضاء اللجنة المركزية وكادر الحزب العامل في المناطق والمديريات والمكاتب المركزية والهيئات القاعدية .

وقد تركز هذا الخلاف حول دور الديموقراطيين الثوريين في مثل ظروف الثورة السودانية وفي مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية. فالسكرتير العام يقلل كثيرا من شان هذا الدور بل ويصل الى حد انكاره في بعض كتاباته التي ظل يقدمها الى الحزب داعيا الى خط يساري حول قيادة الطبقة العاملة وسلطتها ، متخطيا بذلك كل مقومات المرحلة التي تمر بها بلادنا وطبيعة التحالفات والمراحل في داخلها . وفي هذا الصدد يرتد السكرتير العام وتياره عن الماركسية السلبية الصادرة عن المؤتمر الرابع للحزب الذي انعقد في اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٦٧ . وقد اصدر هذا المؤتمر

دستورا للحزب وتقريرا عامـا يتضمن تحليلا ماركسيا للوضع العالمي وفي المنطقة العربية والافريقية والوضع الداخلـي في السودان . وقد قدر هذا المؤتمـر بوضوح تام الظاهرة الايجابية لدور عناصر الديموقراطيين الثوريين في المنطقة العربية وعلى ارض بلادنا .

ونتيجة لهذا الموقف يقود السكرتير العام في النشاط العملي خطا متشككا في كـل منجزات السلطة الثورية ، مركزا على السلبيات التي قد تصاحب اي نشاط ثـوري او قرارات ثورية في مثل الظروف الموضوعية في بلادنا وتوازن القوى فيها ومخلفات اليمين وآثارها في كثير من اجهزة الـدولة أو المؤسسات الاخرى ، كل ذلك استنادا الـى التحليل السياسي الذي تقدم به سكرتير الحزب الى اللجنة المركزية في ٢٥ مايو (ايار) ١٩٦٩ وهو يجرد ثورة ٢٥ مايو من جوهرها الشعبي ويحصرها في كونهـا انقلابـا عسكريا قامت به عناصر البورجوازية الصغيرة في القوات المسلحة السودانية واصفا الفصيلة التي بادرت بها بانها بورجوازية صغيرة مهتزة وعاجزة عن مواكبة الثورة عبـر مرحلتها الوطنية الديموقراطية ، ناسخا بذلك كل التحليلات والتلخيصات التي توصل اليها مؤتمـر حزبنا الرابع الذي قيم تقييما ايجابيا دور الديموقراطيين الثوريين فـي هذه المرحلـة .

وبدلا من التحالف مع النظام الثوري القائم في البلاد وتحمل مسؤوليتنا في تثبيت اقدامـه وتطويره يعمل السكرتير العام والجماعة الموالـية في اللجنة المركزية والمكتب السياسي على ابراز التناقضات الثانوية وابراز الخلافات والتباين في المـواقف حول عدد من القضايا وتعميقها وسط الشعب بحسبانها قضايا رئيسية واساسية تصبح هـي في النهاية ميدان العراك الاول ، حتى تحول حزبنا من قائـد وموجه ومساهم اساسي فـي تطوير الثورة الـى مجرد (معلق سياسي) سلبا في اغلب الاحيان وايجابيا في القليـل النادر لمواقف ومشاريع وقرارات السلطة الثورية . وقد جاء هذا الموقف مواصلة لرفض المكتب السياسي بقيادة عبد الخالق محجوب المشاركة في العمليـة العسكرية التي تمت صبيحة ٢٥ مايو برغم انـه كان المخطط لها ان تنفذ بقيادة تنظيم الضباط الاحرار الذي يمثل تنظيم الجبهة الاشتراكية داخل الجيش وبوجود اغلبية عددية من الشيوعيين في قيادة هذا التنظيم . وقد ادى رفض جماعة عبد الخالق للمشاركة في هذه العمليـة الـى تنفيذها بواسطة العناصر الديموقراطية الثورية التي كانت متحالفة معنا داخـل تنظيم الضباط الاحرار . وبهذه الكيفية وبرغم المنجزات الثورية العظيمة التي تمت في بلادنـا خلال الستة عشر شهرا المنصرمة ـ اصبح هذا الجناح من قيادة الحزب مركزا مـن المراكز الرئيسية للتشكيك في النظام وفي مقدرته على الانجاز الثوري المرتبط بمرحلـة الثورة الوطنية الديموقراطية وبرنامجها الذي صاغه حزبنا من مؤتمراته المختلفة .

ومن الطبيعي أن يقود مثل هذا الخط اليساري المتطرف الى انعزال الحزب وقوقعته، وفي النهاية الى جعله حلقة ضيقة مشلولـة تدور خارج ميدان العمل الثوري .

وقد توهم هذا الاتجاه خطرا غير موجود حول نيات النظام المبيتة لضرب الحـزب الشيوعي السوداني مستغلا بعض الصعوبات الشكلية والقانونية في التعامل والعلاقـة

بين الحزب والسلطة ، محملين السلطة كل مسؤولية الفشل في الوصول الى صيغة مريحة ومقبولة للتحالف ، متناسيا رفض الحزب المشاركة في العملية العسكرية الثورية ومواقفه السلبية من انجازات السلطة الثورية وتركيزه على الاخطاء والنواقص . فعلى سبيل المثال ، ينشط ذلك الجناح في قيادة الحزب ويتكاثف عمله وترتفع حرارة التشنج وسطه امام كل امر خطا او سلبيمن جانب السلطة ، ولكن ذلك الجناح في القيادة يصمت صمت القبور امام الانجازات الثورية السليمة ، وبذلك يفشل في تحديد الخط السليم للحزب الذي يضع كلا من الايجابيات والسلبيات في حجمها الحقيقي ، وبتقدير سليم للظروف الموضوعية في بلادنا وعلى نطاق العالم والامكانات الذاتية للحركة الثورية .

اما الاتجاه الاخر فهو الاتجاه الذي يقيم ثورة ٢٥ مايو بوصفها عملا ثوريا قامت به فرقة من فرق الجبهة الوطنية الديموقراطية ، وكتتويج وتفجير لنضال شعبي غني وعامر منذ انتكاسة ثورة ٢١ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٦٤ ، واكمال لتلك الثورة . هذا الاتجاه كان ولا يزال يضع قضية التحالف في اطارها الماركسي السليم ويضع قضية دعم النظام القائم والعمل النشط لحمايته وتثبيته في وجه النشاط الرجعي والاستعماري بوصفها القضية المقدمة على كل القضايا الثانوية الاخرى . وكان هذا الاتجاه ولا يزال يرى ان النقد لا يتم من مواقع المعارضة غير المعلنة رسميا وانما من مواقع التحالف والمشاركة في المسؤولية ، ومن مواقع التقدير السليم للتناقضات الرئيسية والثانوية في هذا الميدان .

وعند احتدام الصراع في اغسطس ١٩٦٩ قررت اللجنة المركزية للحزب الدعوة الى مؤتمر تداولي عاجل يعقد خلال شهر من ذلك التاريخ للنظر في تلك الخلافات غير ان جناح عبد الخالق والمسيطر على اجهزة الحزب الرسمية عطل عقد ذلك المؤتمر شهرا بعد اخر تاركا عضوية الحزب معزولة عما يجري في قيادة الحزب فاتحا الباب امام وجهة نظر واحدة هي وجهة نظر السكرتير العام توفر لها كل فرص وامكانات النشر في صفوف الاعضاء وتكتب لها السيادة في النشاط العملي .

واخيرا انعقد المؤتمر بعد عام كامل من موعده المحدد وكان قد اعد بصورة معينة سخرت لها كل الاساليب غير الديموقراطية التي حولته الى حشد شكلي لتاييد وجهة نظر معينة بدلا من ان يكون مؤتمرا معبرا حقا عن كادر الحزب وقدراته الفكرية وتجاربه العميقة في النشاط الثوري وفي العمل بين الجماهير . فمن مجموع ٩٨ عضوا حضروا ذلك المؤتمر لم يتجاوز عدد العمال والمزارعين ١٨ عضوا (١٦ عاملا واثنان من المزارعين) بينما مثلت فيه هيئات مركزية وهمية لا وجود لها من الناحية العملية ولا قدرة لها على تحديد تكتيكات الحزب في الظروف الراهنة كما عزلت عن المؤتمر بعض مكاتب الحزب المركزية الاساسية وبعض كادره الرئيسي العامل بين الجماهير . كما ان ممثلي المناطق الاربع الرئيسية في الحزب وهي محافظة الخرطوم ومديرية النيل الازرق ومدينة بور سودان ومدينة عطبره كانوا ١٧ عضوا فقط !

وظلت اللجنة المركزية للحزب معطلة تماما في الفترة ما بين اغسطس ١٩٦٩ ومارس

١٩٧٠ وعزلت عن التحضير للمؤتمر التداولي وحرمت من حقها اللائحي في ان تقرر كل المسائل المتعلقة بذلك المؤتمر وبالمؤتمر الخامس ، وذلك بعدما تكتل المكتب السياسي الذي يتمتع عبد الخالق فيه باغلبية كبيرة وحرم اللجنة المركزية من حقها هذا . وقد ادانت اللجنة المركزية هذا المسلك المقلق في اجتماعها في مارس (آذار) ١٩٧٠ .

وقد عبرت دورة اللجنة المركزية في مارس (اذار) ١٩٧٠ عن ان المركز الراهن قد عجز عن قيادة الحزب بصورة موحدة فاللجنة المركزية انقسمت على نفسها بتعادل الاصوات حول القضايا الاساسية المطروحة للبحث .

والمؤتمر التداولي الذي كان الهدف منه توحيد الحزب حول تكتيكاته وموقفه من النظام الثوري القائم اصبح اداة انقسام للحزب اكثر مما يكون اداة توحيد حيث ان جميع الافكار ومشاريع القرارات البناءة المتسمة بالجدية والمسؤولية المقدمة من اتجاه واحد ، ووصم ذلك التيار باليمينية والتصفوية والانحراف وغير ذلك من الاتهامات غير المؤسسة رغم ان التيار الثوري الذي ادانته جماعة عبد الخالق في ما يسمى بالمؤتمر الرابع للحزب . بينما اجاز دون اي نقاش جميع الافكار الخاطئة ومشاريع القرارات المقدمة من الاتجاه الاخر . ويكفي فقط انه رفض مشروع قرار يدعو الى وحدة الحزب مقدم من الاقلية داخل اللجنة المركزية . واجاز المؤتمر توصية حول المؤتمر الخامس اجازتها اللجنة المركزية في اجتماعها المنعقد بعد المؤتمر وتقضي تلك التوصية بالبدء في التحضير الفوري للمؤتمر الخامس ، وقد كانت التوصية تشتمل على الاتي :

اسناد عملية التحضير للمؤتمر الخامس الى المكتب السياسي الذي يتمتع فيه اتجاه عبد الخالق باغلبية ميكانيكية سالبين بذلك اللجنة المركزية من حقها اللائحي في الاشراف على التحضير لمؤتمرات الحزب الدورية رافضين ايضا الاقتراح الداعي الى تكوين لجنة تحضيرية واسعة للمؤتمر يشترك فيها كادر الحزب الرئيسي في مواقع العمل المختلفة في المركز والمناطق ويتمثل فيها الاتجاهان المتصارعان بصورة عادلة .

وهناك عدة ارهاصات حتى قبل المؤتمر التداولي تشير الى ان الاتجاه الذي يقوده السكرتير العام قد قرر سلفا تصفية الاتجاه الاخر المعارض عن طريق الاجراءات الادارية ، وكان هذا المعنى واضحا في الرسالة التي بعث بها السكرتير العام من القاهرة في ١٧ نيسان ١٩٧٠ الى اللجنة المركزية واخفيت على عدد كبير من اعضائها . وتبينت لنا حقيقتان حيال هذه القضية :

الحقيقة الاولى ان التحضير للمؤتمر الخامس سيسير بالطريقة نفسها التي اخرج عليها المؤتمر التداولي حتى يتمكنوا من تكملة ما بداوه في المؤتمر التداولي . فالادانة سيعقبها الفصل والابعاد للتيار المعارض .

والحقيقة الثانية ان الفرص قد ضاقت امام التيار الثوري من جهة عضوية الحزب واقناعها بمخاطر الاتجاه الذي يقوده السكرتير العام ، وقد كان ذلك جليا من الاجراءات التي اتخذت ضد بعض كادر الحزب من غير اعضاء اللجنة المركزية وبعض

وحداته القاعدية التي عبرت عن رفضها للخط المغامر للسكرتير العام .

نقطة مهمة هنا وهي كيف يجوز لنا الركون لقيادة عبد الخالق واطلاق يده في التحضير للمؤتمر الخامس وهو يعمل من موقع الارتداد الشامل على مقررات المؤتمر الرابع ودستور الحزب ويضع نفسه فوق سلطة مؤتمر الحزب والسياسة التي يرسمها ؟

وحيال هذا الوضع لم يكن امام التيار الثوري في اللجنة المركزية في بعض مكاتب الحزب المركزية ومناطقه وفروعه في الاحياء ومجالات السكن الا ان يأخذ زمام المبادرة ويدق ناقوس الخطر منبها عضوية الحزب للمصير الذي يدبر لتصفية حزبهم وتحويله الى حلقة صغيرة معارضة لنظام الثورة ، فكان ان اصدر اثنا عشر عضوا من اللجنة المركزية وثيقة بعنوان « دعوة الى الوحدة » بينوا فيها تدابير الاتجاه المسيطر على الاجهزة الرسمية للحزب (الوثيقة مرفقة) . وقد وجدت هذه الرسالة استجابة بين صفوف الاعضاء فاصدر ٥٧ عضوا من العاملين في مكاتب اللجنة المركزية وقيادات المناطق والفروع وثيقة تأييد ثم تتالت بيانات التأييد من عدد كبير من مناطق الحزب الاساسية وفروعه كمنطقة الجزيرة التي ايدت بالاجماع وثيقة الاثني عشر عضوا من اعضاء اللجنة المركزية ، وهي منطقة ثقل مهمة داخل الحزب والحركة الثورية في بلادنا .

وبدلا من أن يستجيب الجناح المسيطر على قيادة الحزب وبدلا من أن يستمع لصوت الحكمة والعقل جمع اربعة عشر عضواً من اعضاء اللجنة المركزية البالغ عددهم اثنين وثلاثين عضواً ، ودون توجيه الدعوة الى الاعضاء الاثني عشر الموقعين على نداء الوحدة واتخذوا قرارات عدة منتحلين اسم اللجنة المركزية متخطين بذلك كل قواعد ونظم الحزب الشيوعي السوداني وغيره من الاحزاب اللينينية .

وقد قرر ذلك الاجتماع التكتلي فصل احد أعضاء اللجنة المركزية وانذار الاحد عشر عضوا الاخرين بان يدينوا مسلكهم ، وبذلك سمح جناح الاغلبية الصغيرة داخل اللجنة المركزية بصدور قرارات فصل وانذار بالفصل للاقليات الكبيرة الثورية داخل اللجنة المركزية ، وبذلك اعلن جناح عبد الخالق انقسامه من الحزب رسميا من الناحية التنظيمية بعدما ظل منقسما عن خط المؤتمر الرابع طول الفترة الماضية . وكان طبيعيا أن يرفض اولئك الرفاق الانذار وان يخاطبوا عضوية الحزب مرة اخرى وان يخاطبوا الاحزاب الشقيقة موضحين لها جلية الامر .

والان وبعد الانذارات تسير في داخل الحزب حملة قوية ومخلصة لالتفاف العضوية حول وثيقة الاثني عشر عضوا من اعضاء اللجنة المركزية ولاعادة بعث الحزب من جديد على أسس لينينية سليمة لا كما يحاول ان يشيع عبد الخالق محجوب الذي يصف تيارنا بانه تيار تصفوي يريد ان يذوب الحزب لمصلحة السلطة ، كما انتعش ضمن هذه الحملة معنا عشرات بل مئات الاعضاء القدامى والجدد الذين جمد عضويتهم التيار اليميني المتحف بثوب اليسار المتطرف بسبب معارضتهم لخط ومواقف السكرتير العام منذ سنين عدة .

ولا بد ان نشير هنا الى موقف تعرفونه جيدا . فالسكرتير العام الذي استغل كل

نفوذه السياسي والادبي عام ١٩٦٦ محاولا حل الحزب تحت شعاره اليميني القاضي بدمجه في الطلائع الديموقراطية والذي لم يتخل عنه الا بعد المساعدة الاخوية التي قدمت من الرفاق السوفيات ينتقل اليوم من مواقع التصفية اليمينية الى مواقع التصفية اليسارية بفرض خط يساري مغامر يعزل الحزب بعيدا عن الجماهير . وليت السكرتير العام كان تخلى عن ذلك الخط اليميني الذي سماه بدمج الحزب في طلائع بنقد الفكرة نقدا ثوريا ، ليته فعل ذلك حتى يبرهن لعضوية الحزب التي تمكن من جرها في ذلك الاتجاه انه قائد ماركسي وثوري حقيقي . ولكن ما حدث كان العكس تماما فقد تنصل من مسؤوليته وزعم أن عناصر يمينية اخرى جرت الحزب في غيابه الى ذلك الانحراف ولكن الوثائق الرسمية للحزب والموجودة حاليا في ارشيفه تثبت عكس ذلك .

ومرة اخرى يتخذ السكرتير العام خطا يساريا مدمرا لا للحزب وحده ولكن هذه المسيرة للمنظمات الديموقراطية .

فقد فشلت كل محاولاتهم لجر التنظيمات النقابية وخاصة التنظيمات العمالية في اي نشاط معاد للسلطة الثورية فلجاوا الى بدعة جديدة الا وهي تكوين ما سمي باللجان الثورية داخل المصانع بديلا عن النقابات . ولم يتورعوا عن التعامل مع فلول الاحزاب الرجعية الحاقدة على النظام الثوري . فالتنظيمات الديموقراطية في بلادنا وعلى راسها تنظيمات العمال تقف موقفا ثوريا من النظام القائم ، وقد كانت وما زالت القوى الاساسية التي تدعمه وتقفل الطريق أمام الرجعيين الحاقدين .

أخيرا لقد لقي النداء المخلص الذي وجهه الاثنا عشر رفيقا في اللجنة المركزية استجابة واسعة بين عضوية الحزب وتنحاز اليه كل يوم اقسام كبيرة من كادر الحزب الاساسي وفروعه ومناطقه وهو يمثل الان المنفذ الوحيد للحزب من المصير المدمر الذي كانوا يريدون ان يجروه اليه .

ونحن نخاطبكم اليوم بعدما تسلم التيار الثوري في الحزب مقاليد القيادة فيه وذلك بصفة كونهم الاعضاء الذين ما زالوا عند حدود تفويضهم الثوري وامانتهم الثورية تجاه مقررات المؤتمر الرابع للحزب الذي وضعت جماعة عبدالخالق نفسها خارج اطاره وارتدت عن مقرراته ولذا فقدت حقها الشرعي في قيادة الحزب .

كما نخاطبكم ايضا وقد تم عقد مؤتمر استثنائي حاشد لكادر الحزب الاساسي وسط العمال والمزارعين والطلاب والمثقفين وفي المنظمات الجماهيرية . وقد بحث هذا المؤتمر الحالة الاستثنائية التي يعيشها الحزب واتخذ من القرارات ما تجدونه مرفقا مع هذه الوثيقة .

ايها الرفاق الاعزاء ...

ان كل منعطف حاد للحركة الثورية تنشا عنه قضايا جديدة تفرض نفسها ويصبح من المهم ان يتصدى لها الحزب الشيوعي بالتقييم والتحليل . وخلال هذه العملية التي تصدى لها الحزب في جو مشحون بالصراع الطبقي الحاد يتخلف عدد من الرفاق عن مواقع التحليل الماركسي السليم من تاثير المنطلقات الذاتية او التقدير غير السليم للمستوى الذي وصل اليه

الصراع الطبقي على ارض الواقع العملي .

ان ما جرى في قيادة الحزب هو في حقيقة الامر تحليل يميني ناشىء عن التقليل من قدرات الرجعيين والاستعمار في بلادنا والتقليل من شان الحركة الثورية بقيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي بالاضافة الى المنطلقات الذاتية المدمرة التي ظل ينطلق منها عبدالخالق محجوب خلال فترة طويلة من حياة الحزب وبالذات بعد قيام ثورة مايو ١٩٦٩ .

ايها الرفاق الاعزاء ،

هذا هو تلخيص لما ظل يجري داخل حزبنا والحركة الثورية في بلادنا وستكتمل الصورة عند اول لقاء يتم بيننا في الفترة القليلة المقبلة .

مع أطيب تحياتنا الشيوعية

الخرطوم ٢١ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٠.

وثيقة الدعوة الى الوحدة

الى جميع اعضاء الحزب الشيوعي السوداني :

لقد نشأ منذ ثورة الخامس والعشرين من مايو (ايار) ١٩٦٩ صراع فكري في الهيئات القيادية للحزب الشيوعي ، وبرز اتجاهان يشكلان الجوهر الموضوعي لذلك الصراع .

اتجاه يقلل من شأن ثور ٢٥ مايو ويجردها من جوهرها الشعبي ويحصرها في كونها انقلاب عسكري « بديل للعمل الجماهيري » ، ويضع الفصيلة التي بادرت بها من فصائل الجبهة الوطنية الديموقراطية ــ الضباط الاحرار ــ في حيز كونها « بورجوازية صغيرة » مترددة مهتزة وعاجزة عن مواكبة الثورة عبر مرحلتها الوطنية الديموقراطية .

واتجاه آخر يقيم ثورة ٢٥ مايو تقييما ايجابيا على اساس كونها امتداد لثورة ٢١ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٦٤ وتجسيد عملي للنضال الثوري الذي خاضته قوى الجبهة الوطنية الديموقراطية ضد النظام الرجعي البائد ويضع الفصيلة التي بادرت بها في مكانها من حركة الديموقراطيين الثوريين .

وانعكس هذا الصراع الفكري على صعيد النشاط العملي للحزب : كان الاتجاه الاول لا يرى في النظام القائم غير سلبياته وغير اخطائه الناشئة عن حداثة هذه التجربة الثورية في بلادنا مما ألحق ابلغ الضرر بالتحالف الثوري القائم وادى الى عزلة الحزب والى اضطرابه الفكري في تقييم المرحلة الثورية الراهنة وعزلته عن الميادين الحيوية للعمل الثوري ، وتحول هذا الاتجاه الى كتلة معارضة للنظام من الناحية العملية .

أما الاتجاه الثاني فقد كان ولا يزال يضع التحالف الثوري في اطاره الماركسي السليم ويضع قضية دعم النظام الثوري القائم والعمل النشط والبناء لتقدمه وتثبيته في وجه النشاط الرجعي والاستعماري بوصفها القضية المقدمة على كل القضايا الثانوية الاخرى .

وكان هذا الاتجاه ــ ولا يزال ــ يرى ان النقد لا يتم من مواقع المعارضة غير المعلنة

رسميا وانما من مواقع التحالف والشراكة في المسؤولية .

وبعد تفاقم الخلافات حول هذه القضايا الجوهرية فان الحزب يعيش الان ــ ومنذ اكثر من عام ــ في حالة انقسام غير معلن خاصة في مركزه في الخرطوم وبين كادره الاساسي .

وفي اغسطس (آب) ١٩٦٩ وعند احتدام الصراع حول تقييم طبيعة النظام الثوري القائم وتقييم المرحلة الثورية كلها ، قررت اللجنة المركزية للحزب الدعوة الى مؤتمر تداولي عاجل يعقد خلال شهر من ذلك التاريخ للنظر في تلك الخلافات ــ غير ان الاتجاه المسيطر على الاجهزة الرسمية للحزب عطل عقد ذلك المؤتمر شهرا بعد الاخر وظلت عضوية الحزب معزولة تماما عما يجري في قيادة الحزب . وعندما انعقد ذلك المؤتمر بعد عام كامل من موعده المحدد كان قد اعد بصورة معينة سخرت لها كل الاساليب غير الديموقراطية التي حولته الى حشد شكلي لتاييد وجهة نظر معينة بدلا من ان يكون مؤتمرا معبرا حقا عن كادر الحزب وقدراته الفكرية العميقة في النشاط الثوري وفي العمل بين الجماهير .

فمن مجموع ٩٨ عضوا حضروا ذلك المؤتمر لم يتجاوز عدد العمال والمزارعين ١٨ عضوا (١٦ عاملا واثنان من المزارعين) بينما مثلت هيئات مركزية وهمية لا وجود لها من الناحية العملية ولا قدرة لها على تجديد تكتيكات الحزب في الظروف الراهنة ، وعزلت عن المؤتمر بعض مكاتب الحزب المركزية الاساسية وبعض كادره الرئيسي العامل بين الجماهير .

وقد ظلت اللجنة المركزية للحزب معطلة تماما في الفترة بين اغسطس (آب) ١٩٦٩ ومارس (اذار) ١٩٧٠ وعزلت عن التحضير للمؤتمر التداولي وحقها الدستوري في أن تقرر كل المسائل المتصلة بذلك المؤتمر .

وعبرت دورة اللجنة المركزية في مارس (اذار) ١٩٧٠ عن ان المركز الراهن للحزب قد عجز عن قيادة الحزب بصورة موحدة فاللجنة المركزية انقسمت على نفسها بتعادل الاصوات حول القضايا الاساسية الموضوعة للبحث .

والمؤتمر التداولي الذي كان الهدف منه توحيد الحزب حول تكتيكاته وموقفه من النظام الثوري القائم ، اصبح اداة انقسام للحزب اكثر مما هو اداة توحيد حيث ادان جميع الافكار ومشاريع القرارات البناءة المتسمة بالجدية والمسؤولية المقدمة من اتجاه واحد ووصمه لذلك التيار باليمينية والتصفوية والانحراف وغير ذلك من الاتهامات غير المؤسسة بينما اجاز دون روية مناقشة جميع الافكار الخاطئة ومشاريع القرارات المقدمة من الاتجاه الاخر .

ويكفي هنا ان نشير الى ان طبيعة ذلك المؤتمر يؤكدها انه رفض مشروع قرار حول وحدة الحزب دون أن يناقش ذلك المشروع ليعد له او ليتقدم بمشروع قرار آخر بديلا له ، وهذه سابقة لم يسبقنا اليها حزب شيوعي . فهذا المؤتمر رفض مناقشة قضية وحدة الحزب في ظروف تفاقمت فيها الخلافات واشتد فيها الصراع الى درجة اصبحت الدعوة

الى الوحدة هي المتقدمة على سواها واصبح الشعار الذي كان يجب ان ينعقد تحته المؤتمر هو شعار وحدة الحزب .

واليوم وبعد رفض مشروع القرار المقدم حول وحدة الحزب يجري الاعداد للمؤتمر الخامس على الصورة نفسها التي تم بها اعداد المؤتمر التداولي . ان القضية الاولى التي يعرضها الاتجاه المسيطر على الاجهزة الرسمية هي توجيه المؤتمر الخامس لتصفية الحـزب بصورة شبه كاملة وذلك بايجاد العناصر القائدة القادرة على التفكير والتحليل وذات التجارب الواسعة في العمل داخل صفوف الحزب والعمل بين الجماهير ومن ثم تحويل قيادة الحزب الى مجموعة قليلة من الكادر تحت قبضة اتجاه بعينه او شخص بعينه .

ان هذا الاتجاه يبدو واضحا في القرارات المتصلة بالتحضير للمؤتمر الخامس والتي أجازها المؤتمر التداولي :

أولا ــ اسناد عملية التحضير للمؤتمر الخامس الى المكتب السياسي الذي يتمتع فيه اتجاه معين بأغلبية ميكانيكية ورفض الاقتراح الداعي الى تكوين لجنة تحضيرية واسعة للمؤتمر يشترك فيها كادر الحزب الرئيسي في مواقع العمل المختلفة في المراكز والمنــاطق ويتمثل فيها الاتجاهان المتعارضان بصورة عادلة .

ثانيا ــ يبدو هذا الاتجاه واضحا ايضا في الاجندة التي حددت للمؤتمر الخامس وهي كما جاءت في التقرير الذي أجازه المؤتمر التداولي :

١ ــ تقرير حول نشاط اللجنة المركزية في الفترة بين المؤتمرين الرابع والخامس .
٢ ــ مشاكل العمل القيادي للحزب .
٣ ــ تعديلات في برنامج الحزب .
٤ ــ تعديلات في لائحة الحزب .
٥ ــ انتخاب اللجنة المركزية الجديدة .

ان هذه الاجندة التي حددت للمؤتمر الخامس لا تعبر من قريب او بعيد عن القضايــا الجوهرية التي يواجهها الحزب وتواجهها الحركة الثورية في هذه المرحلة التاريخية التي تعبرها بلادنا . ان هذه الاجندة تخلو كما هو واضح :

أولا ــ من قضية بناء الحزب الشيوعي وتحويله الى قوة اجتماعية كبرى والتصدي لكل القضايا التي قعدت بالحزب عن انجاز هذه المهمة التاريخية التي طرحت منذ خمسة عشر عاماً في مؤتمره الثالث دون ان تنجزه حتى يومنا هذا . ان التناقض الرئيسي الذي اكده المؤتمر الثالث للحزب لا يزال قائما الى اليوم وهو التناقض بين النفوذ السياسي والادبي للحزب وبين قوته العددية وقدراته الفكرية والتنظيمية . ان المؤتمر الخامس يجب ان يضع هذه القضية في مقدمة القضايا الموضوعة للبحث الواسع من جانب كادر الحزب وعضويته . فالظروف الموضوعية التي تعيشها بلادنا بعد ثورة الخامس والعشرين من مايو (ايار) ١٩٦٩ ظروف مؤاتية حقا لتحويل الحزب الى قوة اجتماعية كبرى .

ثانيا ــ القضايا المطروحة للبحث في المؤتمر الخامس ليس بينها قضية وحدة الحزب فى ظروف تفاقم فيها الصراع كما أسلفنا .

ثالثا ـ حددت اجندة المؤتمر الخامس بتجاهل تام للنظام الثوري القائم والتحولات الثورية العميقة التي جرت وتجري في بلادنا منذ الخامس والعشرين من مايو (ايار) ١٩٦٩ . فالمؤتمر الخامس مدعو الى الانعقاد وكأن شيئا لم يكن . يدعو الى التخلي عن مسؤوليته التاريخية في اجراء مناقشة سياسية واسعة وعميقة لاحداث عام ونصف عام من عمر الثورة السودانية . ان في مقدمة مهام مؤتمر مسؤول للحزب الشيوعي السوداني مناقشة وثيقة سياسية مكتملة حول ما جرى في بلادنا من هذه الفترة سلبا وايجابا ، وتقييمه تقييما شاملا ، وتقييم دور الحزب الشيوعي في هذه الفترة سلبا وايجابا ، وتحديد خط سيره في الاعوام المقبلة .

رابعا ـ تخلو اجندة المؤتمر الخامس من قضية تستوجب مناقشة خاصة هي قضية الجنوب . ان حزبنا ظل يطرح شعار الحكم الذاتي الاقليمي للجنوب منذ مؤتمره الثالث في مطلع عام ١٩٥٦ . وتبنت السلطة الثورية هذا الشعار وعرضته للتنفيذ . وأمام المؤتمر الخامس ان يتصدى بمسؤولية لنتائج هذه التجربة ويحدد مسؤوليات الحزب في نجاحها وفي سد الطريق أمام النشاط الاستعماري الذي يجري اليوم في هذا الجزء المهم من وطننا . ان الاتجاه المسيطر على الاجهزة الرسمية لا يحدد شيئا من كل هذا كجدول أعمال للمؤتمر الخامس للحزب ، بل يقدم جدول اعمال باهت معزول تماما عن كل ما تضج به بلادنا من أحداث ثورية ومن نشاط رجعي ومن تآمر استعماري على النظام الثوري القائم .

ان القضية الوحيدة التي يركز هذا الاتجاه اهتمامه بها هي تصفية الثوريين والمناضلين المعارضين له في الراي . بذلك فان هذا الاتجاه يتخذ خطواته النهائية للانتقال من حالة الانقسام غير المعلن الى انقسام شامل للحزب . ونحن من مواقع المسؤولية تجاه الحزب والطبقة العاملة والشعب السوداني والثورة السودانية والنظام الثوري القائم نرفض هذا الاتجاه الانقسامي ايمانا منا بان وحدة الحركة الثورية الجماهيرية وقلبها الثوري هي الضمان الاساسي لسير الثورة السودانية الى الامام ولانجاز مهامها . لقد ظلت حالة الانقسام غير المعلن والتكتلات داخل الحزب من العوامل الاساسية في اضعاف الحركة الجماهيرية ومسيرة الثورة وفي أضعاف المساندة النشطة للنظام الثوري القائم ، وهذا ما يدعونا اليوم الى رفض الامتداد الشامل لهذه الحالة .

ونحن نرى ان الاساس المبدئي للوحدة لا يزال قائما . انه موجود في الماركسية في الضرورة التاريخية لوجود الحزب . وفي مقررات المؤتمر الرابع وفي الالتزام الواضح بدعم النظام الثوري ومعالجة اخطائه بالنقد المسؤول وبالعمل الثوري في موقف الالتزام والمشاركة لا من موقف الرقابة والوصاية ولقد كان من الممكن ان يصبح المؤتمر التداولي منبرا للوحدة برغم الطريقة الفئوية والتكتلية التي اعد بها لو توافرت له القيادات الحكيمة المسؤولة والبعيدة النظر التي تتسم بالمرونة الثورية اللازمة وتسعى للوحدة كمبدأ اساسي . لقد كان من الممكن صياغة خط سليم من مجموع مشاريع القرارات والافكار المقدمة بدلا من السعي لتحقيق انتصارات شخصية خالية من الجوهر الثوري والسعي لادانة اتجاه

والانتصار لاتجاه آخر . وكما نرى ان المؤتمر التداولي ـ برغم كل علاته ـ كان من الممكن ان يساهم ولو قليلا في خروج الحزب من ازمته الراهنة لو بحث مشروع القرار المقدم حول وحدة الحزب بجدية ومسؤولية بدلا من الرفض التعسفي له دون التقدم ببديل . اننا نخلص من كل ما تقدم الى ان الفئة القائدة عجزت ايضا عن تقديم مساهمة حقيقية في خروج الحزب من دائرة الحلقة الضيقة الى دائرة التحول لتكون قوة اجتماعية كبرى واصبحت اداة للتعويق .

ونحن الموقعين ادناه من اعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني نتوجه اليوم الى السكرتير العام والحزب والى جميع اعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية والى جميع هيئات الحزب واعضائه بهذه المحاولة الاخيرة لانقاذ الحزب من ازمته الراهنة وليس امامنا اليوم سوى هذا الاسلوب من المخاطبة بعدما رفض المؤتمر التداولي مناقشة مشروع القرار المقدم حول وحدة الحزب . ونتقدم بالمقترحات الاتية بوصفها الطريق الوحيد لتفادي اي تطورات جديدة لهذه الازمة :

أولا ـ الغاء جميع القرارات التي اجازها المؤتمر التداولي بصورة تكتلية واعتبار هذا المؤتمر كأنه لم يكن .

ثانيا ـ الغاء كل التدابير التي اجازها المؤتمر التداولي حول التحضير للمؤتمر الخامس والبدء في التحضير له من جديد على الاسس الآتية :

أ ـ تكوين لجنة مشتركة من الاتجاهين المتصارعين يمثلان فيها بالتساوي للتحضير للمؤتمر الخامس .

ب ـ تتخذ قرارات هذه اللجنة بالاتفاق بين الجانبين .

ج ـ تقرر هذه اللجنة كل ما يتصل بهذا المؤتمر من تركيبه الطبقي وعدد ممثلي المنظمات والمناطق المختلفة .

د ـ تمثل في هذه اللجنة منظمات الحزب والمناطق الاساسية والكادر العامل في المواقع الرئيسية للعمل الجماهيري ومنظمات الطلاب الشيوعيين .

ثالثا ـ حل اللجنة المركزية الحالية للحزب ومكتبه السياسي الى حين انتخاب قيادة جديدة للحزب في المؤتمر الخامس . وفي هذه الاثناء تقوم اللجنة المشتركة بمهمة قيادة الحزب الى جانب التحضير للمؤتمر الخامس .

رابعا ـ تلغى الاجندة الحالية التي حددت للمؤتمر الخامس وتضع اللجنة المشتركة اجندة جديدة تمكن المؤتمر الخامس من ان يصبح نقطة انطلاق ايضا في تنشيط الثورة السودانية وحمايتها وتصفية النشاط الرجعي والاستعماري في البلاد ودعم النظام الثوري القائم وانجاز مهام الثورة الوطنية الديموقراطية .

اننا ـ وبعد رفض مشروع الوحدة في المؤتمر التداولي ـ نجدد في هذا النداء محاولتنا لانقاذ الحزب من خطر الانقسام مدفوعين الى ذلك بنياتنا المخلصة وحرصنا الاكيد على عدم تعريض الحزب والحركة الثورية للمزالق .

واخيرا فاننا نحمل الاتجاه الاخر مسؤولية تاريخية عن كل ما يترتب على رفض هذه

المحاولة الاخيرة لاقناعه بالعدول عن مخططه الانقسامي المرسوم لينفذه المؤتمر الخامس لتصفية الحزب عمليا وتجريده من كادره الثوري .

وندعو نحن الموقعين ادناه من اعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني الى عقد المؤتمر الخامس تحت شعار :

وحدة الحزب الشيوعي وتحويله الى قوة اجتماعية كبرى ، وجعله الاداة الاولى لدعم النظام الثوري وانجاز مهام الثورة الوطنية الديموقراطية .

التواقيع :

عمر مصطفى المكي ، الامين محمد الامين ، معاويه ابرهيم ، ابرهيم حاج عمر ، محاسن عبدالعال ، فاروق محمد ابرهيم ، الحاج عبدالرحمن ، الطاهر عبدالباسط ، احمد سليمان ، نعيمه باكر ، محمد ابرهيم عبده (كبج) ، عبدالقادر عباس .

الوثيقة ٧ : مذكرة فاروق حمد الله الى مجلس قيادة الثورة

بعد ايام من اقالة الرائد فاروق حمدالله من مجلس قيادة الثورة يوم ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠. تولى البعث العراقي بواسطة اجهزة تخصه في بيروت توزيع مذكرة رفعها حمدالله الى مجلس الثورة السوداني قبل فترة قصيرة من اقالته وضمنها رأيه في موضوع الاتحاد الثلاثي بين مصر وليبيا والسودان (آنذاك لم يكن الفريق حافظ الاسد تسلم السلطة في سوريا واعلن بعد ذلك انضمامه الى الاتحاد) وبالاضافة الى موضوع الاتحاد يقول حمدالله في مذكرته رايه في قضايا آخرى مهمة .

تبقى الاشارة ضرورية الى ان نظام النميري قال بعدما اطلع على المذكرة ان المعلومات من حمدالله والتحليل من عبد الخالق محجوب .

وفي ما ياتي ابرز مقاطع حوتها مذكرة حمدالله :

« منذ اندلاع الثورة ولفترة ليست بالقصيرة كنا نشهد امتدادا وتصاعدا لنشاط القوى الثورية في المجال السياسي العام ودعم السلطة الثورية والصراع ضد نشاط القوى المضادة. وقد تمثل ذلك في اشكال كثيرة : التظاهرات ومواكب التاييد ، المواكب المعادية للتآمر الرجعي ، النشاط النقابي ونشاط المنظمات الشعبية ، الندوات السياسية والفكرية ومختلف مظاهر الحيوية والحركة . وفي تلك الفترة لم يجرؤ الرجعيون على المكاشفة بعدائهم للثورة، واتخذوا لنشاطهم واجهات جديدة متعددة .

وبرغم كل ذلك ... فقد شهدت الحقبة القصيرة قبيل مؤامرة ابا ، انحسارا معينا في نشاط القوى الثورية واضطرابا في موقف بعضها من قرارات السلطة الثورية وتذمرا لدى بعض الفئات الشعبية فما اسباب ذلك ؟ نجمل فنقول ان ذلك يرجع لاسباب اقتصادية وسياسية .

١ ــ الاسباب الاقتصادية :

اخذ التبرم والسخط يبدو واضحا بين قطاعات كبيرة من العمال والموظفين والمعلمين والتجار الخ ... وبين بعض الفرق الثورية تجاه السياسة المالية المعلنة وما يتبعها من اجراءات جمركية وضرائبية واستقطاعات للمرتبات والاجور في ذات الوقت الذي كانت فيه اسعار البضائع الاستهلاكية فادحة تثقل كاهل تلك الفئات .

لقد واجهت تلك السياسة نقدا متصلا من تلك الفئات ومن بعض فصائل الثورة غير ان تلك الفئات كانت تنظر للاجراءات المالية على انها موقتة كما كانت اكثر قربا والتصاقا بالسلطة الثورية فرفع قادتها شعارات التضحية ونكران الذات في سبيل اعادة بناء الاقتصاد واستقراره والنهوض بــه .

٢ ـ الاسباب السياسية :

وقد كانت تتعلق بما كان يجري من خلافات وصلت حد الاحتكاك في احيان كثيرة : مثال ذلك ما كان يتصل بمشاكل العمل السياسي والنقابي في وزارة المواصلات بصفة خاصة ، وكذلك تبرم قطاعات كثيرة من الاوضاع السائدة في عدد من الوزارات مثل الارشاد والشباب وغيرهما . كما كانت الشكوى المستديمة من ان القرارات الثورية نفسها لا تصدر الا من اعلى ولا تشرك فيها الجماهير وقادتها .

ولكن تلك الموجة من التذمر لم تدم طويلا وجاء سحق وردع مؤامرة ابا و «ودنوباوي» ايذانا بتصاعد الحركة الجماهيرية ، والتفافا حول السلطة الثورية حماية ودعما وتاييدا واستنكارا للمؤامرة وعملائها في الداخل والخارج . كذلك احدث ما اعلن من اجراءات الاصلاح الزراعي في منطقة النيل الابيض والحراسة على اموال وممتلكات آل المهدي حماسة وتاييدا واسعا .

ولكنا نسال الان : الى اين وصلنا اليوم ؟

انحسار مطرّد في رصيد الثورة .

اننا اليوم حيال موجة انحسار مطرّد ومستمر في رصيد النظام من التاييد السياسي والجماهيري ، مما سنذكر مظاهره واسبابه ، وعلينا الان أن نحدد على وجه التقريب متى بدأت موجة الانحسار واسبابها التي ندرجها لسببين اساسيين يمثل فيهما السبب الاقتصادي حجر الزاويـــة .

١ ـ الجانب الاقتصادي واثاره السياسية الضارة :

لقد لعبت ظروف الازمة الاقتصادية والمالية الطاحنة وما زالت ، دورا اساسيا في موجة الانحسار ، بين كل الطبقات والوظائف الاجتماعية . وقد بدأ دور الاقتصاد حاسمـــا منذ اعلان اول موازنة متكاملة للسلطة الثورية الجديدة في يوليو (تموز) ١٩٦٩ ، وخاصة لما جاء فيها من زيادات ضريبية جديدة وخاصة ضريبة الدخل الشخصي بالاضافة الى زيادة سعر المواصلات وغير ذلك . لقد اعلنت الثورة على لسان قائدها في اول احتفال لها الغاء ضريبة الطوارىء وجاءت الموازنة في يوليو (تموز) لتضيف عبئا ماليا وضريبيا فكانت ضريبة الطوارىء . وشعرت الفئات المختلفة ان في ذلك تحايلا عليها وخداعا ، خاصة ان الضريبة والاجراءات الجديدة ذات طابع دائم . هذا بالاضافة الى رأي تلك الفئات في ان تلك الموازنة لم تخرج في كثير من الموازنات التقليدية السابقة . وتتناقض مع ما اعلنته الثورة في بياناتها الاولى على لسان قادتها .

٢ ـ الجانب السياسي :

اذا كانت موازنة يوليو (تموز) ١٩٦٩ ، تمثل في نظرنا بداية انحسار التاييد والرصيد السياسي للنظام ، فان الظروف الضاغطة والتي دعت الى اعادة تكوين ادارة المؤسسات المؤممة والمصادرة ادت الى تعيين مجالس ادارات هذه المؤسسات بصورة ساهمت الى حد بعيد في الانحسار الذي بدأ في يوليو (تموز) ١٩٦٩ .

لقد لاقى هذا الامر معارضة واسعة ومتعددة بين الثوريين والرجعيين كل من منطلقه

وزاويته الخاصة ، بل هو ما يزال موضع النقد الواسع .

ولا بد ان نضيف هنا ان عددا من القرارات والمواقف السياسية من جانب السلطة الثورية كان لها هي الاخرى دورها ومساهمتها في موجة الانحسار . ونشير في ما ياتي الى بعض تلك المواقف والقرارات :

١ ـ اعتقال سكرتير الحزب الشيوعي السيد عبد الخالق محجوب في اعقاب احداث ابا احدث بلبلة وردود فعل مختلفة ، ثم ما اعقب ذلك من نشاط سياسي مناوىء لهذا القرار وما واكب ذلك من اعتقال بعض الشيوعيين ومحاكمتهم .

٢ ـ بعض التكوينات والتنظيمات الجديدة التي كونتها بعض اجهزة السلطة ، كان وما يزال موضع خلاف واحتكاك بين فرق الثورة ولم يتفق عليه . وفي هذا الصدد نشير الى تكوين الحرس الوطني وكتائب مايو ولجان تطوير القرى .

٣ ـ الاستغلال الواسع والتغييرات العديدة التي قام بها الرجعيون ودوائر اليمين لخطاب السيد الرئيس في ١٦ يوليو (تموز) ١٩٧٠. مستغلين صياغة بعض فقرات الخطاب في احداث بلبلة واسعة ، وفي تعبئة الرأي العام ضد فصيلة من فصائل الثورة ، مما احدث هزة عنيفة واحراجا للنظام ، خاصة وان بعض اجهزة الدولة شاركت في تلك الحملة .

٤ ـ نشير ايضا الى ما اخذ يحدث من خلل واحتكاك بين السلطة وبعض المنظمات الديموقراطية ونسوق مثلا لذلك ازمة وزارة التجارة وما احدثته وسط قطاع منظمات الخريجين جميعا وفي طلاب الجامعات والمعاهد العليا بصفة عامة ، ثم ما اعقب ذلك من حديث ما زال يجري حول امتيازات قوات الامن والقوات المسلحة ، والذي كثر بصفة خاصة بعد تخفيض مرتبات الخريجين الجدد ووقف الترقي وعدم تخديم الجامعيين وغيرهم .

لقد كان حديث هؤلاء في ما مضى عن الدور الرائد والقائد للقوات المسلحة والامن . واليوم يدور الحديث عن امتيازاتها .

٥ ـ نشير كذلك الى أن بعض قرارات السلطة الثورية قوبل بالدهشة والحيرة ثم بالمعارضة الواضحة لبعض جوانبها مثال ذلك قرار تأميم الصحف دون استثناء ثم التعيينات التي أعقبت التاميم .

٦ ـ وأخيرا نشير الى ما قوبل به قرار الوحدة من برود وجمود ، ثم من أحاديث المعارضة من قبل الفئات الثورية . والاحاديث المغرضة الاخرى من الرجعيين . كما ان اعلان القرار بالكيفية التي تم بها ودون أي تمهيد أو مقدمات ساهم في بلبلة الشعور العام .

ان مظاهر الانحسار تبدو واضحة في أن قطاعا لا يستهان به من الفئات التقدمية قد اعترته روح السلبية واللامبالاة تجاه ما يحدث من حوله ، كما تبدو في هبوط معنويات الكثيرين .

بظهور الازمات التي ذكرناها انحسر التاييد الجماهيري للثورة وتفاقمت الخلافات بين فصائل الثورة ، وكان لا بد للقوى الرجعية من أن تتحرك في الداخل والخارج . وقد جرت بالفعل أسس جديدة للتحالف بين حسين الهندي وفيليب عبوش والمتمردين وكوادر

صادق المهدي والاخوان المسلمين وخلال هذا الشهر (تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠) اكدت مصادر الامن ان عناصر الثورة المضادة بدات تقوم بنشاط سياسي واسع خلال الشهر الاخير وقد استخدمت هذه العناصر سلبيات النظام بالهجوم عليه وورد في تقرير الامن بتاريخ ٢٩ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٠ وفي معرض تقييم عناصر الثورة المضادة للوضع في السودان طرحت هذه العناصر الاتي :

١ ــ سوء الوضع الاقتصادي في السودان نتيجة للضرائب المتزايدة وانعدام السلع في الاسواق مع تفشي البطالة . واشار التقرير الى مشكلة اختفاء الذرة في البلاد نتيجة لجهود فردية من بعض اعضاء الجبهة الخارجية .

٢ ــ حدوث انقسامات حادة وسط اعضاء مجلس قيادة الثورة .

٣ ــ اشاعات تردد حول سلوك بعض الشخصيات القيادية .

٤ ــ تفشي الفساد والمحسوبية .

٥ ــ التبعية للقاهرة في السياسة الخارجية .

٦ ــ تلاعب وفضائح في بعض الشركات .

٧ ــ عدم الانسجام في الوزارة .

٨ ــ انقسامات وتكتلات داخل القوات المسلحة .

ما يهمنا هنا ان هنالك محاولة لاستقطاب العناصر الرجعية والحاقدة في جبهة موحدة تقوم بدور المعارضة في الداخل والخارج مستفيدة من بعض سلبيات النظام .

ومن جهة اخرى فان القوى الثورية التي ما زالت على درجة من الحيوية والنشاط اهتز موقفها حيال حجج القوى والعناصر المعادية فوجدت الاخيرة فرصتها كي يعلو صوتها ويتصاعد نشاطها في الداخل والخارج .

ولسنا هنا في معرض التفصيل والاحصاء ، وانما يكفي مجرد الاشارة الى مجريات الاشياء . والشيء الذي نود أن نركز عليه الانتباه ونؤكده هو ان هذا النشاط الخارجي والمعادي والمتعدد الاشكال والاطراف بدأ من جديد بعد غياب طويل وبعدما انقطع او كاد بعد سحق مؤامرة ابا في مارس (آذار) ١٩٧٠ .

وفي داخل القطر حيث لا نود تفصيلا الان نشير الى أن نشاط القوى الرجعية بدأ في الآونة الاخيرة يتخذ طابعا جديدا مكشوفا يربط بين العمل السري اللاقانوني وبين العمل القانوني في الصراع ضد القوى التقدمية في عدد من المصانع والمؤسسات ، وفي السيطرة على عدد من المنظمات الديموقراطية في مناطق مختلفة من القطر مثل اتحادات الشباب والنساء وغيرها .

كما أخذت تعمل باشكال جديدة من خلال الجمعيات الخيرية والتعاونية والاندية الثقافية والاجتماعية حتى وصل بها الامر الى حد انها دخلت في صراع موحد مكشوف للسيطرة على عدد من الاندية مثل نادي كوبر الثقافي الذي وصل رقم التسجيل في عضويته الى ٦٥٠ عضوا وانتصرت فيه قائمة الرجعيين المكونة من الاتحادي الديموقراطي بجناحيه والامة والمنصريين والاخوان ، وشارك قادة الاتحادي والختمية في هذه المعركة وتكرر الامر في اندية اخرى في العاصمة . ونسوق مثالا اخرا حول انتقال

الرجعيين بعملهم الى مستوى واضح مكشوف بما حدث مؤخرا في المعهد الفني العالي حيث اصدر الاخوان بيانين باسم الاتجاه الاسلامي يهاجم السلطة بصورة علنية واضحة الامر الذي لم يحدث الا خلال اليومين الاولين للثورة .

ان دلالة كل ما ذكرنا في الداخل والخارج هو ان القوى الرجعية ارتفعت روحها المعنوية في الاشهر الماضية وان املها في العودة الى الحكم والتحكم اخذ يراودها بصورة أكثر الحاحا وثقة باقتراب النصر . وقد ساعد في ذلك ولا شك بعض سلبيات النظام والخلل في الجبهتين الاقتصادية والسياسية . كما ساعد عليه الفراغ السياسي الذي ما زال قائما ، وتفكك القوى الثورية لعوامل عدة ، والصراعات غير المبدئية بين مختلف فرق الثورة ، مما نال كثيرا من فعاليتها . ولا يفوت ان نذكر ان الميثاق الوطني والتنظيم الشعبي تلكا كثيرا ولم يطرح بعد على نطاق واسع ومكثف .

حسب هذا التقرير ان يشير بوضوح الى مواطن الخلل والاخطاء وأن يدعو الى مواجهة الواقع مواجهة صريحة ، حتى نستطيع تصحيحه وتجاوزه والتغلب عليه .

وقصارى ما نهدف اليه هو الاشارة الى الميادين التي تستهدف المراجعة وذلكم هو الدافع الاساسي من وراء هذا التقرير .

والميادين التي تستوجب المراجعة هي :

١ ــ الجبهة الاقتصادية .

٢ ــ الجنوب .

٣ ــ جهاز الدولة .

لكل ما سبق نعتقد ان هناك مشاكل موضوعية تعاني منها الفئات الثورية بسبب الازمة الاقتصادية خاصة في ميدان الضرائب وتحديد الدور في المرحلة الحالية ولا بد من معالجة ثورية وناجعة في هذا الخصوص تبنى عليها خطة مدروسة .

كانت الازمة الاقتصادية في الشمال قائمة وهي حصيلة للازمة الاقتصادية التي مصدرها الصرف والاستنزاف في الجنوب .

وحيال عدم جدية معالجات الحكومات السابقة لهذه المسالة ، وغياب النظرة الموضوعية ، كانت هذه المسالة تتسع وتتصاعد . وكان الموقف في الجنوب كثيرا ما يمر بحالة تجميد يكتفي فيها كل طرف بما عنده . فالمتمردون لم يكونوا موضوعيا قادرين على أكثر مما أخذوه ، والحكومات في الشمال لم تكن راغبة في الدخول في تجربة أكبر مما كان قائما لان الامر كان يستوجب التزامات اقتصادية وسياسية كانت تلك الحكومات عاجزة عن تحملها ومواجهتها بحكم تكوين وامكانات تلك الحكومات .

أما الطرف الثالث في المسالة وهو الاستعمار وقواه المتعددة . وفي فترات معينة لم يكن الاستعمار يريد ان يطور الوضع الى اكثر من ذلك الحد .

ــ كما أسلفنا فانه حتى على أيام الحكومات الرجعية كان الانفاق على الجنوب كبيرا . وكانت معدلات توتر الوضع الاقتصادي في الدرجة التي تحقق الخضوع للاستعمار وهذا ما كان يريده الاستعمار . أما الان وبتغيير مخططات الاستعمار الذي يهدف الى مزيد من الاستنزاف قصد اضعاف السلطة ومنع امكانات التنمية فان حركته في الجنوب

تستوجب مضاعفة من جانب السلطة الثورية . كما ان الاستعمار أصبح يهدف الى فصل الجنوب عـن الشمال (ولعل خطـط المتمردين تعكس ذلك) ذلك ان أمل الاستعمار في استمالة حكومـة الشمال أصبح سرابا .

ــ ان هـذه القضية يجب أن تدرس كما يجب أن يخطط بصورة حاسمة لدعـوة الثوريين الى التضحية ومواجهة هذه المعادلة .

ملاحظات حول الاتحاد

في صبيحة يوم ٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٠. استمعت الى الراديو وسمعت نبـأ صدور البيان المشترك عن المحادثات التي جرت بـين الرؤساء الثلاثة الذي حدد العمل لاتخاذ خطوات فعالة لاعـلان الاتحاد بين الدول الثلاث المشتركة وهي الجمهورية العربية المتحـدة والسودان وليبيـا .

في ذلك اليوم كنت هدفا لاستفسارات عديدة بصفة كوني عضوا في مجلس الثـورة والوزراء . وكانت بالتأكيد اجاباتي حائرة ومهتزة لانني لم أكن أعلم ان هـذا الاجتماع سيتمخض عـن شيء مثل هـذا ، بل ان هـذا الامر لـم يسبق ان نوقش في الاجتماعات الاخيرة لمجلس الثورة والوزراء على هذا المستوى .

استفسرت بدوري زملائي فلم أجدهم أفضل مني علما أو أكثر مني مشاركة في مثل هـذا القرار الخطير .

بعد حضور جزء من أعضاء الوفد وهما الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر والرائـد مامون عوض أبو زيد عقـدا مؤتمرا صحافيا واجتماعا مع المنظمات الديموقراطية حضره معهم السيد وزير الدولة للشؤون الخارجية وأعطوا شرحا لما حدث في القاهرة اعلنوا فيه تحفظات معينة على الشيء الذي تناقلته الانباء من القاهرة واثاروا نقاطـا عديدة كمبرر للخطوة ولتاكيد ان موقف السودان كان متميزا عن موقف ليبيا وطرحوا مفاهيم أيضا جديدة حول هـذا الامر .

بعدها حضر السيد الرئيس وأدلى بتصريح للصحافة ذكر فيـه ان ما حدث في القاهرة أمر ايجابي ومحقق لامال الجماهير العربية في الوحدة ورفض الهزيمة وتلاحم القـوى التقدميـة .

وفي اليوم نفسه صدر عن السيد الرئيس في جريدة القوات المسلحة ريبورتاج فيـه تحفـظ شديد وفيه وصف لما تـم في القاهرة بصورة اخرى أو صورة تختلف عن الصورة التي أبرزتها الصحافة في الايام الاولى وأبرزتها وكالات الانباء وانطلقت الاذاعة السودانية والمصرية لتاكيدها .

استنادا الى انتصار قوى الثورة الوطنية الديموقراطية في بلادنا على قوى التخلف والتبعيـة ، والى فرض الجماهير الشعبية العريضة بقيـادة منظماتهـا الديموقراطية وطلائعها الثورية في القوات المسلحة لحكـم الطبقات الرجعية ومؤسساتها ومصالحها ، والتي هي في الوقت نفسه مصالح الاستعمار قديمه وحديثه ، واستنادا الى أن هـذه الجماهير نفسها على مختلف منظماتها قادرة على صيانة هذا التحول التاريخي ، قادرة

على دعمه وتطويره وردع الرجعيين ومؤامرات الاستعمار وانها مستطيعة ايضا ، ومؤهلة تماما لان تتصدى ببذل وشجاعة ونكران ذات لانجاز مهام المرحلة الوطنية الديموقراطية وبناء قواعد التطور الاشتراكي في بلادنا استشراقا لمجتمع الاشتراكية والعدل .

واستنادا كذلك الى المنجزات التاريخية العظيمة لثورة الخامس والعشرين من مايو (أيار) ١٩٦٩ في كل الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والى التفاف الجماهير حول هذه المنجزات .

استنادا الى كل ذلك نستطيع ان نقرر بكل اطمئنان الثوريين اننا منتصرون على كل العقبات ومنتصرون على كل الرجعيين والعملاء ومنتصرون لشعبنا وأهدافه في التقدم والاشتراكية .

ولكننا في الوقت نفسه وبرغم ما أنجزناه واقعا وعملا لا بد لنا من مراجعة حقيقية بين الوقت والاخر للموقف من كل جوانبه . وفي مواقع الثوريين التي أنجزنا بها ما أنجزنا يتعين علينا ان نواجه النواقص والسلبيات والاخطاء ... فأخطاؤنا ليست عيوبا وانما هي أخطاء .

وكل من يتصدى لمسؤولية القيادة ومواجهة التطور بالمعالجة الثورية لا بد أن يخطىء . والعيب في التعصب تجاه الخطأ ، لا في الخطأ ذاته .

والموقف يتطلب منا أن نحدد مواطن الخلل ، وأن نتأملها فحصا ودرسا وتحليلا محددين اسبابها ودوافعها متجاوزين لها في الوقت نفسه .

وما لمسناه هنا في وجوه الخلل سواء في معالجتنا لقضايا الاقتصاد والسياسة أو في القصور تجاه الحل الديموقراطي لقضية الجنوب او في مسائل الاداء في اجهزة الدولة المختلفة أو في اتجاهنا وتناولنا لمسألة الفراغ السياسي وعدم تكوين التنظيم الشعبي حتى هذا الحين ، بالاضافة الى ما نشهده من تناقضات وتنافر احيانا بين فرق الثورة وفقدان الصياغة الملائمة المتفق عليها للتحالف بين الفرق الثورية المختلفة من جهة ثم بينها وبين السلطة الثورية من جهة اخرى . كل هذه القضايا انما تشكل عقبات يمكن حلها وتجاوزها . وبذلك وحده نستطيع أن ننهي الحالة الماثلة من ركود وبلبلة وانجاز في الحركة السياسية وفي الموقف الثوري بكامله بل ونستطيع أن ندفع بالحركة الثورية خطوات وقفزات كبرى للامام .

واذا كنا قد عقدنا فصولا خاصة لبعض الميادين مثل الوضع الاقتصادي والجنوب وجهاز الدولة ، فان هناك قضايا مهمة اخرى قد طرحت من خلال التقرير وغرضنا من ذلك طرح أساسي لمناقشتها وتقييمها وحسمها ومن أبرز هذه القضايا قضية اثراء العمل السياسي واستنهاضه ، والذي لن يتم دونما تحديد قاطع لاهداف المرحلة وتحديد لفرق الثورة وقواها ووضع الصياغة الملائمة والمتفق عليها بين هذه الفرق ، ثم بينها وبين السلطة الثورية .

وفي نهاية تقريري هذا أود أن اعبر عن ثقتي الكاملة في أن ما طرح فيه سوف يلقى الدراسة والنقاش الجدير به وقوفا على حقيقة الاوضاع الماثلة ، وتجاوزا لها ، وارتقاء الى ما هو أفضل » .

الرائـــد هاشم العطـــا يرأس اجتماعا لوكـــلاء الوزارات بعد ساعات من استيلائـــه علـــى السلطـــة .



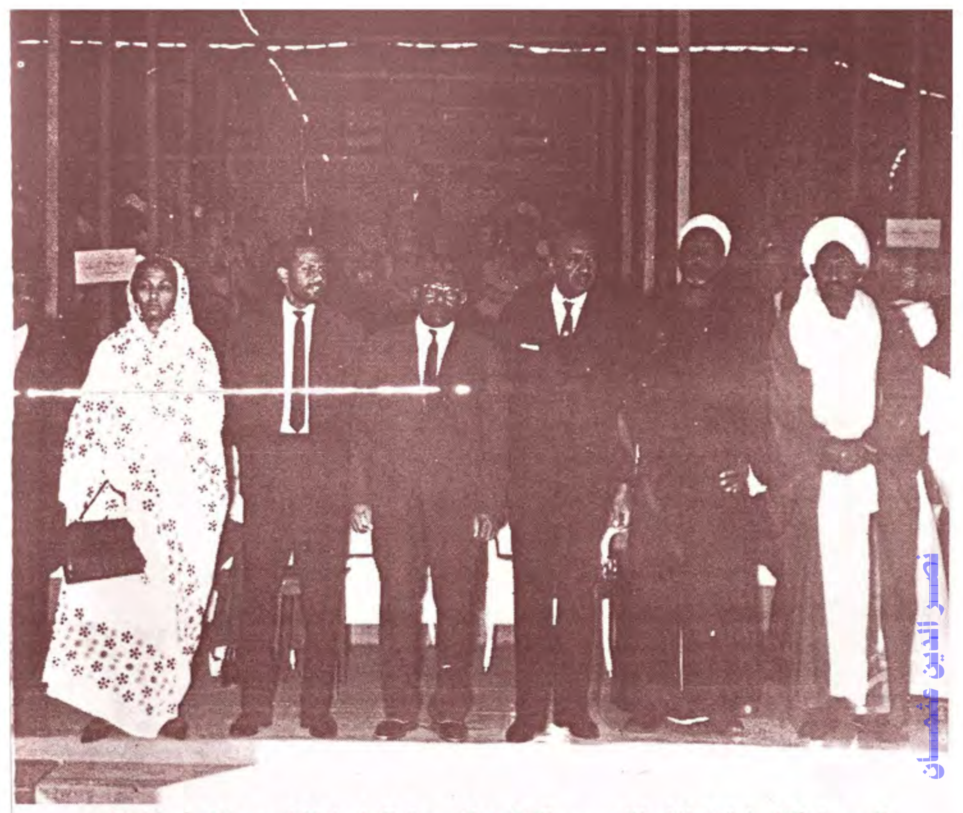
الشفيــع احمــد الشيخ رافعا يديــه قبل شنقــه .







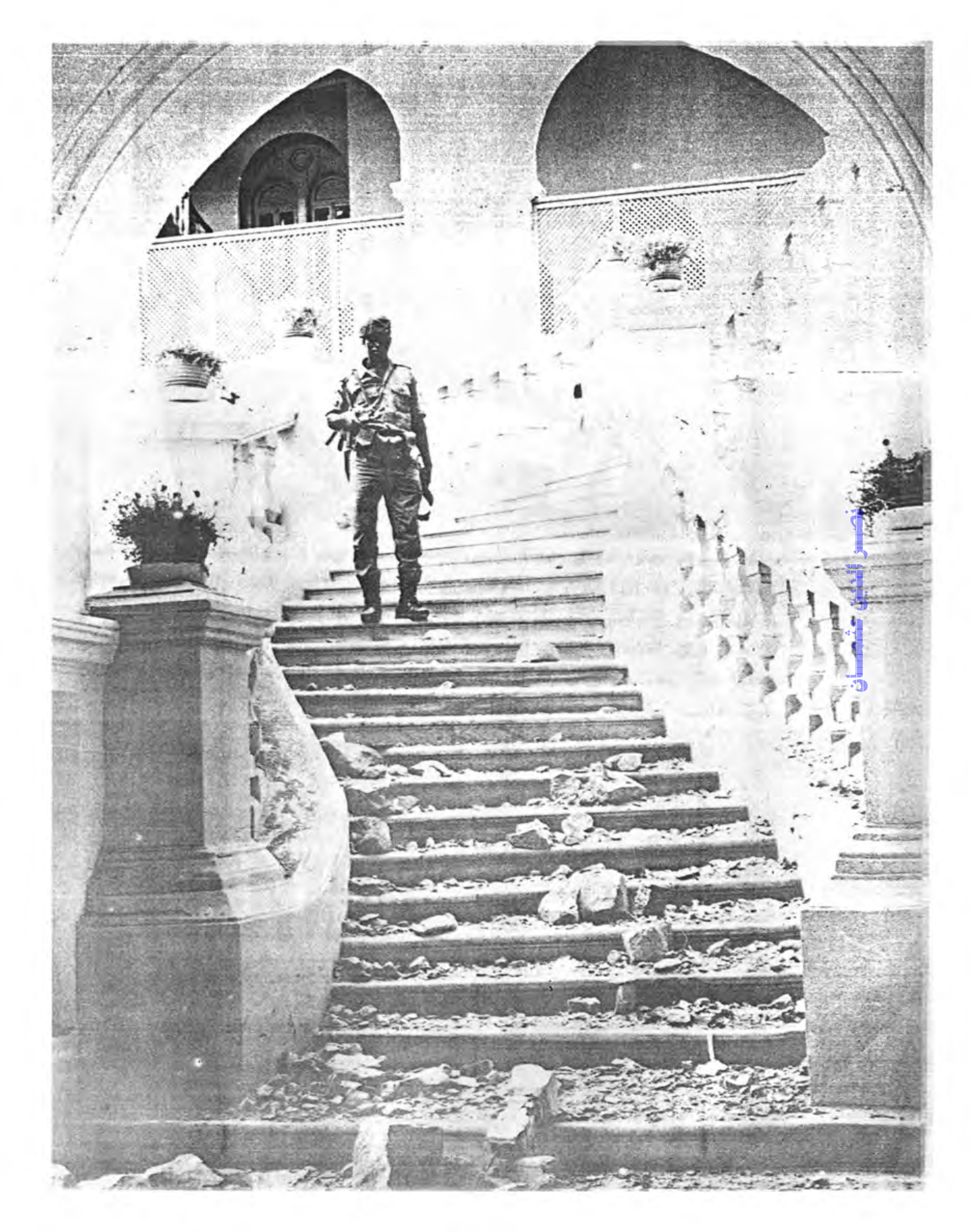
النميري يستجوب بنفسه بابكر النور في حضور اللواء خالد حسن عباس (فوق) . ويطلع عبد الخالق محجوب على احدى الوثائق (تحت) .



الصورة التاريخية لحلفاء الامس . التقطت الصورة العام ١٩٦٤ بعد تكتل الاحزاب السودانية لاسقاط الحكم العسكري . ويبدو من اليسار : عبد الخالق محجوب (الحزب الشيوعي السوداني) ، فاطمة ابرهيم (الحزب الشيوعي السوداني) ، الدكتور حسن الترابي (رابطة الميثاق الاسلامي) ، الرئيس الراحل اسماعيل الازهري الحزب الوطني الاتحادي) ، محمد أحمد محجوب (حزب الامة) ، الشيخ علي عبد الرحمن (حزب الشعب الديموقراطي) ، الصادق المهدي (حزب الامة) . وكل هذه الاحزاب محلولة منذ قيام ثورة ٢٥ مايو (ايار) ١٩٦٩ بقيادة جعفر النميري .



دبابة امام اذاعة ام درمان كي لا يجرب احد حظه مرة اخرى .



شيوعي سوداني في طريقه الى التحقيق . (فوق) . واحد الملصقات التي علقت على جدران شوارع الخرطوم وعليها صور بعض القادة الشيوعيين وعبارة « ابحث مع البوليس عن الشيوعيين الهاربين » . الصورة الاولى الى اليمين في الملصق تمثل التيجاني الطيب احد قادة الحزب الشيوعي السوداني . والصورة التي تحتها تمثل محمد ابرهيم نقد الذي افادت الانباء ان اللجنة المركزية للحزب انتخبته امينا عاما لها خلفا لعبد الخالق محجوب الذي شنق .



نصر الدين عثمان